

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه وأصوله



مفردات المذهب المالكي في العبادات - دراسة مقارنة -

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة
في الشريعة الإسلامية

أعداد الطالب
عبد المجيد محمود صلاحين

إشراف الأستاذ الدكتور
يوسف الشال

الجزء الثاني



العام الدراسي ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م

الباب الثالث

مفردات المذهب في الزكاة والصيام

الباب الثالث

مفردات المذهب فى الزكاة والصوم

يشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مفردات المذهب فى الزكاة

الفصل الثانى : مفردات المذهب فى الصوم

الفصل الثالث : مفردات المذهب فى الاعتكاف

الفصل الأول

مفردات المذهب فى الزكاة

ويشتمل هذا الفصل على تسعة عشر مبحثاً

- المبحث الأول : الدين الذى يسقط وجوب الزكاة
المبحث الثانى : حكم زكاة الدين
المبحث الثالث : زكاة المال المغصوب
المبحث الرابع : زكاة ربح المال
المبحث الخامس : حكم زكاة المعلوفات من بهيمة الأنعام
المبحث السادس : حكم الزكاة عند ضم نوعى جنس واحد من المواشى
المبحث السابع : ضم النتاج الى الأمهات فى اعتبار الحمول
المبحث الثامن : حكم مالو كان النصاب كله نتاجاً
المبحث التاسع : تعريض التبييع والمسئنة
المبحث العاشر : حكم زكاة الابل اذا زادت عن مائة وعشرين ، ولم تصل الى مائة وثلاثين
المبحث الحادى عشر : حكم الاختلاط فى الماشية
المبحث الثانى عشر : الأمور التى يشترط اجتماعها فى الماشية حتى تؤثر الخلطة
المبحث الثالث عشر : حكم زكاة عروض التجارة
المبحث الرابع عشر : المقصود بالرقاب فى آية مصارف الزكاة
المبحث الخامس عشر : كيفية تقسيم مال الزكاة على الثمانية الأصناف
المبحث السادس عشر : حكم تعجيل الزكاة
المبحث السابع عشر : حكم صدقة الفطر عن العبد المكاتب
المبحث الثامن عشر : حكم صدقة الفطر عن العبد الآبى
المبحث التاسع عشر : حكم صدقة الفطر عن العبد المبعوض

المبحث الأول

الدين الذى يسقط وجوب الزكاة

اختلف الفقهاء فيمن كان عليه دين يحيط بماله ، أو ينقص النصاب ، أيسقط هذا الدين الزكاة فيمنع وجوبها أم لا ؟ فمنهم من قال : ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة أصلاً ، ومنهم من قال : بل يمنع وجوبها ، وهؤلاء اختلفوا في جنس الدين الذى يمنع وجوب الزكاة ، فمنهم من قال : يمنع وجوبها كل دين ، ومنهم من خص ذلك بالأموال الباطنة كالذهب والفضة دون الأموال الظاهرة كالحرث والماشية ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة الاختلاف في تخصيص النصوص العامة ————— الأمرة بأخذ الزكاة واخراجها كقوله - تعالى - : ﴿ خذ من أموالهم صدقة ————— تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ (١) فمن الفقهاء من أجرى هذه النصوص العامة على عمومها فأوجب الزكاة في كل سال سواء أكان على ربه دين أم لا ، ومنهم من خصها ————— - على اختلاف بينهم في درجة التخصيص - .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن الدين لا يسقط الزكاة الا في الأموال الباطنة كالذهب والفضة ، وأما الأموال الظاهرة كالزروع والشمار والمواشى فإن الدين لا يسقط وجوب الزكاة فيها (٢) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أن الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال كلها ، وفق تفصيلات ليس هنا مجال ذكرها (٣) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة أصلاً (٤)

(١) التوبة / ١٠٣ .

(٢) الحطاب والتاج والاكليلى بهامشه : ٣٢٨/٢ ، الخرشى : ٢٠٢/٢ ، المدونة : ٣١٨/١ ، الاشراف : ١٨١/١ ، البيان والتحصيل : ٣٩٤/٢ ، الفواكه الدواني : ٣٨٨ - ٣٨٦/١ ، المقدمات الممهدة : ٢٥٢/١ ، الجامع : ١١٣٥/١ ، المنتقى : ١١٤/٢ .

(٣) البنائية : ١٨/٣ - ١٩ ، شرح منتهى الارادات : ٣٦٨/١ - ٣٦٩ .

(٤) مقنى المحتاج : ٤١١/١ ، المجموع : ٣٤٤/٥ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في التفرقة في إسقاط الدين للزكاة بين الأموال الباطنة والظاهرة بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ قالوا : فمقتضى هذا النص العام أن تؤخذ الزكاة من الأموال كلها وحتى لو كان على ربها دين فخرج من ذلك الأموال الباطنة باجماع الصحابة ، فإن عثمان رضي الله عنه - قد صاح بالصحابة : (هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليؤده حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة) (١) وقال هذا بمحض مذهب الصحابة فلم ينكر عليه أحد ، فصار اجماعا ، وهذا في الأموال الباطنة فبقى ماعداه على مقتضى العموم (٢) .

وفي هذا الاستدلال نظر : وذلك لأنه على التسليم بصحة هذا الأثر سنداً فإنه غير دال على المدعى مبنى ولفظاً ، وذلك لأن كلمة الأموال الواردة في الأثر تشمل الذهب والفضة والماشية والحرث ، فهي تسمى أموالاً لغوً وشرعاً ، فقصرها على بعض مسماها تحكم بلا دليل .

ثم إن ادعاء الاجماع لا يخفى مافيه من بعد ، وذلك لأن الاجماع السكوتى يختلف في حجيته ، ثم إنه مبني بعد هذا على أن المخاطبين قد فهموا من قول عثمان : (تحمل أموالكم) ، الأموال الباطنة ، وهذا مالاتسفه اللفظ ولا الشرع .

٢ - إن النبي - صلى الله عليه وسلم - وبعده أبوبكر وعمر وعثمان وغيرهم كانوا يرسلون السعاة إلى أرباب الأموال فكانوا يأخذون من المواشي والحبوب والثمار ، ولا يسألون أرباب هذه الأموال إن كان عليهم دين أم لا .

٣ - إن الأموال الظاهرة أمرها موكل إلى الامام ، فجاز أن يأخذها قهراً ،

(١) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الزكاة ، باب الزكاة في الدين ، ٢٥٣ / ١ ،

برقم : ١٧ .

(٢) المقدمات الممهدة : ٢٥٢ / ١ ، البيان والتحصيل : ٣٩٤ / ٢ .

بخلاف الأموال الباطنة إذ يقبل فيها قول رب المال في ادعاء الدين أو إخراجها .

٤ - إن الدين يمنع تنمية العين إذ يجوز لصاحب المال أن يقوم مطالباً بدينه فيؤدي ذلك إلى أن يحجر على رب المال التصرف في ماله ، وهذا يمنع نماءه في الذهب والفضة ، وأما الحرث والماشية فلا يمنع الحجر نماءها لأنها نامية بنفسها وليست محتاجة في نمائها إلى تصرف ربها بها (١) .

٥ - إن الدراهم والدنانير لا تتعلق الحقوق بأعيانها بل بالذمة ، فيتعلق بالذمة في الأموال الباطنة حقان : حق الزكاة وحق الدين فيقدم حق الدين ، بخلاف الأموال الظاهرة فإن الزكاة تتعلق بأعيانها ولا يتعلق الدين بأعيانها فتقدم الزكاة (٢) .

٦ - ولأن الأموال الظاهرة لم يؤتمن عليها أربابها إذ لو قبل قولهم في ادعاء الدين لأدى ذلك إلى إسقاط الزكاة في أكثر الأموال بادعاءه (٣) .

(ب) وأما الحنفية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - أشر عثمان الذي استدل به المالكية ، لكن الحنابلة حملوه على العموم فهو يشمل عندهم الأموال كلها بخلاف المالكية الذين خصوه بالأموال الباطنة .

٢ - ولأن الزكاة إنما وجبت لمواساة الفقير ودفع حاجته ، وحاجة المدين إلى وفاء دينه أشد من حاجة الفقير ، فليس من الحكمة تعطيل حاجة الصالح للوفاء بحاجة غيره (٤) .

٣ - ولأن المال مشغول بحاجة صاحبه الأصلية فكان كالعدم ، كمن عنده ماء لكن يحتاجه للشرب ودفع الظم (٥) .

(١) الفواكه الدواني : ٣٨٦/١ - ٣٨٧ ، الخرش : ٢٠٢/٢ ، الجامع : ١٣٥/١ أ ، البيان والتحصيل : ٣٩٤/٢ .

(٢) المنتقى : ١١٤/٢ .

(٣) الجامع : ١٣٥/١ أ .

(٤) شرح منتهى الإرادات : ٣٦٩/١ .

(٥) البناية : ١٩/٣ .

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :-

- ١ - العمومات الموجبة للزكاة : فإنها لم تستثن الدين ولا غيره .
- ٢ - ولأنه مالك للنصاب نافذ التصرف فيه فوجبت الزكاة فيه كغيره (١).
- ٣ - لأن الزكاة تتعلق بالعين ، والدين يتعلق بالذمة فلا يمنع أحدهما الآخر ، كالدين وأرش الجناية (٢).

الترجيح :

ان الاستدلال بالنصوص العامة الموجبة للزكاة غير متجه ، وذلك لأن هذه النصوص العامة تعد منها حث المسلمين وأمرهم باخراج الزكاة فهي - والحال - هذه - لا يمكن أن تثبت بها تفصيلات وجزئيات ، فإذا كانت هذه النصوص العامة قد خصت في أكثر من موضع ، فقد خصت بتحديد النصاب الذي إن قل المال عنه لم تجب الزكاة ، وخصت باعتبار مرور الحول في غير الزروع والشمار مع أن النصوص لم تتعرض لكل هذا ، فغير نكير أن تخصص أيضا في اعتبار عدم الدين ، وان اثر عثمان رضى الله عنه دال على هذا ، وموافقة بعض الصحابة له أو جلهم يعضد ذلك الأثر ، لكن من فرق فيه بين الأموال الباطنة والظاهرة فقد أبعد ، وذلك لتناول لفظ المال للجميع ، بل وإن المواشي والزروع كانت من كرائم أموال العرب في تلك الفترة وأكثرها شيوعا وتداولاً ، فاستثناؤها من اسقاط وجوب الزكاة بالدين استثناء لجل أموال العرب وتكليف لأكثر الناس ما لا يطيقون ، وبهذا يترجح لدى أن الدين مسقط لوجوب الزكاة إن أحاط بالمال أو أنقص النصاب ، وأنه لا فرق في ذلك بين الذهب والفضة والانعام والحرث .

(١) مغنى المحتاج : ٤١١/١ .

(٢) المذهب المطبوع مع المجموع : ٣٤٣/٥ .

المبحث الثانى

حكم زكاة الدين

اختلف الفقهاء فيمن له دين أيزكيه أم لا ؟ أم يزكيه اذا قبضه ولعام واحد ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة الاختلاف فى مال الدين أيشبهه بالمال الحاضر أم بالمال الغائب ؟ ، كما أن من أسباب الانفراد أيضا الاختلاف فى تعلق الزكاة ، هل هى بذمة المزكى ؟ أم بعين المال المزكى ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) يقسم المالكية الدين الى ثلاثة أقسام :

- ١ - دين الفائدة : كدين الميراث والهبة والارش والأجرة والكراء وشمس العروض ، فلا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول بعد قبضه .
في زكيه كل عام عند قبضه
- ٢ - دين التجارة : وهو كعروضها يقومه المدير/وزيره المحتكر^أ ، ويقصد المالكية بالمدير الذى يبيع ويشترى باستمرار ، ولا يرقب الأسواق بالسلعة حتى اذا غلا ثمنها باعها ، وأما المحتكر فهو الذى يفعل ذلك ، فهذا يزكى ديونه اذا قبضها ولعام واحد فقط .

- ٣ - دين السلف : وهو الذى يكون عن قرض فهذا يزكيه اذا قبضه ولعام واحد فقط .

وخلاصة القول أن الدين الذى يكون أصله فى يده أو فى يد وكيله كالقرض فإنه يزكيه إن قبضه ولعام واحد فقط ، وإن مكث عند المدين سنين ، وإذا كان أصله ليس فى يده بل فى يد غيره كيد مورثه فإنه لا يزكيه الا اذا قبضه ومر عليه الحول بعد قبضه (١).

(١) الخطاب : ٣١٠/٢ - ٣١١ ، الخرشى : ١٩١/٢ ، ١٩٧ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٦٦/١ ، بداية المجتهد : ١٧٩/١ ، ١٩٩ - ٢٠٠ ، البيان والتحصيل : ٤١١/٢ ، الاشراف : ١٦٥/١ - ١٦٦ ، الفواكه الدواني : ٣٨٨/١ ، القوانين الفقهية : ص ٧١ ، جواهر الاكليل شرح مختصر خليل ، صالح عبدالسميع الابى الأزهرى ، (دار الفكر ، بيروت) ، ١٣٠/١ ، المقدمات الممهديات : ٢٢٩/١ ، الجامع : ١٢٨/١ ، ١٢٩ - ١٣٠ ، المدونه : ٢٥٦/١ - ٢٦٠ ، الكافى : ٢٥٤ / ١ ، المنتقى : ١١٦/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ١٠٦/٢ ، عارضة الأحودى : ٢٥١/١ .

(ب) وذهب الجمهور الى أن الدين الذى تجب فيه الزكاة يزكيه صاحبه — إن قبضه لما مضى من السنين ، وهناك تفصيلات واختلافات كثيرة فى نوع الدين الذى تجب فيه الزكاة وذلك فى كل مذهب ، فبعضهم لا يوجب الزكاة فى قرض الماشية أو فى دين الكتابة ، وهناك تفرقة عند المذاهب بين أن يكون الدين على ملىء باذل ، أو معسر ، أو عند من جده ومع الدائن بينة عليه ، أو ليس معه بينة ، مما لامجال لذكره هنا ، فالمذاهب الثلاثة متفقة على أن الدين الذى تجب فيه الزكاة يزكى لما مضى من السنين زكوات بعدد هذه السنين ، لكنهم مختلفون فى بعض التفصيلات كتحديد نوع المال الذى تجب فى دينه الزكاة ، وفى حال المدين الذى تكون فى المال الذى بيده الزكاة (١).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى ايجاب الزكاة على صاحب الدين — اذا قبضه ولعام واحد فقط بما يلى :

١ - أن الدين يمكن أن يبقى عند المدين سنين فهو ليس فى يد الدائن — ويمكن أن يهلك عند المدين ، فلا يكلف بالخراج عنه وهو — ليس فى يده — مما بيده .

٢ - إنه يملك اسقاط الزكاة بهبة الدين لمن هو عليه أو باسقاطه ، أو يأخذ به عرضا .

وهذا الوجه ضعيف لأنه يملك كل ذلك فى المال الذى عنده أيضا ، فيلزم منه القول بأن لا يزكى ما فى يده أيضا .

٣ - إنه لو كان عنده مال فى بلد غائب عنه لم يلزمه أن يزكى عنه مما فى يده ، فلأن لا يلزم أن يزكى المال الذى هو ليس فى يده من باب أولى .

٤ - إن العلة من ايجاب الزكاة هى المواساة فى المال القابل للنماء ، وهو ليس كذلك فى يد المدين ، فلو أوجبنا فيه الزكاة لأدى ذلك الى استهلاكه

(١) البناية : ٢٧/٣ - ٢٨ ، مغنى المحتاج : ٤١٠/١ - ٤١١ ، المجموع : ٢٠/٦ - ٢٢ ،

شرح منتهى الارادات : ٣٦٥/١ - ٣٦٦ ، المغنى : ٦٣٩/٢ .

بها ، كما لم تجب الزكاة فى المال المتخذ للقتية خشية استهلاكه بها .

٥ - إن المعتبر فى ايجاب الزكاة أن ينفى المال فى يده فى طرفى الحول ،
فلو بقى عند المدين عشر سنين كان بمنزلة العام الواحد .

وهذه هى الدعوى فكيف يصح أن تكون دليلا ؟ ثم إن الأوجه كلها ساقطة بالقول
بتزكيتها اذا قبضه للسنين التى لم يزكه فيها ، وأما القول بأن علة الزكاة
هى الموساة فى الأموال القابلة للنماء فغير مسلم للخلاف بين الفقهاء فى زكاة
الحلى وزكاة مال الصبي (١) .

٦ - القياس على عروض التجارة : ذكر هذا مالك فى الموطأ فكما لا يلزم
مالك العروض زكاتها ولو مكثت عنده أعواما الا اذا باعها ، فكذلك زكاة الدين ،
وقد أظنب الباجى فى التعليق على هذا القول موضحا أن زكاة الدين فى هـذا
القياس لها حكم الأولى لأن العروض تكون فى يد صاحبها قادر على تنميتها متصرف
فيها ، فاذا كان هذا هو حكمها فالدين الذى ليس فى يده ولا هو قادر على
التصرف فيه أولى وأحرى ، وذكر الباجى أن هذا القياس يحج من وافقهم فى
التسليم فى حكم زكاة العروض راعيا أنه قول أبى حنيفة (٢) ، لكن الراجح من قول
أبى حنيفة ليس كما وهم الباجى ، بل تقوم عنده العروض كل عام وتزكى ، وبهذا
يتضح أن الباجى قد استند على غير مستند ، وإن الإمام مالكا رحمه الله قد
قاس المسألة على مسألة هى من مفرداته لم يوافقها فيها أحد من الأئمة الثلاثة ،
فكان قياسه قد أتى عليه من القواعد .

(ب) وأما الجمهور فإن معتمدهم أن صاحب الدين مالك للمال يملك الحوالة
به أو الإبراء منه أو المطالبة ، فوجبت فيه الزكاة لأنه ماله ، ونقلوا عن علي
وابن عباس رضى الله عنهم القول بالتزكية لما مضى من السنين (٣) .

(١) المدونة : ٢٥٩/١ ، الاشراف : ١٦٥/١ - ١٦٦ ، المنتقى : ١١٦/٢ ، الزرقانى

على الموطأ : ١٠٦/٢ ، عارضة الأحوذى : ٢٥١/١ .

(٢) المنتقى : ١١٣/٢ - ١١٤ .

(٣) مفضى المحتاج : ١ / ٤١٠ - ٤١١ ، المغنى : ٢ / ٦٣٩ ، شرح منتهى الارادات :

٣٦٥/١ - ٣٦٦ .



الترجيـح :

ان الناظر فى أدلة المالكية يجد أنها فى جلها لم تلامس جوهر المسألة ، وذلك لأن المالكية قد استدلوا على عدم وجوب الزكاة لما مضى من السنين بينما كان المطلوب منهم أن يستدلوا على وجوبها لسنة واحدة فقط بعد قبضها ، وليس للمالكية فى هذا دليل يعتمد عليه أو يركن اليه ، وهذا ما حدا بابن رشد أن يقول : (وأما من قال : الزكاة فيه لحول واحد وان اقام أحوالا ، فلا أعرف له مستندا فى وقتى هذا ، لأنه لا يخلو مادام ديننا أن يقول : إن فيه زكاة أو لايقول ذلك ، فإن لم يكن فيه زكاة فلا كلام بل يستأنف به ، وإن كان فيسـه زكاة فلا يخلو أن يشترط فيها الحول أو لا يشترط ذلك ، فإن اشترطنا وجب أن يعتبر عدد الأحوال الا أن يقول كلما انقضى حول فلم يتمكن من أدائه سقط عنه ذلك الحق اللازم فى ذلك الحول ، فإن الزكاة وجبت بشرطين : حضور عين المال ، وحلول الحول ، فلم يبق الا حق العام الأخير ، ...) (١) .

وبهذا يترجح لدى أن الدين الذى تجب فيه الزكاة يزكى إذا قبضه ولما مضى من السنين ، وذلك لأن مضيّ الحول أو الأحوال ليس له دخل فى اسقاط الزكاة التى استحققت كل سنة .

وأما كون المال ليس فى يده فانه لا يمنع وجوب الزكاة فيه واستقرارها فى ذمته ، وبمجرد القبض يزول المانع الذى من أجله لم يتمكن صاحب الدين من تزكية ماله المستدان . ولا يعنى هذا أن يقال : ان على صاحب الدين أن يزكى الدين فى الحال وهو فى يد غيره كما هو مذهب الشافعية فى بعض الحالات ، وذلك لأن الدين - وان كان على مؤسر ملىء - فإن ملك الدائن عليه ملك غير تام لعدم امكان التصرف فيه كما يريد المالك ، وهى من أهم خصائص الملكية .

المبحث الثالث

زكاة المال المغصوب

اختلف الفقهاء فى زكاة المال المغصوب بعد عوده الى صاحبه بعد مكوثه عند مغتصبه بضع سنين ، أيزكيه لما مضى من السنين ؟ أم لعام واحد فقط ؟ أم لا تجب فيه الزكاة أصلاً وإنما يستقبل به الحول ؟

وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف فى ملكية صاحب المال للمال المغتصب ، وهل الاغتصاب يزيل الملكية أم لايزيلها بل يمنع التصرف ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن المال المغتصب اذا قبضه صاحبه فإنه يزكيه لسنة واحدة فقط ، وان مكث فى يد مغتصبه سنين عديدة (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنه لا زكاة فيه الا اذا قبضه ويستقبل به الحول (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى ايجاب الزكاة فيه بعد قبضه ، ولما مضى من السنين (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى عدم ايجاب الزكاة فى المال المغتصب الا لعام واحد فقط بما يلى :

١ - ماروى عن عمر بن عبدالعزيز أنه كتب الى بعض عماله فى مال قبضه بعض الولاة ظلما ثم عقب بعد ذلك بكتاب آخر أن لا يؤخذ منه الا زكاة واحدة (٤) .

(١) الخرشى : ١٨٠/٢ ، الخطاب : ٢٩٦/٢ ، المدونة : ٣٣٨/١ ، المقدمات : ٢٩٩/١ ، الاشراف : ١٦٥/١ - ١٦٦ ، الجامع : ١٥٩/١ أ ، المنتقى : ١١٣/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ١٠٦/٢ .

(٢) البناية : ٢٥/٣ .

(٣) مغنى المحتاج : ٤٠٩/١ - ٤١٠ ، المجموع : ٣٤١/٥ - ٣٤٢ ، شرح منتهى الارادات : ٣٦٥/١ ، المغنى : ٦٤٠/٢ .

(٤) المقدمات : ٢٢٩/١ ، المنتقى : ١١٣/٢ ، والأثر أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الزكاة ، باب الزكاة فى الدين ، ٢٥٣/١ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ١٥٠/٤ ، وعبدالرزاق فى مصنفه : ١٠٣/٤ ، وابن ابى شعبة فى مصنفه : ٣٠٢/٣ ، انظر : نصب الراية : ٣٣٤/٢ - ٣٣٥ .

٢ - أن العلة في إيجاب الزكاة هي النماء ، وكون المال في يده ، والمال المغتصب لا تتحقق فيه هذه العلة (١) .

٣ - أما إيجاب الزكاة لعام واحد ، فلأنه يمكن أن يقال : إن المال نضى في يده في طرفي الحول فوجبت فيه الزكاة ولا تراعى تضايف الحول مادام المال نضى في يده في طرفيه ، يوضح ذلك الباجي حين يقول :
(... ووجه ذلك أن المال قد نضى في يده في طرفي الحول ولو كانت أحوالا فأنه حصل منها حول واحد نضى في طرفيه المال في يد صاحبه ، ولا اعتبار بما بيـــــن ذلك لأن الفاصل لو غصبه منه يوما ثم رده إليه لم يعتبر ذلك في إسقاط الزكاة عنه في ذلك الحول لو غصبه منه ثم حال الحول لم تجب عليه فيه الزكاة حتى يرده إليه ، فتجب عليه فيه زكاة فثبت أن الاعتبار بحصول المال في يد صاحبه طرفي الحول ...) (٢) .

• (ب) وأما الحنفية فإنهم قالوا بأن علة إسقاط الزكاة متحققة في المال المفصوب ، وهي عدم الملك (٣) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - إن ملك صاحب المال على المال تام فلزمته زكاته كما لو نسيه عند غيره ، أو حبس وأسر وهو ليس في يده .

٢ - ولأنه يملك المطالبة به وإجبار مغتصبه على تسليمه ، فتجب فيـــــه الزكاة كالمال الذي يكون في يد وكيله (٤) .

ولعل مذهب الشافعية والحنابلة هو الأرجح ، وذلك لتعلق الزكاة بالمال ، ولأن عدم القدرة على إخراج الزكاة لا يستلزم سقوطها بالكلية أو سقوطها في بعض الأعوام دون بعض ، وأما أثر عمر بن عبدالعزيز الذي أخرجه مالك في الموطأ فهو اجتهاد من عمر بن عبدالعزيز في مسألة الاجتهاد فيها سائغ ، وأما استدلال المالكية بنض المال في يده في طرفي الحول فغیـــــر متجه وذلك لأمرين .

(١) المنتقى ١١٣/٢ ، الزرقاني على الموطأ ١٠٦/٢ .

(٢) المنتقى ١١٣/٢ ، وانظر : الأشراف بمعناه ١٦٦/١ .

(٣) البناية ٢٥/٣ .

(٤) المهذب المطبوع مع المجموع ٣٤١/٥ ، المغنى ٦٤٠/٢ .

أحدهما : أن طرف الحول الأول الذى كان المال فى يده ناضا غير طرف الحول الثانى، لأن المال قد نض فى يده فى طرف حول ثم غصب أعواما ثم نض فى يده فى طرف حول آخر .

ثانيهما : ان نقص المال عن النصاب أثناء الحول يقطع الحول ، فكيف اذا كان المال مغموبا بالكلية ؟ فما بقى الا أن يقال ان الغصب لا يزيل الملكية بل غاية ما فيه إنه يمنع التصرف بالمال ، فاذا عاد هذا المال الى صاحبه أصبح قادرا على التصرف فيه ، وأصبح تصرفه فيه نافذا ، ولما كانت الزكاة قد وجبت فى هذا المال بحوّل الحول عليه ، ولم يكن قادرا على اخراجها فى حينئذ ، استقرت فى ذمته. ثم جاء حول آخر وهكذا فاستقرت فى ذمته عدة زكوات لعدة أحوال ، فإن قيل : فما قولك لو أن المال لم يرجع الى صاحبه ؟ فحينئذ نقول : إن اشم عدم اخراج الزكاة مرفوع عن صاحب المال اذ لا يكلف الله نفسا الا وسعها ، فرفع الاشم لا يستلزم بالضرورة عدم الوجوب .

المبحث الرابع

زكاة ربح المال

اختلف الفقهاء في زكاة ربح المال في عروض التجارة ، أیضم الربح الى رأس المال في الحول فيزكى بحلول حول أصله وان لم يبلغ أصله نصاباً أم لابد من أن يكون أصله نصاباً ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى تشبيه الربح برأس المال أو عدم تشبيهه به .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الربح يضم الى أصل رأس المال في اعتبار الحول فيكون حول الربح هو حول رأس المال وان لم يبلغ رأس المال النصاب (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن ربح المال لا يضم الى أصله في اعتبار الحول الا اذا كان أصله نصاباً ، على خلاف بينهم فيما لو نقص المال اثناء الحول عن النصاب . هل يقطع ذلك الحول فيستأنف الحول من جديد أم لا ؟ (٢).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - القياس على نتاج الغنم : فكما يضم النتاج الى أمهاته في اعتبار حول النتاج بحول أمهاته فكذا يعتبر حول ربح المال من حول أصله (٣).

(١) الحطاب: ٣٠١/٢ ، الخرشى: ١٨٣/٢ ، بداية المجتهد : ١٩٨/١ ، الاشراف: ١٧٨/١ ، البيان والتحصيل : ٣٥٧/٢ ، ٣٧١ ، ٣٨٠ ، المقدمات : ١ / ٢٠٧ ، الكافي : ٢٥٢/١ ، الجامع : ١٢٥/١ آ ، المعونة على مذهب عالم المدينة ، ص ٢٥ ، المنتقى : ٩٨/٢ ، ٩٩ .

(٢) البنابة: ١١٦/٣ - ١١٧ ، شرح فتح القدير: ١١٨/٢ ، نهاية المحتاج: ١٠٤/٣ ، مغنى المحتاج : ٣٩٨/١ ، شرح منتهى الارادات: ٣٧٠/١ ، المغنى : ٦٢٤/٢ .

(٣) البيان والتحصيل : ٣٥٧/٢ ، المقدمات : ٢٠٧/١ ، الاشراف: ١٧٨/١ ، الكافي : ٢٥٢/١ ، الجامع : ١٢٥/١ آ ، المنتقى : ٩٩/٢ .

٢ - ولأن علة وجوب الزكاة فى عروض التجارة هى النماء ، فلا يعقل أن يزكى الأصل ولا يزكى النماء الذى هو علة الوجوب فى الأصل (١).

(ب) وأما الجمهور فقد استدل لهم فى شرح المنتهى بالقياس على نتـاج الغنم : اذ يشترط أن يكون الأصل نصاباً (٢).

والحق أن قياس المالكية مسألة ربح المال على مسألة نتاج الغنم، وقياس الجمهور هذه على تلك أيضاً غير متجه ، وذلك لأن كلا المسألتين مما انفردت المالكية فى حكمه وسوف نرى كيف أن المالكية عندما أرادوا أن يستدلوا على أن حول النتاج يعتبر بحول امهاته استدلوا على ذلك الحكم بالقياس على زكاة ربح المال ، فصرنا لا ندري أى المسألتين فرع وأيهما أصل مع أن كلا المسألتين لا يصح أن يكونا أصلاً لأنهما مختلف فيهما بين الجمهور والمالكية .

وأما قول المالكية بأن النماء هو علة وجوب الزكاة فى العروض ، وأنه لا يصلح أن يزكى الأصل دون النماء الذى هو علة الوجوب فى الأصل ، فإنما يصلح هذا الاستدلال لو أن الجمهور قالوا بأن يزكى الأصل دون الربح ، وهم لم يقولوا ذلك ، بل إنهم اشترطوا النصاب فى الأصل كى يضم الربح اليه .

والحق أن هذا الاشتراط لا دليل عليه وأن الأصل عدمه ، وبهذا يترجح لى أنه لا يشترط أن يكون الأصل نصاباً حتى يضم الربح اليه ، وذلك لأن اشتراط النصاب لم يقم عليه دليل معتبر .

(١) الاشراف : ١٧٨/١ .

(٢) شرح منتهى الارادات : ٣٧٠/١ .

المبحث الخامس

حكم زكاة المعلوفات والعوامل من بهيمة الأنعام

اختلف الفقهاء فى البقر والغنم والابل المعلوفة أو العوامل ، أتجب فيها الزكاة أم لاتجب الا فى السائمة والمخصصة للنسل والدر دون العوامل ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى مايلى :

١ - الاختلاف فى حمل المطلق على المقيد أم ابقاء المطلق على اطلاقه ؟
فقد وردت نصوص مطلقة فى بيان زكاة بهيمة الأنعام من مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : (فى أربعين شاة) ووردت نصوص أخرى مقيدة لهذا الاطلاق من مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : (فى سائمة الغنم الزكاة) .

٢ - معارضة دليل الخطاب الوارد فى قوله - صلى الله عليه وسلم - : (والغنم فى سائماتها الزكاة) مع عموم النصوص الأخرى كقوله - صلى الله عليه وسلم - : (فى أربعين شاة شاة)^(١) كما سيأتى فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه تجب الزكاة فى المعلوفة والعوامل من الابل والبقر والغنم ، وأنه لافرق فى ذلك بين أن تكون سائمة أو غير سائمة^(٢) .

(ب) وذهب الجمهور الى أن الزكاة لاتجب الا فى سائمة بهيمة الأنعام والمتخذة للنسل والدر ، وأنها لاتجب فى المعلوفة منها أو المتخذة للعمل كحرث الأرض والسقى^(٣) .

(١) بداية المجتهد : ١٨٣/١ - ١٨٤ .

(٢) الخرش : ١٤٨/٢ ، التاج والاكلیل : ٢٥٦/٢ ، المدونة : ٣١٣/١ ، الفواكه الدوانى : ٣٧٩/١ ، الكافى : ٢٧٢/١ ، المقدمات : ٢٤٤/١ ، ٢٤٦ ، البيان والتحصيل : ٤٣٦/٢ ، الاشراف : ١٦٣/١ ، الجامع : ١٤٩/١ ب ، بداية المجتهد : ١٨٣/١ - ١٨٤ ، المنتقى : ١٣٠/٢ ، ١٣٦ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٢٨٢/٢ ، البناية : ٧٤/٣ ، ٧٦ ، بداية المجتهد : ١٨٣/١ - ١٨٤ ، المنتقى : ٣٥٧/٥ ، شرح منتهى الارادات : ٣٧٤/١ ، المغنى : ٤٤١/٢ ، ٤٦٨ ، ويقصد الجمهور بالسائمة تلك التى ترعى فى كل الحول أو معظمه ، وأنها اذا علفت فى الأقل فلا يخرجها ذلك السوم .

الأدلة :

(١) استدلال المالكية على مذهبهم فى إيجاب الزكاة فى المعلوفه والعوامل من بهيمة الأنعام بما يلى :

١ - بعض النصوص العامة التى بينت أنصبة زكاة بهيمة الأنعام وقدر المخرج منها من مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : (فى أربعين شاة شاة) (١) وقوله فى الأبل : (وفى أربع وعشرين وما دونها الغنم وفى خمس شاة) وقوله : (فى كل خمس ذود شاة) (٢).

وهذه النصوص عامة فى السائمة وغيرها (٣)

وأجيب بأن هذه النصوص مطلقه فتحمل على ماقيدها من النصوص التى اشترطت السوم وعدم العمل (٤).

٢ - القياس على السائمة بجامع الجنس بينها وبين المعلوفة .

٣ - إن كثرة النفقة أو قلتها المعهود أنها تؤثر فى الزكاة تخفيفاً أو تشقيلاً ، وذلك كالخلطة بالنسبة للماشية ، أو السقى وعدمه بالنسبة للزرع والثمار وليس من المعهود أن تؤثر قلة النفقة أو كثرتها فى الزكاة الفاء (٥).

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم فى اختصاص الزكاة بالسائمة وغير العاملة

بما يلى :

١ - حديث بهز بن حكيم (٦) عن أبيه عن جده مرفوعاً : (فى كل ابل سائمة

(١) أخرجه ابوداود فى كتاب الزكاة ، باب فى زكاة السائمة ، ٩٦/٢ ، برقم :

١٥٦٢ ، والنسائى فى كتاب الزكاة ، باب زكاة الأبل ، ١٨/٥ ، وصححه

الحاكم ، ووافقه الذهبى ، أنظر : المستدرک على الصحيحين : ٣٩٠/١ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ، ١٢٣/٢ .

(٣) الخرشى : ٢ / ١٤٨ ، الاشراف : ١ / ١٦٣ ، الجامع : ١ / ١٤٩ ، المنتقى :

١٣٦/٢ .

(٤) المغنى : ٤٤١/٢ .

(٥) المنتقى : ١٣٦/٢ ، الاشراف : ١٣٦/١ .

(٦) هو أبو عبد الملك بهز بن حكيم بن معاوية القشيري ، صدوق ، مات قبل

الستين ومائة . أنظر : تهذيب التهذيب : ١ / ٤٩٨ ، تقريب التهذيب :

١٠٩/١ .

في كل أربعين ابنة لبون (١)

٢ - وحديث أبي بكر مرفوعا : (وفي الغنم في سائمتها اذا كانت أربعين ففيها شاة) ، وفي آخره أيضا : (اذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة شاة واحدة فليس فيها شيء الا أن يشاء ربها) (٢) .

ووجه الدلالة أنه قيد وجوب الزكاة بالسائمة ، فدل على أن السائمة ليس فيها زكاة (٣) .

٣ - حديث علي رضي الله عنه - قال الراوى : وأحسبه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (هاتوا زكاة ربع العشر ٠٠٠ الى قوله :) (وليس على العوامل شيء) (٤) .

٤ - ولأن الزكاة إنما وجبت لمواساة الفقراء من المال النامي ، وليسست الابل أو البقر العوامل معدة للنماء ، ثم إن المعلوفة تكلف ربها الكثير من العلف مما يزيد في نفقتها وموتنتها ، فيؤدى ذلك الى التقليل من النماء الذى يكون بسبب السوم (٥) .

وقد أجاب المالكية عن أدلة الجمهور هذه بمجموعة من الأجوبة أبرزها :

(١) إن قوله - صلى الله عليه وسلم - : (في سائمة الغنم الزكاة)

إنما كان جوابا على سؤال فأجابه النبي - صلى الله عليه وسلم - بما يناسب سؤاله ، ولم يقصد النبي - صلى الله عليه وسلم - اشتراط السوم .

(١) أخرجه ابوداود في كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة ، ١٠١/٢ ، برقم : ١٥٧٥ ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب سقوط الزكاة عن الابل ٢٥/٥٠٠٠ ، وأحمد في مسنده ، ٢/٥ ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، أنظر : المستدرک على الصحيحين : ١ / ٣٩٨ ، وأنظر جامع الأصول : ٥٩٥/٤ .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ، ١٢٣/٢ .

(٣) المذهب المطبوع مع المجموع : ٣٥٥/٥ ، مفنى المحتاج : ٣٨٠/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٧٤/١ ، المفنى : ٤٤١/١ ، ٤٦٨ .

(٤) أخرجه ابوداود في كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة : ١٠٠ / ٢ ، برقم : ١٥٧٢ ، ١٥٧٣ ، قال الأناؤوط : وهو حديث حسن ، أنظر : جامع الأصول : ٥٨٥/٤ .

(٥) البناية : ٧٥/٢ - ٧٦ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ٣٥٥/٥ .

(ب) إن الأحاديث المشترطة للسوم قد خرجت مخرج الغالب ، إذ الغالب فـسـى الغنم وغيرها من بهيمة الأنعام السوم ، بل لا يكاد يوجد غنم غير سائمة .

(ج) وقد أغرب الباجى عندما أجاب على هذه الأحاديث بجواب ملخصه : أن النبى - صلى الله عليه وسلم - نص على السائمة ليكون للمجتهد الاجتهاد فـسـى الحاق المعلوفة بالسائمة فى الحكم فيحصل له أجر الاجتهاد (١) .
والحق أن أجوبة المالكية هذه ضعيفة ، وفيما يلى تفصيل ذلك :

(أ) أما القول بأن حديث النبى - صلى الله عليه وسلم - قد كان جواباً لسؤال سائل ، فإنه يحتاج الى نقل ولا يكفى فيه مجرد التخمين أو الاحتمال العقلى ، وحتى لو كان كذلك ، فإن العبرة بحديث النبى - صلى الله عليه وسلم - ولو كان النبى - صلى الله عليه وسلم - لا يريد تخصيص السائمة ، لما أعجزه أن يقول (بل الزكاة فى السائمة وفى غيرها) .

ثم النص على السائمة قد ورد فى كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه - لبعض عماله ، وهذا الكتاب أخرجه مالك فى الموطأ (٢) فهل كان هذا الكتاب أيضاً جواباً لسؤال سائل ؟ ! .

(ب) وأما القول بأن التقييد بالسوم إنما خرج على مخرج الغالب فـغـيـر متجه أيضاً ، وذلك لأنه تقييد بصفة قد توجد فى بهيمة الأنعام وقد لاتوجد ، وكون الغالب فى بهيمة الانعام السوم لا يعنى أن حكم الاقل ينسحب عليها ، فإن الغالب فى الزروع والثمار فى عهد النبوة وما بعده انها تسقى بماء المطر ، ولم يمنع هذا من أن تخص الحبوب التى لاتسقى بماء المطر بقدر من الزكاة لايسرى على الغالب وهو ما يسقى بماء المطر .

(ج) وأما القول بأن التقييد كان للحث على الاجتهاد فهو من الغرابة والبعد والضعف بحيث يغنى عن الاجابة عنه .

والذى يترجح لدى أن الزكاة لاتجب فى غير السائمة من بهيمة الانعام وأنـهـا لاتجب فى المعلوفة والعاملة منها ، فالنصوص صريحة فى هذا ، ويجابها فى المعلوفة فيه مشقة على ربها ، وأشق منه ايجابها فى العاملة .

(١) الخرشى: ١٤٨/٢، المقدمات: ٢٤٤/١، البيان والتحصيل: ٤٣٦/٢، المنتقى: ١٣٠/٢ .

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الزكاة ، باب مدقة العاشية ، ٢٥٧/١ .

المبحث السادس

حكم الزكاة عند ضم نوعى جنس واحد فى المواشى

اتفق الفقهاء على جواز ضم نوعى الجنس الواحد لاكمال النصاب ، فيضم الضأن الى الصاعز والبقر الى الجواميس ونحو ذلك ، لكنهم اختلفوا فى كيفية الاخراج .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا اجتمع ضأن وماعز ، وبقر وجواميس ، أو إبل بخت وعراب ، فإنه يخرج من أكثر النوعين عددا ، فإن تساويا كان السامى بالخيار أن يأخذ من أيهما شاء ، ويسن له أن يراعى فى ذلك الأخط للفقر ، فإذا كان كل من النوعين يساوي نصابا أخذ من كل واحد منهما ما يجب فيه ، والا أخذ من الأكثر (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنه يأخذ الوسط ، وذلك بأخذ الأدون من الأرفع والأرفع من الأدون (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن السامى يأخذ من أيهما شاء بشرط أن يكون المأخوذ مساويا لقيمة الواجب من المالىين المزكيين ، فإذا كان عنده عشرون ضأنا وعشرون معزا ، وكانت قيمة الواحد من الضأن ستة عشر درهما ، وكانت قيمة الواحد من المعز عشرة دراهم ، أخرج شاة من المعز أو من الضأن تساوى ثلاثة عشر درهما ، وهكذا اذا لم يتساو العددا أخذ من كل بحسب قيمته (٣) .

(١) الخرشى : ١٥٢/٢ ، التاج والاكلیل : ٢٦٣/٢ ، الكافى : ٢٧٣/١ ، المدونة : ٣١٦/١ - ٣١٧ ، بداية المجتهد : ١٩١/١ ، المنتقى : ١٣٢/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ١١٦/٢ .

(٢) المبسوط : ١٨٣/٢ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٧٥/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٨١/١ ، كشاف القناع : ٢٢٤/٢ ، المغنى : ٤٨٠/٢ .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية لم يثبت فيها نص عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقد اختلفت أنظار الفقهاء واجتهاداتهم فيها ، فالمالكية راعوا جانب العدد وقالوا : إن الأقل يلحق بالأكثر تغليباً ، ولأن الأقل له حكم الأكثر لأنّه تبع له ، وأما عند التساوى فلم يبق للجانب العددي تأثير فيخير الساعى ، وهذه سنة الزكاة فى الوجوب والوجود أن الساعى يخير فى الأخذ من أيهما شاء ، كما يخير فى أخذ خمس بنات لبون ، أو أربع حقائق عند وجود السنين فى مائتين من الأبل (١) .

وأما الحنفية فإنهم استدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (لاتأخذوا من حرزات أموال الناس وخذوا من حواشى أموالهم) (٢)

وأخذ الأرفع من الأدون والأدون من الأرفع يحقق قول النبي - صلى الله عليه وسلم - بالأخذ من الحواشى (٣)

وأما الشافعية والحنابلة فإنهم راعوا المالين معا ، وجعلوا لقيمة النوعين أثراً فى تحديد المخرج من الزكاة (٤)

ولعل مذهب المالكية فى هذه المسألة أرجح وذلك لعدم المشقة والكلفة فيه ، وأما مذهب الحنفية فإن الحديث الذى استدلوا به لايساعدهم إلا بشئ من التكلف ، والنظر الى مسألة الادون والأرفع لا يختص بمسألة ضم الأنواع الى بعضها بقدر ما يختص بصفة المخرج والذى يمكن أن يكون فى نوع واحد أيضا ، فالنظر الى صفة الحيوان من غزارة لبن أو جمال صورة أو سمن أو نحو ذلك ، يختص بالنوع

(١) الخرشى : ١٥٢/٢ ، المنتقى : ١٣٢/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ١١٦/٢ .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ ، ولكن أخرج الامام احمد فى مسنده حديثا قريبا من هذا اللفظ ، ٧٢/٥ ، والبيهقى فى كتاب الزكاة بلفظ قريب من هذا أيضا ، ١٠٢/٤ .

(٣) المبسوط : ١٨٣/٢ .

(٤) مغنى المحتاج : ٣٧٥/١ ، شرح منتهى الارادات : ١٨٣/١ .

الواحد أيضا ، ومسألتنا هي الاختلاف في أى من النوعين يخرج وليس في صفـة المخرج .

وأما الشافعية والحنابلة فإن وجهتهم وجهة حسنة روعى فيها توخى الدقة ولكن يشوبها شيء من التكلف ، ثم إن معتمدها على القيمة وهو أمر غير منضبط ، إذ قد ينزع رب المال في قيمتها فيقومها بأقل مما يقومها به الساعى، فيحتاج بعد ذلك الى تحكيم، فيكون في ذلك مشقة وكلفة ، وهذا غير معهود في اخـراج الزكاة بأن يقوم رب المال والساعى بعمليات حسابية لها أول وليس لها آخر .

وبهذا يترجح مذهب المالكية في مراعاة العدد ، فمسائل الزكاة مبنية على المسامحة في القليل وليست مبنية على الحرفية التى أرادها الشافعية والحنابلة .

المبحث السابع

حكم ضم النتاج الى الامهات فى اعتبار الحول

اختلف الفقهاء فى نتاج الغنم ، أیضم الى أصله فى تکمیل النصاب ويکون حوله من حول أصله وإن لم يبلغ الأصل نصابا ؟ ، أم لابد أن يكون الأصل نصابا ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن النتاج من بهيمة الانعام يضم الى أصله ، وان لم يبلغ أصله نصابا فيكون حوله حول أصله (١) .

(ب) وذهب الجمهور الى أنه يشترط كى يضم النتاج الى الأصل فى اعتبار الحول أن يكون الأصل نصابا (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

١ - بعض العمومات التى جاءت مبينة لبعض الأنصبة كقوله - صلى الله عليه عليه وسلم - : (فى أربعين شاة شاة) (٣) ولم يفرق بين صغير وكبير (٤) .

(١) الخرشى : ١٤٨/٢ ، التاج والاكلیل : ٢٥٦/٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٤٣٢/١ ، المعونة : ٢٥ أ ، الفواكه الدوانى : ٣٨٦/١ ، المقدمات : ٢٠٧/١ ، الكافى : ٢٧٣/١ ، الاشراف : ١٦١/١ ، الجامع : ١٤٨/١ أ ، ١٤٩ ب ، بداية المجتهد : ٢٠٠/١ ، المنتقى : ١٤٣/٢-١٤٥ ، الزرقانى على الموطأ : ١٢٢/٢ ، عارضة الأحودى : ١١٣/٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢٨٢/٢ - ٢٨٣ ، البناية : ٦٥/٣ - ٦٧ ، المبسوط : ١٥٨/٢ ، مغنى المحتاج : ٣٧٨/١ ، المجموع : ٣٧٠/٥ - ٣٧١ ، ٣٧٤ ، شرح منتهى الارادات : ٣٧٠/١ ، وأضاف الحنفية شرطا آخر كى تخرج الزكاة من النتاج ، وهو أن يكون عند الحول مسنة ، فلو ماتت الامهات جميعا لم تجب الزكاة ، وان ماتت فى مثل الغنم تسع وثلاثون وبقيت واحدة كملت أربعين مع النتاج ، وجبت الزكاة .

(٣) سبق تخريجه : ص ٤٨٦ .

(٤) الاشراف : ١٦١/١ .

٢ - ماروى عنه - صلى الله عليه وسلم - : (كل ذات رحم فولدها بمنزلتها) (١)

٣ - قول عمر : تعد عليهم بالسخلة يحملها الراعى ولا تأخذها منهم (٢).

٤ - القياس على عروض التجارة : فكما أن ربح عروض التجارة يضم إلى أصلها ، فكذا نتاج الانعام يضم إلى أصلها في اعتبار الحول وإن لم يبلغ أصلها نصاب (٣).

وقد رأينا كيف أن المالكية قاسوا مسألة ضم الربح إلى الأصل في مسألة عروض التجارة على مسألة نتاج الغنم ، وقد مرت مناقشة ذلك القياس هناك .

وأما الجمهور فقد استدلوا بأدلة عامة لا يفهم منها إلا جواز ضم النتاج إلى الأصل كقول عمر الذي استدل به المالكية وغيره ، وهذه الأدلة لا يفهم منها اشتراط النصاب ، بل إن قول عمر رضى الله عنه قد يفهم منه عدم الاشتراط ، فإن قوله: تعد عليهم السخلة يعنى عدها في تكميل النصاب ، فلو كان الأصل ثلاثين كباراً من الغنم وأنتجت أثناء الحول عشر سخال فإن معنى قول عمر أن تعد عليهم العشر لتكمل الأربعين ، وعلى مذهب الجمهور لاتركى ، فلا يكون الساعى عاداً للسخال في هذه الحالة .

وهكذا نرى أن قول عمر قد يفهم منه عدم اشتراط النصاب ، وقد سبق فى مسألة عروض التجارة أنه لم يقيم على اشتراط النصاب دليل معتبر ، وبهذا يترجح مذهب المالكية في عدم اشتراط النصاب في الأصل كى يضم النتاج اليه .

(١) لم أجده .

(٢) أخرجه الامام مالك في كتاب الزكاة ، باب ما جاء فيما يعتد به من السخل في الصدقة ٢٦٥/١ ، برقم ٢٦٠ ، قال الأرناؤوط : فيه جهالة ابن عبد الله ابن سفيان ، ولكن له شاهد ، انظر : جامع الأصول : ٦٠١/٤ .

(٣) المقدمات : ٢٠٧/١ ، المنتقى : ١٤٣/٢ ، ١٤٥ ، الاشراف : ١٦١/١ ، الفواكه الدواني : ٢٨٦/١ .

المبحث الثامن

حكم مالو كان النصاب كله نتاجا

يتمصور أن يكون النصاب كله نتاجا اذا ماتت الأمهات أثناء الحول وسلم
يبقى الا النتاج ، أو كانت عنده عشر كبار فأبدلها أثناء الحول بأربعين صفارا
فحال الحول على الأربعين أو غير ذلك من الصور .

وقد اختلف الفقهاء فيما لو كان النصاب كله صفارا ، أخرج من هــهـ
الصفار أم لابد من كبيرة يكلف بشرائها ؟ (١).

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة ورود بعض الأحاديث التى يفهم
منها عدم اجزاء الاخراج من النتاج كقوله - صلى الله عليه وسلم - : (انما
حقنا فى الجدعة والثنية) ، بينما وردت آثار أخرى يفهم منها جواز الأخذ من
النتاج كقول أبى بكر : (والله لو منعونى عناقا كانوا يؤدونه لرسول الله
- صلى الله عليه وسلم -) (٠٠٠) وستأتى فى الأدلة ، وسوف يقتصر البحث فى ذلك
على الغنم لأن انفراد المالكية لا يتمحض الا فيه .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أنه اذا كان النصاب كله صفارا فإن السامع
لا يأخذ الا السن المجزئه ولو بتكليف صاحب الغنم بشرائها (٢) .
- (ب) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه يخرج صغيرة من بين النتاج (٣) .

(١) يشترط الحنفية أن يكون من النصاب مسنة ، فان لم يكن معه سقطت الزكاة ،
فالحنفية لا يوجبون الزكاة فى النتاج اذا تمحض ، أنظر : حاشية ابـهـ
عابدين : ٢٨٣/٢ .

(٢) الخرشى : ١٤٨/٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٤٣٢/١ ، الفواكه
الدوانى : ١٦١/١ ، المنتقى : ١٤٣/٣ ، عارضة الأهودى : ١١٣/٣ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٧٥/١ - ٣٧٦ ، زاد المحتاج : ٤٣٨/١ - ٤٣٩ ، شرح منتهى
الارادات : ٣٨٠/١ .

الأدلة :

- (١) استدل المالكية على مذهبهم فى عدم جواز اخراج الصغيرة بما يلى :
- ١ - حديث سويد بن غفلة (١) قال : (اتانا مصدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : نهينا عن رواضع اللبن وانما حقنا فى الجذعة والثنية) (٢) .
- وقد أجاب ابن قدامة على هذا الحديث بأنه محمول على ما اذا كان معها كبارا (٣) .
- ٢ - قول عمر رضى الله عنه (تعد عليهم السخلة يحملها الرعاءى ولا نأخذها) .

- ٣ - بعض الآثار التى حددت سنا لكل عدد بحسبه كقوله - صلى الله عليه وسلم - (وفى البقر فى كل ثلاثين تبيع ، وفى كل أربعين مسنة) (٤) .
- قالوا ولأن الصغيرة لاتحلب (٥) .

- (ب) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بما يلى :
- ١ - قول أبى بكر الصديق رضى الله عنه : (والله لو منعونى عناقا كانوا

- (١) هو أبو أمية سويد بن غفلة بن عوسجة الكوفى ، ولد عام الفيل ، قدم المدينة بعد دفن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، توفى سنة ثمانين .
أنظر : طبقات الحفاظ : ص ٢٤ ، طبقات خليفه : ص ١٤٧ ، الاعلام : ١٤٥/٣ .
- (٢) الاشراف : ١ / ١٦١ ، والحديث أخرجه ابوداود فى كتاب الزكاة ، باب فى الزكاة السائمة ، ١٠٢/٢ ، برقم : ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، والنسائى فى كتاب الزكاة ، باب الجمع بين المتفرق ٠٠٠ ، ٣٠/٥ ، وأحمد فى مسنده ، ٣١٥/٤ ، وأورد له الحافظ ابن حجر شاهداً ، انظر : تلخيص الحبير : ١٥٣/٢ .
- (٣) المغنى : ٤٧٨/٢ .
- (٤) الاشراف : ١ / ١٦١ ، المنتقى : ١ / ١٤٣ ، والحديث أخرجه أبوداود فى كتاب الزكاة ، باب ماجاء فى زكاة البقر ، وقال : حديث حسن ، ٢٠ / ٣ ، برقم : ٦٢٢ ، وابن ماجه فى كتاب الزكاة ، باب صدقة البقر ، ١ / ٥٧٦ ، برقم : ١٨٠٣ ، والنسائى فى كتاب الزكاة ، باب زكاة البقر ، ٢٦/٥ ، ومالك فى الموطأ فى كتاب الزكاة ، باب ماجاء فى صدقة البقر ، ١ / ٢٥٩ ، برقم : ٢٤ .
- (٥) عارضة الأحودى : ١١٣/٣ .

يؤدونه لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - لقاتلتهم عليه (١).

٢ - ولأنه مال لا تتعلق الزكاة بقيمته ، بل بعينه فوجب أن يخرج من نفس المال (٢).

الترجيح :

ان المتأمل فى أدلة المالكية يجد أن استدلالهم بحديث سويد بن غفلة وبحديث عمر يمكن أن يحمل على ما اذا كان فى النصاب كبارا ، وأما الاستدلال بحديث : (فى ثلاثين من البقر تبيع) فغير متجه ، وذلك لأنه قال : (من البقر) ولم يقل : من العجول ، فالمراد البقر الكبار بدليل قوله : تبيع اذ انسه يخرج منها تبيعا ، وهذا يعنى أن فيها كبارا .

والحق أن تكليف رب المال بشراء السن المجزئة فيه اجفاف بأصحاب الأغنام ، واذا كنا قد نهينا عن أخذ كرائم أموال الناس ، فكيف نكلف صاحب الماشية بأن يخرج ما ليس عنده ؟! ثم إن الله - سبحانه وتعالى - يقول : ﴿ خذ من أموالهم صدقة ۝ الآية ﴾ ، وتكليف صاحب المال بأن يخرج من غير ماله لا يتمشى وهذا الآية .

وبهذا يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة فى أنه يأخذ من النتاج ولكن يستحب له أن يأخذ أكبر النتاج سنا كى يكون أقرب للسنة اذا لم يكن فيها عيوب أخرى .

(١) مغنى المحتاج : ٣٧٦/١ ، شرح منتهى الارادات : ١ / ٣٨٠ ، المغنى :

٢ / ٤٧٨ ، والأثر أخرجه البخارى فى كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، ١٠٩/٢ .

(٢) المغنى : ٤٧٨/٢ .

المبحث التاسع

تعريف التبعية والمسنة

اختلف الفقهاء فى تعريف التبعية ، أهو ما أكمل سنة وبدأ فى الثانية ، أو ما أكمل سنتين وبدأ فى الثالثة ؟ كما اختلفوا فى تعريف المسنة أيضا أهى ما أكملت سنتين وبدأت فى الثالثة أم ما أكملت ثلاثا وبدأت فى الرابعة ؟

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن التبعية هو أكمل سنتين وبدأ فى الثالثة ، وأن المسنة هى ما أكملت ثلاثا وبدأت فى الرابعة ، وقد جزم بهذا خليل ورجحه أكثر علماء المذهب ، بينما نقل المواق عن ابن حبيب وابن شعبان قولاً بانقصاص سنة ، فيكون التبعية ما أكمل سنة وبدأ فى الثانية ، والمسنة ما أكملت سنتين وبدأت فى الثالثة ، وقد صحح المواق هذا القول وقال : انه المعروف عند أهل اللغة (١). ويؤيده ما جاء فى تاج العروس انه سمي بذلك لأن قرنه يتبع أذنه .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن التبعية هو ما أكمل سنة وبدأ فى الثانية ، وأن المسنة هى ما أكملت سنتين وبدأت فى الثالثة (٢).

وهذه المسألة مسألة لمفية وقد ذكر صاحب لسان العرب أن التبعية هو ما أكمل السنة وأن ما أكمل سنتين يسمى جذعا وما أكمل ثلاثا فيسمى مسنة (٣) ، وبهذا يكون مذهب الجمهور موافقا للغة فى التبعية ، ويؤيده ما استدل به الجمهور بأنه سمي تبعية لأنه يتبع أمه ، وهو لا يكون فى السنتين كذلك (٤) ، وأما

(١) الخرشى : ١٥١/٢ ، التاج والاكلیل : ٢٦١/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١١٨/٢ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه : ٤٣٥/١ ، الفواكه الدوانى : ٣٩٩/١ ، الجامع : ١٤٨/١ ب ، الزرقانى على الموطأ : ١١٥/٢ ، المنتقى : ١٣١/٢ .

(٢) البناءة : ٤٧/٣ - ٤٨ ، مغنى المحتاج : ٣٧٤/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٧٨/١ - ٣٧٩ .

(٣) لسان العرب : ٢٩/٨ .

(٤) البناءة : ٤٧/٣ ، مغنى المحتاج : ١ / ٣٧٤ ، شرح منتهى الارادات : ٣٧٨/١ .

المسنة فانه قد ذكر في لسان العرب أنها ما أتمت ثلاثا ، ولكن المراد بها في الحديث ما أتمت سنتين بدليل ورود لفظ الشنية في الحديث ، يوضح ذلك المواق الذي وافق الجمهور حين يقول :

(٠٠٠ وقال ابن شعبان : " ما أتم سنتين " ، اللخمى ، روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - انه قال : " في الأربعين شنية وقال فيها مسنة " ، فالمصحيح قول ابن شعبان ، لأنه أخذ بقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن الواجب فيها شنية ، لأنه حديث مفسر يقضى على المجل في قوله مسنة (١) .

وبهذا يترجح لدى أن التبيح المراد في زكاة الثلاثين من البقر هو ما أتم سنة وان المسنة المرادة في زكاة الأربعين من البقر هي ما أتمت سنتين — عمرها .

(١) التاج والاكلیل : ٢٦١/٢ .

المبحث العاشر

حكم زكاة الابل اذا زادت عن مائة وعشرين ولم تصل الى

مائة وثلاثين

اختلف الفقهاء فيمن كان عنده مائة واحدى وعشرون من الابل الى مائة—
وتسع وعشرين أيزكيها بثلاث بنات لبون ؟ أم تستأنف الفريضة بعد المائـــــــــــــــــة
والعشرين ؟ أم يكون الساعى مخيرا بين أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون ؟ (١).

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى مايلى :

١ - تعارض بعض الآثار فى ظاهرها - فمن ذلك كتاب عمر - رضى الله عنه -
الى عماله وفيه : (فاذا زادت على مائة وعشرين وفى كل أربعين بنت لبون ،
وفى كل خمسين حقة) فهو متعارض - فى ظاهره - مع كتاب عمرو بن حزم (٢) وفيه :
(فاذا زادت عن مائة وعشرين استؤنفت الفريضة) وسيأتى كل ذلك فى الأدلة .

٢ - الاختلاف فى الفهم فى قوله - صلى الله عليه وسلم - : (فساذا زادت
على مائة وعشرين وفى كل أربعين بنت لبون ، وفى كل خمسين حقة) ، فما زاد عن
عن مائة وعشرين الى مائة وتسعة وعشرين يصدق عليه ثلاث بنات اللبون والحقتان ،
فمن الفقهاء من قال بتعين بنات اللبون ، ومنهم من قال بتخيير الساعى .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الفرض يتغير بزيادة ولو واحدة على المائة
والعشرين ، وهنالك رواية عن الامام أن الفرض لا يتغير الا بزيادة عشرة ، فيكسبون
العدد بين المائة وواحد وعشرين الى المائة وتسعة وعشرين وقصا (٣) ، وعلى

(١) بنت اللبون هى ما أكملت سنتين ودخلت فى الثالثة وأما الحقة فهى ما أكملت
ثلاث سنتين ودخلت فى الرابعة ، المجموع : ٣٨٥/٥ .

(٢) هو أبو الضحاك ، عمرو بن حزم بن زيد بن لوزان الانصارى الخزرجى ، صحابى
مشهور شهد الخندق فما بعدها ، استعمله رسول الله - صلى الله عليه -
وسلم - على أهل نجران ، توفى بعد الخمسين ، أنظر : أسد الغابة : ٩٨/٤ ،
التقريب : ٦٩/٢ .

(٣) الوقص : بفتح القاف هو الفرق بين فريضتين مقدرتين كسنة الى تسعة من
الابل فانه واقع بين الخمسة التى فيها شاة والعشرة التى فيها شاتان .

المشهور فان الساعى مخير فى مائة وواحد وعشرين الى مائة وتسعة وعشرين بين حقّتين أو ثلاث بنات لبون ، ويكون التخيير حسب الأحظ للفقراء وليس حسب مذهب الساعى ، وهذا التخيير يكون اذا وجد الصنفان أو انتفيا اذ يكلف رب المال بشراء ما يختاره الساعى إن انتفيا ، وأما اذا وجد أحدهما دون الآخر فإنه يتعين أخذه ، فلا خيار للساعى فى هذه الحالة .

وقد ذهب ابن القاسم الى أن الواجب فيما زاد عن مائة وعشرين الى تسع وعشرين ، ثلاث بنات لبون دون تخيير ، ولكن المشهور التخيير (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنه بعد المائة والعشرين تستأنف الفريضة ، فيكون فى مائة وخمس وعشرين شاة وحقّتان ، ثم فى كل خمس شاة الى مائة وخمس وأربعين ، فيكون بنت مخاض وحقّتين الى مائة وخمسين ، فيكون فيها ثلاث حقاق ، ثم تستأنف الفريضة وهكذا (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه اذا بلغ النصاب مائة وواحدا وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون ، ثم بعد ذلك يكون فى كل أربعين بنت لبون ، وفى كل خمسين حقة ، فعند الشافعية والحنابلة أن الاعداد بين مائة واثنين وعشرين الى مائة وتسعة وعشرين وقصر (٣) .

الأدلة :

(١) استدلال المالكية على مذهبهم فى تخيير الساعى بين حقّتين وثلاث بنات

لبون بما يلى :

١ - ما جاء فى كتاب أبى بكر وكتاب عمر - رضى الله عنهما - وفيه — :

(١) الخرشى : ١٥٠/٢ ، الحطاب : ٢٥٩/٢ ، حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ،

٤٣٤/١ ، الفواكه الدوانى : ٣٩٨/١ ، المقدمات : ٢٤٧/١ ، الاشراف :

١٥٩-١٥٨ ، المدونه : ٣٠٧/١ ، الجامع : ١٤٧/١ أ ، بداية المجتهد : ١٨٩/١ ،

المنتقى : ١٣٠/٢ ، عارضة الأحوذى : ١٠٨/٣ .

(٢) البناية : ٤٠/٣ - ٤٢ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٦٩/١ ، المجموع والمهذب المطبوع معه : ٣٨٢/٥ ، ٣٨٩ - ٣٩٠ ، ٤٠٠ - ٤٠١ .

شرح منتهى الارادات : ٣٧٦/١ - ٣٧٧ ، المغنى : ٤٥١/٢ .

(١) فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة (١)

قالوا : فقد وجدنا أن زيادة الواحدة على المائة والعشرين يصدق عليها أنها زيادة ، ووجدنا أن الواحد والعشرين والتسعة والعشرين يصدق عليها أنها زيادة ، على ثلاث أربعينات ، وخمسينين ، ولما لم يكن سبيل إلى تحتم أحسن الغرضين كان لابد من التخيير .

٢ - القياس على مائتين من الابل : فان فيها تخييرا بين خمس بنات لبون وأربع حقات (٢) .

(ب) واستدل الحنفية بما جاء في كتاب عمرو بن حزم وفيه : (فساذا زاد على عشرين ومائة استؤنفت الفريضة) (٣) ، وقد أفاض العيني في تتبع تخريج هذا الحديث وذبح تضعيف النسائي وغيره له مما لا مجال لسرده هنا (٤) .

(ج) واستدل الشافعية والحنابلة على مذهبهما بما يلي :

١ - كتاب أبي بكر الصديق وكتاب عمر الذي استدل به المالكية ، لكن الشافعية والحنابلة قالوا بتعين بنات اللبون ، وعدم التخيير بينها وبين الحقتين لما وقع في رواية أبي داود من حديث ابن شهاب الزهري عن سالم عن أبيه أنه قد ورد في كتاب عمر قوله : (فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون) (٥) فقد اعتبروا هذه الرواية مفسرة للاجمال في سائر روايات كتاب عمر وكتاب أبي بكر الذي رواه البخاري (٦) لكن النووي قال : إن اسناد هذه الرواية غير متصل (٧) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب زكاة الفتم ، ١٢٣/٢ .

(٢) الاشراف : ١٥٩/١ ، الجامع : ١٤٧/١ أ ، الفواكه الدواني : ٣٩٨/١ .

(٣) أخرجه ابوداود في المراسيل ، ص ١٤ ، والطحاوي في مشكل الآثار : ٤١٧/٢ ، والبيهقي في كتاب الزكاة ، باب ذكر رواية عاصم بن ضمرة ٠٠٠ وضعفه ، ٩٤/٤ ، وقد ضعفه جماعة من الحفاظ بعدة علل فيه ، والمحفوظ عن عمرو بن حزم بخلافه . أنظر : نصب الراية : ٣٤٤/٢ .

(٤) البناية : ٤٢/٣ - ٤٣ .

(٥) أخرجه ابوداود في كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة : ٩٨/٢ ، برقم : ١٥٧٠ .

(٦) مغنى المحتاج : ٣٦٩/١ ، المجموع : ٣٨٢/٥ - ٣٨٣ ، شرح منتهى الارادات : ٢٧٧/١ ، المغنى : ٤٥١/٢ .

(٧) المجموع : ٣٨٤/٥ .

٢ - ولأن ما جعله النبي - صلى الله عليه وسلم - غاية في الفريضة يتفيسر بزيادة الواحد ، كما تغير نصاب الابل بعد الستين وبعد التسعين (١).

الترجيح :

ان الناظر في المذاهب وأدلتها لا يسهه الا أن يسجل الملاحظات التالية :

١ - ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قد جعل غاية فريضة الحقتين الى مائة وعشرين ، فالقول بأنه يخرج من مائة وواحد وعشرين الى مائة وتسعة وعشرين حقتين يؤدي الى ابطال الغاية التي غياها النبي - صلى الله عليه وسلم - فلى كتاب أبي بكر وعمر ، لأن الحقتين في هذه الحالة تصبحان غاية الى مائة وتسعة وعشرين .

٢ - ان القول باخراج الحقتين في مائة وواحد وعشرين الى مائة وتسعة وعشرين يؤدي الى تكبير الوقص ، لأن الحقتين تكونان أخرجتا عن مائة كما ذكر المالكية أنفسهم ، ويبقى تسعة وعشرين وقص ، وهذا غير معهود في أوقاص الابل التي لم تزد عن خمسة عشر .

٣ - ان قول المالكية باخراج الحقتين عن المائة وواحد وعشرين الى تسعة وعشرين يؤدي الى أن تكون الابل بين مائة وواحد الى مائة وعشرين متناولة بما جاء في كتاب عمر وأبي بكر من قوله : (فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل وبقوله : (فاذا زادت عن عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، وهذا يؤدي الى التكرار الذي لافائدة فيه .

٤ - وأما استدلال الحنفية بكتاب عمرو بن حزم ، فان كتاب عمرو بن حزم متكلم في بعض روايته ، وضعفه بعض علماء الحديث ، وهو قطعاً دون كتاب أبي بكر الذي خرجه البخاري ، وكتاب عمر الذي خرجه ابوداود والترمذي .

(٥) وأما مذهب الشافعية والحنابلة ، فهو متمش مع كتابي أبي بكر وعمر ، وذلك لأنه قد ورد في الكتابين ، فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين

بنت لبون ، وفى كل خمسين حقه ، فتعيين الحقة للخمسين وبنت اللبون للاربعين — لا يتناول الا الزائد على المائة والعشرين بنص الكتابين نفسيهما من جهة ، ولأن المائة والعشرين فما دون داخله تحت تقدير آخر من جهة أخرى .

ولما كانت الاعداد من مائة وواحد وعشرين الى مائة وتسعة وعشرين — لايتأتى دخول الخمسين فيها ويتأتى فيها التقسيم على اربعين ، كان لابد من تعيين ماوضع للاربعين وهو بنت اللبون الى أن تمل الى مائة وثلاثين فيكون للحقة دخل فيها ، لأنه يمكن أن تدخل الخمسون حينئذ فى العملية الحسابية يؤيده أنه فى مائة وستين — مثلا — : تعينت أربع بنات لبون لأنه لايمكن تقسيم المائتين — والستين على خمسين وأربعين فى آن واحد .

وبهذا يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة فى أنه فى مائة وواحد — والعشرين الى مائة وتسعة وعشرين يجب ثلاث بنات لبون .

المبحث الحادى عشر

حكم الاختلاط فى الماشية

الاختلاط فى الماشية هو أن يكون لرجلين أو أكثر ماشية مختلطة ، وهى تنقسم الى قسمين : خلطة أعيان وهى أن تكون الماشية كلها لهم مشاعا لا يتميز نصيب كل واحد منهم ، وخلطة أوصاف أو مجاورة وهى أن يكون لكل واحد منهم عدد معروف ومعين من المواشى ، لكنها مختلطة مع بعضها فى الراعى والمراح والمشراب وغير ذلك من الأمور .

واختلف الفقهاء فى الخلطة ، أتوثر فى ايجاب الزكاة أو اسقاطها بحيث تصير المالكين أو الأموال مالا واحدا أم لا توثر مطلقا ؟ أم توثر اذا ملك كل من المخالطين نصابا ؟ ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة هو ورود بعض الأحاديث التى تحدد الأنصبة فى بهيمة الأنعام والتى تسقط الزكاة اذا نقص المملوك عن النصاب كقوله - صلى الله عليه وسلم - (ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة) (١) ، أهى تحمل على العموم ؟ أم تخصص فى الخلطة فيكون للخلطة حكم آخر ؟ فمن الفقهاء من خص هذا العموم بحديث أنس الراوى لكتاب أبى بكر - رضى الله عنهما - وفيه : قوله - صلى الله عليه وسلم - الا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق (٢) .

وفى ما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يشترط كى تكون الخلطة مؤثرة فى زكاة الماشية أن يكون لكل من الخليطين نصابا ، وقد اختلف المالكية أنفسهم فى هذا الشرط ، أهو مشروط للملك أم للخلطة ؟ فمن المالكية من قال : إن شرطية النصاب إنما هى للملك بمعنى أنه يشترط أن يملك كل من الخليطين نصابا وإن خالط ببعضه ، فإذا لم يكن مالكا للنصاب لم توثر الخلطة حتى لو كان المجتمع من المالكين المختلطين نصابا ، فلو كان أحدهما يملك عشرين من الغنم - مثلا - وكان الآخر يملك عشرين أخرى وتخالط بنصيبيهما فاجتمع من ذلك أربعون لم توثر الخلطة فلا تجب الزكاة على أى منهما ، لأن أيا منهما لم يملك نصابا ، وبهذا جزم

(١) ، (٢) سبق تخريجه فى حديث أنس فى روايته لكتاب أبى بكر وعمر السدى رواه

خليل فى مختصره وتابعه عليه الخرشى وحمل عليه كلام ابن عرفة .

ومن المالكية من قال : إن شرطية النصاب إنما هى للخلطة بمعنى أن يخالط كل منهما صاحبه بنصاب ، كأن يكون عند أحدهما أربعين شاة ويخالطه صاحبه بأربعين أخرى فتجب فيهما شاة واحدة ، وهذا مانقله الخرشى من خليل فى التوضيح ، ويفهم ترجيحه من كلام صاحب القوانين (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن الخلطة لا تؤثر أصلاً فى إيجاب الزكاة ولا فى إسقاطها ولا فى تخفيفها ولا فى تثقيفها (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الخلطة تؤثر فى المالىن فتصيرهما كالمال الواحد دون اشتراط نصاب ، بشروط ليس هنا مجال ذكرها ، وسيأتى الكلام على بعضها عند مسألة شروط اعتبار الخلطة (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى شرطية النصاب - على التفصيل السذى عرفنا - بما يلى :

(١) بعض الأحاديث التى بينت أنصبه الزكاة كقوله - صلى الله عليه وسلم- : (ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة) ، وقوله : (فى أربعين شاة شاة) (٤) وغير ذلك من الأحاديث العامة .

(٢) إن مالا تجب فيه الزكاة إذا كان منفرداً لاتجب فيه إذا اجتمع مع

(١) الحطاب : ٢٦٥/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٢٤/٢ ، الخرشى : ١٥٧/٢ ،

الفواكه الدوانى : ٤٠٠/١ ، البيان والتحصيل : ٤٤٨/٢ ، الاشراف : ١٧١/١ ،

الكافى : ٢٧٤/١ ، الجامع : ١٥٦/١ ب ، المعونة : ص ٢٩ ب ، القوانين -

الفقهية : ١٣٨/٢ ، ١٤٠ ، عارضة الأحوذى : ١١١/٣ - ١١٢ ، الزرقانى على

الموطأ : ١٢٠/٢ ، بداية المجتهد : ١٩٢/١ - ١٩٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٠٤/٢ ، المبسوط : ١٥٣/٢ - ١٥٤ .

(٣) مفنى المحتاج : ٣٧٦/١ ، المجموع : ٤٣٢/٥ - ٤٣٣ ، شرح منتهى الارادات :

٣٨٣/١ ، كشاف القناع : ٢٢٨/٢ ، المفنى : ٤٨١/٢ .

(٤) سبق تخريجه : ص

غيره كما لو كان عنده عشر شياء فخالط من ليس من أهل وجوب الزكاة كالعبد أو الدمي .

(٣) ولأن الزكاة إنما جعلت لمواساة الفقراء من مال يحتمل المواساة ، وإذا لم يكن عنده نصاب لم يكن ماله محتملا للمواساة ولهذا جعلت الأنصبة (١) .

(ب) واستدل الحنفية على مذهبهم في عدم اعتبار الخلطة بما يلي :
١ - النصوص التي بينت انصبة الزكوات والتي سبق أن استدلت بها المالكية ، لكن الحنفية فهموا منها أن فيها نفيا لاعتبار الخلطة ، وذلك لما فيها من عموم ، بينما فهم منها المالكية اعتبار النصاب .

٢ - ولأن نصيب الشريك في ملك شريكه أضعف من ملك المكاتب من كسبه فإذا لم تجب الزكاة على المكاتب باعتبار كسبه فلأن لا تجب على الشريك باعتبار ملك الشريك من باب أولى (٢) .

(ج) واستدل الشافعية والحنابلة على مذهبهم بما يلي :
١ - ما جاء في كتاب أبي بكر من حديث أنس وفيه : (لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة) وهذا إنما يكون لاعتبار الخلطة إذ لا يتصور الجمع بين متفرق أو التفريق بين مجتمع في ملك الواحد .

٢ - ولأن الخلطة لها دخل في تخفيف المؤنة فوجب أن تؤثر في الزكاة كالسوم للماشية ، والسقى بماء المطر في الزروع والشمار (٣) .

ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال : لأن الخلطة قد تؤثر تثقيلا كمن عنده عشر نعاج فخالط آخر بثلاثين ، فصارت أربعين نعجة فإنها تصبح نصابا تجب فيه الزكاة ، مع أنه لو لم تكن بينهما خلطة لما وجبت على واحد منهما الزكاة .

-
- (١) المعونه : ص ٣٠ ، الاشراف : ١٧١/١ ، الكافي : ٢٧٥/١ ، الجامع : ١٥٦ ب ، المنتقى : ١٣٨/٢ ، ١٤٠ ، الزرقاني على الموطأ : ١٢٠/٢ .
(٢) المبسوط : ١٥٤/٢ .
(٣) المغنى : ٤٨٢/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٢٨٣/١ ، مغنى المحتاج : ٣٧٦/١ ، المجموع والمهذب المطبوع معه : ٤٣٢/٥ - ٤٣٣ .

الترجيح :

والذى يترجح لدى أن الخلطة تؤثر فى الزكاة اذا اجتمع منها نصاب دون أن يشترط أن يملك كل من الخلطاء نصابا أو يخالط به ، وذلك لأن الحديث الوارد فى كتاب أبى بكر لم يشترط النصاب وهو صحيح وصريح ، وهو مع هذا أدل على حكم المسألة من الأحاديث التى استدلت بها المالكية ، والتى لم تسق فى حكم المسألة ابتداءً ، وانما سيقت لبيان قدر النصاب الذى تجب على من ملكه الزكاة ، وقدر المخرج الذى يجب عليه اخراجه ، وقد أول السرخسى^(١) هذا الحديث بأن المراد أن لاتجمع أموال المالك الواحد عليه اذا كانت فى امكنة متعددة كمن له فى ثلاثة أمكنة كل مكان فيه أربعين شاة^(٢) ومع بعد هذا التأويل فإن سياق الحديث يردده من وجهين :

١ - انه قد ورد فى الحديث أنه لايفرق بين مجتمع ، ولا يتصور أن يكسبون هذا الحديث نهى عن تفريق ملك الشخص الواحد فى مكان واحد ، وذلك لأنه تحصيل حاصل .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - فى الحديث (فليترجعا بالسوية) ، فكيف يكون التراجع اذا كان المقصود عدم تجميع أو تفريق مال واحد .

وهكذا نرى أن من لم يعتبر الخلطة أساسا أو اشترط بتأثيرها فى الزكاة النصاب ملكا أو مخالطة لم يقم على قوله دليل معتبر ، بإضافة الى مخالفة ظاهر الحديث ، وبهذا يكون مذهب الشافعية والحنابلة هو الأوفق والأقرب الى الصواب .

(١) هو محمد بن أحمد بن أبى سهل المعروف بشمس الأئمة السرخسى ، فقيهه أصولى متكلم حجة ثبت ، له مؤلفات فى الفقه والأصول منها المبسوط ، توفى سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ، أنظر : الفتح المبين : ٢٦٤/١ ، الفوائد

البهية : ص ١٥٨ .

(٢) المبسوط : ١٥٤/٢ .

المبحث الثاني عشر

الأمور التي يشترط اجتماع الماشية فيها حتى تؤثر الخلطة

اتفق الفقهاء على ذكر أمور إن اجتمعت الماشية فيها كانت مختلطة تؤثر الخلطة في زكاتها ، وهذه الأمور هي المصريح والمشرب والمراح والمحلب والراعى والفحل وغير ذلك ، لكن الفقهاء اختلفوا في القدر الواجب توفره من هذه الأمور حتى تصير الماشية مختلطة ، وتكون خلطتها مؤثرة فيما يجب من زكاتها ، وسبب انفراد المالكية الاختلاف في الفهم من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (الخليطان ما اجتماعا في الحوض والراعى والفحل) (١) ، هل يفهم منه وجوب اجتماع الماشية في بعض الشروط دون البعض أم وجوب اجتماعها في كل الشروط ، وانما ذكرت بعض الشروط في الحديث تنبيها على غيرها ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) في المذهب المالكي أقوال كثيرة في هذه المسألة ، لكن الذي استقر عليه المذهب وشهره أكثر المالكية وجوب اجتماع الماشية في ثلاثة من خمسة أمور حتى تكون الخلطة مؤثرة في زكاتها ، وهذه الأمور هي : المراح والمشرب والمبيت والراعى والفحل ، فإذا اجتمعت الماشية في ثلاث من هذه الأمور الخمسة فإن الخلطة تكون مؤثرة في زكاتها ، والا فلا ، وإذا كان الفحل من بين الأمور الثلاثة التي اجتمعت عليها الماشية ، وجب أن يضاف إليها أمر رابع وهو أن تكون الماشية من نفس النوع (٢) .

(١) أخرجه البيهقي في كتاب الزكاة ، باب صدقة الخلطاء ، ١٠٦/٤ ، قال الحافظ ابن حجر : رواه الدارقطني والبيهقي من رواية ابن لهيعة ، قال البيهقي : أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة وترك الاحتجاج بما ينفرد به ، وقال ابن أبي حاتم في العلل : سألت أبي عنه فقال : هذا حديث باطل ولا أعلم أحدا رواه غير ابن لهيعة ، أنظر : تلخيص الحبير : ١٥٥/٢ .

(٢) الخرشى : ١٥٨/١ ، الحطاب والتاج والاكليلى بهامشه : ٢٦٤/٢ - ٢٦٥ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٢٤/١ ، الجامع : ١٥٥/١ ب ، البيان والتحصيل : ٢ / ٤٤٨ - ٤٤٩ ، الفواكه الدوانى : ٤٠٠/١ - ٤٠١ ، المدونة : ٣٢٩/١ ، المعونة : ص ٣٠ أ ، القوانين الفقهية : ص ٧٤ ، المنتقى : ١٣٧/٢ .

(ب) مذهب الشافعية والحنابلة^(١) أن الخلطة تؤثر إذا اجتمعت فيها شروط هي : أن لا تتميز في المسرح والمشرب والمراح وموضع الحلب ، وكذا الفحش والراعى^(٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في اعتبار بعض الصفات بأن المراعى في الخلطة إنما هو الارتفاق باجتماعها على ما تحتاج اليه في قليل الماشية وكثيرها ، والارتفاق يحصل ببعض الصفات ، فثبت به حكم الخلطة^(٣) .

(ب) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدل لهم ابن قدامة بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (والخليطان ما اجتماعا في الحوض والراعى والفحل) .

قالوا وهذا تنبيه على بقية الشرائط والغاء لما ذكروه .

٢ - ولأن لكل واحد من هذه الأوصاف تأثيرا فاعتبر كالمرعى^(٤) .

والذى يترجح لدى احالة هذه المسألة على العرف ، فان الخلطة يعرفها الناس وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ، فما عده الناس خلطة فهو خلطة ، ولعل الاحتياط في الدين يرجح مذهب الشافعية والحنابلة في اعتبار كل الأمور التى تجتمع فيها الماشية .

(١) سبق أن عرفنا أن مذهب الحنفية أن الخلطة لا تؤثر أصلا . أنظر : المبسوط : ١٥٤/٢ .

(٢) مغنى المحتاج : ٣٧٧/١ ، المجموع والمهذب المطبوع معه : ٤٣٢/٥ - ٤٣٣ ، كشاف القناع : ٢٢٩/٢ ، المغنى : ٤٨٢/٢ .

(٣) المنتقى : ١٣٧/٢ .

(٤) المغنى : ٤٨٢/٢ .

المبحث الثالث عشر

حكم زكاة عروض التجارة

اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في عروض التجارة بالجملة لورود أدلة كثيرة على وجوبها ليس هنا محل سردها ، لكنهم اختلفوا في كيفية اخراجها وتقويم عروض التجارة في مواضع كثيرة الذي يهمنها منها هو ما انفرد به المالكية وهو التفرقة بين المدير والمحتكر في تقويم العروض واخراج زكاتها .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن المحتكر لا يزكى عروض التجارة ولا يقومها ولو مكثت عنده أحوالا عديدة الا اذا باعها فيخرج زكاتها ولعام واحد فقط ، ومن ثمن العروض ، وأما المدير فانه يقوم ماعنده من عروض ، ويضم قيمتها الى ما بيده من ذهب وورق وما له من دين ، فاذا بلغت نمابا زكاها وذلك كل سنة ، وقد سبق تعريف كل من المحتكر والمدير (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن عروض التجارة تقوم كل عام وتزكى (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - ان الزكاة لا تتعلق بالأعراض وانما بأثمانها ، ولو كانت متعلقة بالأعراض لوجب فيما اتخذ للثنية ، وهذا باطل لقوله - صلى الله عليه وسلم -

(١) الخرشى : ١٩٦/٢ وما بعدها ، الشرح الكبير : ١ / ٤٥٨ ، المقدمات : ٢٢٢/١ ، ٢٢٩ ، المدونة : ٢٥٤/١ ، الجامع : ١٢٧/١ ، الفواكه الدواني : ٣٨٥/١ ، المعونة : ص ٢٧ ، القوانين الفقهية : ص ٧٠ ، بداية المجتهد : ١٩٦/١ - ١٩٧ ، المنتقى : ١٢٢/٢ ، الزرقاني على الموطأ : ١٠٩/٢ .

(٢) البناية : ١١/٣ ، مفضى المحتاج : ٣٩٧/١ ، المجموع : ٦٣/٦ ، شرح منتهى الارادات : ٤٠٨/١ ، المغنى : ٦٢٣/٢ .

(ليس على المسلم فى عبده ولا فرسه صدقة) (١) ، ومجرد النية لا يكفى لايجاب الزكاة حتى يقترن بالعمل ، والا لوجبت الزكاة فى العروض المتخذة للقنية اذا نوى بها التجارة .

٢ - ولأنه لو قلنا بوجوب الزكاة على المحتكر قبل بيعه العروض التمسى عنده لوجب أن يقال أنه يخرج الزكاة منها من أجل أن السنة أن تخرج زكاة كل مال منه ، وهذا ممتنع باتفاق (٢) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدل لهم ابن قدامة بأن عروض التجارة مال وجب فيه الزكاة بمرور الحول الأول ولم تنقص قيمته عن النصاب فى الحول الثانى ، فوجب أن تكون فيه زكاة فى هذا الحول أيضا كما لو نض فى أوله (٣) .

والذى يترجح لدى عدم التفرقة بين المحتكر والمدير وأنه يجب على الكل تقويم ما بيده من العروض وتركيتها كل سنة ، واستدلال المالكية بأن نية الاتجار لا تكفى حتى تقترن بالعمل ، وتشبيهه هذا بمن اتخذ سلعة للقنية ثم نواها للتجارة غير متجه ، وذلك لأن وجود نية الاتجار عند شراء العين واستصحاب هذه النية لحول كامل يجعل النية مؤثرة فى ايجاب الزكاة ، ثم إن هذا الاستدلال منقوض بالمدير فإن كثيرا من سلع المدير لا تنفق اثناء الحول ، ولم يقل المالكية باستثناء هذه السلع التى لا تنفق اثناء الحول من التقويم السنوى الذى جعلوه للمدير ، فما وجه التفرقة بين المدير والمحتكر اذن ؟ ! .

ثم إن من يكثر ماله ولا يستثمره ولا ينميّه تصدق عليه علة المالكية التى لم يوجبوا فيها الزكاة على المحتكر ، ولم يقل أحد أنه لا تجب زكاة فى المال المكتنز حتى يستثمره ربه وينميّه .

وبهذا فإن مذهب الجمهور الذين لم يفرقوا فى ايجاب الزكاة بين محتكر ولا مدير هو أوفق وأقرب للصواب .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الزكاة ، باب ليس على المسلم فى فرسه صدقة ، ٢٠ / ١٢٧ ، ومسلم فى كتاب الزكاة ، باب لا زكاة على المسلم فى عبده وفرسه ، ٢٠ / ٦٧٥ ، برقم : ٩٨٢ .

(٢) الجامع : ١٢٨/١ أ ، المدونة : ٢٥١/١ ، المنتقى : ١٢٢/٢ .

(٣) المغنى : ٦٢٣/٢ .

المبحث الرابع عشر

المقصود بالرقاب في آية مصارف الزكاة

اختلف الفقهاء فى المقصود من الرقاب فى الآية الكريمة : ﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين ٠٠٠ الآية ﴾ (١) . فهل هذا المصرف للمكاتبين يعطون من مال الزكاة ليعانوا فى كتابتهم ، أم أنه للارقاء خالص الرق يشرون من مال الزكاة مـن أسيادهم فيعتقون ؟ وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاجمال الوارد فى لفظ الرقبة أيراد بها القن أم يدخل بها المكاتب ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن المكاتبين لا يعطون من مال الزكاة ، بل ان مصرف الرقاب هو للارقاء خالص الرق يشترون من مال الزكاة فيعتقون ، ويكون ولاؤهم للمسلمين ، هذا اذا اشتراهم الامام وأعتقهم ، وأما ان اشترى شخص — من ماله رقبة واعتقها فان ولاؤه يكون للمسلمين أيضا حتى لو اشترط المعتق الولاء له اذا كان اشتراها من زكاته .

ويشترط المالكية في الرقبة أن لا تكون فيها شائعة حرية ، وذلك لاختراع المكاتب ونحوه ، فإن كان فيها شائعة حرية لم تجزئه زكاته وأعادها (٢).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن سهم الرقاب يصرف منه على المكاتبين فيعطون منه لدفع أقساط مكاتبتهم ، وأجاز بعضهم شراء الرقاب منه أيضا (٢) .

(١) التوبة / ٦٠ •

(٢) الخرشى : ٢١٧/٢ ، الشرح الكبير للددير : ٤٩٦/١ ، التاج والاكليسل
بهامش الخطاب : ٣٥٠/٢ ، الاشراف : ١٩٣/١ ، الصدونة : ٢٩٩/١ ، الكافى :
٢٨٣/١ ، الجامع : ١٤٣/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٠٢/١ ، المنتقى : ١٥٣/٢ ،
احكام القرآن لابن العربي : ٢٠٢/١ .

(٣) البنايه ١٩٥/٣، أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص، (دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان) ١٢٤/٣ - ١٢٥.

الأدلة :

- (١) استدل المالكية على مذهبهم فى أن سهم الرقاب هو للأرقاء الخـلـص وأن المكاتبين لا يعطون منه بما يلى :
- ١ - قوله تعالى : ﴿ وفى الرقاب ﴾ وتفسيره أنه العبد الخالص العبودية ، فقد فسر كذلك حيثما ورد فى القرآن بدليل وروده كذلك فى الكفارات .
- ٢ - أن المكاتب ليس رقبة كاملة بل بعض رقبة ولو كان المقصود بالرقاب المكاتبين لذكرهم باسمهم الخاص وصفتهم .
- ٣ - أن اعطاء المكاتبين من مال الزكاة لا يجعلها صدقة خالصة ، وذلك لأن الولاء يكون لسيده فيستفيد السيد من الصدقة وهو لا يستحقها .
- ٤ - أن المكاتبين داخلون فى سهم الفارمين لما غرموه من دين الكتابة (١) .
- ٥ - واستدل مالك بالعمل وقال : انه لم يعرف أحداً فى بلده مما يقتدى به فى دينه فعل ذلك ولا فعله أى من أبوبكر وعمر وعثمان (٢) .

وقد أجاب النووى عن مجمل هذه الأدلة فقال :

(٠٠٠) فإن قيل الرقاب جمع رقبة وكل موضع ذكرت فيه الرقبة فالمراد عتقهما ، فالجواب ما أجاب به الأصحاب : أن الرقبة تطلق على العبد القن وعلى المكاتب جميعا ، وإنما خصناها فى الكفارة بالعبد القن بقريته ، وهى أن التحريم لا يكون إلا فى القن ، وقد قال الله تعالى : ﴿ فتحريم رقبة ﴾ ، ولم توجد هذه القرينة فى مسئلتنا فحملناه على المكاتبين لما ذكرناه أولا ، فإن قيل : لو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الخاص ، فالجواب : أن هذا منتقض بقوله عز وجل : ﴿ وفى سبيل الله ﴾ فإن المراد به بعضهم وهم المتطوعون الذين لاحق لهم فى الديوان ولم يذكروا باسمهم الخاص ، فإن قيل : لو أراد المكاتبين لاكتفى بالفارميين فإنهم منهم ، فالجواب : انه لا يفهم أحد الصنفين من الآخر ، ولأنه جمع بينهما للأعلام بأنه لا يجوز الاختصار على أحدهما ، وإن لكل صنف منهما سهما مستقلا

(١) الاشراف : ١٩٣/١ ، أحكام القرآن لابن العربي : ٩٦٧/٢ .

(٢) المدونه : ٢٩٩/١ .

كما جمع بين الفقراء والمساكين وان كان كل واحد منهما يقوم مقام الآخر فى غير الزكاة ... (١)

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم فى صرفها للمكاتبين بما يلى :

١ - قوله تعالى : ﴿ وفى الرقاب ﴾ فهو مشابه لقوله تعالى : ﴿ وفى سبيل الله ﴾ ، وسهم سبيل الله لا يعطى الا للمجاهدين فكذا سهم الرقاب يعطى للمكاتبين (٢) .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - (من أعان مكاتباً فى رقبتة أو غازياً فى عسرتة أو مجاهداً فى سبيل الله أظله الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله) (٣) .

فثبت من ذلك أن المدقة بالنسبة للمكاتبين هى اعانة لهم حتى يعتقوا ، وذلك بوافق قوله تعالى ﴿ وفى الرقاب ﴾ (٤) .

٣ - حديث البراء بن عازب (٥) قال : (قال أعرابى للنبي - صلى الله عليه وسلم - : (علمنى عملاً يدخلنى الجنة قال : لئن كنت أقصرت الخطبة لقد عرّضت المسئلة ، أعتق النسمة وفك الرقبة قال أو ليسا سواء قال : لا ، عتسق النسمة أن تغوز بعثتها ، وفك الرقبة أن تعين فى ثمنها ...) (٦)

فقد جعل عتق النسمة غير فك الرقبة ، فدل قوله تعالى : ﴿ وفى الرقاب ﴾ على أن الأولى أن يكون ذلك فى معونتها بأن يعطى منها المكاتب حتى يملك رقبتة من الرق (٧)

-
- (١) المجموع : ٢٠١/٦ .
 (٢) المجموع : ٢٠٠/٦ - ٢٠١ .
 (٣) أخرجه الامام أحمد فى مسنده ، ٤٨٧/٣ .
 (٤) احكام القرآن للجصاص : ١٢٥/٣ .
 (٥) هو أبو عمارة ، البراء بن عازب بن الحارث الانصارى الأوسى له ولأبييه صحبة ، نزل الكوفة ، استمغر يوم بدر وكان هو وابن عمر لده أى أترابا فى نفس السن - وغزا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وتوفى سنة اثنتين وسبعين ، أنظر : الاصابة : ١٤٢/١ ، تقريب التهذيب : ٩٤/١ .
 (٦) أخرجه البخارى فى الأدب المفرد : ص ٣٨ ، والامام احمد فى مسنده : ٢٩٩/٤ والطيالسى فى مسنده : ص ١٠٠ ، والحاكم فى المستدرک : وصحه ، ٢١٧/٢ ، وابن حبان : ٣٥٧/١ .
 (٧) البناية : ١٩٦/٣ ، احكام القرآن للجصاص : ١٢٥/٣ .

٤ - إن الزكاة تقتضى تمليكاً بأن يدفعها من تجب عليه الى من تجب له ويملكه ايها ، وهذا مفقود فى دفعها الى الرقاب .

هـ - إِنْ دفعها في شراء الرقاب يخرجها عن كونها صدقة ، وذلك لأن الزكاة في هذه الحالة تكون قد دفعت للأسياد ثمنًا لما عندهم من رقاب فلا تكون زكاة .

٦ - إِنْ دَفَعَهَا فِي شَرَاءِ الرِّقَابِ يُوَدَّى إِلَى تَعْطِيلِ هَذَا السَّهْمِ فِي حَقِّ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ، ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ بِالمَقْدَارِ الَّذِي يُمْكِنُهُ مِنْ شَرَاءِ رَقَبَةٍ ، إِذْ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ بِهَذَا الْقَدْرِ ، فَيُوَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَعْطِيلِ سَهْمِ الرِّقَابِ فِي حَقِّهِ ، بَيْنَمَا بِأَمَّاكَانِ كُلِّ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أَنْ يَدْفَعَهَا لِمُكَاتِبِينَ حَتَّى وَلَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ ^(١) ، فَانَّهُ يَدْفَعُهُ لِأَيِّ مُكَاتِبٍ ^(٢) .

الترجيح :

ان منشأ الخلاف فى هذه المسألة هو الإجمال الوارد فى لفظة الرقاب ، والحق أن الأدلة التى جاء بها كل فريق لاتعدو كونها ترجيحاً لأحد المعنيين بقريظة خارجة عن اللفظ نفسه ، وإذا تصفحنا كتب اللغة وجدنا أن لفظة الرقاب تدل على المعنيين أيضاً (٣) ، ولما لم يكن هنالك نص صحيح صريح فى تعيين أحد المعنيين للفظه الرقاب وجب ابقاء هذا اللفظ على اشتراكه ، فيقال إن من اشترى رقبه من مال زكاته وأعتقها كانت زكاته مجزئة .

وقول مالك - رحمه الله - إن أبا بكر وعمر وعثمان لم يفعلوا ذلك لا يدل على نفي الحكم بحال فكون ذلك لم ينقل لا يدل على أنه لم يفعل ، فانه أيضا ما نقل اليه أن أبا بكر وعمر وعثمان كانوا يشترون الرقاب من مال الزكاة ثم

(١) هكذا ذكر في المجموع وهو غير متصور ، لأن نصاب الغضه مائتا درهم يجب فيها خمسة دراهم ، وقد يكون متصورا في الدنانير فلو قال دينارا واحدا لاستقام .

(٢) المجموع: ٢٠١/٦ ، أحكام القرآن للجصاص: ١٢٥/٣ .

(٣) لسان العرب : ٤٢٨/١ ، معجم مفردات الفاظ القرآن ، الراغب الأصفهاني ، تحقيق : نديم مرعشلي ، (طبعة دار الكتاب العربي ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م) ص ٢٠٦ .

يعتقونها ، فهل معنى هذا أن سهم الرقاب كان معطلا ؟ وبهذا فإن الراجح في هذه المسألة أن سهم الرقاب ينتظم الارقاء والمكاتبين على السواء ، وإن قصره على أحد المعنيين غير متجه ، وقول بعض المالكية إن المكاتب بعقرقة وليس رقبته غير متجه أيضا ، لأن المكاتب عبد ما بقى عليه درهم .

كما أن قول النووي إن الزكاة في سهم سبيل الله لاتعطى الا للمجاهدين وقياسه سهم الرقاب على ذلك غير متجه ، فمع الخلاف في سهم سبيل الله أهـو مقصور على الفزاة أم يشمل كل وجه خير وبر يقصد به وجه الله تعالى ، فإنه مع هذا لا يشترط دفعها للمجاهدين مباشرة بل لو دفعها الى الامام ليجهز بهـ المتطوعين من المجاهدين جاز ، فاتضح من هذا أن سهم الرقاب ينتظم المكاتبين والارقاء .

المبحث الخامس عشر

كيفية تقسيم مال الزكاة على الثمانية الأصناف

اختلف الفقهاء فى تقسيم مال الزكاة على الأصناف الثمانية الواردة فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَسْمٍ عَظِيمٍ ۚ ﴾ ، يجب استيعاب هذه الأصناف الثمانية ؟ أم يجوز صرفها لأى صنف منهم ؟ أم يتحرى ويجتهد فيصرفها الى الأصناف الأكثر حاجة من غيرها ؟ وسبب اشفراد المالكية هو الاختلاف فى الفهم من الآية الكريمة اتوجب الاستيعاب أم لا توجه ؟ ، فمن الفقهاء من فهم منها وجوب استيعاب الأصناف الثمانية ، ومنهم من لم يفهم وجوب الاستيعاب ، وهؤلاء منهم من قال : يجوز اعطاؤها لأى صنف منهم ، ومنهم من قال بل يتحرى ويجتهد فيعطيها لأكثرهم حاجة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مذهب المالكية أن على مخرج الزكاة أن يتحرى ويجتهد فيعـرف أى المصارف أكثر حاجة من غيره فيجعل فيه الزكاة (١).

قال فى المدونة :

(٠٠٠) قال مالك وإذا كنت تجد الأصناف كلها التى ذكر الله فى كتابه ، وكسبان منها صنفهم أحوج أوثر أهل الحاجة حيث كانوا حتى تسد حاجتهم ، وإنما يتبع فى ذلك فى كل عام الحاجة حيث كانت ، وليس فى ذلك قسم مسمى ٠٠ وقال أيضا : قال مالك : أرى أن يؤثر بالزكاة أهل الحاجة حيث كانوا ٠٠ (٢).

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أنه يجوز صرفها لأى سهم منهم ، لكن الحنابلة استحبوا استيعاب الثمانية أو ما وجد منهم خروجاً من الخلاف (٣).

(١) البيان والتحصيل : ٣٥٩/١ ، الجامع : ١٤٣/١ ، المعونة : ص ٣٥ ب ، المنتقى :

١٥٥/٢ ، أحكام القرآن لابن العربي : ٩٧١/٢ .

(٢) المدونة : ٢٩٥/١ .

(٣) البناية : ٢٠٢/٣ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٣٢/١ ، المغنى : ٥٢٩/٢ .

(ج) وذهب الشافعية الى وجوب استيعاب الأصناف الثمانية ، وان أخرجها
المزكى استوعب سبعة ليس منهم العاملون عليها (١)

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية لم يرد فيها نص صريح يوضح ماهى الأصناف الأولى
من الأخرى ، وماخذ الملكية فيها أن الاستيعاب غير واجب ، ومادام ذلك كذلك
فان ايثار أهل الحاجة وسد حاجتهم أولى من اعطائها أى صنف قد يكون أقل
الثمانية حاجة ، ومادام أن ذلك يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة فان للمزكى
أن يجتهد فيؤثر أهل الحاجة حيث كانوا .

وأما الذين قالوا بصرفها لأى صنف فقد استدل في المبنى لهم حيث قال :
(... ولنا قول النبی - صلى الله عليه وسلم - لمعاد : " أعلمهم أن عليهم
صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم " (٢) فأخبر أنه مأمور برد جملتها
في الفقراء وهم صنف واحد ولم يذكر سواهم ، ثم أتاه بعد ذلك مال فجعله فسی
صنف ثان سوى الفقراء وهم المولغة الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن وعلقمة
ابن علاثة وزید الخیل ، قسم فيهم الذهبية التي بعث بها اليه علي من اليمين ،
وانما يؤخذ من أهل اليمن الصدقة ، ثم أتاه مال آخر فجعله في صنف آخر لقوله
لقبيصة بن المخارق حين تحمل حمالة فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم -
يسأله فقال : " أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها " (٣) وفسى
حديث سلمة بن صخر البياض أنه أمر له بصدقة قومه (٤) . ولو وجب صرفها لسی
جميع الأصناف لم يجز دفعها الى واحد ، ولأنها لا يجب صرفها الى جميع الأصناف
إذا أخذها الساعي ، فلم يجب دفعها اليهم إذا فرقها المالك كما لو لم يجد

(١) المجموع : ١٨٥/٦ - ١٨٦ .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الزكاة ، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس فسی
الصدقة ، ١٢٥/٢ ، ومسلم في كتاب الايمان ، باب الدعاء الى الشهادتين

وشرائع الاسلام ، ٥٠/١ ، برقم : ١٩ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة ، باب من تحل له المسألة ، ٧٢٢/٢ ، برقم : ١٠٤٤ .

(٤) أخرجه أبوداود في كتاب الطلاق ، باب الظهار ، ٢٦٥/٣ ، برقم : ٢٢١٣ ، وابن

ماجه في كتاب الطلاق ، باب الظهار ، ٦٦٥/١ ، برقم : ٢٠٦٢ .

الا صنف واحد ، ولأنه لا يجب عليه تعميم أهل كل صنف بها فجاز الاقتصار على واحد كما لو وصى لجماعة لا يمكن حصصهم ويخرج على هذين المعنيين الخمس (١).

وأما الذين قالوا بوجوب الاستيعاب للأصناف الثمانية أو السبعسة إن أخرجها المزكى فقد احتجوا بالآية الكريمة قالوا : فإن الآية الكريمة ، قد أضافت الصدقات إليهم بلام التملك وأشركت بينهم فيها بواو التشريك فدل على أنها مملوكة لهم مشتركة بينهم (٢). قالوا ولو أن رجلا قال : هذه الدنانير لزيد وعمرو ويكر ، فإنها تقسم بينهم (٣).

والذى يترجح لدى فى هذه المسألة أن على الامام أو المزكى أن يتحرى من هذه الأصناف أكثرهم حاجة فيعطيه من الزكاة ما يسد حاجتهم وهو مذهب المالكية وهو الأوفق والأقرب للصواب ، وأما الذين قالوا بوجوب الاستيعاب فليس لهم دليل معتبر ، وذلك لأن الآية الكريمة وإن جاءت محددة لمن تجب لهم الزكاة ، فإن سياقها قد جاء للرد على المشافقين الذين كانوا يلمزون المطوعين من المؤمنين فى الصدقات والذين كانوا أيضا يلمزون رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى الصدقات ، وأنهم كانوا إذا أعطوا منها رضوا وإذا لم يعطوا منها سخطوا ، فجاءت الآية مبينة للأصناف التى تستحق الزكاة وإن أعطوا أو منعوا يكون وفق ضوابط يحددها الله ورسوله ، وليست وفق أمزجة المنافقين وأهواءهم ، فلم يكن قصد الآية أن الزكاة يجب أن تقسم عليهم بالتساوى ، وإنما كان القصد تحديد الأصناف التى تستحقها فقط .

ثم إنه يلزم على مذهب الشافعية أن من كانت زكاته قليلة فإن تقسيمها على الأصناف السبعة لا يسد عشر معشار حاجة الواحد منهم ، فإذا كان عنده مائتا درهم الواجب عليها خمسون درهما ، فلو قلنا : يقسمها على سبعة أصناف فليت شعري ماذا يحصل لكل صنف ، فلو فرضنا أن الموجود من كل صنف أكثر من واحد فمما إذا

(١) المغنى : ٥٢٩/٢ .

(٢) المذهب المطبوع مع المجموع : ١٨٥/٦ .

(٣) المحموم : ١٨٦/٦ .

يُحصل لكل واحد أيضا ؟ وإذا بطل وجوب الاستيعاب فليس من الحكمة أيضا أن يعطى
 المزكى كل زكاته لصف واحد ، وشمة صف أو أصناف أشد منه حاجة ، فلم يبق
 إلا أن يجتهد المزكى ويتحرى فيعطى أكثر الأصناف حاجة ما يسد حاجته ، وإن فضل
 بعد ذلك من زكاته شيء أعطاه في الصف الذى يليه فى الحاجة ، وهكذا ، والله
 أعلم .

المبحث السادس عشر

حكم تعجيل الزكاة

اتفق الفقهاء على أن حلول الحول هو شرط لوجوب الزكاة ، لكنهم اختلفوا فيمن ملك نصاباً ولم يحل الحول على ملكه ذلك النصاب ، أيجوز أن يخرج زكاته قبل حلول الحول لذلك الحول أو غيره مما سيأتى من السنين أم لايجوز ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى مايلى :

١ - ان الزكاة فيها جانبان : جانب العبادة ، بالاضافة الى كونها حقاً مالياً لمستحقه ، فمن غلب فيها جانب العبادة قال : انها عبادة مؤقتة مؤقتة لايجوز أن تتقدم عن وقتها كالصلاة ، ومن غلب فيها جانب الحق المالى قال : ان الزكاة حق للفقراء مؤقت بوقت فجاز أن يتقدم عليه كالدين المؤجل الى أجل يسدده المدين قبل حلول الأجل (١).

٢ - تعارض بعض الأحاديث - فى ظاهرها - فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : (لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول) ، وما روى من أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد قبل من العباس بن عبدالمطلب تعجيل زكاته - ، وسيأتى فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية وماجزم به خليل وتابعه عليه أشهر شراح مختصره ، وهو مذهب المدونة إنه لايجوز تعجيل الزكاة قبل حلول الحول الا بزمان يسير لم يحده مالك فى المدونة ، وقد اختلفت الأقوال فى تحديده ، فقل : سبعة أيام ، وقيل عشرة ، وقيل شهر ، وقيل غير ذلك ، وقيل انه لايجوز تعجيلها ولو ليوم واحد وهو قول أشهب وابن نافع وغيرهما ، وقد رجح ابن رشد الجد جواز تعجيلها قبل الحول بزمان يسير (٢).

(١) بداية المجتهد : ٢٠٠/١ ، عارضة الأحوذى : ١٩٢/٣ .

(٢) الخرشى : ٢٢٤/٢ - ٢٢٥ ، الحطاب : ٣٦٠/٢ ، المقدمات : ٢٣٤/١ ، الكافى :

٢٦٣/١ ، المعونة : ص ٢٥ أ ، البيان والتحصيل : ٣٦٧/٢ ، الفواكه الدوانى :

٤٠٢/١ ، الاثراف : ١٦٧/١ ، الجامع : ١٤٠/١ ب ، المدونة : ٢٨٤/١ - ٢٨٥ ،

بداية المجتهد : ٢٠٠/١ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى جواز تعجيل الزكاة قبل حلول الحول عليها على خلاف بينهم فى القدر الذى يجوز تعجيل زكاته من الأحوال فعلى حين قـال الحنفية يعجل ماشاء من السنين ولو لعشرين سنة أو أكثر ، حدده الشافعية بحول واحد ، وحدده الحنابلة بحولين (١) .

الأدلة :

استدل المالكية على مذهبهم فى عدم اجزاء الزكاة المعجلة قبل الحول بزمن غير يسير بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول) (٢) .

٢ - إن هذه عبادة مؤقتة بوقت فلم يصح تقديمها عليه كالصلاة والصيام .

٣ - ولأن الحول شرط فى وجوب الزكاة فكان لابد من تحققه كالنصاب .

٤ - القياس على الزروع والشمار : فإن الماشية والنقد نوع مال تجب فيه الزكاة فلا يصح تقديمه عن وقت وجوبه كالزروع والشمار

٥ - إنه يلزم من إخراجها قبل الحول بعض الأمور التى تضر برب المال ، ومنها أن النصاب قد يتلف وقد ينقص اثناء الحول فيكون إخراجها مما يضر برب المال ، ومنها : أن المستحق قد يستغنى عنها قبل حلول حولها فيكون قد دفعها الى غير مستحق ، فإن قلنا انها غير مجزئة ويعيدها الحقنا الضر برب المال وإن قلنا انه لا يعيدها كانت مدفوعة الى من هو غير مستحق فى وقت وجوبها (٣) .

(١) حاشية ابن عابدين : ٢٩٣/٢ ، البناية : ٩٠/٣ ، شرح فتح القدير : ١٥٧/٢ ، مغنى المحتاج : ٤١٥/١ - ٤١٦ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٢٢/١ ، المغنى : ٤٩٩/٢ .

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ عن ابن عمر موقوفا ، ٢٤٦/١ ، برقم : ٦ ، وأخرجه الترمذى فى كتاب الزكاة ، باب ما جاء لزكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ، مرفوعا وموقوفا ، ٢٦/٣ ، برقم : ٦٣١ ، ٦٣٢ ، وانظر : تلخيص الحبير : ١٥٦/٢ .

(٣) الاشراف : ١٦٧/١ ، المدونة : ٢٨٤/١ - ٢٨٥ ، الجامع : ١٤٠/١ ب ، الكافى : ٢٦٣/١ .

وقد أجاب ابن قدامة عن القياس على الصلاة والصيام بأنهما تعبد محض ،
وبأن توقيتهما بوقت غير معقول المعنى بخلاف الزكاة ، وأجاب عن القياس على
النصاب بأن النصاب سبب لوجوب الزكاة ، فلم يصح تقديم المسبب على السبب ،
وكان مقدمه كمن قدم الكفارة ، قبل أن يحلف اليمين الذي أوجبها ، ولأن تقديمها
على الحول تقديم على شرط واحد وتقديمها على النصاب تقديم على شرطين فلم
يصح (١) .

واستدل الجمهور على جواز تعجيل الزكاة قبل الحول - على خلاف السبكي
عرفنا - بما يلي :

١ - عن علي بن العباس رضي الله عنهما سأل رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - عن تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك ، وفي رواية : (أنا قد
أخذنا - زكاة العباس - عام الأول للعام) ، وفي رواية عبد الله بن مسعود
- رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تعجل من العباس صدقة
سنتين (٢) .

قال العيني :

(وفي أسناده محمد بن زكوان ضعفه البخاري والنسائي والدارقطني وقواه ابن
حبان) (٣) .

فقد فهم منه الشافعية التقديم لحول واحد إذا بالروايات التي صرحوا
بالحول الواحد ، وفهم منه الحنابلة التقديم لحولين إذا برواية ابن مسعود
التي ضعفها البخاري كما ذكر العيني ، بينما فهم الحنفية من الحديث - سواء
التعجيل أبدا وفهموا أن التعجيل لحول أو حولين لا يدل على قصر التعجيل على
الحول أو الحولين ونفيه عما سواهما (٤) .

(١) المفنى : ٥٠٠/٢ .

(٢) أخرجه ابوداود في كتاب الزكاة ، باب في تعجيل الزكاة ، ١١٥/٢ ، برقم : ١٦٢٤
والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في تعجيل الزكاة ، ٦٣/٣ ، برقم : ٦٧٨ ،
٦٧٩ ، أنظر تلخيص الحبير : ١٦٢/٢ ، وأنظر : إرواء الغليل : ٣٤٦/٣ .

(٣) البناء : ٩١/٣ .

(٤) المفنى : ٤٩٩/٢ - ٥٠٠ ، البناء : ٩٠/٣ - ٩١ ، مغنى المحتاج : ٤١٦/١ ،
شرح منتهى الإرادات : ٤٢٢/١ .

- ٢ - ولأنه حق قد وجب لمستحقه ، فجاز تقديمه عن وقت وجوبه كالدين .
- ٣ - ولأنه حق مالى وجب لحق الله تعالى ، فجاز تقديمه عن وقته كما جاز تقديم كفارة اليمين بعد الحلف وقبل الحنث ، أو كفارة القتل بعد الجرح وقبل زهوق الروح (١) .

الترجيح :

ان المتأمل فى المذاهب وأدلتها لايسعه الا أن يسجل مايلى :

- ١ - إن الحديث الذى استدل به المالكية وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - (لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول) لايدل للمالكية ، وذلك لأنه لم يبيّن جواز التعجيل أو عدم جوازه ، وإنما جاء لبيان أن حلول الحول شرط لوجوب الزكاة ، وأن الزكاة لاتجب ولا يترتب الوعيد على من لم يخرجها مالم يحل الحول على المال الذى وجبت فيه ، وهذا أمر لاينازع فيه الجمهور، فعندهم الحول شرط لوجوب الزكاة أيضا فالحديث - والحالة هذه - ليس فى محل النزاع .

- ٢ - إن الحديث الذى استدل به الجمهور على جواز التعجيل هو فى صلب المسألة تماما ، فكان الأخذ به أولى من الأخذ بحديث لبيس نصا فى المسألة ولا ظاهرا فيها وما جاء الا لبيان أمر آخر خارج عن المسألة موضع النزاع .

- ٣ - إن المتيقن من الحديث أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد رضى بتعجيل العباس صدقته لعام واحد ، وإن الزائد عن ذلك مشكوك فيه ، فالرواية التى أخذ بها الحنابلة ضعفها البخارى وغيره فهى لا ترتقى الى مستوى الرواية التى أخذ بها الشافعية .

- ٤ - إن الاستنتاج من حديث تعجيل صدقة العباس أنه يجوز التعجيل أبدا استنتاج فى غير محله ، وذلك لأن حكم التعجيل أصلا قد ثبت على خلاف القياس لهذا النص ، فيجب قصره على ماورد فيه ، فالقول إنه يعجلها الى ما شاء ممن

(١) المغنى : ٥٠٠/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٤٢٢/١ ، البناية : ٩٠/٣ ، مغنى المحتاج : ٤١٦/١ .

السنين ولو لعشرين سنة أو أكثر قول بعيد ، وذلك لأنه قد يزيد ماله فى هذه
السنين فيصبح الواجب منه أضعافا مضاعفة لما أخرجه فيؤدى ذلك الى إسقاط حق
الفقراء فيه ، وقد ينقص المال أو يتلف فيكون المخرج منه أضعافا مضاعفة
لما يجب فيه فيكون اضارا برب المال .

وأما التعجيل لحول واحد فأمره يسير ، لأنه ان زاد المال بعد الحول
الأول زكاه فى الحول الثانى وهكذا وان نقص فلن يكون النقص كثيرا يضر برب المال
كما لو حدث ذلك فى العشرين حولا أو أكثر والأمر - قبل هذا وبعده - قد ورد فيه
نص فيكتفى بما أفاده النص ولا يزداد عليه ، وبهذا يترجح لدى أن مذهب الشافعية
هو الأوفق والأقرب وهو المتمشى مع ظاهر النص .

المبحث السابع عشر

حكم زكاة الفطر على العبد المكاتب

اختلف الفقهاء فى حكم زكاة الفطر على العبد المكاتب ، أتجب عليه
أو على سيده أم لاتجب على واحد منهما ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة
أن المكاتب متردد بين الحرية والرق ، وذلك لأن فيه بعض صفات الاحرار كحقوق
التملك ، وبعض صفات الرق لأنه يبقى عبدا مابقى عليه درهم ، ولأنه ان عجز عن
دفع أقساط الكتابة يرجع قنا .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن زكاة الفطر انما تجب على مولى العبد المكاتب
وليس على المكاتب نفسه (١).

(ب) وذهب الحنفية والشافعية الى أنها لاتجب على المكاتب ولا على سيده (٢).

(ج) وذهب الحنابلة الى أنها تجب على المكاتب نفسه (٣).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى ايجابها على السيد بأن المكاتب
مازال عبدا ، وانه يبقى كذلك مابقى عليه درهم ، وان ملكه ثابت عليه ، وانما
تزول يده عنه بالكتابه ، وهذا لايسقط عنه زكاة الفطر قياسا على العبد الآبق ،
ولأنه هو الذى ينفق عليه فى الحقيقة ، وحتى لو اشترط نفقته عليه فى عقد
الكتابة فتبقى زكاة الفطر على السيد لبقائها على الأصل (٤).

(١) الخرش : ٢٣٠/٢ ، الفواكه الدواني : ٤٠٥/١ ، المدونه : ٣٥٥/١ ، المقدمات :

٢٥٤/١ ، الكافى : ٢٨٠/١ ، الجامع : ١٦٤/١ ، بداية المجتهد : ٢٠٥/١ ،

المعونة : ٣٤/١ ، الزرقانى على الموطأ : ١٤٦/٢ ، المنتقى : ١٨٤/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٦٣/٣ ، بدائع الصنائع : ٧٠/٢ ، المبسوط : ١٣ / ٢ ،

مفنى المحتاج : ٤٠٣/١ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ١١٣/٦ .

(٣) كشاف القناع : ٢٨٨/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٤١١/١ .

(٤) المقدمات : ٢٥٤/١ ، الكافى : ٢٨٠/١ ، الفواكه الدواني : ٤٠٥/١ ، الجامع :

١٦٤/١ ، الزرقانى على الموطأ : ١٤٦/٢ ، المنتقى : ١٨٤/٢ .

(ب) وأما الشافعية والحنفية الذين أوجبوا على السيد فانهم استدلووا بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (أدوا عن تمونون)^(١) ، قالوا فالسيد لا يمون المكاتب .

٢ - ما روى بأن عمر - رضى الله عنه - كان يؤدى زكاة الفطر عن جميع ممالئكه إلا المكاتبين له^(٢) .

٣ - ولأنه لا تجب نفقته على السيد .

ولم يوجبوا على المكاتب لأنه عبد مابقى عليه درهم ، ولأنه مملوك فلا يكون مالكا ضرورة^(٣) .

(ج) وأما الحنابلة فقد أوجبوا فطرته على نفسه ، لأن نفقته واجبة فى كسبه^(٤) .

وهذا الذى يترجح لدى وذلك لأن تكليف السيد فطرة المكاتب إنما هو متفرع على وجوب نفقته عليه ولما لم تكن نفقة المكاتب واجبة على سيده ، بل نفقته من ماله الذى يكسبه نتيجة اكتسابه حق الملكية فإن فطرته يجب أن تكون من ذلك المال .

(١) أخرجه البيهقى فى كتاب الزكاة ، باب اخراج زكاة الفطر عن نفسه وغيره ، وقال ليس اسناده بالقوى ، ١٦١/٤ .

(٢) أخرجه ابن أبى شيبه فى مصنفه ، عن نافع ١٧٥/٣ ، وأخرجه عبدالرزاق فى مصنفه من طريقين عن نافع : ٣٢٢/٣ .

(٣) المذهب المطبوع مع المجموع : ١١٢/٦ ، حاشية ابن عابدين : ٣٦٣/٢ ، بدائع الصنائع : ٧٠/٢ ، المبسوط : ١٠٣/٣ .

(٤) كشف القناع : ٢٢٨/٢ .

المبحث الثامن عشر

حكم صدقة الفطر من العبد الآبق

اختلف الفقهاء في العبد الآبق أيخرج عنه صدقة الفطر سيده أم لا يخرجها ؟
 أم يخرجها ان رجا ايابه ولايخرجها ان آيس منه ؟ وسبب انفراد المالكية في
 هذه المسألة هو الاختلاف في بقاء ملكية السيد على عبده الآبق أم عدم بقائها
 عليه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

- (أ) مذهب المالكية التفصيل بين أن يرجو المالك عودة عبده الآبق أم
 لايرجوها ، فان رجا عودته أخرج زكاته والا فلا (١) .
 (ب) ذهب الحنفية الى عدم وجوبها (٢) .
 (ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى وجوبها (٣) .

الأدلة :

- (أ) استدل المالكية على مذهبهم بأن من آيس من وجود عبده لم يلزمه
 صدقة الفطر عنه كالذي صار في بلاد الحرب ، بخلاف من رجا عودته (٤) .
 (ب) واستدل الحنفية بالقياس على المال الغائب ، وبأن وجوب صدقة الفطر عن
 العبد على سيده انما كان لولايته وهو حين ابقاه لا ولاية لسيده عليه (٥) .
 (ج) واستدل الشافعية والحنابلة على مذهبهم في ايجاب صدقة الفطر ، بأن صدقة

- (١) الخرشى : ٢٣٠/٢ ، الحطاب والتاج والاكليل بهامشه : ٣٧٠/٢ - ٣٧١ ، الشرح
 الكبير للدردير والدسوقي عليه : ٥٠٧/١ ، الفواكه الدواني : ٤٠٥/١ ، المدونة
 ٣٥١/١ ، الجامع : ١٦٥/١ أ ، منح الجليل : ٣٨٢/١ ، المنتقى : ١٨٥/٢ ،
 الزرقاني على الموطأ : ١٤٦/٢ - ١٤٧ .
 (٢) حاشية ابن عابدين : ٣٦٣/٢ ، البناية : ٢٦/٣ ، بدائع الصنائع : ٧٠/٢ .
 (٣) المجموع والمهذب المطبوع معه : ١١٣/٦ - ١١٥ ، شرح منتهى الارادات : ٤١٢/١ ،
 المغني : ٦٧٤/٢ .
 (٤) المنتقى : ١٨٥/٢ .
 (٥) حاشية ابن عابدين : ٣٦٣/٢ ، البناية : ٢٦/٣ .

الفطر تابعة للنفقة ، وابق العبد لا يسقط النفقة بدليل أن من رد الآبق رجع بنفقتة

على سيده .

وقالوا أيضا ان فطرته تابعة لحق الملك والملك لا يزول بالآباق (١) .

والذى يترجح لدى التفصيل الذى ذكره المالكية ، وذلك لأنه مناسب لتعارض الأقيسة وجامع بينها ، والقول بأن ملك السيد قد زال عن عبده بالآباق غير متجه ، بل الذى زال قدرته على التصرف ، وعدم القدرة على التصرف لا يستلزم عدم الملك ، وان كانت القدرة على التصرف من أهم خصائص الملك .

(١) المذهب المطبوع مع المجموع : ١١٣/٦ .

المبحث التاسع عشر

حكم صدقة الفطر عن العبد المبعوض

اختلف الفقهاء في حكم صدقة الفطر عن العبد المبعوض أتجب على السيد وحده ؟ ، أم تجب على السيد والعبد حسب نصيب السيد من الملك ، أم لاتجب عليهما ؟ وسبب انفراد المالكية في هذا ، الاختلاف في تغليب جانب الحرية أو الرق في العبد المبعوض ، أو مساواتهما .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا كان العبد مبعوضا أى بعضه حر وبعضه عبد ، فإن صدقة الفطر على الحر بنصيبه ، وكذا الحكم اذا كان العبد مشتركا بين حر وعبد ، ويتصور هذا بأن يكون ذلك العبد مشتركا بين حر ومكاتب فان للمكاتب الملك وان كان في الحقيقة عبدا (١) .

(ب) راجح مذهب الأحناف عدم وجوب صدقة الفطر عليهما وان قال الماحبان بأن العبد المبعوض كالحر يخرج صدقته عن نفسه اذا ملك ما يزيد عن النصاب (٢) .

(ج) ذهب الشافعية والحنابلة الى وجوبها على المبعوض وسيده مقسمة حسب ملك السيد كل بنصيبه (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بأن صدقة الفطر زكاة ، وأن الزكاة

(١) الخرشى : ٢٣١/٢ ، منح الجليل : ٣٨٢/١ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٠٧/٢ ، الاشراف : ١٨٧/١ ، الفواكه الدواني : ٤٠٥/١ ، المدونه : ٣٥٠/١ - ٣٥١ ، الجامع : ١٦٤/١ ب ، المعونه : ص ٣٤ أ ، عارضة الأخوذى : ١٨٧/٣ ، المنتقى : ١٨٣/٢ .

(٢) بدائع الصنائع : ٧٠/٢ .

(٣) مغني المحتاج : ٤٠٣/١ ، المجموع : ١٢٠/٦ ، كشف القناع : ٢٩١/٢ ، المغني : ٦٨٨/٢ .

لاتجب على من به بقية رقب فلزم من هذا أن تسقط عن العبد وتبقى على الحـمـر
بنصيبه (١).

(ب) وأما الحنفية فانهم أسقطوها عن كليهما وذلك لأنه ليس كل واحد منهما مستقلا
بوجوبها .

(ج) واستدل الشافعية والحنابلة بأن صدقة الفطر تابعة للتفقة ، وما دامت النفقة
عليهما جميعا فان صدقة الفطر تكون كذلك (٢) . ولأنه عبد مسلم تلزم فطرته شخصين من
أهلها فكانت فطرته عليهما كالمشترك بين حرين (٣) .

والذى يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة فى تقسيم الفطرة عليهما
لأن المبعوض فيه بعض حرية ، ولأن سيده يملك بعضه فكان لابد من تقسيط الصدقة
عليهما مراعاة لجانب الحرية والرق فيه .

(١) المنتقى : ١٨٣/٢ .

(٢) المهذب المطبوع مع المجموع : ١١٣/٦ .

(٣) المغنى : ٦٨٨/٢ .

الفصل الثانى

مفردات المذهب فى الصيام

يشتمل هذا الفصل على ستة عشر مبحثاً :

- المبحث الأول : العدد الذى يثبت به دخول رمضان
- المبحث الثانى : حكم من رأى هلال شوال وحده
- المبحث الثالث : حكم صوم رمضان كله بنية واحده
- المبحث الرابع : حكم النية فى صيام التطوع
- المبحث الخامس : حكم من أكل أو شرب فى نهار رمضان ناسياً
- المبحث السادس : حكم من أكل أو شرب شاكاً فى طلوع الفجر
- المبحث السابع : حكم من جامع فى نهار رمضان ناسياً
- المبحث الثامن : حكم المكروهة على الجماع فى نهار رمضان
- المبحث التاسع : حكم مقدمات الجماع
- المبحث العاشر : حكم التخيير فى خصال الكفارة
- المبحث الحادى عشر : حكم الاطعام للشيوخ الهرم
- المبحث الثانى عشر : حكم الاطعام على الحامل والمرضع ان خافتا على ولديهما
- المبحث الثالث عشر : حكم المسافر الذى نوى الصوم ثم بدا له أن يلفظ
- المبحث الرابع عشر : حكم قضاء الصوم على المجنون
- المبحث الخامس عشر : حكم صيام الستة من شوال
- المبحث السادس عشر : حكم صيام أيام البيضا

المبحث الأول

العدد الذى يثبت به دخول رمضان

اختلف الفقهاء فى العدد الذى يثبت بقوله دخول شهر رمضان ، أيكفى الواحد أم لابد من الاثنين ، أم يفرق بين زمن الغيم والغبار فيكفى فيه الواحد وزمن الصحو فلا بد فيه من الاستفاضه ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى مايلي :

١ - تعارض بعض الآثار - فى ظاهرها - فمن ذلك ماورد فى حديث زيد بسنن الخطاب (١) الذى يفهم منه اشتراط الشاهدين وماوقع فى حديث ابن عباس وابن عمر مما يدل على عدم اشتراطهما ، وأن قول الواحد يكفى فى ثبوت دخول الشهر وستأتى الآثار جميعا فى الأدلة .

٢ - تردد القول فى اثبات شهر رمضان بين الشهادة والرواية ، فمن غلب فيه جانب الشهادة اشترط الاثنين قياسا على نصاب الشهادة فى أحكام أخرى ، ومن غلب جانب الرواية لم يشترط الاثنين واكتفى بقول الواحد كالحال فى رواية الحديث ، فانه لا يشترط فى قبولها عدد (٢)

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية - وهو مانقله الخطاب عن المدونة وشهـره - أن دخول شهر رمضان لا يثبت الا برواية مسلمين عدلين حرين ذكرين ، فلا تقبـل شهادة رجل وامرأتين خلافا لابن مسلمة ، ولا رجل وامرأة خلافا لأشهب ، ويلحق برمضان فى هذا الحكم عندهم كل شهر يتوقف على ثبوته حكم شرعى كشهري شـوال وذى الحجة ، أو أى شهر يكون أجلا لحكم شرعى كحلول دين وانقضاء عدة ، بخلاف

(١) زيد بن الخطاب بن نفيل العدوى ، أخو عمر - رضى الله عنهما - ، أسلم قديما وهو من المهاجرين الأوائل ، شهد المشاهد كلها مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استشهد يوم اليمامة سنة ثنتى عشرة . أنظر: أسد الغاية : ٢ / ٢٢٨ ، تهذيب التهذيب : ٤١١/٣ ، تقريب التهذيب : ٢٧٤/١ .

(٢) بداية المجتهد : ٢٠٩/١ .

الشهور الأخرى التى يراد بها معرفة التواريخ فلا يشترط فيها شهادة اثنين لأنها من باب الأخبار لا من باب الشهادة كشهر رمضان وغيرها من الشهور التى يتعلق بثبوتها حكم شرعى ، واشتراط الاثنين عندهم يختص بالشهادة على دخول الشهر — والتى يتعلق بها الزام الآخرين بالصوم ، أما إذا رآه واحد فإنه ملزم بالصوم فى خاصة نفسه (١) .

(ب) فرق الحنفية بين أن يكون فى السماء علة من غيم أو غبار أو لا يكون ، فإذا كان فيه علة قبلت شهادة عدل أو مستور ولو عبداً أو امرأة ، وإن لم يكن فيه علة فلا بد من استفاضة وشهادة جمع كبير ، والراجح عدم اشتراط عدد معين فى الاستفاضة ، وإنما يفوضى ذلك الى رأى الامام (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه لا بد فى ثبوت دخول رمضان من شهادة مسلم عدل على خلاف بينهم فى قبول شهادة العبد أو المرأة (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى اشتراط شهادة الاثنين بما يلى :

١ - حديث زيد بن الخطاب : أنه خطب الناس فى اليوم الذى يشك فيه فقال : انى جالست أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسألتهم وكلهم حدثونى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال : (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان غم عليكم فاتموا ثلاثين ، فان شهد شاهدان فصوموا وأفطروا) (٤) .

(١) الخرشى : ٢٣٤/٢ - ٢٣٥ ، الخطاب : ٣٨١/٢ - ٣٨٢ ، الفواكه الدواني : ٣٥٢/١ ، المقدمات : ١٨٧/١ ، الاشراف : ١٩٦/١ ، الجامع : ١٠٦/١ آ ، المعونة : ص ٣٦ ب ، المنتقى : ٣٦/٢ ، عارضة الأحوذى : ٢١٠/٣ ، الزرقانى على الموطأ : ١٥٤/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٩٤/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٨٥/٢ - ٣٨٨ ، البناية : ٢٨٨/٣ - ٢٨٩ ، ٢٩٣ .

(٣) مغنى المحتاج : ٤٢٠/١ - ٤٢١ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم : ٢٩٧/١ ، المجموع : ٢٧٥/٦ - ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، كشف القناع : ٣٥٤/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٤٤٠/١ ، المغنى : ٩٣/٣ .

(٤) أخرجه النسائى فى كتاب الصوم ، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال رمضان : ١٣٢/٤ ، قال الحافظ ابن حجر نقلاً عن الدارقطنى : اسناده متصل صحيح ، أنظر : تلخيص الحبير : ١٨٧/٢ .

فمفهومه يدل على أن شهادة الواحد لا تكفى (١).

وأجيب عن هذا الحديث بأنه يدل بمفهومه ، بينما الأخبار التى تدل على الاكتفاء بالواحد تدل بمنطوقها وهى مع هذا أشهر منه (٢)

٢ - ولأنه أخبار بهلال فاشتطت فيه شهادة اثنين كهلال شوال (٣) .

وأجيب عن ذلك بالتفرقة بينهما بأن : لأخبار عن شوال خروج من العبادة بخلاف الأخبار عن رمضان فانه دخول فيها (٤).

٣ - ولأنه شهادة فاعتبر فيها الاثنان كسائر الشهادات ، والذي يدل على انه شهادة قوله - صلى الله عليه وسلم - (فإذا شهد شاهدان ... الحديث) (٥) .

(ب) وأما الحنفية فاحتجوا على مذهبيهم فى التفرقة بين زمان الصحو وزمان الغيم بأنه لا يعقل أن يكون الجو صحوًا وتنتفى الموانع من رؤيته ويكثر متراوؤه ، ولا يراه إلا رجل واحد مع توافر دواعى رؤيته وانتفاء موانعها ، وأما زمن الغيم فمن الممكن أن ينجاب الغيم فى مكان ولا ينجاب فى آخر ، فتتفق رؤية الهلال حين انجبابه لشخص ولاتتفق لآخر (٦)

(ج) واستدل الشافعية والحنابلة بما يلى :

١ - ماروى عن ابن عباس قال : (جاء أعرابى الى النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال : رأيت الهلال قال : أتشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ؟ قال : نعم قال : يابلل أدن فى الناس فليصوموا غدًا) (٧) .

(١) الاشراف : ١٩٦/١ ، بداية المجتهد : ٢٠٩/١ .

(٢) المغنى : ٩٣/٣ .

(٣) المنتقى : ٣٦/٢ ، الاشراف : ١٩٦/١ .

(٤) المغنى : ٩٣/٣ .

(٥) الاشراف : ١٩٦/١ .

(٦) البناية : ٢٩٣/٣ .

(٧) المغنى : ٩٣/٣ ، شرح منتهى الارادات : ٤٤٠/١ ، كشاف القناع : ٣٥٤/٢ ، مغنى المحتاج :

٤٢٠/١ ، المجموع : ٢٨٢/٦ ، والحديث أخرجه أبوداود فى كتاب الصوم ، باب فى شهادة

الواحد على رؤية الهلال ، ٣٠٢/٢ ، برقم : ٢٣٤٠-٢٣٤١ ، وأخرجه الترمذى فى كتاب الصوم ،

باب ما جاء فى الصوم بالشهادة ، ٧٤/٣ ، برقم : ٦٩١ ، والنسائى فى كتاب الصوم ، باب

قبول شهادة الرجل الواحد ، ١٣٢/٤ ، وأخرجه الحاكم فى كتاب الصوم ، ٤٢٤/١ ، وهو

مرسل ، ومن رواية سماك عن عكرمة ، وسماك هذا إذا تفرد بأصل لم يكن حجة ،

أنظر : تلخيص الحبير : ١٨٧/٢ .

وقد نقل الزرقانى عن ابن عبد البر اعلاله بأن أكثر الرواة يرويه مرسلا عن عكرمة (٧).

٢ - ماروى عن ابن عمر قال : (تسراى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم - أنى رأيته فصام وأمر الناس بصيامه) (٢).

٣ - ماروى عن فاطمة بنت الحسين بن على - رضى الله عنه - أن رجلا شهد عند على رضى الله عنه على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال : وأمر الناس بالصيام ، وقال : أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان (٣).
فهذه الأحاديث ظاهرة بالاكْتفاء بشاهد واحد .

٤ - القياس على الرؤية بجامع أن كلا منهما خبر دينى يشترك فيه المخبر والمخير (٤) .

الترجيح :

- إن الناظر فى هذه المذاهب وأدلتها يمكنه أن يسجل الملاحظات التالية :
- ١ - إن اعتبار المالكية دخول شهر رمضان من باب الشهادة اعتبار غير متجس ، فدخول شهر رمضان هو اخبار كغيره من الاخبارات وليس شهادة فليس فيه ما يكون فى الشهادة غالبا من اطراف وخصوم فهو بالرواية أشبه منه بالشهادة .
 - ٢ - ومن هنا فإن التنصيص على الشاهدين يكون معناه المخبران .
 - ٣ - والتنصيص على المخبرين لاينفى اجزاء المخبر الواحد لاسيما وقد

-
- (١) الزرقانى على الموطأ : ١٥٤/٢ .
 - (٢) المجموع : ٢٨٢/٦ ، مغنى المحتاج : ٤٢٠/١ ، كشف القناع : ٣٥٤/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٤٤٠/١ ، المغنى : ٩٣/٣ ، والحديث أخرجه أبوداود فى كتاب الصوم ، باب فى شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، برقم : ٢٣٤٢ ، وراه الحاكم فى كتاب الصوم ، باب قبول شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ٤٢٣/١ .
 - (٣) المجموع : ٢٨٣/٦ ، والآثر أخرجه الشافعى فى كتاب الأم : ٨٠/٢ ، وأخرجه أيضا فى مسنده : ٢٧٣/١ ، برقم : ٧٢١ .
 - (٤) المغنى : ٩٣/٣ .

وردت أحاديث صحيحة صريحة بالاكْتفاء بالمخبر الواحد ، كما هو وارد في حديث ابن عباس وابن عمر - رضی اللہ عنہم - ، وان الجمع بين هذه الآثار ممكن بأن يقال ان الأولى أن يكون هنالك مخبرين فإن لم يكن الا واحداً اكتفى به .

٤ - إن تفرقة الحنفية بين ما اذا كان في السماء علة أو لم يكن لاتشهد لها الأحاديث الصحيحة ، وهذه التفرقة مبنية على مذهبهم في رد أخبار الأحاديث فيما طريقه الاستفاضة وفيما تعم به البلوى .

وبهذا يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة في الاكتفاء بشاهد واحد اذا لم يشهد غيره ، فهو موافق للأحاديث الصحيحة غير أن استثناء العبد من ذلك غير متجه .

المبحث الثانى

حكم من رأى هلال شوال وحده

اختلف الفقهاء فيمن رأى هلال شوال وحده، أيلزمه الصوم أم عليه الفطر؟
وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى استواء الاحتمالات فـ
أن يكون هذا اليوم من رمضان أم من شوال فإنه ان كان من رمضان كان الفطر
حراما وان كان من شوال كان الصوم حراما، وقد اختلف الفقهاء في تغليب أيهما
هذين الاحتمالين ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية انه يمسك ذلك اليوم عن المفطرات ولكنه يفطر
بالنية* (١).

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أنه يجب عليه الصوم (٢).

(ج) وذهب الشافعية الى انه يفطر خفية ولايجاهر بالفطر (٣).

أما المالكية فان مأخذهم في ذلك أننا لو قلنا بفطره فإن ذلك سيكـ
ذريعة لأهل الفسوق والعصيان لأن يفطروا ويقولوا رأينا هلال شوال ، ولما كان
الاحتمال قائما بأن يكون ذلك اليوم من شوال حقيقة ، فقد قال المالكية بالفطر
بالنية لأن الصوم الشرعى حرام يوم العيد (٤).

وأما الحنفية والحنابلة فقد استدلوا بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم- : (الفطر يوم يفطرون ، والأضحى يوم
يفضون) (٥) . فدل على وجوب الصوم عليه لأن الحديث علق فطره على فطرهم .

(١) الخطاب والتاج والاكلیل بهامشه : ٢/٣٨٩ - ٣٩٠ ، الخرشى : ٢/٢٣٧ ، الشرح

الكبير للدردير : ١/٥١١ ، البيان والتحصيل : ٢/٣٥١ ، الفواكه الدوانى :

١/٣٥٣ ، الجامع : ١/١٠٦ ، الزرقانى على الموطأ : ٢/١٥٦ ، المنتقى : ٢/٣٩٠ .

(٢) البناية : ٣/٢٩٥ ، حاشية ابن عابدين : ٢/٣٨٤ ، شرح منتهى الارادات : ١/٤٤١

كشاف القناع : ٢/٣٥٦ ، المغنى : ٣/٩٥ .

(٣) روضة الطالبين : ٢/٣٧٨ .

(٤) المنتقى : ٢/٣٩٠ ، الفواكه الدوانى : ١/٣٥٣ ، الزرقانى على الموطأ : ٢/١٥٦ .

(٥) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الصيام ، باب ما جاء فى شهرى العيد ، ١/٥٣١ ، برقم : ١٦٦٠

ومحله الشيخ الالبانى : أنظر : ارواء الغليل : ٤/١١ ، صحيح الجامع : ٣/١٠٧ .

٢ - ماروى أن رجلين قدما المدينة وقد رأيا الهلال ، وقد أصبح الناس صياما فأتيا عمر فنكرا ذلك له فقال لاحدهما أصائم أنت ؟ قال : بل مفطر ، قال : ما حملك على هذا ؟ قال : لم أكن لأصوم وقد رأيت الهلال ، وقال للآخر قال : أنا صائم ، قال ما حملك على هذا ؟ قال لم أكن لأفطر والناس صيام ، فقال للذى أفطن : لولا مكان هذا لأوجعت رأسك ، ثم نودى فى الناس أن اخرجوا (١) .

٣ - قالوا واحتياطا للصوم وموافقة للجماعة ينبغى عليه أن لا يفطر لجواز أنه خيل اليه (٢) .

وأما الشافعية فان مأخذهم فى ايجاب الفطر عليه خفية كى لا يتهم بالفطر فى رمضان (٣) .

والذى يترجح لدى هو مذهب الحنفية والحنابلة لأن الحديث ظاهر فى ذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم (الفطر يوم يفطرون ... الحديث ..) والله أعلم .

(١) أخرجه عبدالرزاق فى مصنفه فى كتاب الصيام ، باب أصبح الناس صياما وقد

روى الهلال ١٦٥/٤ ، برقم : ٧٣٣٨ .

(٢) شرح منتهى الارادات : ٤٤١/١ ، المغنى : ٩٥/٣ .

(٣) روضة الطالبين : ٣٧٨/٣ .

المبحث الثالث

حكم صوم رمضان كله بنية واحدة

اختلف الفقهاء فيمن نوى صيام شهر رمضان كله بنية واحدة أتجزئه هذه النية فيصح صومه عن الشهر كله بها أم لاتجزئه بل لابد من أن ينوى كل يوم بنية جديدة ؟ ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة الاختلاف في كون صوم شهر رمضان عبادة واحدة ، أم أنه عبادات مستقلة فيكون صوم كل يوم فيه عبادة مستقلة عن سائر الأيام (١).

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(١) مشهور مذهب المالكية أن من نوى صيام شهر رمضان كله ليلة الأول منه فإن هذه النية تجزئه عن صيام الشهر كله ، ولا يشترط تجديدها كل يوم ، وهنالك رواية عن الامام باشرط التبييت كل ليلة ، وقد ذكر الحطاب شذوذها عن ابن رشد .

ويلحق المالكية - في المشهور - كل صوم يجب فيه التتابع كصيام كفارة الظهار ، وما لو نذر صوم شهر بعينه برمضان في اجزاء صومه بنية واحدة ، وأما الصيام الذي لا يجب فيه التتابع كصيام فدية الأذى فإنه يشترط فيه تبييت النية كل يوم ، غير أن المالكية يوجبون على المسافرين والمريض تبييت النية كل يوم ، وذلك لأن الصوم غير واجب التتابع في حقهم (٢).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لابد من النية لكل يوم (٣).

(١) عارضة الأحوذى: ٢٦٦/٣ ، الفواكه الدوانى : ٣٥٤/١ .

(٢) الحطاب : ٤١٩/٢ ، الخرشي : ٢٤٦/٢ - ٢٤٧ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٢١/١ المقدمات : ١٨٣/١ ، الفواكه الدوانى : ٣٥٤/١ ، الاشراف : ١٩٥/١ ، الجامع : ١٠٤/١ ب ، المنتقى : ٤١/٢ ، عارضة الأحوذى : ٢٦٦/٣ ، الزرقانى على الموطأ : ١٥٦/١ - ١٥٧ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٣٧٩/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٢٤/١ ، المجموع : ٢٩٥/٦ ، ٣٠٢ ، كشاف القناع : ٣٦٧/٢ ، المغنى : ٢٥/٣ - ٢٦ .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم فى اجزاء نية واحدة لصيام رمضان كله بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (وإنما لكل امرئ ما نوى) (١)
وهذا قد نوى صيام شهر رمضان كله فكان له ذلك . (٢)

٢ - إن الصوم عبادة تجب فى العام مرة ، فجاز أن تشملها نية واحدة كالزكاة (٣) .

٣ - القياس على الصلاة : فإنه تكفى النية فى أولها ولا يشترط تجديد النية لكل ركن فيها (٤) .

٤ - ولأن النية وقعت لهذا الصوم فى زمان يصلح جنسه لنية الصوم من غير أن يتخلل النية والصيام المنوى زمان يصلح جنسه لصوم سواه ، فجاز ذلك كما لو نوى اليوم الأول من ليلته أو نوى كل يوم من ليلته (٥) .

(ب) واستدل الجمهور بما يلى :

١ - ان كل يوم عبادة مستقلة ، والذي يدل على أنها عبادة مستقلة أنه لا يفسد بعضها بفساد بعض ، كما أنه يتخللها ما ينافيها من الفطر فى الليل ، وبما أنها عبادات مستقلة كان لابد من تخصيص كل عبادة منها بنية .

٢ - ولأنه صوم واجب ، فكان من الواجب أن يخص كل يوم منه بنية قياساً على القضاء (٦) .

الترجيح :

ان الناظر فى المذاهب وأدلتها يلاحظ ما يلى :

- (١) سبق تخريجه ص ٤٥ .
- (٢) الاشراف : ١٩٥/١ ، الجامع : ١٠٤/١ ب ، المنتقى : ٤١/٢ .
- (٣) المنتقى : ٤١/٢ .
- (٤) المقدمات : ١٨٣/١ .
- (٥) الاشراف : ١٩٥/١ .
- (٦) حاشية ابن عابدين : ٣٧٩/٢ ، المجموع : ٣٠٢/٦ ، المغنى : ٢٦/٣ ، كشاف القناع : ٣٦٧/٢ .

١ - إن الاستدلال بحديث: (وإنما لكل امرئ ما نوى) على اجزاء صيام شهر رمضان بنية واحدة غير متجه ، وذلك لأن هذا النص عام ، وإنما يكون لكل امرئ ما نوى إذا كانت نيته صحيحة موافقة للشرع ، والحديث إنما جاء لبيان وجوب الاخلاص بالنية لله - تعالى - ، ولم يجيء لبيان مسائل وجزئيات تفصيلية كهذه ، وإذا كان لنا أن نقول بأن الحديث يدل للمالكية بهذا الوجه - الاستدلال ، كان لنا أن نقول ان من نوى عند صلاة الفجر صلوات اليوم كله فإن هذه النية تجزئة وتصح الصلوات الخمس بنيته عند صلاة الفجر .

٢ - إن قياس المالكية أيام شهر رمضان على أركان الصلاة غير متجه أيضا ، وذلك لأن أيام شهر رمضان ليست كأركان الصلاة وذلك لأمرين : أحدهما : أن من أفطر يوما من رمضان - ولو متعمدا - فإن ذلك لا يؤدي إلى فساد صومه في الأيام الأخرى بل يقضى هذا اليوم أو يقضيه ويكفر - على الخلاف بين الفقهاء ولم يقل أحد ان صومه في سائر الأيام يفسد بفساد اليوم الذي أفطره ، بينما ان من ترك ركنا من الصلاة - ولو سهوا - بطلت صلاته كلها . ثانيهما : تخلل ليالي رمضان ما ينافي الصوم وهو الفطر بينما أركان الصلاة لا يتخللها ما ينافيها .
والحق أن أيام شهر رمضان أشبه بصلوات اليوم الواحد منها بأركان الصلاة الواحدة .

وبهذا فإن الذي يترجح لدى وجوب تخصيص كل يوم من رمضان بنية مستقلة .

المبحث الرابع

حكم النية فى صيام التطوع

اختلف الفقهاء فى نية صيام التطوع ، أيشترط أن تبين قبل الفجر ؟ أم يجوز أن ينوى التطوع فى النهار قبل الزوال أو بعده ، وسبب انفساد المالكية فى هذه المسألة تعارض بعض الأحاديث - فى ظاهرها - فمن ذلك حديث حفصة وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له) ، فهو متعارض فى ظاهره مع حديث عائشة وفيه : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد دخل عليها ذات يوم فسألها ان كان عندها طعام فأجابته أن لا ، فقال : انى اذن صائم) فمن الفقهاء من أخذ بعموم الحديث الأول ، ومنهم من خصه بالحديث الثانى ، وحمل الأول على صيام الغرض (١) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يشترط تبين نية صيام التطوع من الليل ، وأنه لا يصح أن ينويه بعد الفجر فضلا عن أن ينويه قبل الزوال أو بعده (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه يصح أن ينوى صيام التطوع قبل الزوال ، قال الحنابلة : وبعبءه أيضا (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى اشتراط تبين نية صيام التطوع بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - فى حديث حفصة : (من لم يبيت الصيام

-
- (١) بداية المجتهد : ٢١٤/١ - ٢١٥ .
- (٢) الحطاب : ٤١٨/٢ ، الخرشى : ٢٤٦/٢ ، الشرح الكبير : ٥٢٠/١ ، المنتقى : ٤٠/٢ ، عارضة الأحوذى : ٢٦٧/٣ ، الزرقانى على الموطأ : ١٥٦/١ - ١٥٧ .
- (٣) البناية : ٢٧٥/٣ ، مغنى المحتاج : ٤٢٤/١ ، المجموع : ٦ / ٣٠٢ - ٣٠٣ ، كشف القناع : ٣٦٩/٢ ، المغنى : ٣٠/٣ .

من الليل فلا صيام له (١)

٢ - وعن ابن عمر انه كان يقول : (لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر)
ومن عاشئة مثله (٢) ، وهذا عام في الفرض والنفل (٣) .

وقد أجيب عن هذه الأحاديث بأنها احاديث عامة تخصها الأحاديث التي بينت
جواز نية صوم النفل في النهار جمعا بين الأحاديث (٤) .

٣ - القياس على الصلاة : فكما أنه تشترط النية في فرض الصلاة ونفلها
فكذا الصوم تشترط النية في أوله نفلا وفرضا ، قالوا : وان الاصل أن تكون النية
مع طلوع الفجر أى - مع الامساك - ولكن جاز أن تسبقه ولو من الليل لأن في تحرى
مقارنتها الامساك مشقة (٥) .

٤ - ولأن النية هي القصد ، وانعطاف القصد الى الماضى ممتنع (٦) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (دخل عليّ النبي - صلى الله
عليه وسلم - ذات يوم فقال : هل عندكم شيء قلنا : لا ، قال : فإنى اذا صائم) ،
وفى رواية قال : (اذن أصوم) (٧) .

(١) أخرجه أبوداود في كتاب الصوم ، باب النية في الصوم ٣٢٩/٢ ، برقم: ٢٤٥٤
والترمذى في كتاب الصوم ، باب ما جاء لأصيام لمن لم يعزم من الليل وقال :
حديث حفصة لانعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه ١٠٨/٣ ، برقم : ٧٣٠ ، وأخرجه
النسائى في كتاب الصوم ، باب النية في الصيام ، وذكر اختلاف الناقلين
لخبر حفصة في ذلك ، ١٩٦/٤ - ١٩٧ وقد صحح ابن حجر وقفه على ابن عمر ،
بعد أن ذكر اختلاف العلماء في رفعه ووقفه ، أنظر: تلخيص الحبير : ١٨٨/٢ ،
وأنظر أيضا : نصب الراية : ٤٣٣/٢ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ : في كتاب الصيام ، باب من أجمع الصيام قبل الفجر ،
٢٨٨/١ ، والنسائى في كتاب الصيام ، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة ،
١٩٨/٤ .

(٣) الخرشى : ٢٤٦/٢ ، المنتقى : ٤٠/٢ ، الحطاب : ٤١٨/٢ .

(٤) المفنى : ٣٠/٣ ، المجموع : ٣٠٣/٦ .

(٥) الزرقانى على الموطأ : ١٥٦/١ - ١٥٧ .

(٦) الخرشى : ٢٤٦/٢ ، عارضة الأحوذى : ٢٦٧/٣ .

(٧) أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب جواز صوم النافلة ، بنية من النهسار
قبل الزوال ، ٨٠٨/٢ ، برقم : ١١٥٤ .

- ٢ - حديث معاوية أنه قال على المنبر : (يا أهل المدينة أين علماءكم ؟ سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (اليوم هذا يوم عاشوراء ، ولم يكتب علينا صيامه ، وأنا صائم فمن شاء منكم فليصم ، ومن شاء فليفطر) (١) .
- ٣ - ولأن الصلاة يتسامح في نفلها ، فيجوز أداؤها على الراحلة ، والسي غير القبلية في السفر ، فكذا الصيام يخفف في نفلها (٢) .

٤ - واستدل الحنابلة على جواز واجزاء النية بعد الزوال بما يوضحه البهوتى حيث يقول :

(٠٠٠) ويدل لصحته بنية بعد الزوال ، أنه قول معاذ وابن مسعود وحذيفة ، ولم ينقل من أحد من الصحابة ما يخالفه صريحا ، ولأن النية وجدت في جزء من النهار ، فأشبه وجودها قبل الزوال بلحظة ، وبه يبطل التعليل بالأكثر ، لأن الأكثر قد خلا عن النية في الأصل ، فان ما بين طلوع الفجر والزوال يزيد على ما بين الزوال والغروب بما بين طلوع الفجر والشمس ، وأيضا جميع الليل وقت لنية الفرض (٣) .

الترجيح :

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور في جواز النية قبل الزوال ، وذلك لصحة الحديث الذى ورد به وهو حديث عائشة ، ولا يمكن أن يجرى حديث حفصه على عمومته لأنه بذلك يتعارض مع حديث عائشة ، وإذا تعارضت الأخبار فان أول خطوة يجب عملها هو الجمع بين الأحاديث المتعارضة ، ومادام الجمع ممكنا بغير تكلف وجب المصير اليه ، خاصة وأن حديث عائشة قد ورد لحكم غير الحكم الذى ورد فيه حديث حفصه .

وواضح من حديث عائشة اختصاصه بالنفل فالمسألة اذن ليست تعارضا بيــــــــــــن عموميين وإنما تعارض بين عام وخاص فيحمل العام على الخاص .

-
- (١) أخرجه البخارى في كتاب الصوم ، باب صوم يوم عاشوراء ، ٢٥٠/٢ ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب صوم يوم عاشوراء ، ٧٩٥/٢ ، برقم : ١١٢٩ .
- (٢) البناية : ٢٧٤/٣ ، المجموع : ٣٠٣/٦ ، مغنى المحتاج : ٤٢٤/١ ، كشاف القناع : ٣٦٩/٢ ، المغنى : ٣٠/٣ .
- (٣) كشاف القناع : ٦٣٩/٢ - ٣٧٠ .

المبحث الخامس

حكم من أكل أو شرب في نهار رمضان ناسيا

اختلف الفقهاء فيمن أكل أو شرب في نهار رمضان ناسيا ، أيلزمه قضاء يوم مكان اليوم الذي أكل أو شرب فيه ناسيا ؟ أم يتم صومه ولا يلزمه قضاء ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى تعارض القياس ، - أى قياس الصوم على الصلاة - مع بعض الآثار كحديث أبي هريرة وفيه : (فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه) ، وحديث : (عفى لامتى الخطأ والنسيان ومما استكروها عليه) (١) وسيأتيان .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن من أكل أو شرب ناسيا في نهار رمضان ، فسان عليه القضاء ، وحكم كل صوم واجب في هذا كحكم صوم رمضان (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه يتم صومه ، ولا قضاء عليه ، وقد مال القرطبي من المالكية الى هذا (٣) .

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم في ايجاب القضاء على الناسي ، وأنسه يفطر بالاكل والشرب ولو ناسيا بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ ثم آتموا الصيام الى الليل ﴾ (٤) .

-
- (١) بداية المجتهد : ٢٢١/١ - ٢٢٢ .
- (٢) الخرشى : ٢٥٠/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٢٥/١ ، الاشراف : ٢٠٢/١ ، الجامع ١٠٦/١ أ ، ١١٢ ب ، المعونة : ص ٣٧ ب ، المدونة : ٢٨/١ ، عارضة الأحودى : ٣ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، الزرقانى على الموطأ : ١ / ١٨٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٢٢/٢ - ٣٢٣ .
- (٣) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٣٩٤ ، البنائة : ٣ / ٣٠٠ ، مغنى المحتاج : ٤٣٠/١ ، المجموع : ٦ / ٣٢٤ ، كشاف القناع : ٣٧٣/٢ ، المغنى : ٣ / ٥١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٢٢/٢ .
- (٤) البقرة / ١٨٥ .

والذى أكل أو شرب ناسيا فى نهار رمضان لم يحقق الأمر ، فما أتمم صومه (١) .

وقد أجاب العيني فى شرحه على الهداية :

(٠٠٠) فان قلت هذا الحديث يعارض الكتاب وهو قوله - تعالى - : ﴿ ثم أتموا الصيام الى الليل ﴾ ٠٠ ، فان الصيام امساك وقد فات ، فالآية على بطلانها ، لأن انتفاء ركن الشيء يستلزم القضاء لامحالة ، والحديث يدل على بقاءه كما كان يجب تركه ، قلت هذا السؤال مع جوابه للامام حميد الدين الضير ، وأجاب بأن فى الكتاب دلالة الى أن النسيان معفو عنه لقوله - تعالى - : ﴿ ربنا لاتؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ﴾ ٠٠ ، فكان الحديث موافقا للكتاب فعلم ، ويحمل قوله - تعالى - : ﴿ اتموا الصيام الى الليل ﴾ على حالة انتفاء الاتمام عمدا ، لأن الاتمام فعل اختياري ، فيكون عمده الفوات له لذلك ، والنسيان ليس باختياري فلا يفوته (٢) .

٢ - ولأن كل فعل لا يصح الصوم مع جنسه حال العمد ، لا يصح حال السهو ، أصله النية (٣) .

وقد أجاب ابن قدامة عن هذا الاستدلال بالفرق بين الأكل والشرب من جهة ، والنية من جهة أخرى ، وذلك من وجهين :

أحدهما : ان النية ليست فعلا وانما هى ترك .

ثانيهما : ان النية من الشروط ، وهذا من المبطلات (٤) .

وفى هذا الجواب الأخير ضعف : لأنه يمكن أن يقال ان الامساك عن الطعام ركن

فى الصيام .

٣ - ولأن المفطر مكلف أتى فعلا منافيا للصوم ، فكان عليه القضاء ،

كالعماد (٥) .

(١) الاشراف : ٢٠٢/١ ، الجامع : ١٠٦/١ ، آ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٢٢/٢ .

(٢) البناية : ٣٠١/٣ .

(٣) الاشراف : ٢٠٢/١ ، الجامع : ١٠٦/١ أ .

(٤) المغنى : ٥١/٣ .

(٥) الاشراف : ٢٠٢/١ .

ولا يخفى ضعف هذا القياس لأنه جمع بين ما فرق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بينه .

٤ - ولأن غاية ما يمكن أن يوصف به من أفطر في رمضان ناسيا بأنه معذور ، والعذر لا يسقط القضاء كالمرض ونحوه (١) .

٥ - ولأن الإمساك بالنسبة للصيام هو كالإركان بالنسبة للصلاة ، فكما أن الإركان في الصلاة لا تسقط بالسهو ، وتكون الصلاة باطلة ولو ترك الإركان سهوا ، فكذا الصيام يبطل ولو كان الإفطار سهوا (٢)

(ب) واستدل الجمهور بما يلي :

١ - حديث أبي هريرة : (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إذا أكل أحدكم أو شرب ناسيا فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه) وفي لفظ : (من أكل أو شرب ناسيا فلا يفطر ، فانما هو رزق رزقه الله) ، وفي رواية (ولا قضاء عليه ولا كفارة) (٣) .

وقد أجاب المالكية عن هذا الحديث بأجوبة :

أحدها : حمله على صيام التطوع .

ثانيها : القول بأنه ليس في الحديث نص على عدم القضاء .

ثالثها : الطعن في صحة الرواية التي صرح بها بأن لا قضاء عليه .

رابعها : القول بأن المراد بها على تسليم صحتها بأن المراد بذلك أن لا قضاء عليه الآن (٤) .

(١) الاشراف : ٢٠٢/١ .

(٢) عارضة الأحوذى : ٢٤٧/١ - ٢٤٨ .

(٣) البنائية : ٣٠١/٣ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ٣٢٣/٦ ، مغنى المحتاج : ٤٣٠/١ ، كشف القناع : ٣٧٣/٢ ، المغنى : ٥١/١ ، والحديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا ٢٣٤/٢ ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب أكل الناس وشربه وجماعه لا يفطر ، ٨٠٩/٢ ، برقم : ١١٥٥ .

(٤) الجامع : ١٠٦/١ أ ، عارضة الأحوذى : ٢٤٧/٣ - ٢٤٨ ، الزرقاني على الموطأ : ١٨٩/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٢٣/٢ .

وقد بعد ابن العربي هذا الجواب بعد نقله عن بعض المالكية (١).

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - (عفى لآمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) (٢) وهذا عام يتناول مسألة من أفطر في نهار رمضان ناسيا (٣).

٣ - ولأنها عبادة ذات تحليل وتحريم ، فوجب أن يختلف سهو مايتخللها عن عمد كالصلاة والحج (٤)

الترجيح :

من الاستعراض السابق لمذاهب الفقهاء وأدلتهم يمكن ابداء الملاحظات التالية :

١ - ان استدلال المالكية بآية : ﴿ ثم أتموا الصيام الى الليل ﴾ غير متجه ، وذلك لأن الآية عامة يخصها حديث أبى هريرة الذى هو فى صلب المسألة .

٢ - ان آقيسة المالكية بالاضافة الى أنها فى مقابلة النص ، فانها آقيسة ضعيفة يبدو فيها الفارق بين الفرع المقيس والأصل المقيس عليه ، ويبدو ذلك أوضح ما يكون فى قياسهم الناس على العامد ، فالفرق بين الناس والعامد واضح عقلا وشرعا .

ثم ان المالكية أنفسهم قد فرقوا بين الناس والعامد فى هذه المسألة بالذات ، فأوجبوا على العامد القضاء والكفارة ، ولم يوجبوا على الناس الا القضاء فقط .

٣ - أما قياس المالكية الناس على المريض فغير متجه أيضا ، فقد فرق الشارع الحكيم بينهما ، فقد قال الله - تعالى - فى المريض : ﴿ فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ (٥) بينما نفى رسول الله - صلى الله

(١) عارضة الأحودى : ٢٥٨/٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ١١٤ .

(٣) كشف القناع : ٣٧٣/٢ .

(٤) المغنى : ٥١/٣ .

(٥) البقرة / ١٨٤ .

عليه وسلم - القضاء عن الناس أو لم يوجبه على الأقل في الحديث المتفق عليه .

٤ - ان استدلال الجمهور بحديث أبي هريرة استدلال متجه وقوى ، فالحديث صحيح ، وأجوبة المالكية في تأويله من الضعف بمكان .

فحصر المالكية الحديث في النفل غير متجه ، وذلك لأن الحديث يعم النفل والغرض بل ان ارادة الغرض فيه أرجح من ارادة النفل ، لأن الأصل هو الغرض ، والقول بأن الحديث المتفق عليه لم ينف القضاء غير متجه أيضا ، فانه لم يوجبه .

وان المتأمل في الفاظ الحديث يمكنه أن يجزم بأن المراد من الحديث نفى القضاء وذلك لأمر :

أحدها : أنه قد ورد في الحديث : (فليتم صومه) والصوم اذا اطلق انصرف الى الحقيقة الشرعية فيكون المراد فليتم صومه الشرعى ، ولو أراد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الصوم اللغوى ، - وهو مجرد الامساك عن الطعام والشراب - لقال فليمسك ولم يقل فليتم صومه .

ثانيها : ان قوله - صلى الله عليه وسلم - (فليتم صومه) ظاهر بأن المراد بذلك الصوم ، الصوم الذى كان قد صامه قبل أن ينسى فيأكل أو يشرب ، كما يشعر بذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : (فليتم) ، لأن الاتصاف لا يكون بين شيئين مختلفين ، بل لابد أن يكون فى شيء واحد انقطع ثم اتصل ، وكما يشعر به أيضا إضافة الصوم له ، فانه قال : (فليتم صومه) أى صومه الذى كان صامه قبل أن يكون منه ماكان .

ثالثها: قوله - صلى الله عليه وسلم - : (فانما اطعمه الله وسقاه) ، يدل على نفى القضاء ، وذلك لأن لو أوجبنا عليه القضاء كان معنى ذلك أن يمسك بقية يومه ويصوم يوما آخر ، وهذا فيه زيادة تكليف ، بينما كان المراد من اطعام الله له وسقايته زيادة فى التكريم ، فكيف يقال : ان الله أطعمه وسقاه ، ونقول له نحن امسك بقية يومك هذا ، وصم يوما آخر مكانه شأنك فى ذلك شأن العامد ، فليت شعري أكون الله قد أطعمه فى هذه الحالة وسقاه ؟!! .

ومن هنا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى أن من أكل أو شرب ناسيا فى نهار رمضان فانه يتم صومه ولا شيء عليه .

المبحث السادس

حكم من أكل أو شرب شاكا في طلوع الفجر

اختلف الفقهاء في هذه المسألة ، وسبب انفراد المالكية فيها يرجع الى الاختلاف في قياس هذه المسألة على مسألة الشك في غروب الشمس أو عدم قياسها عليها ، وذلك أن الفقهاء متفقون على أن من أكل شاكا في غروب الشمس أن عليه القضاء ، فمن الفقهاء من قاس مسألة الشك في طلوع الفجر على مسألة الشك في غروب الشمس فأوجب القضاء على من أكل شاكا في طلوع الفجر ، ولم يتبين ، ومنهم من لم يقسها ، فلم يحكم بالقضاء عليه مفرقا بأن الأصل في مسألة الشك في طلوع الفجر بقاء الليل ، كما أن الأصل في مسألة غروب الشمس بقاء النهار على ما سيأتى .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن من أكل شاكا في طلوع الفجر ولم يتبين له طلوع الفجر أو بقاء الليل ، فإن عليه قضاء يوم مكان اليوم الذي أكل أو شرب شاكا في طلوع فجره ، غير أن ابن حبيب من المالكية ذهب الى عدم ايجاب القضاء في هذه المسألة ، ولكنه استحبه احتياطا للعبادة ، لكن مشهور المذهب ايجاب القضاء (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لا قضاء عليه (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في ايجاب القضاء على من أكل أو شرب

- (١) الخطاب : ٤٢٧/٢ - ٤٢٨ ، الخرشى : ٢٥٠/٢ - ٢٥١ ، الشرح الكبير : ١ / ٥٢٦ ،
 الفواكه الدواني : ٣٥٥/١ ، الاشراف : ٢٠٦/١ ، الجامع : ١١٠٥/١ ، التمهيد :
 ٦٣/١٠ - ٦٤ ، بداية المجتهد : ٢٢٤/١ .
 (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٠٦/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٣٢/١ ، المجموع : ٣٠٦/٦ ،
 كشف القناع : ٣٧٦/٢ ، المغنى : ٧٥/٣ .

شاكا فى طلوع الفجر بما يلى :

١ - القياس على من أكل شاكا فى غروب الشمس : فإنما متفقون على أن من أكل شاكا فى غروب الشمس فإنه يجب عليه القضاء بجامع أن كلا منهما قد أكل فى وقت يشك فيه أليل هو أم نهار ؟ (١) .

٢ - ولأن وجوب الصوم قد ثبت فى ذمته بيقين ، فلا تبرأ ذمته منه الا بيقين أيضا .

٣ - القياس على مسألة من شك أنه صلى ثلاث ركعات أو أربع : فإنه يبنى على أنه صلى ثلاث ركعات احتياطاً ، فكذا من شك أنه أكل أو شرب قبل الفجر أو بعده فإنه يبنى على أنه قد أكل بعده تماماً كالشاك فى عدد ركعات الصلاة فيجب عليه القضاء (٢) .
وقد أوجب عن قياس المالكية مسألة الشاك فى طلوع الفجر على مسألة الشاك فى غروب الشمس بأن الأصل فى الشانية بقاء النهار بخلاف الأولى ، فإن الأصل فيها بقاء الليل (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم فى عدم ايجاب القضاء بما يلى :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (٤) .

فقد جعل غاية اباحة الأكل هو تبين الفجر ، أى علمه وتيقنه ، وليس الشك فيه (٥) .

٢ - قول النبى - صلى الله عليه وسلم - : (فكلوا واشربوا حتى يـُـؤذن ابن أم مكتوم ، وكان رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت أصبحت) (٦) .

(١) الاشراف : ٢٠٦/١ .

(٢) الجامع : ١٠٥/١ ب .

(٣) المفنى : ٧٥/٣ .

(٤) البقرة ١٨٧ .

(٥) المفنى : ٧٥/٣ ، المجموع : ٣٠٦/٦ .

(٦) أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب آذان الأعمى اذا كان له من يخبره ،

١٥٣/١ ، ومسلم فى كتاب الصيام ، باب بيان أن الدخول فى الصوم يحصل

بطلوع الفجر : ٧٦٨/٢ ، برقم : ١٠٩٢ .

وهذا يدل على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أمرهم بالاكل والشرب حتى يتيقنوا طلوع الفجر (١) .

٣ - ماصح عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال : (كل ماشككت حتى يتبين لك) وفى رواية : (عن حبيب بن ابي ثابت قال : أرسل ابن عباس رجلين ينظران الفجر فقال : أحدهما : أصبحت ، وقال الآخر : لا ، قال : اختلفتمـــــــــــــــــا أرئى شرابى) (٢) .

فهذا يدل على أن ابن عباس لم يمسك ، مع قيام الشك فى طلوع الفجر ، وأن ابن عباس كان لا يرى الشك فى طلوع الفجر موجبا للامساك ، وقد بين ههنا بقوله وفعله فدل على عدم ايجاب القضاء (٣) .

٤ - ولأن الأصل فى هذه المسألة بقاء الليل ، فلا يعدل عن هذا الأصل الا بيقين (٤) .

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور بأن لا قضاء على الأكل شاكاً فى طلوع الفجر ، وقياس المالكية هذه المسألة على مسألة الشك فى غروب الشمس غير متجه للفرق الواضح بين المسألتين ، كما أن قياسها على مسألة الشك فى عدد الركعات غير متجه أيضاً للفرق بين المسألتين ، اذ الشك فى المسألة الأولى ناتج عن فعله العبادة ، أو عدم فعله اياها ، بينما فى هذه المسألة لا دخل لفعله أو عدم فعله بالشك ، بل هو يشك فى الفجر أطلع أم لا ؟ .

ثم إن مسألة الشك فى عدد الركعات قد تم فيها البناء على اليقين فإن من شك أثلاثاً صلى أو أربعاً ، كانت الثلاثة متيقنة فى حقه ، بينما المتيقن فى مسألة الشك فى طلوع الفجر ليس هو طلوع الفجر ، وانما هو بقاء الليل .

وبهذا فان مذهب الجمهور هو الأرجح والأقرب للصواب .

(١) المغنى : ٧٥/٣ .

(٢) أخرجهما عبدالرزاق فى كتاب الصيام ، باب الطعام والشراب مع الشك ، ١٧٢/٤ .

(٣) المجموع : ٣٠٦/٦ .

(٤) المغنى : ٧٥/٣ .

المبحث السابع

حكم من جامع في نهار رمضان ناسيا

اختلف الفقهاء فيمن جامع في نهار رمضان ناسيا أيجب عليه القضاء فقط ؟ أم القضاء والكفارة ؟ أم لاشيء عليه أصلا ؟ ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة :

١ - قياس مسألة جماع الناسي على مسألة أكل الناسي وشربه في نهــــــــــــــــار رمضان فمن قال : ان الناسي في الأكل والشرب لاشيء عليه ، قال : ان المجامع الناسي لاشيء عليه أيضا سوى الحنابلة فانهم خالفوا القياس على مذهبهمـــــــــــــــــ ، فأوجبوا على المجامع ناسيا الكفارة - كما سيأتى - ، ومن قال ان على من أكل أو شرب ناسيا القضاء ، لم يوجب على من جامع ناسيا الا القضاء فقط .

٢ - الاختلاف في الفهم من حديث أبي هريرة وفيه : أن أعرابيا قال : يا رسول الله هلكت ، قال : مالك ؟ قال : وقعت على امرأتى وأنا صائم ، فقال : رسول الله - صلى الله عليه وسلم : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال : لا ، قال : فهــــــــــــــــل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . (الحديث) . وسيأتى فمــــــــــــــــن الفقهاء من قال : إن ايجاب الكفارة الوارد في الحديث مختص بالمتعمد ، ومنهم من أجراه على عمومه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أن من جامع امرأته في نهار رمضان ناسيا فان عليه قضاء ذلك اليوم فقط ، وليس عليه كفارة ، وذهب ابن الماجشون من المالكية الى ايجاب الكفارة عليه أيضا ، لكن المذهب هو الأول ، وهو ظاهر المدونة (١) .
- (ب) وذهب الشافعية والحنفية الى انه لا قضاء عليه ولا كفارة (٢) .

(١) الفواكه الدواني : ٣٦٣/١ ، الكافي : ٢٩٥/١ - ٢٩٦ ، المدونة : ٢١٨/١ ، الاشراف : ٢٠٠/١ ، الجامع : ١٠٦/١ أ ، ١١٢ ب ، بداية المجتهد : ١ / ٢٢١ ، المنتقى : ٦٥/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٢٢/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٩٤/٢ ، البناية : ٣٠٠/٣ ، مغنى المحتاج : ٤٣٠/١ ، المجموع والمهذب معه : ٣٢٣/٦ - ٣٢٤ .

(ج) وذهب الحنابلة الى ايجاب القضاء والكفارة (١).

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم فى ايجاب القضاء دون الكفارة بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (عفى لأمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) .

٢ - القياس على من أكل أو شرب ناسيا : فإنه لا يجب عليه الا القضاء فقط .

٣ - إن الكفارة تتبع الاثم ، ومادام لا اثم على الناسى أصلا فلا كفارة عليه كذلك (٢) .

(ب) واستدل الحنفية والشافعية على مذهبهم بالأحاديث التى مرت فى مسألة من أكل أو شرب ناسيا ، فانهم قاسوا مسألة الجماع ناسيا على مسألة الأكل والشرب .. (٣) .

(ج) واستدل الحنابلة على مذهبهم فى ايجاب الكفارة بما يلى :

١ - حديث أبى هريرة قال : (بينما نحن جلوس عند النبى - صلى الله عليه وسلم - اذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله هلكت ، قال مالك ؟ قال : وقعت على امرأتى وأنا صائم ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد اطعام ستين مسكينا ؟ قال : لا ، فمكث النبى - صلى الله عليه وسلم - فبينما نحن على ذلك أتى النبى - صلى الله عليه وسلم - بعسق فى فيه تمر - والعرق المكتل . فقال أين السائل ؟ فقال : هاأنا ، قال : خذ هذا فتصدق به ، فقال : على أفقر منى يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيها أهـل بيت أفقر من أهل بيتى ! فضحك النبى - صلى الله عليه وسلم - حتى بدت أنيابه ، ثم قال : أطعمه أهلك " (٤) .

(١) كشاف القناع : ٣٧٧/٢ -- ٣٧٨ ، المفنى : ٥٦/٣ .

(٢) الاشراف : ٢٠٠/١ ، الجامع : ١١٢/١ ب ، الفواكه الدواني : ٣٦٣/١ .

(٣) المذهب والمجموع : ٣٢٣/٦ - ٣٢٤ ، البنائية : ٣٠٠/٣ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الصوم ، باب اذا جامع فى رمضان ولم يكن له شىء ، ٠٠٠٦ ،

٢٣٥/٢ ، ومسلم فى كتاب الميام ، باب تغليظ تحريم الجماع ، ٧٨١/٢ ، برقم : ١١١١

وقد بين ابن قدامه وجه الدلالة من الحديث حيث قال :

(٠٠٠) ولم يسأله عن العمد ، ولو افترق الحال لسأل واستفصل ، ولأنه يجــــب التعليل بما تناوله لفظ السائل ، وهو الوقوع على المرأة فى الصوم ، ولأن السؤال كالمعاد فى الجواب ، فكأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : من وقع على أهله فى رمضان فليعتق رقبة ، فان قيل : ففى الحديث ما يدل على العمد وهو قوله : هلكت ، وروى احترقت ، قلنا : يجوز أن يخبر عن هلكته بما يعتقده فى الجماع مع النسيان من افساد الصوم وخوفه من غير ذلك (١) .

وقد أجاب ابن يونس عن الحديث بحمله على أن الأعرابى كان إنما وطئ عامدا ، أو أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد علم ذلك منه (٢) .

وقد أجاب ابن رشد على القول بأن النبى صلى الله عليه وسلم ترك الاستفصال فدل على العموم ، فقال :

(٠٠٠) ومن قال من أهل الأصول : ان ترك التفصيل فى اختلاف الأحوال من الشارع بمنزلة العموم فى الأقوال فضعيف ، فان الشارع لم يحكم قط الا على مفصل ، وإنما الاجمال فى حقنا (٣) .

٢ - ولأن الصوم عبادة يحرم خلالها الوطء ، فاستوى فى ذلك سهو الوطء وعمده قياسا على الحج (٤) .

وقد أجيب عن القياس على الحج بجوابين :

أحدهما : أن الحج يستوى فيه السهو والعمد بخلاف الصوم ، فإنه يفرق فيه بين السهو والعمد بدليل التفرقة بين من أكل أو شرب ناسيا ، وبين ما إذا فعل ذلك متعمدا (٥) .

ثانيهما : إن الغالب من الحاج انه يتذكر هيئته ، لأنه يكون محرما ومنهما فى أعمال الحج وليس كذلك الصائم (٦) .

(١) المغنى : ٥٦/٣ - ٥٧ ، وأنظر : كشاف القناع : ٣٧٨/٢ .

(٢) الجامع : ١١٢/١ ب .

(٣) بداية المجتهد : ٢٢٢/١ .

(٤) المغنى : ٥٧/٣ .

(٥) الجامع : ١١٢/١ ب .

(٦) المجموع : ٣٢٤/٦ .

الترجيح :

ان الذين قالوا بايجاب القضاء أو ايجابه مع الكفارة لم ينسجموا مع الأحاديث ولا مع القياس ، فإن الأحاديث التى رفعت اثم الخطأ والنسيان لــــم تفرق بين الأمرين : الجماع أو الأكل والشرب .

وأما عدم انسجامهم مع القياس : فلأن الحنابلة أوجبوا الكفارة على المجامع ناسيا ، ولم يوجبوا القضاء على المفطر ناسيا ، فكيف ساغت التفرقة بين نسيان ونسيان فى عبادة واحدة ؟ ! .

وأما المالكية فكانوا أكثر انسجاما مع مذهبهم فى مسألة المفطر الناسى اذ أوجبوا القضاء على المجامع والمفطر على السواء ، لكن قياسهم المجامع على المفطر لا يستند الى دليل ، لأنه ثبت أن المفطر بالأكل أو الشرب لا قضاء عليه أصلا ، ولهذا فان أقرب المذاهب الى الصواب والله أعلم أن من نسى أنه صائم فجامع امرأته واستمر ناسيا حتى فرغ من ذلك ، فانه لاشيء عليه كــــمــــن أكل أو شرب ناسيا .

المبحث الثامن

حكم المكروهة على الجماع في نهار رمضان

اختلف الفقهاء فيمن أكرهت على الجماع في نهار رمضان ، أوجب عليها —
القضاء والكفارة ؟ أم القضاء فقط ؟ أم لاتعتبر مفطرة أصلاً ؟

وسبب انفراد المالكية الاختلاف في تقدير تأثير عذر الاكراه في اسقاط
الكفارة أو الكفارة والقضاء .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية — في المشهور — الى أن من أكره زوجته أو أمته على
الجماع في نهار رمضان ، فإن عليها القضاء والكفارة ، ولكن يكفر عنها زوجها
أو سيدها (١).

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أنه ليس عليها الا القضاء فقط (٢).

(ج) وذهب الشافعية الى أن المكروهة بإلجاء وقهر لاتفطر أصلاً وكذا المكروهة
بالتهديد والوعيد في أصح القولين (٣).

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية اختلفت فيها مآخذ الفقهاء ، فمآخذ المالكية في
ايجاب الكفارة على المكروه أن الصوم عبادة يفسدها الوطء فكانت كفارة افسادها
على المكروه وذلك قياساً على الحج ، إذ أن فدية الوطء هناك إنما تجب على
المكروه (٤).

-
- (١) الخطاب : ٢ / ٤٢٧ ، الخرش : ٢ / ٢٥٠ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٢٦/٢ ،
الفواكه الدواني : ١ / ٣٦٥ ، المنتقى : ٢ / ٥٤ ، عارضة الأحوذى : ٢٥٤/٣ .
(٢) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٤٠٥ ، تبیین الحقائق : ١ / ٣٢٢ ، بدائع الصنائع :
٢ / ٩٦ ، شرح فتح القدير : ٢ / ٢٥٥ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٧٩ ، المغنى :
٣ / ٥٨ .
(٣) المجموع : ٣٣٦/٦ .
(٤) المنتقى : ٥٤/٢ .

وأما الذين قالوا بالقضاء فقد قالوا إن الصوم عبادة يفسدها السقوط، ففسدت في كل حال كالصلاة والحج (١).

وأما الذين قالوا بأنها لا تفطر أصلاً ، فإن مأخذهم أن عذر الاكراه يشمل عدم ايجاب القضاء والكفارة .

ومن الاستعراض السابق نجد أن المذاهب متفاوتة في تقدير تأثير العذر في الحكم والنتيجة ، فنجد أن المالكية قد ضيقوا تأثير عذر الاكراه ، فأوجبوا القضاء عليها والكفارة على مكرهها ، فلم يسقطوا آيا من الأمرين ، لكنهم نقلوا وجوب الكفارة منها الى مكرهها ، فحملوه كفارتين إن لم تتطوع الزوجة فتكفر عن نفسها .

وأما الحنابلة والحنفية فقد وسعوا تأثير عذر الاكراه قليلاً فقالوا بايجاب القضاء دون الكفارة ، ووسع الشافعية تأثير العذر فأسقطوا القضاء والكفارة معا ، وقالوا انها لا تفطر أصلاً ، وهذا هو الأقرب للصواب ، وذلك لعموم حديث (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ، وايجاب الكفارة على المكره والقضاء عليها تخصيص لهذا العموم بغير حجة ، فالمرأة المكره لم تفعل أي فعل يؤدي الى انتهاك حرمة الشهر لأن الاكراه قد سلبها الارادة ، فايجاب القضاء عليها فيه اجحاف بها ، وأشد من ذلك ايجاب الكفارة عليها ، فإن كل ذلك لا دليل عليه ، فاذا لم تجب الكفارة عليها لم تجب على مكرهها ، لأن وجوب الكفارة عنها عليه فرع عن وجوبها عليها وبهذا فان الراجح في هذه المسألة هو مذهب الشافعية الذين قالوا : إنها لا تفطر أصلاً ، ويقضى المكره ويكفر عن نفسه .

المبحث التاسع

حكم مقدمات الجماع

اختلف الفقهاء في دواعي الجماع ومقدماته من القبلة والمباشرة واللامسة والنظر والفكر ونحوها ، أتوجب القضاء إذا اقترن بها الانزال ؟ أم القضاء والكفارة أيضا ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة إنما يرجع الى الاختلاف في الحاق هذه الأفعال بالجماع أو عدم الحاقها به ، فمن الحقها بالجماع قال : إن على من أنزل بهذه المقدمات القضاء والكفارة ، ومن لم يلحقها بالجماع قال : إن عليه القضاء فقط .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن من أنزل بقبلة أو ملامسة أو مباشرة فيمينا دون الفرج ، فإن عليه القضاء والكفارة أيضا ، قصد اللذة أو لم يقصدها ، وسواء أكرر ذلك منه أم لم يتكرر ، وأما التفكير والنظر إذا أديا الى خروج المنى فإنهما يوجبان القضاء والكفارة إن كانا من استدامة وتكرر ، وأما إن لم يكونا عن ذلك فلا كفارة .

وقال أشهب أن لا كفارة في الكل ، وهذا ما اختاره ابن رشد الجدي ، لكن المذهب الأول (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى إيجاب القضاء دون الكفارة في خروج المنى من القبلة والمباشرة دون الفرج ، وعدم إيجاب الكفارة فيها ، وأما النظر والفكر إن أديا الى خروج المنى فهما موجبان

(١) الحطاب : ٤٢٢/٢ - ٤٢٣ ، الخرشى : ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٢٩/١ ، الفواكه الدواني : ٣٦٩/١ ، البيان والتحصيل : ٣١٢ / ٢ - ٣١٤ الجامع : ١٠٧/١ ب - ١٠٨ أ ، بداية المجتهد : ٢١٢/١ ، المنتقى : ٤٨/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٢٣/٢ - ٣٢٥ ، التمهيد : ١١٥/٥ .

للقضاء عند الحنابلة إن تكررا ، وغير موجبين لشيء عند الحنفية والشافعية (١) .

الأدلة :

هذه المسألة مسألة اجتهادية اختلفت فيها مآخذ الفقهاء ، فالمالكية قالوا إن هذه الأفعال هي من صورة الجماع ، وغالباً ما تفعل بقصد الاستمتاع واللذة ، وهي غالباً ما تؤدي الى الانزال أيضا ، فالفاعل لها مقرر بصومه ، لأنه فعل ما يعرف أنه مؤد الى نزول المنى (٢) .

وأما الجمهور فإنهم قالوا إن هذه الأفعال ليست جماعاً ، والنص إنما جاء في الجماع .

والذي يترجح لدى مذهب الجمهور في عدم ايجاب الكفارة بالانزال مفسر بمقدمات الجماع ، وذلك لأن مقدمات الجماع وان كانت من جنسه الا أنها ليست كالجماع من حيث كمال الاستمتاع ، وتسوية المالكية بين هذه المقدمات والجماع نفسه غير متجهة ، وذلك لأن الشارع الحكيم قد فرق بينها وبين الجماع في بعض المواضع ، كالتفرقة بينها في الحدود ، ثم إن الشارع الحكيم قد أباح القبلة للصائم ووسع فيها ، فليس من المعقول أن يوجب عليه الكفارة ، وقول بعض المالكية ان القبلة يطلب بها الاستمتاع صحيح ، ولكن الشارع الحكيم قد أباحها وهو يعلم قطعاً أن الذي يقبل زوجته لا يقبلها الا طلباً للذة والاستمتاع ليس الا ؛ ومع ذلك فقد أباحها ، فليس كون القبلة مقصودة للاستمتاع مما يسوغ ايجاب الكفارة على من أنزل منها ، ولهذا فإن الأقرب للصواب والله أعلم عدم ايجاب الكفارة على من أنزل من مقدمات الجماع ، وايجاب القضاء عليه فقط ، ولا يتضح لي فرق بين انزال المنى من المباشرة والقبلة ، وبين انزاله من النظر والتفكير الا أن يقال إن التفكير ليس فعلاً ، بينما القبلة والمباشرة فعل .

والحق أن التفكير والنظر فعل أيضا ، فإن التفكير من أفعال الوجدان ، ويصعب

(١) حاشية ابن عابدين : ٣٩٦/٢ ، ٣٩٨ ، البناية : ٣٠٥/٣ ، مغنى المحتاج

٤٣٠/١ ، المجموع : ٣٢٩/٦ - ٣٣٠ ، كشف القناع : ٣٧١/٢ - ٣٧٢ .

(٢) المنتقى : ٤٨/٢ ، الاشراف : ٢٠٢/١ .

أن يصدق الإنسان أن يخرج المني من صائم لمجرد خاطرة عابرة ، بل لابد أنــــه
أكثر من التفكير واشغل نفسه فيه حتى أدى ذلك الى خروج المني ، وبهذا يترجح
لدى أن مقدمات الجماع كلها توجب القضاء دون الكفارة اذا أدت الى خروج المني
والله أعلم .

المبحث العاشر

حكم التخيير فى خصال كفارة الصوم

خصال كفارة الصوم هى تحرير رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو اطعام ستين مسكينا ، وقد اختلف الفقهاء أهى مرتبة بحيث لا ينتقل من العتق الى الصيام الا اذا عجز عن العتق ؟ ولا ينتقل من الصيام الى الاطعام الا اذا عجز عن الصيام ؟ أم أنها على التخيير ، يخير من وجبت عليه بين هذه الخصال الثلاثة ، فيكفر بأيها شاء ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى أمرين :

١ - التعارض الظاهرى بين روايتى حديث أبى هريرة فى قصة الأعرابي الذى واقع امرأته فى نهار رمضان ، فاحدى هاتين الروايتين قال له النبى - صلى الله عليه وسلم - : أتستطيع أن تعتق رقبة ؟ فقال : لا ، ثم قال له : أتستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ فقال : لا ، وهكذا انتقل به النبى - صلى الله عليه وسلم - فى خصلة الى خصلة ، والرواية الثانية ذكر فيها الراوى هذه الخصال الثلاثة مفصولا بينها بكلمة أو ، فمن الفقهاء من أخذ بالرواية الأولى ، ومنهم من أخذ بالرواية الثانية ، وقال : ان كلمة أو موضوعة للتخيير .

٢ - اختلاف الفقهاء فى قياس كفارة الوطء أو الافطار فى رمضان (١) على كفارة الظهار أو على كفارة اليمين ، فمن قاسها على كفارة الظهار شرط الترتيب ، ومن قاسها على كفارة اليمين لم يشترطه (٢) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن هذه الخصال الثلاثة على التخيير ، فللمكفر أن يفعل أيها شاء ، لكنهم يستحبون الاطعام .

-
- (١) هذه الكفارة مختلف فى سبب لزومها ، فهو مجرد الجماع فى نهار رمضان ؟ أم الافطار المتعمد فى نهار رمضان بشكل عام كى يشمل الأكل والشرب المتعمدين أيضا ؟ مما ليس هنا مجال تفصيله .
- (٢) بداية المجتهد : ٢٢٢/١ - ٢٢٣ .

وقد نقل ابن عبد البر رواية عن مالك وابن القاسم أنهما يختاران الاطعام دون الخصلتين الاخرين من العتق والصيام ، لكن الذى استقر عليه المذهب هو التخيير بين الخصال الثلاثة ، وأن الاطعام أولها (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن هذه الخصال الثلاثة مرتبة ، فالعتق أولا ، فإن عجز عنه فالصيام ، فإن عجز عنه فالاطعام (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبيهم فى أن خصال كفارة الوطء فى نهار رمضان على التخيير بما يلى :

١ - عن أبى هريرة : (أن رجلاً أفطرى رمضان فأمره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يكفر بعتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو اطعام ستين مسكيناً فقال : لا أجد فأتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعرق من تمر ، فقال : خذ هذا فتصدق به ، فقال : يا رسول الله ما أجد أحوج منى ، فضحك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى بدت أنياباه ، ثم قال : كله) (٣) فكلمة أو تدل على التخيير كما فى قوله - تعالى - : ﴿ ففدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك ﴾ ، ونحن مجمعون على التخيير فى فدية الاذى ، فتكون كفارة الوطء كفدية الاذى لورود حرف أو الذى يفيد التخيير (٤) .

وقد أجيب على استدلال المالكية هذا بأجوبة :

أحدها : ترجيح رواية أبى هريرة الأخرى التى تدل على الترتيب بكثرة روايتها ،

(١) الخطاب : ٤٣٤/٢ - ٤٣٥ ، الخرشى : ٢٥٤/٢ ، الشرح الكبير : للدردير :

٥٣٠/١ ، الفواكه الدوانى : ٣٦٦/١ ، الاشراف : ٢٠١/١ ، الجامع : ١١٦/١ ب

المعونة : ص ٣٨ أ ، بداية المجتهد : ٢٢٢/١ - ٢٢٣ ، عارضة الأحسودى :

٣٥٢/٢ - ٣٥٣ ، المنتقى : ٥٤/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ١٧٢/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤١٢/٢ ، البناية : ٣٣٣/٣ ، مفضى المحتاج : ١/ ٤٤٤ ،

المجموع : ٣٣٣/٦ - ٣٣٤ ، كشاف القناع : ٣٨٢/٢ ، المغنى : ٦٥/٣ - ٦٦ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الصيام ، باب تغليظ تحريم الجماع فى نهار رمضان ، ٠٠

٧٨٣/٢ ، برقم : ١١١١ .

(٤) المنتقى : ٥٤/٢ ، الاشراف : ٢٠١/١ ، المعونة : ٣٨ أ .

فقد رواها معمر ويونس والاوزاعي والليث وموسى بن عقبة وعراك بن مالك واسماعيل بن أمية ومحمد بن أبي عتيق وغيرهم عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة .

فأصحاب الزهري هؤلاء متفقون على روايتها عنه عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بالترتيب ، بينما لم يروها عن الزهري باللفظ الذي أخرجه مالك إلا هو وابن جريج ، واحتمال الغلط منهما أكبر منه من أصحاب الزهري هؤلاء .

ثانيها : إن الترتيب فيه زيادة من ثقة وهي مقبولة .

ثالثها : إن رواية الترتيب هي لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ورواية التخيير لفظ الراوي ، ويحتمل أنه رواه بأول اعتقاده أن معنى اللفظين سواء (١) .

٢ - ولأنها كفارة لم يكن سبب وجوبها اتلاف ولا نشأت عن عذر ، فوجب فيها التخيير ككفارة اليمين (٢) .

٣ - ولأنها كفارة يدخلها الاطعام ، وسببها ادخال فساد في العبادة ، فكان فيها التخيير كما في فدية الأذى وجزاء العيد (٣) .

٤ - واستدلوا على أولوية الاطعام بأدلة :

منها : أن الاطعام له مدخل في العوض عن الصيام كما في الاطعام عن الشيخ كبير السن والحامل ونحو ذلك .

ومنها : أن الاطعام يتعدى نفعه إلى أناس كثيرين ، فإنه يتعدى نفعه إلى ستمين مسكينا ، بخلاف العتق الذي لا يتجاوز نفعه العبد المعتق ، وبخلاف الصيام الذي لا يتجاوز نفعه الشخص المكفر (٤) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

(١) المفنى : ٦٥/٣ - ٦٦ .

(٢) الاشراف : ٢٠١/١ .

(٣) المنتقى : ٥٤/٢ .

(٤) المنتقى : ٥٤/٢ ، الجامع : ١١٦/١ ب ، التمهيد : ١٦٢/٧ - ١٦٣ ، الفواكه الدواني : ٣٦٦/١ .

١ - حديث أبى هريرة وفيه : (ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال للواقع على أهله : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا قال : فهل تجد طعام ستين مسكينا ؟ قال : لا الحديث) (١) وهذا اللفظ يدل على الترتيب ، فإن النبى - صلى الله عليه وسلم - لم ينتقل من خصلة الى خصلة أخرى الا بعد أن ثبت عجز الرجل عن الخصلة التى قبلها (٢).

وقد أجاب بعض المالكية عن الحديث ، بأن قول النبى - صلى الله عليه وسلم - هل تستطيع كذا ؟ هل تستطيع كذا ؟ لا يدل على الترتيب أو نفى التخيير (٣).

٢ - قالوا ولأنها كفارة فيها صوم شهرين متتابعين ، فكانت على الترتيب كفارة الظهار والقتل (٤).

الترجيح :

إن الترجيح فى هذه المسألة مبنى على ترجيح أى الروايتين لحديث أبى هريرة ، وترجيح أى القياسين على الآخر ، أقياس كفارة الظهار ؟ أم قياس كفارة اليمين ؟ .

١ - أما الترجيح بين روايتى حديث أبى هريرة ، فقد رجحها ابن قدامة بعدة مرجحات كما رأينا ذلك فى الأدلة ، وهذه المرجحات قوية ومتجهة ، فسيان الترجيح بكثرة الرواة هو من بين المرجحات المعتبرة عند الأصوليين عند تعارض النصوص ، على أنه يمكن الجمع بين روايتى حديث أبى هريرة ، فإن رواية مالك قد رواها الراوى بلفظه ، وقد يكون رواها بالمعنى فعبر بكلمة أو اختصارا لاسيما وأن هذه الرواية قد ذكرتها أيضا مرتبة ، فذكرت العتق ثم الصيام ثم الاطعام ، فتحمل رواية مالك على رواية أصحاب الزهري الآخرين التى دلت على الترتيب ، لأنه لا يفهم من رواية مالك نفى الترتيب .

(١) سبق تخريجه ص ٥٥٥ .

(٢) المذهب المطبوع مع المجموع : ٣٣٢/٦ ، المغنى : ٦٦/٣ ، البناية : ٣٣٣/٣-

٣٣٤ ، مغنى المحتاج : ٤٤٤/١ .

(٣) الزرقانى على الموطأ : ١٧٢/١ .

(٤) المغنى : ٦٦/٣ .

٢ - وأما الترجيح بين القياس على كفارة الظهر والقياس على كفارة اليمين ، فإن الراجح - والله أعلم - أنها تقاس على كفارة الظهر ، وذلك لأمريين :

(أ) إنها شبيهة بها من حيث الخصال ، فكفارة الظهر عتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو اطعام ستين مسكينا .

فواضح الشبه بين خصال الكفارتين ، كما هو واضح التشابه بين ذكر الرسول - صلى الله عليه وسلم - لها وذكر القرآن العزيز لكفارة الظهر .

(ب) أنها تشبهها من حيث الموضوع أيضا فكلا الكفارتين مختص بموضوع وطء النساء ، فكفارة الصيام سببها الوطء في نهار رمضان ، وكفارة الظهر سببها تشبيه الزوجة بذات المحرم كي يحرم على نفسه وطأها ، ثم إن القرآن حرم عليه وطأها حتى يكفر .

وأما القياس على كفارة اليمين فغير متجه أيضا ، وذلك لاختلاف كفارة اليمين عن كفارة الوطء في الموضوع ، وقدر الصيام وقدر الاطعام ، وانفراد كفارة اليمين بالكسوة وغير ذلك من الوجوه التي ليس هنا مجال بسطها .

ثم ان كفارة اليمين فيها ترتيب أيضا ، اذ لا يعدل الى الصيام الا عند العجز عن اطعام العشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة ففي كفارة اليمين تخيير في شقها الأول ، وترتيب في شقها الثاني ، فلا يمكن أن تقاس عليها كفارة الوطء في رمضان ، قال - تعالى - : ﴿ لا يؤاخذكم الله بالغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ، ذلك كفارة ايمانكم اذا حلغتم واحفظوا ايمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون ﴾ (١) .

وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور الفاضلين بوجوب الترتيب في كفارة الوطء في نهار رمضان .

المبحث الحادى عشر

حكم الاطعام للشيخ الهرم

اختلف الفقهاء فى الشيخ الهرم ، وكذلك العجوز الهرمة اللذين يضعفان عن الصيام ، أيجب عليهما الاطعام عما أفطراه ؟ أم لا يجب ؟ .

وسبب انفراد المالكية الاختلاف فى الآية الكريمة وهى قوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾ ^(١) هل هى منسوخة ، أم محكمة ؟ فمن قال : إنها محكمة ، قال : إن فيها دليلا واضحا على وجوب الاطعام على الشيخ الكبير ، وذلك وفق تأويل ابن عباس وتفسيره للآية كما سيأتى ، بينما ذهب آخرون الى أن هذه الآية نزلت فيمن يستطيع الصيام ، ويقدر عليه وهو لا يريـد أن يصوم ، فجاءت هذه الآية تخيره بين أن يصوم ، وبين أن يطعم مسكينا من كل يوم يفطره ، وهذا الخلاف فى كون الآية منسوخة أو محكمة مروى عن السلف كما ذكرت ذلك كتب التفسير (٢)

وقد وهم ابن رشد فى حكاية سبب الخلاف فى هذه المسألة عندما أرجعه الى الاختلاف فى الاحتجاج فى القراءة الشاذة ، ذلك انه قد قرئ : (وعلى الذين يطيقونه) فذكر ابن رشد أنها حجة الذين قالوا بالاطعام ، وأن الذين لم يقولوا به قد ردوا ذلك الاحتجاج لانهم لا يحتجون بالقراءة الآحادية (٣) .

والحق أن الذين قالوا بوجوب الاطعام وان عضدوا ذلك بهذه القراءة الا أنهم لم يحتجوا بها ، اذ ليس كل من قال بوجوب الاطعام يحتج بالقراءة الشاذة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن الاطعام لا يجب على الشيخ والشيخة الهرمين اذا ضعفا عن الصوم ، وهناك قول بأنه لا يستحب لهما أيضا ، ولكن الذى استقر

(١) البقرة ١٨٤/ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٢/ ٢٨٩ ، أحكام القرآن لابن العربى : ١/ ٧٩ ، أحكام

القرآن للجصاص : ١/ ١٧٦ .

(٣) بداية المجتهد : ١/ ٢٢٠ .

عليه المذهب ، وهو منقول عن مالك فى المدونة أن الاطعام يستحب (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى وجوب الاطعام عليهما - على خلاف بينهم - فى تقدير طعام المسكين ليس هنا مجال ذكره (٢).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية فى عدم ايجاب الاطعام بما يلى :

١ - إن الشيخ والشيخة معذوران بالافطار ، فلم يجب عليهما الاطعام كالمريض والمسافر (٣)

ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال ذلك أن المريض والمسافر يقضيان ، فقد آقظرا الى بدل وهو القضاء ، بينما لا يتصور القضاء من الشيخ الفانى لانه مامن يوم يمر عليه الا وهو اضعف فيه من سابقه .

٢ - القياس على المريض المتمثل مرفه بالموت : فإنه لاتجب عليه الفدية (٤). ومع أن هذه المسألة خلافية فإن بعض المخالفين قد أوجبوا على المريض الذى لا يرجى بروه الاطعام ، الا أن ابن قدامة قد أجاب عن هذا القياس قائلًا :
(... وأما المريض اذا مات فلا يجب الاطعام ، لأن ذلك يؤدى الى أن يجب على الميت ابتداءً بخلاف ما اذا أمكنه الصوم فلم يفعل حتى مات ، لأن وجوب الاطعام يستند الى حال الحياة ، والشيخ الهرم له ذمة صحيحة فاذا كان عاجزاً عن الاطعام أيضا فلا شيء عليه ولا يكلف الله نفساً الا وسعها) (٥).

٣ - إن الأصل فى الاطعام الذى هو بدل عن الصيام أن يكون عند تأخير

-
- (١) الحطاب : ٤١٤/٢ ، الخرشى : ٢٤٢/٢ - ٢٤٣ ، الشرح الكبير : ٥١٦/١ ، الاشراف : ٢٠٤/١ ، الجامع : ١١٣/١ ب ، المقدمات : ١٨٣/١ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٢٠ ، الزرقانى على الموطأ : ١٩٢/١ ، المنتقى : ٧٠/٢ .
(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٢٧/٢ ، البنائة : ٣٥٩/٣ ، المجموع : ٢٥٧/٦ - ٢٥٨ ، كشاف القناع : ٣٦٠/٢ ، المغنى : ٧٩/٣ .
(٣) المنتقى : ٧٠/٢ ، الاشراف : ٢٠٤/١ .
(٤) الاشراف : ٢٠٤/١ ، بداية المجتهد : ٢٢٠/١ .
(٥) المغنى : ٧٩/٣ .

الصوم ، أو تأخير القضاء ، أما عند سقوط الصوم بالكلية فليس من الأصول الاطعام بدلا من الصيام (١).

٤ - إن الاطعام لم يرد دليل من الكتاب ولا من السنة على وجوبه ، والفرائض لا تثبت الا بهذا ، وذمة الصائم بريئة اذ لم يكن قد وجب على الشيخ الكبير أصلا (٢).

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في ايجاب الفدية بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾

قالوا : فهذه الآية انما نزلت في الشيخ الكبير الذي يضعف عن الصوم كما

ورد ذلك عن ابن عباس - رضي الله عنه - ، قالوا :

(ويطيقونه) أى بمشقة بالغة ، فرخص الله لهم أن يفطروا على أن يطعموا عن كل يوم افطروه مسكينا واحدا (٣) وقد أجاب ابن رشد في المقدمات عن الاستدلال بهذه الآية فقال :

(وقوله تعالى في شهر رمضان وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين منسوخ ، نسخه قول الله تبارك وتعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، وكان في أول الاسلام من شاء أن يصوم مام ، ومن شاء أن يفطر افطر ، وأطعم عن كل يوم مسكينا على ماورد في هذه الآية فنسخ ذلك بقوله - تعالى - : ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ ، وهذا مذهب مالك رحمه الله وجميع أصحابه (٤)

٢ - مجموعة من الاثار :

منها : ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (من أدركه الكبر فلم يستطع ، صيام رمضان فعليه لكل يوم مد من قمح) (٥)
ومنها : قول ابن عمر - رضي الله عنهما - : (اذا ضعف عن الصوم أظعمَ عن كل يوم مدا) (٦).

(١) الاشراف : ٢٠٥/١ .

(٢) الزرقاني على الموطأ : ١٩٢/١ .

(٣) المغني : ٧٩/٣ ، البناية : ٣٥٩/٣ ، كشاف القناع : ٣٦٠/٢ .

(٤) المقدمات : ١٨٣/١ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في كتاب الصيام ، باب الشيخ الكبير : ٢٢١/٤ ، برقم : ٧٥٧٤ .

(٦) لم أجده .

ومنها : ما روى أن أنسا - رضى الله عنه - ضعف عن الصوم عاما قبل وفاته فأفطر وأطعم (١).

٣ - ولأن عذر الشيخ الكبير ليس الى زوال حتى يستعاض عنه بالقضاء ، فوجب عليه الفدية (٢).

الترجيح :

إن المستعرض لهذه المذاهب وادلتها لا يسهه الا أن يسجل الملاحظات التالية :

١ - ان ادعاء نسخ قوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ بالمعنى المصطلح عليه من النسخ غير متجه وذلك لما يلى :

(١) قوله - سبحانه وتعالى - فى الآية التى قبلها ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ﴾ (٣) ، أى فرض ووجب ، ويبعد جدا أن يكون التخيير فى الآية التى تليها ، وهذه الآية متممة للمعنى فى الآية التى قبلها ، فقوله - تعالى - : ﴿ أياما معدودات ﴾ متعلق بقوله - تعالى - : ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ ، وبعبارة أخرى فان التخيير الوارد فى قوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية ﴾ ينافى تماما الفرضية الواردة فى قوله - تعالى - : ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ ، ولا يمكن أن يقال إن قوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ قد نزل قبل قوله - تعالى - : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم ﴾ ، وذلك لتعلق قوله - تعالى - : ﴿ أياما معدودات ﴾ ، بقوله - تعالى - : ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ من جهة ، ولوجود الضمير فى يطيقونه والذى يعود على الصيام المفروض فى الآية التى قبلها من جهة أخرى ، ومن هنا يتضح بعد القول بالنسخ بالنسبة لقوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ .

(ب) ان الله - سبحانه وتعالى - قد قال فى صدر الآية : ﴿ أياما معدودات ﴾ ، فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ ، فقد أوجب

(١) أخرجه عبدالرزاق فى كتاب الصيام ، باب الشيخ الكبير : ٢٢٠/٤ ، برقم : ٧٥٧٠٠ .

(٢) المذهب المطبوع مع المجموع : ٢٥٧/٦ - ٢٥٨ ، حاشية ابن عابدين : ٤٢٧/٢ .

(٣) البقرة / ١٨٤ .

القضاء على المريض والمسافر ، ولو كان هنالك مجال للتخيير لأسقط الصيام والاطعام ، اذ لابد أن تكون الرخصة أخف من العزيمة ، لكننا هنا نجد أن الآية الكريمة قد أوجبت القضاء على المريض والمسافر ، ولا يمكن أن يتصور أن يكون المريض والمسافر المعذوران مأمورين بالقضاء ، وأن يكون الصحيح المقيم مخيراً بين الصيام أو الاطعام ، وذلك في آية واحدة .

٢ - إن قول ابن عباس : في تأويل هذه الآية : أنها نزلت في الشيخ الكبير الذي يضعف عن الصوم فرخص الله له أن يفطر ، وأن يطعم عن كل يوم مسكيناً يدل على عدم النسخ ، وناهيك بقول ترجمان القرآن الذي فقهه الله في الدين وعلمه التأويل بدعوة الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

على أن القرطبي قد جمع بين قول ابن عباس هذا وقول آخرين من السلف الصالح بأنها منسوخة بحمل النسخ في كلامهم على التخصيص قال القرطبي : (... قلت : فقد ثبت بالأسانيد الصحاح عن ابن عباس أن الآية ليست بمنسوخة وأنها محكمة في حق من ذكر ، والقول الأول صحيح أيضاً إلا أنه يحتمل أن يكون النسخ هناك بمعنى التخصيص ، فكثيراً ما يطلق المتقدمون النسخ بمعناه ، والله أعلم) (١) .

على أنه يمكن أن يضاف إلى مقالته القرطبي وجه آخر وهو أن يقال : إن المراد من النسخ في كلام السلف ليس نسخ آية : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ وإنما المراد نسخ التخيير الذي كان قبل آية : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ﴾ ، وذلك أن بعض أحكام الصيام كانت مختلفة عن الأحكام التي جاءت بها آيات الصيام ، ولعلها كانت ثابتة بالسنة ، ومنها على سبيل المثال : مسألة الرفث إلى النساء ، فانها كانت محرمة في ليل الصيام وفق ظروف معينة ، لكنها أبيحت بعد نزول آية الصيام ، فيمكن أن يقال : إن كلام السلف الصالح في النسخ متوجه إلى التخيير الذي كان قبل نزول آيات الصيام ، وليس على آية : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ ، ويؤيد هذا أن رواية البخاري لم تصرح بأن كلام السلف في النسخ متوجه إلى قوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٨/١ - ٢٨٩ .

(٣) ان قول ابن عباس ، وقول ابن عمر ، وفعل أنس - رضى الله عنهم - ،
يمكن أن تفسر بها الآية الكريمة .

ومن هنا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى ايجاب الاطعام على الشيخ والعجوز
الهرمين اللذين يضعفان عن الصيام .

المبحث الثاني عشر

حكم الاطعام على الحامل والمرضع إن خافتا على ولديهما

اتفق الفقهاء على جواز الافطار للحامل والمرضع إن خافتا على نفسيهما أو على ولديهما ، كما اتفقوا على أنهما إن أفطرتا خوفا على نفسيهما فإن عليهما القضاء ولا فدية عليهما ، لكنهم اختلفوا فيما لو أفطرتا خوفا على ولديهما فقط ، فمن الفقهاء من أوجب عليهما الاطعام عن كل يوم أفطرتاه مسكينا ، ومنهم من لم يوجبه عليهما ، ومنهم من فرق بين المرضع والحامل فأوجبه على الأولى ولم يوجبه على الثانية .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أن الحامل اذا أفطرت خوفا على جنينها فإن عليها القضاء دون الاطعام ، وأما المرضع فعليها القضاء والغذية أيضا (١) .
- (ب) وذهب الحنفية الى أنه لا فدية عليهما (٢) .
- (ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى وجوب الغذية عليهما (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على ايجاب الغذية على الحامل ، بأن الحامل لها حكم المريض فتلحق بالمريضة ، وأما المرضع فان العذر ليس لها وانما لغيرها ، فكان عذرها أخف من عذر المريضة والحامل (٤) .

(ب) وأما الحنفية فإنهم لم يوجبوا الاطعام على المرضع والحامل على السواء إن خافتا على ولديهما الحاقا لهما بالمريض ، وإن الاطعام لم يرد الا في

- (١) الخرش : ٢٦١/٢ ، الشرح الكبير : ٥٣٥/١ - ٥٣٦ ، الفواكه الدواني : ٣٥٩/١ ، الجامع : ١١٣/١ ب ، الاشراف : ٢٠٤/١ ، المنتقى : ٧١/٢ ، شرح الزرقاني على الموطأ : ١٩٢/١ ، عارضة الأحودى : ٣٢٨/٣ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٢٢/٢ ، البناية : ٣٥٧/٣ - ٣٥٨ ، شرح فتح القدير : ٢٧٦/٢ .
- (٣) مغنى المحتاج : ٤٤٠/١ ، المجموع : ٢٦٧/٦ - ٢٦٨ ، كشاف القناع : ٣٦٤/٢ .
- (٤) الفواكه الدواني : ٣٥٩/١ ، الاشراف : ٢٠٤/١ ، المنتقى : ٧١/٢ .

الشيخ الفانى ، والفرق بينهما وبين الشيخ الفانى بين (١) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ قالوا : فإن الحامل والمرضع داخلتان فى عموم الآية لقسول ابن عباس : (كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام ، أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكينا ، والحبل والمرضع اذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعما) (٢) . ولأنه فطر بسبب نفس عاجزة عن الصوم خلقة ، فوجب فيه الاطعام كالشيخ الفانى (٣) .

والذى يترجح لدى الافدية على الحامل والمرضع على السواء ، وذلك لأن الحامل مريضة ، ولأنه ليس هناك تفرقة بين خوف المرضع على نفسها ، أو على رضيعها ، وذلك لأن الرضاع غالبا ما يرهق المرضع اذا كان جسمها لا يتحمل الارضاع ، وهى مع هذا تحتاج الى مزيد من الغذاء .

ثم إن اجتماع القضاء والاطعام ليس له نظير الا فى تأخير القضاء عند من يراه ولهذا فإن مذهب الحنبلية هو الأقرب للصواب فى هذه المسألة .

-
- (١) البناية : ٣٥٧/٣ ، شرح فتح القدير : ٢٧٦/٢ .
 (٢) المهذب المطبوع مع المجموع : ٦ / ٢٦٧ ، مغنى المحتاج : ١ / ٤٤٠ ، المغنى : ٧٨/٣ .
 (٣) كشف القناع : ٣٦٤/٢ .

المبحث الثالث عشر

حكم المسافر الذى نوى الصوم ثم بدا له أن يفطر

اختلف الفقهاء فى المسافر الذى نوى الصوم ، أو أنشأه ثم أفطر ، أوجب عليه القضاء والكفارة ؟ أم لا يجب عليه إلا القضاء ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى التلبس بالعبادة ، أوجب اتمام العبادة التى تلبس بها أم لا يجب ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أنه اذا نوى الصوم أو أنشأه فى السفر ، ثم أفطر من غير عذر كجوع أو عطش شديدين ، فإن عليه القضاء والكفارة ، وقال ابن الماجشون ان لا كفارة عليه ، وحكاه القاضى عبدالوهاب رواية ، وقال : إنه النظر .

وقال أشهب : إنه إن أفطر متأولاً طائفاً بأن السفر يبيح له الفطر وإن أنشأ الصوم فيه ، فليس عليه كفارة (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه ليس عليه إلا القضاء فقط (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى ايجاب القضاء والكفارة معا بما يلى :

١ - حديث الأعرابي الذى وقع على أهله ، فإن النبى - صلى الله عليه

-
- (١) الخطاب : ٤٤٥/٢ ، حاشية العدوى على الخرشى : ٢٦٠/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٣٥/١ ، الجامع : ١١٠/١ أ ، الاشراف : ٢٠٨/١ ، التمهيد : ٦٩/٩ - ٧٠ ، المنتقى : ٥٠/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٠/٢ .
- (٢) المبسوط : ٧٦/٣ ، مفتى المحتاج : ٤٣٧/١ ، المجموع : ٢٦١/٦ ، كشفاف القناع : ٣٦٣/٢ ، المغنى : ٣٤/٣ .

وسلم - لم يستفصله (١).

٢ - ولأنه كان في سعة من أمره قبل أن يصوم ، فلما ألزم نفسه بالصوم لم يكن له الخروج من ذلك إلا بعذر (٢).

٣ - ولأنه أفطر في نهار رمضان على وجه الهتك فلزمته الكفارة كالحاضر المقيم (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث ابن عباس قال خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عمام الفتح في شهر رمضان فصام حتى بلغ الكديد (٤) ، ثم أفطر وأفطر الناس (٥).

٢ - مارواه جابر : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج عمام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغميم (٦) فصام الناس معه ، فقليل له : أن الناس قد شق عليهم الصيام ، وأن الناس ينظرون ما فعلت ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون فأفطر بعضهم وصام بعضهم ، فبلغه أن ناسا صاموا فقال : أولئك العصاة (٧) .

(١) الاشراف : ٢٠٨/١ .

(٢) الجامع : ١١٠/١ أ ، التمهيد : ٦٩/٩ ، المنتقى : ٥٠/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٠/٢ .

(٣) الاشراف : ٢٠٨/١ .

(٤) الكديد : موضع قرب عسافان من جهة المدينة وهو واد يعرف اليوم باسم قديد انظر : معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ، عاتق بن غيث ، دار مكة للنشر والتوزيع ، ص ٢٤٩ .

(٥) المغنى : ٣٤/٣ ، والحديث أخرجه البخارى في كتاب الصوم ، باب اذا صام أياما من رمضان ثم سافر ، ٢٣٧/٢ ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ، ٧٨٤/٢ .

(٦) كراع الغميم : هو مرتفع تختلط فيه الحجارة بالرمل ، يقع على طريق مكة المدينة يبعد عن مكة نحو من أربعة وستين كيلو ، انظر : معالم مكة التاريخية والأثرية ، عاتق بن غيث ، دار مكة للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة ، ص ٢٣٠ .

(٧) المغنى : ٣٤/٣ - ٣٥ ، المجموع : ٢٦٢/٦ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ، ٧٨٥ / ٢ ، برقم : ١١١٤ .

٣ - ولأن أداء الصوم ما كان مستحقا عليه عندما أصبح صائما (١) .

٤ - ولأنه قد أفطر حالة دوام العذر (٢) .

وقد حمل الباجي افطاره - صلى الله عليه وسلم - بالكديد بأن هذا لضرورة الاستعداد والتقوى على العدو ، كما يباح ذلك لضرورة الجوع أو العطش الشديدين أو الحر (٣) .

والذى يترجح لدى أن المسافر الذى أنشأ الصوم له أن يفطر ، ويصوم يوما مكانه ، وذلك للنصوص الصحيحة الصريحة الواردة فى ذلك ، وحمل الباجي ذلك على التقوى على العدو غير متجه ، لما ورد فى حديث جابر من النص على العلة وهى مشقة الصوم عليهم وانما ذلك بسبب السفر ، ولأنه أفطر بعد العصر حيث لم يبق على الغروب كثير وقت ، فانه أفطر فى الوقت الذى لم يكن النبى - صلى الله عليه وسلم - متوقعا فيه القتال وفى آخر وقت الصوم ، فدل ذلك على أن الفطر انما كان ترخيما بالسفر .

(١) المبسوط : ٧٦/٣ .

(٢) مفتى المحتاج : ٤٣٧/١ .

(٣) المنتقى : ٥١/٢ .

المبحث الرابع عشر
حكم قضاء الصوم على المجنون

اختلف الفقهاء فى قضاء الصوم على المجنون بين قائل بالقضاء مطلقا ، وقائل بعدمه مطلقا ، ومفرق بين أن يفريق المجنون فى بعض شهر رمضان فيقضى ماسبق من الشهر ، أو يفريق بعد انسلخه فلا يقضى ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة الاختلاف فى الحاق المجنون بالمريض أو عدم الحاقه به ، فمن الحقه أوجب عليه القضاء ، ومن لا فلا .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن المجنون اذا آفاق فانه يقضى ما أفطره زمن جنونه ، وان كان سنين عديدة ، وقال ابن حبيب و ذكره بعضهم رواية عن الامام مالك أن المجنون اذا كانت مدة جنونه قليلة كخمس سنين ونحوها فإنه يقضى ، وان كانت كثيرة فانه لا يقضى ، لكن المذهب ايجاب القضاء عليه مهما بلغت مدة جنونه (١).

(ب) وذهب الحنفية الى أنه اذا آفاق فى بعض الشهر ولو فى آخر يوم قبل الزوال ، فانه يقضى الشهر كله ، أو ما كان فيه مجنونا منه ، فاذا انسلخ الشهر لم يقضى (٢).

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن المجنون لا يقضى مطلقا (٣).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى ايجاب القضاء مطلقا بما يلى :

- (١) الخطاب : ٢ / ٤٢٢ ، الخرشى : ٢ / ٢٤٨ ، الشرح الكبير للدردير : ١ / ٥٢٢ ، الجامع : ١ / ١١٢ أ ، الاشراف : ١ / ٢٠٥ ، المعونة : ص ٣٧ ب ، بدايية المجتهد : ١ / ٢١٨ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٣٧٢ ، ٤٣٢ ، البناية : ٣ / ٣٧٣ - ٣٧٤ .
- (٣) المجموع : ٦ / ٢٥٤ ، كشف القناع : ٢ / ٣٦٦ ، المغنى : ٣ / ٩٢ .

١ - قوله - تعالى - : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ٥٠٠ ﴾ والمجنون قد شهد الشهر ، وشهده مريضاً فوجب عليه القضاء (١) .

٢ - لأنه مسلم عرض له ما يمنع انعقاد صومه فلزمه قضاؤه (٢) .

٣ - ولأن الجنون لا ينافي وجوب الصوم ، فإنه زوال لعقله حال الحيـاة فلم يناف وجوب الصوم كالنوم والاعماء والسكر (٢) .

(ب) واستدل الحنفية بقوله - تعالى - : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ أى من شهد جزءاً من الشهر فليصم الشهر ، وهو من باب اطلاق الكل وإرادة الجزء ، ولا يتصور أن يكون معنى قوله - تعالى - : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ ﴾ أى كله لأنه لا يشهده كله إلا فى شوال ، والمجنون قد شهد جزءاً من الشهر فوجب عليه قضاء ما لم يشهده بسبب جنونه (٤) .

(ج) واستدل الشافعية والحنابلة بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (رفع القلم عن ثلاثة ، وفيه : وعن المجنون حتى يفيق) (٥) .

ورفع القلم هو عدم التكليف .

٢ - ولأنه معنى يزيل التكليف فلم يجب عليه القضاء كالمفـير (٦) .

(١) الجامع : ١١٢/١ أ ، الاشراف : ٢٠٥/١ - ٢٠٦ .

(٢) المعونة : ص ٣٧ ب .

(٣) الاشراف : ٢٠٦/١ .

(٤) البناية : ٣٧٤/٣ .

(٥) أخرجه أبوداود فى كتاب الحدود ، باب فى المجنون يسرق أو يصيب حـداً

من طريق عائشة وابن عباس وعلى وفى طريق على انقطاع : ٥٥٨/٤ ، والدارمى

فى كتاب الحدود ، باب رفع القلم عن ثلاثة من طريق عائشة ١٧١/٢ ، وابن

ماجه فى كتاب الطلاق ، باب طلاق المعتوه والمفـير ٥٠٠ ، من حديث عائشة :

٦٥٨/١ ، وضعفه البوصيرى من طريق على ، وعلقه البخارى بصيغة الجزم فى

كتاب الطلاق ، ١٦٩/٦ .

(٦) المغنى : ٩٢/٣ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٢٥٤/٦ .

الترجيح :

والذى يترجح لدى هو مذهب الشافعية والحنابلة فى أن المجنون لا يجب عليه القضاء وذلك لأنه غير مكلف ، فهو غير مخاطب بالأحكام الشرعية زمن جنونه ، والحق المالكية لم بالمريض غير متجه ، وذلك لأن المريض مكلف قطعاً وهو مخاطب بالأحكام الشرعية ، فإذا عجز عن الصوم لم تسقط عنه الصلاة ولا الزكاة ولا الحج ، كما أن تصرفاته المالية ماضية أيضاً فيمضى بيعه وشراؤه وهبته وأجارته ونحو ذلك ، وهو مسؤول مسؤولية جنائية عما يقتشفه من جنایات والمجنون ساقط عنه كل ذلك فتسويته بالمريض غير متجهة .

ثم إن الرخصة جاءت للمريض بسبب المشقة البدنية التى قد تلحقه بالصوم ، والتى قد تؤثر على شفاؤه ، وأما المجنون فقد يكون قادراً على الصوم بغير مشقة تذكر ، ومع هذا فلا يكلف بالصوم بل لا يصح منه إن صام ، أما المريض فإنه إن صام صح صومه ، وأجزأ عنه ، فتسوية المجنون بالمريض غير متجهة ، وقد أحسن ابن رشد الاستدلال على عدم القضاء فقال :

(... وهذا كله فيه ضعف ، فإن الأغماء والجنون صفة يرتفع بها التكليف وبخاصة الجنون ، وإذا ارتفع التكليف لم يوصف بمفطر ولا صائم ، فكيف يقال فى الصفة التى ترفع التكليف أنها مبطله للصوم إلا كما يقال فى الميت أو فيمن لا يصح منه العمل أنه قد بطل صومه وعمله) (١) .

(١) بداية المجتهد : ٢١٨/١ .

المبحث الخامس عشر

حكم صيام الستة من شوال

اختلف الفقهاء في صيام الستة من شوال أهى مستحبة أم مكروهة ؟ ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى أمرين :

١ - معارضة العمل للحديث وذلك أن مالكا - رحمه الله - قال : انه لم ير أحدا من أهل الفقه والدين يصومهن ، بينما قد ثبت من حديث أبى أيوب وغيره قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من صام رمضان ثم اتبعها ستاً من شوال ، فكأنما صام الدهر) وسيأتى .

٢ - كون هذه الأيام قريبة من رمضان ، فكره مالك صومها مخافة أن يعتقد الجهال وجوبها ، وأن يلحق برمضان صاليس منه .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن صيام الست من شوال مكروه اذا صامها متتابعة ومتصلة برمضان بعد يوم الفطر طبعاً ، وخروجاً من هذه الكراهة استحباب المالكية أن تصام في غير شوال ، فذكروا استحباب تأخيرها الى العشر من ذى الحجة ليجمع بين المصلحتين ، أو تفريقها في شوال أو في غيره .

وحمل بعض المالكية كراهة مالك لصومها على من فعل ذلك معتقداً لسنيتها ، أما الرجل يصومها لخاصة نفسه دون أن يعتقد سنيته فلا تكره ، حتى أن مطرفاً ذكر أن مالكا كان يصومها في خاصة نفسه (١) .

(ب) وذهب الحنفية - على المختار المفتى به - والشافعية والحنابلة الى استحباب صومها ولو متتابعة أو متصلة برمضان بعد يوم الفطر طبعاً (٢) .

-
- (١) الخطاب : والتاج والاكلیل بهامشه : ٤١٤/٢ ، الخرشى : ٢٤٣/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٥١٧/١ ، المقدمات : ١٨٠/١ ، الفواكه الدوانى : ٣٦٣/١ ، بداية المجتهد : ٢٢٥/١ ، عارضة الأحوذى : ٢٨٩/٣ - ٢٩٣ ، المنتقى : ٧٦/٢ ، حاشية ابن عابدين : ٤٣٥/٢ ، المجموع : ٣٧٨/٦ ، كشاف القناع : ٣٩٤/٢ ، المغنى : ١٠٢/٣ - ١٠٣ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى كراهة صيام الستة أيام من شوال بما يلى :

١ - العمل فى المدينة : فإن مالكا قد قال : إنه لم ير أحدا من أهل الفقه والدين فى المدينة يصومها .

٢ - خوف اعتقاد أهل الجهالة إلحاقها برمضان وجعلها منه فيؤدى ذلك الى ظهور البدعة ، وقد بالغ بعض المالكية فى هذا إلهاجس فقد شنع ابن العربى على من مامها أو قال : بسنية صومها متصلة برمضان ، ومتتابعة ، وقال : انه لو كان الأمر اليه لأدبه وشرده به ، وذكر أن بعض الناس فى زمانه كانوا يعتقدون أنها تشييع لرمضان ، وذكر القرطبى أن الناس كانوا يقومون لها ويتسحرون لها كرمضان ، وهذا الذى دفع المالكية الى الاضطراب فى أقوالهم فى استحباب صيامها فى شهور أخرى أو تفريقها فى شوال مع أن بعضهم قد ذكر أن التفريق فى شوال أيضا مكروه ولكنه أقل كراهة من تتابعها واتصالها به (١) .

وقد أجاب النووى عن كون مالك لم ير أحدا يصومها بأن السنة قد ثبتت بصومها ، وكونه لم ير أحدا يصومها لا يضر وأما خوف اعتقاد الناس إلحاقها برمضان بأن أحدا لا يمكن أن يعتقد ذلك ويلزم على هذا القول أن يكره صوم يوم عرفة وعاشوراء وهذا لم يقله أحد (٢) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم فى استحباب صومها بما يلى :

١ - ماروى أبوأيوب (٣) قال : (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال فكأنما صام الدهر) (٤) .

(١) المقدمات : ١٨٠/١ ، المنتقى : ٧٦/٢ ، عارضة الأحوذى : ٢٩٠/٣ - ٢٩٢ .

(٢) المجموع : ٣٧٩/٦ .

(٣) هو خالد بن كليب الأنصارى ، من كبار الصحابة ، شهد العقبة وبدرا وأحدا والخندق وسائر المشاهد ، وكان من خاصة على ، توفى غازيا فى القسطنطينية سنة خمسين ، أنظر : أسد الغابة : ١٤٣/٥ ، تهذيب التهذيب : ٩٠/٣ .

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب الصيام ، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعا لرمضان ، ٨٢٢/٢ ، برقم : ١١٦٤ .

٢ - مارواه ثوبان قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : [من صام رمضان شهر بعشرة أشهر ، وصام ستة أيام بعد الفطر وذلك تمام سنة] (١) . وهذا نص في استحباب صيامها (٢) .

قال ابن قدامة موضحا وجه الدلالة من حديث ثوبان ومجيبا على ما قد يوجه الى وجه الدلالة من الحديثين من الایراد :
(يعني أن الحسنة بعشر أمثالها ، فالشهر بعشرة ، والستة بستين يوما ، فذلك اثنا عشر شهرا وهو سنة كاملة ، ولايجرى هذا مجرى التقديم لرمضان ، لأن يوم الفطر فاصل ، فإن قيل : فلا دليل في هذا الحديث على فضيلتها ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - شبه صيامها بصيام الدهر وهو مكروه ، قلنا : إنما كره صوم الدهر لما فيه من الضعف والتشبيه بالتبطل لولا ذلك لكان ذلك فضلا عظيما لاستفراقه الزمان بالعبادة والطاعة ، والمراد بالخبر التشبيه به في حصول العبادة به على وجه عرى عن المشقة كما قال - عليه السلام - : " من صام ثلاثة أيام من كل شهر كان كمن صام الدهر " ذكر ذلك حشا على صيامها ، وبيان فضلها ، ولا خلاف في استحبابها ونهى عبد الله بن عمرو عن قراءة القرآن في أقل من ثلاث وقال : " من قرأ قل هو الله أحد ، فكأنما قرأ ثلث القرآن " أراد التشبيه بثلاث القرآن في الفضل لا في كراهة الزيادة عليه (٣) .

الترجيح :

ان استدلال المالكية بخوف اعتقاد الجهلة وجوب صيام الستة من شـوال أو الحاقها برمضان غير متجه ، وذلك لأن الأحكام الشرعية لا يمكن أن تشبست أو تنفى بمثل هذا ، والحديث باستحباب صيامها ثابت في صحيح مسلم ، ولو قلنا بقول المالكية للزم القول بكراهة كثير من المتدوبات .

-
- (١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الصيام ، باب صيام ستة أيام من شوال : ٥٤٧ / ١ ، برقم : ١٧١٥ ، قال في الزوائد : الحديث قد رواه ابن حبان في صحيحه ، قال السندي : يريد فهو صحيح ، وقال : وله شاهد .
(٢) المجموع : ٣٧٩ / ٦ ، كشاف القناع : ٣٩٤ / ٢ ، المغنى : ١٠٣ / ٣ .
(٣) المغنى : ١٠٣ / ٣ .

وكيف يمكن أن تناط الأحكام الشرعية بخوف جهل الجهلة ، والجهلة قســد
يعتقدون الأمر المباح واجبا ؟ بل كيف يمكن أن تعطل هذه السنة خوف أن ينحرف
بها أهل الأهواء الى البدعة ؟ بل متى كان المبتدعة يعبأون بنص أو سنة ؟ وكم
من مبتدع انتشرت بدعته قد خالف نصا صريحا في القرآن ، فهل يردع هؤلاء أو أولئك
سد الذريعة عليهم وتعطيل سنة مستحبة من أجل ذلك .

وقد حاول المالكية التوفيق بين مذهبهم في كراهة صومها ، وبين الحديث
الصحيح الثابت في استحبابها ، وذلك بالقول بنقلها الى شهر غير شوال ، مع
أن الحديث واضح في أنها في شوال ، والسنة يقتصر فيها على مورد النص ،
ولا يمكن أن يقال ان صيام ستة أيام من شعبان تحقق سنة ستة أيام من شوال ، كما
لا يمكن أن يقال ان صوم الثلاثاء والأربعاء مغن عن صوم الاثنين والخميس ،
أو أن صيام يوم التروية مغن عن صيام يوم عرفة .

وأما تفريقها في شوال فمع انه جائز ابتداء ، الا أن لفظ الحديث مشعر
باستحباب اتباعها رمضان حيث قال - صلى الله عليه وسلم - : (ثم أتبعهما ،
والاتباع معناه أن تعقب شهر رمضان ، وقد يكون النبي - صلى الله عليه وسلم -
قد عبر بلفظ ثم الموضوع للتراخي من أجل يوم العيد ، وقد يؤيد استحباب
اتباعها لرمضان ما يكون بالناس في رمضان من تعود للصيام وقوة ونشاط عليه ،
فيؤدي ذلك الى تقويهم على صيام هذه الستة محققين بذلك سنة النبي - صلى
الله عليه وسلم - في تحبيبه صيام الستة من شوال وهكذا فان الذي يظهر رجحانه
هو مذهب الجمهور في استحباب صيام الستة من شوال .

المبحث السادس عشر

حكم صيام أيام البيض

اتفق الفقهاء على استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وذلك لمــــا ورد فى حديث أبى هريرة من قوله : (أوصانى خليلى - صلى الله عليه وسلم - بصيام ثلاثة أيام من كل شهر)^(١) ، لكنهم اختلفوا فى تعيين هذه الأيام فمــــن قائل إنها أيام البيض وهى أيام الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر ، ومن قائل بأنها غير متعينة .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة تعارض بعض الأحاديث - فى ظاهرها - فمن ذلك ماورد فى حديث معاذة العدوية^(٢) عن عائشة : (أنها سألتها أكــــان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ؟ قالت : نعم قالت من أى أيام الشهر ؟ قالت : ماكان يبالى من أى أيام الشهر كان يصوم) فهو متعارض فى ظاهره مع ماورد فى حديث أبى ذر وغيره ، من النص على أنها أيام البيض ، وسيأتى كل ذلك فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية - فى المشهور عن الامام - الى كراهة صيام أيام البيض ، والى استحباب صيام ثلاثة أيام فى الشهر من غير تعيين ونقلوا عن مالك أنــــه كان يصوم الأول والعاشر والعشرين من كل شهر ، وهذا ماحمل المالكية علــــى استحباب صيام هذه الأيام أيضا ، بل إن بعض المالكية قد سماها الأيام الضرر .

ونقل الخرشي قولاً آخر بإحلال الحادى عشر والواحد والعشرين بدلا من العاشر والعشرين ، وهناك رواية أخرى عن الامام مالك باستحباب صيام البيض نقلها ابن

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصوم ، باب صيام أيام البيض ، ٢٤٧/٢ ، ومسلم فى كتاب الصلاة ، باب استحباب صلاة الضحى ٠٠٠ ، ١ / ٩٩ ، برقم : ٧٢١ - ٧٢٢ .

(٢) هى معاذة بنت عبدالله العدوية ، أم الصهباء البصرية ، روت عن عائشة وعلى وغيرهما ، وروى عنها أبوقلابة وغيره ، وكانت من العابدات ، أنظر : تهذيب التهذيب : ٤٥٣/١٢ .

رشد فى البيان والتحصيل عن رسالة مالك الى هارون الرشيد لكن الذى استقر عليه المذهب كراهة صيامها (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن صيامها مستحب ومندوب (٢).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

١ - حديث معاذة العدوية المتقدم وفيه : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - ما كان يبالى من أى أيام الشهر كان يصوم) (٣).

٢ - قالوا ويكره صيام أيام البيض خشية أن يعتقد الجهال من الناس وجوبها (٤).

(ب) واستدل الجمهور بما يلى :

١ - حديث أبى ذر رضى الله عنه قال : (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اذا صمت من الشهر ثلاثا فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة) (٥).

٢ - حديث قتادة ابن ملحان (٦) قال : (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١) الخرى : ٢٤٣/٢ ، الحطاب والتاج والاكليلى بهامشه : ٤١٤/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٥١٧/١ ، المقدمات : ١٨٠/١ ، البيان والتحصيل : ٣٢٢/٢ ، الفواكه الدواني : ٣٦٣/١ ، بداية المجتهد : ٢٢٥/١ - ٢٢٦ ، المنتقى : ٧٧/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢٧٥/٢ ، المجموع : ٣٨٤/٦ ، كشاف القناع : ٢٩٣ / ٢ ، المغنى : ١٠٨/٣ - ١٠٩ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الصيام ، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ٨١٨/٢ ، برقم : ١١٦٠ .

(٤) السيان والتحصيل : ٣٢٢/٢ ، المقدمات : ١٨٠/١ ، المنتقى : ٧٧/٢ .

(٥) أخرجه الترمذى فى كتاب الصوم ، باب ما جاء فى صوم ثلاثة أيام من كل شهر وقال : حديث حسن ، ١٣٤/٣ ، برقم : ٧٦١ ، والنسائى فى كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة فى الخبر ٠٠٠ ، ٢٢٣/٤ .

(٦) هو قتادة بن ملحان القيسى ، له صحبة ، روى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - وروى عنه ابنه عبد الملك ، وأبو العلاء بن الشخير . أنظر : الاصابة : ٢٢٩/٥ .

وسلم - يأمر بصيام أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة (١).

٣ - حديث جرير بن عبدالله (٢) عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :
(صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر ، أيام البيض ثلاث عشرة ، ورابع عشرة ،
 وخمس عشرة) (٣).

٤ - وعن أبي هريرة قال : (جاء أعرابي الى النبي - صلى الله عليه وسلم -
بأرنب قد شواها ، فأمرهم أن يأكلوا وأمسك الأعرابي ، فقال : ما منعك
أن تأكل ؟ فقال : إني أصوم ثلاثة أيام من كل شهر قال : إن كنت مائما فصم
الفر ، أي البيض) (٤).

الترجيح :

والذى يترجح لدى هو استحباب أن تكون الأيام الثلاثة التى تصام من كل
شهر هى أيام البيض ، وذلك لورود الأحاديث المصرحة بذلك وهى بهذا مخصصة
للاطلاق الذى فى حديث أبي هريرة (أو صانى خليلي ... الحديث) .

وأما حديث معاذة العدوية فلا يعارض هذه الأحاديث ، وقد ذكر النووي جمع
العلماء بينه وبينها فقال :

(... قال العلماء ولعل النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يواظب على ثلاثة

(١) أخرجه أبوداود فى كتاب الصوم ، باب فى صوم الثلاثة من كل شهر ، ٢٢٨ / ٢ ،
برقم : ٢٤٤٩ ، والنسائى فى كتاب الصيام ، باب كيف يصوم ثلاثة أيام من
كل شهر ٢٢٥ / ٤ وابن ماجه فى كتاب الصيام ، باب ماجاء فى صيام ثلاثة
أيام من كل شهر ، ٥٤٤ / ١ ، برقم : ١٧٠٧ ، وأحمد فى مسنده : ٢٧ / ٥ ، قسالة
الأرناؤوط : عبد الملك بن ملحان ، لم يوثقه غير ابن حبان ، وباقى رجاله
ثقات ، لكن له شواهد بمعناه ... ، أنظر : جامع الأصول : ٣٢٦ / ٦ .

(٢) هو جرير بن عبدالله بن جابر الجلى ، صحابى مشهور ، توفى سنة إحدى
وخمسين وقيل بعدها . أنظر : تقريب التهذيب : ١٢٧ / ١ .

(٣) أخرجه النسائى فى كتاب الصيام باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، ١٢١ / ٤
قال الشيخ الأرناؤوط وهو حديث حسن ، أنظر : جامع الأصول : ٣٢٩ / ٦ .

(٤) المجموع : ٣٨٤ / ٦ - ٣٨٥ ، المغنى : ١٠٩ / ٣ - ١١٠ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٩٣ ،
والحديث أخرجه النسائى فى كتاب الصوم ، باب ذكر الاختلاف على موسى بن
طلحة فى الخبر فى صيام ثلاثة أيام من الشهر ، ٢٢٢ / ٤ .

معينة لثلاث يظن تعيينها ، ونبه بسرة^(١) الشهر ، وبحديث الترمذى فى أيام البيض على فضيلتها^(٢) .

كما أن ابن حجر رجع كونها البيض ببعض المرجحات فقال بعد أن أورد بعض الأحاديث التى صام فيها النبى - صلى الله عليه وسلم - غير البيض :

(والذى يظهر أن الذى أمر به ، وحث عليه ، ووصى به ، أولى من غيره ، وأما هو فلعله كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك ، أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز ، وكل ذلك فى حقه أفضل ، وتترجح البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشئ أعدله ، ولأن الكسوف غالباً يقع فيها ، وقد ورد الأمر بمزيد العبادة إذا وقع فإذا اتفق الكسوف صادف الذى يعتاد صيام البيض صائماً فيتهياً له أن يجمع بين أنــــــــــــــــواع العبادات من الصيام والصلاة والصدقة ، بخلاف من لم يصمها فإنه لا يتأتى لــــــــــــــــه استدراك صيامها^(٣))

-
- (١) يعنى بذلك حديث عمران بن حصين وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم - :
 (يا فلان أصمت بسرة هذا الشهر ؟ فقال : لا ، قال : فإذا أفطرت فصــــــــــــــــم يومين) ، ويعنى بسرة الشهر وسطه .
- (٢) شرح صحيح مسلم للنووى : ٤٩/٨ .
- (٣) فتح البارى : ٢٢٧/٤ .

الفصل الثالث

مفردات المذهب في الاعتكاف

يشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقول مدة الاعتكاف

المبحث الثاني : متى يدخل من نذر اعتكاف يوم معتكف—هـ

المبحث الثالث : حكم المعتكفة تجب عليها العدة

المبحث الأول

أقل مدة الاعتكاف

اختلف الفقهاء فى أقل مدة الاعتكاف ، أيجزىء فيه الساعة ؟ أم لابد فيه من اليوم واللييلة ؟ أم يفرق فيه بين الواجب والنفل ، فيجزىء فى النفل ساعة ولا يجزىء فى الواجب الا يوم ولييلة ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى تعارض القياس مع الأثر ، ذلك أن بعض الفقهاء قد شرطوا الصوم لصحة الاعتكاف ، قالوا: ولا ينعقد الصوم الا بالنهار وجزء من الليل ، بينما ورد فى الأثر فى صحيح البخارى أن عمر - رضى الله عنه - نذر أن يعتكف ليلة فأمره النبى - صلى الله عليه وسلم - أن يوفى بنذره (١)

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذكر المالكية من مالك فى هذه المسألة ثلاث روايات : أشهرها وهو المعتمد عند المالكية - أن أقل مدة الاعتكاف يوم بلييلته ، وقيل: بل مدته ثلاثة أيام بلياليها ، وقيل : عشرة .

وقد حمل ابن رشد القولين الأخيرين على أن المراد بهما الاستحباب ، أى يستحب لمن دخل معتكفه بغير نية عدد الا يخرج منه الا بعد ثلاثة أيام - على القول الثانى - أو عشرة - على القول الثالث - ، وأما الاجزاء فيتحقق بيوم ولييلة (٢) .

(ب) وذهب الحنفية الى التفرقة بين النفل والغرض ، فقالوا : يجزىء فى النفل ساعة ، ولا يجزىء فى الغرض الا يوم كامل (٣) .

(١) بداية المجتهد : ٢٢٩/١ - ٢٣٠ ، والحديث أخرجه البخارى فى أبواب الاعتكاف ، باب الاعتكاف ليلا ، ٢٥٦/٢ .

(٢) الشرح الكبير للدردير : والدسوقى بهامشه : ٥٥٠/١ ، المقدمات : ١٩٣/١ ، البيان والتحصيل : ٣٠٦/٢ - ٣٠٧ ، الفواكه الدوانى : ٣٧٣/١ ، الاشراف : ٢١٥/١ ، الجامع : ١٢١/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٢٩/١ - ٢٣٠ ، المنتقى : ٨١/٢ .

(٣) الدر المختار : ٤٤٣/٢ - ٤٤٤ .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى اجزاء الساعة فى الاعتكاف ، بل قال الشافعية : تجزئ اللحظة بينما شرط الحنابلة ما يصدق عليه مسمى اللبث . (١)

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم بأن من شرط الاعتكاف الصوم ، والصوم لا يتبع بعض فلابد من يوم كامل (٢) .

قالوا واليوم فى اللغة اذا اطلق اشتمل على الليلة ، والليلة اذا اطلقت اشتملت على اليوم ، قال - صلى الله عليه وسلم - : (من صام رمضان ثم اتبعها ستا من شوال) (٣) والمراد الأيام بلياليها ، وقال - تعالى - : ﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ٠٠ ﴾ (٤) والمراد بأيامها (٥) .

(ب) واستدل الحنفية على اجزاء الساعة فى النفل ، وذلك لأن النفل مبنى على المسامحة ، وأما اليوم الكامل فى الفرض فلأن من شرطه الصوم والصوم لا يكون الا بيوم كامل (٦) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقالوا إن الاعتكاف فى اللغة يصدق على اللبث ولو ساعة ، ولم يرد فى الشرع دليل يخصه باليوم والليلة (٧) .

والذى يترجح لدى اجزاء الاعتكاف ولو لساعة أو بعض ساعة ، وذلك لأن الاعتكاف عبادة غير مقدرة ، ثم ان قول المالكية ان الاعتكاف من شرطه الصوم فلابد فيه من يوم ، وبناؤهم على ذلك اشتراط اليوم والليلة لصحة الاعتكاف ، فانه بناء على مقدمة غير مسلمة عند المخالف فلا يلزمهم .

(١) المجموع : ٤٩١/٦ ، كشاف القناع : ٤٠٤/٢ .

(٢) المنتقى : ٨١/٣ .

(٣) سبق تخريجه ، ص ٥٨٣ .

(٤) الأعراف / ١٤٢ .

(٥) الفواكه الدوانى : ٣٧٣/١ .

(٦) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٤٤٤/٢ .

(٧) المجموع : ٤٩١/٦ ، كشاف القناع : ٤٠٤/٢ .

ويظهر لى أن الاعتكاف عبادة مستقلة غير الصوم وان كان الغالب اقترانها به ، ولو كان من شرط الاعتكاف الصوم ، لما صح فى الليل لتخلف الشرط ، فيؤدى الى عدم صحة المشروط .

المبحث الثاني

متى يدخل من نذر اعتكاف يسوم معتكفـــــــــــــــــه

اختلف الفقهاء فيمن نذر أن يعتكف يوماً متى يلزمه أن يدخل معتكفـــــــــــــــــه ؟
آيلزمه ذلك قبل طلوع فجر ذلك اليوم ؟ أم مع غروب شمس اليوم الذي قبله ؟

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف في مسمى
اليوم ، أهو المدة الواقعة بين طلوع الفجر وغروب الشمس ؟ أم يدخل فيـــــــــــــــــه
الليلة التي قبله ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن من نذر أن يعتكف يوماً لزمه أن يدخل معتكفه
مع غروب شمس اليوم الذي قبله كي تدخل في نذر الاعتكاف ليلة اليوم الذي نذر
اعتكافه (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أنه لا يلزمه ليلة اليوم الذي نذره (٢).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بأن الليل تابع للنهار بدليل أن الليلة
التي يدخل فيها رمضان من رمضان ، وليلة الفطر لها حكم الفطر ، وبما أن الليل
لا يتبع فإنه يلزم من نذر اعتكاف يوم اعتكاف ليلة (٣)

(ب) وأما الجمهور فإنهم قالوا إن اليوم يطلق على المدة الواقعة بين

(١) الخطاب : ٤٥٨/٢ ، الخرشى : ٢٧١/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٤٧/٢ ،

الإشراف : ٢١٥/١ ، الفواكه الدواني : ٣٧٦/١ ، المقدمات : ١٩٣/١ ، الجامع :

١٢١/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٣٠/١ ، المنتقى : ٨٠/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٤٢/٢ ، البناية : ٤٢٢/٣ - ٤٢٣ ، المبسوط : ٣ / ١٢٤ ،

المجموع : ٤٩٤/٦ ، كشاف القناع : ٤١٣/٢ .

(٣) الإشراف : ٢١٥/١ ، الجامع : ١٢١/١ ب ، المنتقى : ٨٠/٢ .

طلوع الفجر وغروب الشمس ، ونقلوا ذلك عن بعض أئمة اللغة (١) .

وهذا هو الذى يترجح لدى ، واستدلال المالكية على أن اليوم يدخل بدخول ليلته غير متجه ، لأنه يقال : جئت يوم كذا وجئت ليلة كذا وقال النبى - صلى الله عليه وسلم - (رأيت ليلة أسرى بى كذا وكذا ٠٠٠) ولم يقل يوم أسرى بى .

(١) المجموع : ٤٩٤/٦ .

(٢) أخرجه البخارى : فى كتاب بدء الخلق ، باب اذا قال أحدكم آمين ٠٠٠ ٨٤/٤٠ .

المبحث الثالث

حكم المعتكفة تجب عليها العدة

اختلف الفقهاء في المرأة التي دخلت معتكفها ثم وجبت عليها عدة بطلاق أو وفاة أيلزمها أن تخرج من معتكفها لتعتد في بيت زوجها ؟ أم تستمر في اعتكافها الى أن تكمل مآذرت منه؟.

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى تعارض واجبيين على المعتكفة ، وهما نذر الاعتكاف والعدة فمن غلب احدهما على الآخر قدم المغلب وآخر الآخر .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن المعتكفة اذا وجبت عليها عدة أثناء مدة اعتكافها ، فانها تستمر على اعتكافها حتى تنهيه ، ثم ترجع الى بيت زوجها فتعتد فيه (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنها تقطع اعتكافها لتعتد في بيت زوجها ، ثم تكمله بعد ذلك (٢) .

الأدلة :

(أ) وقد استدل المالكية على مذهبهم بأن الاعتكاف كان قد وجب عليها قبل موجب العدة ، فهو أسبق من موجب العدة فيقدم .

ثم انهم قد قاسوا خروج المعتكفة للاعتداد على خروج الحائض اذا جاءها الحيض وهي في المسجد معتكفة ، فكما ان خروجها لمدة الحيض لا يبطل الاعتكاف فكذا خروجها للاعتداد .

(١) الحطاب : ٤٥٨/٢ ، الخرشى : ٢ / ٢٧١ ، الشرح الكبير للدردير : ١ / ٥٤٥ ،

البيان والتحصيل : ٢ / ٣٠٣ - ٣٠٤ ، ٣٢٣ - ٣٢٤ ، الجامع : ١٢١/١ أ .

(٢) البناية : ٤١١/٣ ، المجموع : ٥١٦/٦ ، كشاف القناع : ٤١٧/٢ .

كما استدلووا بأنها قد شرعت فى عمل بر فلزمها اتمامه وعدم ابطاله ،
وذلك لقوله - تعالى - : ﴿ ولا تبطلوا اعمالكم ﴾ (١) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدل لهم ابن قدامة بأن خروج المعتكفة الى بيت زوجها لتعتد فيه واجب ، فلزمها الخروج كما يلزم المعتكف الخروج الى الجمعة (٢) .

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى أن المعتكفة تخرج لتعتد فى بيوت زوجها ، وذلك لأنه يمكن تأخير الاعتكاف دون ضرر ، بينما لا يمكن تأخير العسدة الا لضرر .

ثم انه يصعب أن يصدق الانسان أن امرأة يطلقها زوجها أو ينوفى عنها دون أن يحدث ذلك أثرا نفسيا فيها يقلل من اقبالها على الاعتكاف والتعبيد ، فالزامها معتكفها فى هذه الحالة لا يكون فيه كبير فائدة ، لأنه قد جاءها ما يشغلها عن الاعتكاف .

(١) البيان والتحصيل : ٣٢٤/٢ ، الجامع : ١٢١/١ أ .

(٢) المغنى : ١٥٢/٣ .

الباب الرابع

مفردات المذهب في الحج والعمرة

الباب الرابع

مفردات المذهب فى الحج والعمرة

يشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مفردات المذهب فى أحكام الحج والعمرة ومفاهيمها

الفصل الثانى : مفردات المذهب فى محظورات الاحرام

الفصل الثالث : مفردات المذهب فى الهدى وتوابعه

الفصل الأول

مفردات المذهب فى أحكام الحج والعمرة وصفتهما

يشتمل هذا الفصل على خمسة وعشرين مبحثاً :

- المبحث الأول : حكم تكرار العمرة فى السنة
- المبحث الثانى : تفسير الاستطاعة فى الحج
- المبحث الثالث : حكم الحج عن المعذور
- المبحث الرابع : اشتراط المحرم لحج المرأة
- المبحث الخامس : أشهر الحج
- المبحث السادس : المقصود بحاضرى المسجد الحرام
- المبحث السابع : شرط بطلان التمتع
- المبحث الثامن : حكم التلبية
- المبحث التاسع : الوقت الذى يقطع فيه المعتمر التلبية
- المبحث العاشر : حكم طواف القدوم
- المبحث الحادى عشر : حكم السجود على الحجر الأسود
- المبحث الثانى عشر : تقبيل اليد عند استلام الحجر الأسود
- المبحث الثالث عشر : حكم الاضطجاع فى الطواف
- المبحث الرابع عشر : حكم قراءة القرآن فى الطواف
- المبحث الخامس عشر : حكم ركعتى الطواف
- المبحث السادس عشر : حكم طواف الوداع
- المبحث السابع عشر : الوقت الذى يقطع فيه الحاج التلبية
- المبحث الثامن عشر : حكم من دفع من عرفة قبل غروب الشمس
- المبحث التاسع عشر : حكم الأذان لصلاة العصر المجموعة مع الظهر يوم عرفة
- المبحث العشرون : حكم الأذان عند جمع العشائين بالمزدلفة
- المبحث الحادى والعشرين : مقسدار المقام فى المزدلفة
- المبحث الثانى والعشرين : حكم قصر المكيين فى المشاعر
- المبحث الثالث والعشرين : حكم تأخير رمى الجمار الى الليل
- المبحث الرابع والعشرين : ما يحل بالتحليل الأصغر من المحظورات
- المبحث الخامس والعشرين : سقوط الدم بالاستنابة فى الرمي

المبحث الأول

حكم تكرار العمرة في السنة

اختلف الفقهاء في تكرار العمرة ، أيكره تكرارها في السنة أكثر من مرة
أم لا يكره بل يستحب ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى التعارض الظاهري بين
فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - من جهة وقوله وأمره وإقراره من جهة أخرى ،
ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يعتمر في حياته كلها الا ثلاث عمرات
لم تكن أى منها في السنة التي اعتمر فيها بمثلها ، أى ان النبي - صلى الله
عليه وسلم - لم يجمع في سنة واحدة بين عمرتين ، بينما ثبت أنه أمر عائشة
- رض الله عنها - أن تعتمر عمرتين في شهر واحد ، وذلك في حجة الوداع - كما
سيأتى - وثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - قوله العمرة الى العمرة كفارة لما
بينهما .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

أى يكره فعلها

(أ) مشهور مذهب المالكية كراهة تكرار العمرة في السنة/أكثر من مرة
واحدة .

ونقل الحطاب قولاً آخر بالجواز ، لكنه نقل عن خليل في التوضيح تشديده
لهذا القول (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى عدم كراهة تكرار العمرة في السنة (٢) .

الأدلة :

(١) استدلل المالكية على مذهبهم في كراهة تكرار العمرة بما يلي :

- (١) الحطاب : ٤٦٧/٢ - ٤٦٨ ، الاشراف : ٢٢٣/١ ، الفواكه الدواني : ٤٣٧/١ ، البيهقي
والتحصيل : ٤٧٦/٢ - ٤٧٧ ، المدونة : ٣٧٤/١ ، بداية المجتهد : ٢٣٨/١
المنتقى : ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ ، الزرقاني : على الموطأ : ٢٧١/٢ .
(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٧٢/٢ ، المجموع : ١٤٩/٧ ، المقنى : ١٧٥/٣ .

١ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يعتمر في حياته أكثر من عمرة في السنة الواحدة^(١) ، ولو كان تكرر العمرة مسنونا لكان - صلى الله عليه وسلم - أسبق الناس إليه ، ثم أنا مأمورون بالتأسي بالنبي - صلى الله عليه وسلم - في أفعاله وأقل أحوال أفعاله الاستحياب ، فما دام النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يعتمر في العام أكثر من مرة ، فمن المندوب التأسي به فـ... ذلك .

٢ - إن هذه عبادة شرع لها الاحرام ، وكان من أركانها الطواف والسعى ، فلم يشرع تكرارها كالحج^(٢) .

(ب) واستدل جمهور الفقهاء على مذهبهم بما يلي :

١ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أقر عائشة أن تعتمر عمرتين في شهر واحد ، عمرة قرانها ، والعمرة التي أتت بها من التمتع بإذن النبي - صلى الله عليه وسلم - وبأمره أخاها عبدالرحمن أن يعمرها من التمتع^(٣) .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (العمرة الى العمرة كفارة لمسا بينهما)^(٤) .

٣ - مجموعة من الآثار عن الصحابة ورد فيها أن طائفة من أفاضلهم كانوا يكررون العمرة ، فعائشة - رضى الله عنها - اعتمرت مرتين في سنة واحدة وذلك بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - وروى أن ابن عمر - رضى الله عنهما -

(١) هنالك أحاديث فصلت عمر النبي - صلى الله عليه وسلم - وبعضها فـ...
الصحيحين . أنظر : جامع الأصول : ٤٥٠/٣ - ٤٥٧ .

(٢) الاشراف : ٢٢٣/١ ، البيان والتحصيل : ٤٧٦/٣ - ٤٧٧ ، المنتقى : ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٧١/٢ .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الحج ، باب قول الله - تعالى - : الحج أشهر معلومات ، ١٥٠/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب بيان وجوب الاحرام ، ٨٧٠/٢ ، برقم : ٢٢١١ .

(٤) أخرجه البخارى في كتاب العمرة ، باب وجوب العمرة ، وفضلها ، ١٩٨/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب في فضل الحج والعمرة ، ٩٨٣/٢ ، برقم : ١٣٤٩ .

قد اعتمر في حياته الف مرة (١) وروى تكرار العمرة عن كثير من الصحابة أيضا .

٤ - ان هذه عبادة غير مؤقتة بوقت فجاز تكرارها كالصلاة (٢) .

الترجيح :

ان اعتماد المالكية على كراهة تكرار العمرة أكثر من مرة في العام ،
انما يرجع الى أمرين :

أولهما : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يفعل ذلك أكثر من مرة في
العام الواحد .

ثانيهما : القياس على الحج .

والحق أن هذا الاعتماد ضعيف .

١ - أما الاعتماد على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يفعل ذلك
فغير متجه ، وذلك لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم تتح له حرية الاعتماد
الى مكة الا في آخر سنة ثمان ، اذ كانت مكة قبل هذا في قبضة طواغيت قريش ،
وقد صدوه عنها سنة ست ، ولم يمهلوه ساعة واحدة عن المدة المتفق عليها ، وذلك
في عمرة القضية سنة سبع ، وأما من سنة ثمان الى سنة عشر ، فقد فتح الله عليه
مكة في سنة ثمان ، وأقبل الناس يدخلون في دين الله أفواجا ، فكثرت عليه
الوفود ، وكان - عليه الصلاة والسلام - مشغولا في توطيد دعائم الدولة وبيـ
أحكام الدين للوفود ، بالإضافة الى تجهيز البعوث الى شتى اسناع جزيرة العرب ،
بل وتجهيز أكبر غزوة وهي غزوة تبوك سنة تسع ، فكان النبي - صلى الله عليه وسلم -
يقدم الأولى فالأولى حتى انه لم يحج - صلى الله عليه وسلم - سنة ثمان
مع أنه كان في مكة في آخر ذى القعدة ، وذلك مند منصرفه من حنين وبعد عمرة
الجعرانة ، ثم أنه لم يحج سنة تسع بل أمر على الحج أبابكر ، فالنبي - صلى
الله عليه وسلم - لم يحج في عمره كله الا مرة واحدة ، وهي حجة الوداع سنة عشر ،

(١) لم أجده بهذا اللفظ ، ولكن أخرج ابن أبي شيبة في كتاب الحج ، باب في
العمرة من قال كل شهر ١٠٠٠ ، ٩/١ ، أن ابن عمر كان يعتمر في كل سنة مرة
الا في عام القتال فانه اعتمر في شوال وفي رجب ، ويبعد أن يعتمر ألف
مرة فيبدو أن الأثر بهذا اللفظ غير صحيح .

(٢) المجموع : ١٤٩/٧ - ١٥٠ ، المغنى : ١٧٥/٣ .

مع أن في كلامه - صلى الله عليه وسلم - ما يشعر باستحباب تكرار الحج ، وذلك عندما سألته الصحابة : (أفى كل عام يارسول الله فقال : - صلى الله عليه وسلم - لو قلت نعم لوجبت ، ولما استطعتم) .

والخلاصة أن ترك النبي - صلى الله عليه وسلم - تكرار العمرة أكثر من مرة في السنة أو الحج أكثر من مرة في العمر إنما كان لظروف وملابس خاصة ، والمالكية أنفسهم لا يقولون أن الحج مكروه أكثر من مرة في العمر ، مع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يحج أكثر من مرة في عمره .

٢ - وأما قياس العمرة على الحج بجامع التشابه في الأركان فغير متجسسه أيضا ، وذلك للفارق الكبير بين الحج والعمرة ، فالحج مؤقت بوقت يفعل فيه مرة في السنة والعمرة ليست كذلك ، فليت شعري أيمكن أن يحج الإنسان مرتين في السنة حتى تقاس العمرة على الحج ؟! .

وبهذا يترجح لدى أن العمرة لا يكره تكرارها أكثر من مرة في السنة ولكن المبالاة بين العمر في اليوم أكثر من مرة ليس من عمل السلف .

المبحث الثانى

تفسير الاستطاعة فى الحج

اتفق الفقهاء على أن الاستطاعة شرط لوجوب الحج على المكلفين وذلك لورود ذلك الشرط صريحا فى كتاب الله - تعالى - ، قال - تعالى - : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (١)

لكن الفقهاء اختلفوا فى تفسير الاستطاعة الواردة فى هذه الآية الكريمة ، أيقصد بها عموم الاستطاعة ؟ أم هى استطاعة مخصوصة بالزاد والراحلة ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى تخصيص عموم الآية الكريمة ، فمن الفقهاء من اجراها على عمومها ، وقال : إن أى نوع ممن استطاعة اذا تحقق فقد وجب الحج ، ومنهم من قال بل إن الاستطاعة مخصوصة بالزاد والراحلة كما ورد ذلك فى الأثر ، وقالوا : إن من لم يجد الزاد والراحلة لا يجب عليه الحج .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(١) مشهور مذهب المالكية عدم اشتراط الراحلة لمن يمكنه المشى الى مكة ، كما أن المشهور عدم اشتراط وجود الزاد أيضا لمن بيده صنعة يستطيع التكسب بها أثناء سفره للحج ، هذا هو المشهور من المذهب كما جزم به خليل ، وشهره أكثر شراح مختصره ، وهذا قول مالك أيضا ، فقد جاء فى المستخرجة مانعه : (وسئل مالك عن قول الله - تبارك وتعالى - : " ولله على الناس حج البيت " أذلك الزاد والراحلة ؟ فقال : لا والله ، وما ذلك الا على طاقة الناس ، الرجل يجد الزاد والراحلة ولا يقدر على السير ، وآخر يقدر أن يمشى على رجلين - ولا صفة فى هذا أبين مما أنزل الله " من استطاع اليه سبيلا ") (٢) .

وقد نقل الحطاب قولين آخرين فى المذهب أحدهما : اشتراط الزاد والراحلة

(١) آل عمران / ٩٧ .

(٢) المستخرجة المطبوعة مع البيان والتحصيل : ١٠/٤ - ١١ .

وهو قول سحنون وابن حبيب ، والثانى : اشتراطهما للبعد دون القريبـــــــــــــــــ ،
ومناط البعد والقرب - على هذا القول مسافة القصر - .

وعلى المشهور لا يشترط الزاد لمن بيده صنعة يتيقن كسبه منها بل يكفى فى ذلك
الظن ، أما من كانت عادته المسألة فظاهر كلام خليل انه لا يجب عليه الحج
مطلقا ، لكن الذى شهره الخطاب وأفاض فى نقل النصوص فيه عن علماء المذهب ،
والذى شهره الخرشى نقلا عن ابن عرفة أيضا أن من كانت عادته السؤال ، وكان
الغالب اعطاه فانه يجب عليه الحج (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى اشتراط
الزاد والراحلة ، وانه لا يجب الحج على من عدمهما أو عدم ثمنهما ، وقد استثنى
الحنفية من ذلك المكي ، واستثنى الشافعية والحنابلة من هو من مكة دون مسافة
القصر (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مشهور مذهبهم بما يلى :

- ١ - قوله - تعالى - : ﴿ ولله على الناس حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا ﴾ وهذا عام فى كل استطاعة .
- ٢ - قوله - تعالى - : ﴿ وأذن فى الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ﴾ (٣) والرجال هنا أى المشاة (٤) .

- (١) الخطاب : ٤٩١/٢ - ٤٩٢ ، ٤٩٨ ، ٥٠٨ - ٥١٠ ، الخرشى : ٢٨٥/٢ - ٢٨٦ ، البيان والتحصيل : ١٠/٤ - ٤٧/١٢ ، المقدمات : ٢٨٨/١ ، الفواكه الدواني : ١/ ٤٠٨ ، الاشراف : ٢١٦/١ ، الجامع : ١٦٧/١ أ ، بداية المجتهد : ٢٣٣/١ ، التمهيد : ١٢٥/٩ - ١٢٦ ، عارضة الأحوذى : ٢٨/٤ ، الزرقانى على الموطأ : ٢/ ٢٩٢ ، المنتقى : ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٤٧/٤ ، ١٣٠/١٨ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٥٩/٢ ، البناية : ٤٣٣، ٤٢٦/٣ ، مغنى المحتاج : ٤٦٣/١ المجموع : ٦٣/٧ - ٦٦ ، ٧٥ - ٧٨ ، كشف القناع : ٤٥٠/٢ - ٤٥٣ ، شرح منتهى الارادات : ٢/٢ - ٣ ، المغنى : ١٦٩/٣ .
- (٣) الحج / ٢٧ .
- (٤) الجامع : ١٦٧/١ أ ، الاشراف : ٢١٦/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٤٨/٤ .

٣ - ولأن الاستطاعة أمر متعلق بطبيعة الانسان ذاته فمن وجدت فيه القوة على المشى وكان مطيقا له ، أو كان قادرا على التكسب بصنعة اثناء سفره للحج فهو مستطيع (١).

٤ - ولأن الحج من عبادات الابدان ، فلم يكن الزاد والراحلة شرطا لوجوبه كالصيام والصلاة (٢).

٥ - ولأنه قادر على الوصول الى الحج من غير خروج عن عادته ، فلزمه الحج كواجد الراحلة ، وكالمقيم في الحرم ، وذلك بعلّة تمكنه من الأداء من غير مشقة كبيرة (٣).

(ب) واستدل الجمهور على مذهبيهم في اشتراط الزاد والراحلة بمجموعة من الأحاديث منها :

١ - حديث عائشة - رضى الله عنها - : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل ما السبيل ؟ قال : الزاد والراحلة) (٤)

٢ - ماروى عن ابن عمر قال : (جاء رجل الى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ما يوجب الحج ؟ قال : الزاد والراحلة) (٥).

٣ - (ولما نزلت هذه الآية : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ﴾ قال رجل : يا رسول الله ما السبيل ؟ قال : الزاد والراحلة) (٦).

فهذه الاحاديث دالة على اشتراط الزاد والراحلة (٧).

-
- (١) عارضة الأحوذى : ٢٨/٤ .
 (٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٤٨/٤ .
 (٣) الاشراف : ٢١٦/١ .
 (٤) أخرجه الحاكم في كتاب المناسك ، ٤٤٢/١ ، والبيهقى في كتاب الحج ، باب الرجل يطيق المشى ، ٣٣٠/٤ ، وضعفه البيهقى بإبراهيم الخوزى .
 (٥) أخرجه الترمذى في كتاب الحج ، باب ما جاء فى ايجاب الحج بالزاد والراحلة ، وقال : (هذا حديث حسن) ، ١٧٧/٣ ، برقم : ٨١٣ ، وابن ماجه فى كتاب المناسك باب ما يوجب الحج ، ٩٦٧/٢ ، برقم : ٢٨٩٦ ، والبيهقى فى كتاب الحج ، باب الرجل يطيق المشى ، ٣٣٠/٤ .
 (٦) أخرجه البيهقى فى كتاب الحج ، باب الرجل يطيق المشى ، ٣٣٠/٤ .
 (٧) المهذب المطبوع مع المجموع : ٦٣/٧ - ٦٤ ، المغنى : ١٦٩/٣ - ١٧٠ ، كشاف القناع : ٤٥٣ - ٤٥٠/٢ .

وقد أجاب المالكية من هذه الأحاديث بأجوبة :

أحدها : ان حديث عمر مداره على ابراهيم الخوزي (١) ، وهذا قد ضعف من قبيل حفظه .

ثانيها : أن ذلك قد خرج مخرج الغالب ، فان الغالب في الناس أنهم يأتون على الرواحل .

ثالثها : القول بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد علم من حال السائل انه لا يستطيع أن يحج الا على الراحلة (٢) .

ولا يخفى مافى هذا الجواب الأخير من ضعف ظاهر ، اذ على تقدير صحة الحديث فان النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يفسر به الآية الكريمة ، ولا يعقل أن يفسر النبي - صلى الله عليه وسلم - هذه الآية الكريمة بحال رجل من المسلمين في عصر النبوة .

٤ - ولأنه عبادة متعلقة بقطع مسافة فاشتراط لها الزاد والراحلة قياسا على الجهاد (٣) .

مناقشة وترجيح :

ان الترجيح في هذه المسألة مبني على أمرين :

١ - ثبوت الأحاديث التفسير بها النبي - صلى الله عليه وسلم - الاستطاعة الواردة في الآية الكريمة بالزاد والراحلة ، والحق ان الشافعية انفسهم وهم ممن قال باشتراط الزاد والراحلة قد اعترفوا بضعف الحديث . قال النووي : (... قلت : وقد اتفقت الحفاظ على تضعيف ابراهيم الخوزي قال البيهقي : قال الشافعي : قد روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أحاديث تدل على أنه لا يجب

(١) هو أبو اسماعيل ، ابراهيم بن يزيد الخوزي ، نسبة الى شعب الخوز بمكة ،

مولى بنى أمية ، متروك الحديث ، توفي سنة احدى وخمسين ومائة ، أنظر

تهذيب التهذيب : ١٧٩/١ ، تقريب التهذيب : ٤٦/١ .

(٢) الخطاب : ٤٩٢/٢ ، التمهيد : ١٢٥/٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٤٨/٤ .

(٣) المغنى : ١٧٠/٣ .

المشي على أحد في الحج وإن أطاقه غير أن منها منقطع ، ومنها ما يمتنع أهل الحديث من تشبيته ، ثم ذكر حديث ابن عمر هذا من رواية الخوزي قال البيهقي : هذا هو الذي عنى الشافعي بقوله يمتنع أهل الحديث من تشبيته ، قال : وإنما امتنعوا من تشبيته لأنه يعرف بالخوزي ، وقد ضعفه أهل الحديث ، قال : وقــد روى من طريق غير الخوزي ، ولكنه أضعف من الخوزي ، قال : وروى عن قتادة عن أنس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا آراه إلا موهما ، فالصواب عن قتادة عن الحسن البصري عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسل قال البيهقي : وروى في المسألة أحاديث أخر لا يصح شيء منها ، وأشهرها : حديث إبراهيم الخوزي ، وينضم إليه مرسل الحسن وقد روى الدارقطني هذا الحديث من رواية جماعة ممن الصحابة ، وهي الأحاديث التي قال البيهقي لا يصح شيء منها ، وروى الحاكم حديث أنس ، وقال : هو صحيح ولكن الحاكم متساهل ٠٠٠٠ (١).

٢ - وأما القياس على الجهاد فهو قياس غير متجه وذلك للفروق الواضحة بين الحج والجهاد .

ثم إن الجهاد عباد مستقلة عن الحج وقد يختص بالحكام لا يختص بها الحج ، ولك الغالب أن السفر فوق مسافة القصر مظنة للمشقة العظيمة إن سافر ماشيا ، والأحكام إنما تناط بالمظنة فتكليف الحاج بالمشي وإيجاب الحج عليه إن كان قادرا على المشي فيه مشقة عظيمة له ، ولهذا فإن مذهب الشافعية والحنابلة هو الأقرب للصواب فيما يتعلق باشتراط الراحة .

وأما الزاد فإن مذهب المالكية فيه غير متجه ، فلا بد من وجود الزاد لكي يطلق على الإنسان بأنه مستطيع ، أما أن يقال له اذهب إلى الحج وتكسب زادك بصنعتك في طريقك إليه فهو بعيد جدا ، وهو مخالف لمقصد الشريعة في رفع الحرج ، وأضعف من ذلك وأبعد أن يقال للمتسول الذي يتكفف الناس اذهب فحج فقد وجب عليك الحج ، وحصل زادك بطريقك إليه بسؤال الناس وهكذا يترجح لدى اشتراط الراحة فيما فوق مسافة القصر واشتراط الزاد أيضا .

المبحث الثالث

حكم الحج عمن المعضوب

يقصد بالمعضوب هنا من عجز عن الحج عجزاً دائماً ، كالزمن الذى لا يستطيع أن يمشى ، وكالشيخ الكبير الهرم الذى لا يمسك على الراحلة ، وكذا يدخل فيه المريض مرضاً مقعداً عن الحج لا يرجى بروه ، وكذا الشاب نضو الخلقة لا يستوى على الراحلة ، وقد اختلف الفقهاء فى وجوب الحج عليه بالاستئابة بأن ينبى من يحج عنه بأجرة أو غير أجره ، فمن قائل بعدم وجوب الاستئابة ، ومن قائل بوجوبها على تفصيل سيأتى بعد .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى مايلى :

١ - تعارض النصوص - فى ظاهرها - ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿ وان ليس للانسان الا ما سعى ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ﴾ فهاتان الآيتان يفهم منهما عدم وجوب الانابة ، وهذا متعارض مع ما يفهم من حديث الخثعمية التى استفتت النبى - صلى الله عليه وسلم - فى الحج عمن والدها الشيخ الكبير وسيأتى .

٢ - كون الحج مشتملاً على جانبين من العبادة ، فهو من جانب عبادة بدنية ، ومن جانب آخر فإن للمال مدخلا فيه ، فمن غلب الجانب البدنى قال : بعدم وجوب الانابة ملحفاً بالحج بالصلاة ، والصوم ، ومن اعتبر الجانب المالى قال : بدخول الانابة فيه ملحفاً اياه بالزكاة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن العاجز عن الحج عجزاً مقعداً ، وكذا كل مريض لا يرجى بروه فإنه لا يجب الحج عليه ابتداءً وان وجد المال الكثير الذى يستأجر به والاجر الذى ينوب عنه للحج ، فالمعضوب عندهم لا تجب عليه الاستئابة ، واختلفوا هل تكره له أم تحرم ؟ وذلك بناءً على الاختلاف فى تأويل قول مالك فى الواضحة : ان الاستئابة لا تنبى أو لاتجوز ، لكن المعتمد أن الحج بالاستئابة لا يصح أصلاً ،

كما رجح ذلك الدسوقي والزرقانى والخطاب وغيرهم ، وقد حمل الخطاب والزرقانى تبعاً له الخلاف فى الكراهة أو المنع على الاستنابة فى النفل (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى وجوب الاستنابة على المعصوب بالجملة ، وذلك وفق تفصيلات ليس هنا مجال ذكرها (٢).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى عدم ايجاب الاستنابة على المعصوب بما يلى :

١ - قوله سبحانه وتعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ﴾ .

والمعصوب غير مستطيع ، ولهذا لم يتوجه الخطاب له أصلاً ، وان وجوب الاستنابة فرع عن وجوب الحج عليه أصلاً ومادام الحج لم يجب عليه أصلاً فلا تجب الاستنابة وذلك لأن الاستطاعة هى صفة فى البدن وعدم وجود هذه الصفة ينفـى الاستطاعة (٣).

٢ - قوله - تعالى - ﴿ وان ليس للانسان الا ما سعى ﴾ وهذا يفيد أن سعى غيره ليس له (٤)

٣ - ولأنها عبادة لاتدخلها النيابة حال القدرة عليها فلم تدخلها حال العجز عنها كالصلاة والصوم (٥)

(١) الخطاب: ٢/٣ - ٣ ، ٧ ، الخرش: ٢٩٦/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل وحاشية البنانى :

٢٤٣/٢ - ٢٤٤ ، الاشراف : ٢١٦/١ ، الجامع : ١٦٧/١ ب ، الكافى : ٣٠٩/١ ، المنتقى :

٢٦٩/٢ - ٢٧٠ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٩٩/٢ ، التمهيد : ١٢٤/٩ - ١٢٥ ، الجامع

لأحكام القرآن : ١٥١/٤ - ١٥٢ ، ١١٤/١٧ ، ١١٥ -

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٩٨/٢ - ٥٩٩ ، البناية : ٤٣٢/٣ + ٨٤٩ ، مفنى المحتاج :

٤٦٩/١ ، المجموع : ٩٤/٧ - ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، كشاف القناع : ٤٥٥/٢ ، شرح

منتهى الارادات : ٤/٢ - ٥ ، المفنى : ١٧٧/٣ .

(٣) الاشراف : ٢١٦/١ ، المنتقى : ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٩٢/٢ ،

التمهيد : ١٢٥/٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٥١/٤ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ١٥١/٤ .

(٥) الاشراف : ٢١٦/١ ، الجامع : ١٦٧/١ ب ، الجامع لأحكام القرآن : ١٥١/٤ .

٤ - ولأن الحج معناه قصد البيت بنفسه فلا يقوم غيره مقامه (١).

٥ - ولأن المعضوب مكلف لم يجب أن يحج غيره عنه بأصل الشرع قياساً على الصحيح (٢).

وقد أجاب النووي عن الآيتين الكريمتين والقياس على الصلاة فقال :

(... والجواب عن قوله تعالى ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ أنه وجد مسـ... المعضوب السعى وهو بذل المال والاستئجار وعن قوله - تعالى - ﴿ مَنْ اسْتَطَاعَ ﴾ أن هذا مستطيع بماله وعن القياس على الصلاة أنها لا يدخلها المال ...) (٣)

واستدل الجمهور بأحاديث :

١ - حديث ابن عباس " أن امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة أفأحسب عنه قال : نعم ، وذلك في حجة الوداع " (٤) .

٢ - حديث أبي رزين الفضل ، أنه أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : (إن أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الثعن قال : حج عن أبيك واعتمر) (٥) .

٣ - وعن علي - رضي الله عنه - : (إن جارية شابة من خثعم استفتت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت إن أبي شيخ كبير قد أقر وقد أدركته فريضة الله تعالى في الحج فهل يجزيه عنه أن أؤدي عنه قال : نعم فأدى عن أبيك) (٦) .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٥١/٤ .

(٢) المنتقى : ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ .

(٣) المجموع : ١٠١/٧ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب وجوب الحج وفضله ، ١٤٠/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب الحج عن العاجز ... ، ٩٧٣/٢ ، برقم : ١٣٣٤ .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب المناسك ، باب الرجل يحج عن غيره ، ١٦١/٢ ، برقم : ١٨٠٩ ، والترمذي في كتاب الحج : باب ٨٧ منه ، ٢٧٠/٣ ، برقم : ٩٣٠ ، وقال : حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب المناسك ، باب وجوب العمرة ، ١١١/٥ ، وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب الحج عن الحي إذا لم يستطيع ، ٩٧٠/٢ ، برقم : ٢٩٠٦ ، وأحمد في مسنده ، ١٠/٤ .

(٦) أخرج هذه الرواية الإمام أحمد في مسنده بهذا اللفظ ، ٧٦/١ .

٤ - وعن عبدالله بن الزبير رضى الله عنهما قال : جاء رجل من خثعم الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : ان أبى أدركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرحل والحج مكتوب عليه أفأحج عنه قال أنت أكبر ولده؟ قال نعم، قال: أرأيت لو كان على أبىك دين فقضيته عنه أكان ذلك يجزىء عنه؟ قال: نعم، قال : فاحج عنه) وهذه الاحاديث دالة على وجوب الاستنابة على المعضوب (١).

وقد أجاب المالكية عن حديث الخثعمية وما فى معناه بما يلى :

١ - إن قول الخثعمية : (إن فريضة الله فى الحج أدركت أبى شيخا كبيرا) ليس معناه أن الحج كان قد وجب عليه ، ولكن معناه أن ايجاب الله الحج على المستطيعين قد أدرك أباه وهو شيخ كبير ، توضحه رواية أخرى لحديث الخثعمية تقول فيه : (إن فريضة الله فى الحج على عباده قد أدركت أبى .. الحديث) وبعبارة أخرى فإن معنى قولها أن فريضة الحج كانت عندما كان أبوها شيخا كبيرا .

٢ - قد ورد فى بعض الروايات قوله - صلى الله عليه وسلم - لها ولغيرها أيضا : (... أرأيت لو كان على أبىك ديناً أفكنت قاضيته ، قالت : نعم ، قال : فدين الله أولى بالقضاء) فقد شبه النبی - صلى الله عليه وسلم - حجها عن أبيها بقضاء دينه عنه ، ومعلوم أن قضاء الابن لدين الأب غير واجب على الابن من مال نفسه الا أن يتطوع ، فدل ذلك التشبيه على أن حجها عن أبيها غير واجب لعدم وجوبه على أبيها أصلا ..

٣ - القول بأن هذا الحكم خاص بالخثعمية ، لما رأى منها من شفتها على أبيها واقبالها على الحج عنه (٢) .

٤ - ليس المقصود بهذا الحديث ايجاب الاستئجار على المعضوب أو وجوب الحج عليه أصلا ، بل المراد الحث على بر الوالدين ، وجلب ما ينفعهما والمحافظة على ما يسهما فى الدنيا والآخرة ، يوضح ذلك القرطبى حين يقول :

(١) المجموع : ١٠١/٧ ، المغنى : ١٧٧/٣ ، كشف القناع : ٤٥٥/٢ .
(٢) المنتقى : ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٩٢/٢ ، التمهيد : ١٢٥/٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٥٢/٤ .

(٠٠٠) وقال علماؤنا : حديث الخثعمية ليس مقصوده الايجاب ، وانما مقصوده الحث على بر الوالدين ، والنظر فى مصالحهما دنيا ودينا وجلب المنفعة اليهما جيلة وشرعا ، فلما رأى من المرأة انفعالا وطواعية ظاهرة ورغبة صادقة فى برهما بأبيها وحرصا على ايصال الخير والثواب اليه ، وتأسفت أن تفوته بركة الحج أجابها الى ذلك ، كما قال للآخرى التى قالت : إن أمى نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال : حجي منها رأييت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ قالت : نعم ، ففى هذا مايدل على أنه من باب التطوعات وايصال البر والخيرات للاموات ، ألا ترى أنه قد شبه فعل الحج بالدين (١)

الترجيح :

إن حديث الخثعمية حديث صحيح وصريح فى المسألة ، وردود المالكية عليه من الوهن بمكان ، ذلك أن مبنى جليها على نفى وجوب الحج على المرأة الخثعمية نفسها ، ولم يقل أحد من الفقهاء بأن الحج واجب عليها ، ذلك أن أباهما إذا كان الحج وجب عليه وهو شيخ كبير ، وكان قادرا على الاستنابة والاستئجار ولم يفعل فلا يعنى هذا أن الحج واجب على ورثته .

وبعبارة أخرى فوجوب الاستنابة على المعضوب شيء وجوبها على ورثته إذا لم يفعل شيء آخر ، وان تفريطه لا يستلزم وجوب الحج على ورثته الا أن يطوع الورثة فيحجوا عن أبيهم ، وهذا من البر بل ومن سعى الانسان أيضا كما ثبت عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قوله : (وولدك من سعيك) (٢) .

وأما آية الاستطاعة ، فلا شك أن الاستطاعة المالية نوع من أنواع الاستطاعة يبقى تردد الحج بين العبادات المالية والبدنية ، والحق أن وجود الجانب المالى فى الحج يدفع الى القول بأن الاحتياط للدين ايجاب الاستنابة على المعضوب .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٥٢/٤ .

(٢) أخرجه أبوداود فى كتاب البيوع ، باب فى الرجل يأكل من مال ولده بنحوه ، ٢٨٨/٣ ، برقم : ٣٥٢٨ ، والحاكم فى كتاب البيوع ، باب ولد الرجل ممن كسبه ، ٤٦/٢ ، قال حديث صحيح على شرط الشيخان ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى ، وأنظر : صحيح الجامع ١٠٩/٦ ، ارواء الغليل : ٣٢٣/٣ .

ثم ان الاستنابة مشروعة فى أعمال الحج كالاستنابة فى رمى الجمرات والاستنابة فى ذبح الهدى وغيره ، فاذا كانت الاستنابة داخلة فى أعمال الحج وواجباته ، فيمكن أن تكون داخلة فى أصله ، فان الرمي والذبح من الأعمال البدنية والتعبدية المحضة ، فدخول الاستنابة فيها كدخولها فى أصل الحج ، وبهذا يترجح لدى أن المعضوب تجب عليه الاستنابة اذا كان عنده من المال ما يستأجر به ، ووجد من يستنيبه .

المبحث الرابع

اشتراط المحرم لحج المرأة

اختلف الفقهاء في اشتراط وجود المحرم لوجوب الحج على المرأة ، فمن قائل باشتراطه مطلقا ، ومن قائل بالاكْتفاء بنسوة ثقات عند عدمه أو عجزه أو امتناعه ، ومن مكْتف بوجود جماعة من أحد الجنسين .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة إنما يرجع الى التعارض الظاهري بين الأحاديث التي نهت عن سفر المرأة بغير محرم وبين عموم قوله - تعالى - : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، فإن عمومها يدخل المرأة لأنها بالصحة تكون مستطیعة ، بينما قال من اشترط المحرم : إن المحرم — من السبيل .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا عدم المحرم لأي سبب من الأسباب ، ثم وجدت المرأة رفقة مأمونة فقد وجب عليها الحج ، وقد اختلف المالكية في هذه الرفقة أيشترط أن تكون من النساء فقط ؟ أم يصح أن تكون من الرجال ؟ أم لا بد من مجموع الجنسين ؟ وقد أفاض الخطاب في نقل هذه الأقوال دون أن يجزم هو بترجيح أو تشهير قول معين ، لكن الدسوقي قد جزم بأن المعتمد الاكْتفاء بجماعة من أحد الجنسين (١) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أنه لا بد من وجود المحرم (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أنه يجب الحج على المرأة إن وجدت جماعة من النساء الثقات (٣) .

-
- (١) الخطاب : ٥٢١/٢ - ٥٢٨ ، الخرشى : ٢٨٧/٢ - ٢٨٨ ، الشرح الكبير وحاشيته الدسوقي : ٩/٢ ، المدونة : ٢٥٤/١ ، الاشراف : ٢١٦/١ - ٢١٧ ، المنتقى : ٨٢/٣ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٦٤/٢ ، البناية : ٤٣٩/٣ ، كشف القناع : ٤٥٩/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٧/٢ ، المغنى : ١٩٠/٣ .
- (٣) مغنى المحتاج : ٤٦٧/١ ، المجموع : ٨٦/٧ .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ .

والمرأة العادمة للمحرم مستطبعة فتدخل في العموم .

٢ - ولأنه قطع مسافة ، فلا يشترط لها وجود ذي محرم كمن بينها وبين مكة ليلتان (١) .

٣ - القياس على الهجرة من دار الحرب الى دار الاسلام : اذ لا يشترط فيها المحرم (٢) .

وقد أجاب النووي عن القياس على الهجرة بالفرق ، لأن الخوف في دار الحرب أشد من الخوف في الطريق والفتنة فيها أكبر من الفتنة فيه (٣) .

(ب) واستدل الحنفية والحنابلة على مذهبهم في شرطية المحرم بما يلي :

١ - ما رواه أبوهريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
(لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم الا ومعها - - - - - ذو محرم) (٤) .

٢ - ما رواه ابن عباس قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (لا يخلون رجل بامرأة الا ومعها ذو محرم ، ولا تسافر امرأة الا ومعها - - - - - ذو محرم ، فقام رجل فقال يا رسول الله : انى كنت في غزوة كذا وانطلقت امرأتى حاجة فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : انطلق فاحج مع امرأتك) (٥) .

٣ - وعن ابن عباس ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (لاتحج - - - - - امرأة الا ومعها ذو محرم) (٦) .

(١) المنتقى : ٨٢/٣ .

(٢) الاشراف : ٢١٦/١ - ٢١٧ .

(٣) المجموع : ٨٦/٧ - ٨٧ .

(٤) أخرجه البخارى في كتاب تقصير الصلاة ، باب في كم يقصر الصلاة ، ٣٦/٢ .

(٥) أخرجه البخارى في كتاب النكاح ، باب لا يخلون رجل بامرأة الا مع ذو محرم

..... ، ١٥٩/٦ .

(٦) أخرجه الدارقطنى في كتاب الحج ، ٢٢٣/٢ .

٤ - القياس على حج التطوع بجامع أنها أنشأت سفرا في دار اسلام ، فسادا لم يجز ذلك في حج تطوع فلا يجوز في الفرض أيضا (١).

وأما الشافعية فإن مذهبهم قريب من مذهب المالكية لكنهم اشترطوا جماعة النساء ، وذلك لأن المرأة تكون آمن على نفسها بالسفر مع النسوة بخلاف السفر مع الرجال .

والذى يترجح لدى اشتراط المحرم لوجوب الحج ، فالاحاديث صحيحة وصريحة في ذلك ، والتمسك بعموم الآية فيه تكلف وبعد ، لأن هذه الأحاديث مخصصة للعموم .

ثم ان ظاهر الآية وعمومها يفهم منه عدم اشتراط المحرم أصلا ، لأن المرأة تستطيع من الناحية المالية والبدنية أن تحج وحدها ، لكن المالكية والشافعية يشترطون المحرم ، فإن عدم جماعة من النساء أو الرجال أو مجموعهما - على التفصيل الذى مر - ، فما موجب أن تخص هذه الآية في جانب دون جانب ؟ والاحاديث مصرحة باشتراط المحرم ، ولا تعرض فيها لجماعة من الرجال أو النساء أو منهما ، وبهذا فإن مذهب الحنفية والحنابلة هو الأقرب للصواب .

(١) المقنى : ١٩١/٣ ، كشف القناع : ٤٥٨/٢ ، البناية : ٤٤١/٣ .

المبحث الخامس

أشهر الحج

اختلف الفقهاء فى أشهر الحج ، أهى ثلاثة أشهر شوال وذو القعدة وذو الحجة ؟
أم هى شهران وبعض شهر ، شوال وذو القعدة وبعض ذى الحجة ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف فى تأويل قوله - تعالى - : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ ^(١) فمن قال : إن الأشهر لاتطلق على الشهرين وبعض الشهر ، قال : لابد أن يكون ذو الحجة كله داخلا تحت قولـــــــــــــــــه - تعالى - : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ ، ومن قال: إنه يطلق على الشهرين وبعض الشهر ، قال : إن بعض ذى الحجة وليس كله داخل فى الآية .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن أشهر الحج ثلاثة كاملة ، شوال وذو القعدة وذو الحجة ، وقد نقل القرطبى عن ابن حبيب المالكى أنها شهران شوال وذو القعدة وبعض ذى الحجة ^(٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن أشهر الحج شهران وبعض شهر ، شوال وذو القعدة وبعض ذى الحجة ، على أن بين الجمهور اختلافاً يسيراً فى المراد من بعض ذى الحجة ، فعلى حين ذهب الحنفية والحنابلة أنه عشرة أيام من ذى الحجة تنتهى بغروب شمس يوم النحر ذهب الشافعية الى أنها عشر ليال تنتهى بطلوع فجر يوم النحر ^(٣) .

(١) البقرة / ١٩٧ .

(٢) الحطاب : ١٥/٣ - ١٦ ، الخرشى : ٣٠٠/٢ ، الاشراف : ٢١٩/١ ، الجامع : ١٦٨/١ أ ، المقدمات : ٢٩٠/١ - ٢٩١ ، بداية المجتهد : ٢٣٨/١ ، المنتقى : ٢٢٨/٢ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٤٧١/٢ ، البناية : ٦٥١/٣ ، مفنى المحتاج : ٤٧١/١ ، المجموع : ١٤٠/٧ ، كشاف القناع : ٤٧٢/٢ ، شرح منتهى الارادات : ١١ / ٢ ، المفنى : ٢٦٣/٣ .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم في أن أشهر الحج ثلاثة كاملة بما يلي :

١ - قوله تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ .

والدليل من الآية الكريمة من وجهين :

أحدهما : أنه قد قال في الآية ﴿ أشهر ﴾ ، وهو جمع ، فإما أن يريد به شهرين أو ثلاثة ، ولا خلاف بيننا أنه لا يريد الشهرين ، فلم يبق إلا الثلاثة .

ثانيهما : أنه قد قال : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ ، ومعلوم أنه لا يجوز الرفث يوم النحر ، فدل على أن يوم النحر من أشهر الحج (١) .

ولا يخفى ضعف هذا الوجه الأخير وذلك لأمرين :

أحدهما : أنه لا يسلم عدم جواز الرفث يوم النحر ، وذلك لأنه إذا رمى وطأاف وحلق وذبح جاز له الرفث ، ويمكنه أن يقوم بالأفعال هذه قبل ظهر يوم النحر بسهولة ، فمن قال إن الرفث بعد هذا غير جائز ؟ .

ثانيهما : أن الحنفية والحنابلة قد قالوا إن يوم النحر داخل في قوله تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ فلا طريق إلى إلزامهم بهذا الاستدلال .

٢ - إن بعضا من أعمال الحج تقع بعد يوم النحر كرمي الجمار والمبىة بمنى (٢) .

(ب) وأما الجمهور الذين قالوا بأن بعض ذي الحجة وليس كله داخلا في أشهر الحج - على الخلاف بينهم أهو عشرة أيام أم عشر ليال - فقد استدللوا على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (يوم الحج الأكبر يوم النحر) (٣)

فكيف يجوز أن يكون يوم الحج الأكبر ليس من أشهر الحج ؟ .

(١) الاشراف : ٢١٩/١ ، بداية المجتهد : ٢٣٨/١ ، المنتقى : ٢٢٨/٢ .

(٢) المقدمات : ٢٩٠/١ - ٢٩١ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ، ٤٧٣/٣ .

٢ - مارواه نافع عن عبدالله بن عمر أنه قال : (أشهر الحج شـوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة) (١) وعن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير مثله .

٣ - ولأن في يوم النحر ركنا من أركان الحج وهو طواف الافاضة ، وكثير من أعمال الحج كرمي جمره العقبة والحلق والتقصير وغير ذلك .

٤ - قالوا : والآية الكريمة أيضا يراد بها شهر اشوال وذو القعدة وبعض ذي الحجة ، وهذا سائغ ومنقول في كلام العرب وفي كلام الشارع الحكيم أيضا ، فمن كلام الشارع الحكيم قوله - تعالى - : ﴿ والمطلقات يتربعن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٢) ، ومن المعلوم انه يحتسب الطهر الذي طلقتها فيه ، مع أنه يكون قد مضى بعضه وهي في عصمته ، وقال - صلى الله عليه وسلم - : (أيام منى ثلاثة) (٣) ومعلوم أنهما يومان وبعض الثالث .

وأما كلام العرب فمن ذلك قول القائل : (جئت يوم الخميس) وإنما قد جاء في ساعة منه ، ولربما قال : سأتيك في سنة كذا ، والمراد ساعة منها ، فهو من باب اطلاق الكل على الجزء ، أو هو من باب اطلاق لفظ الجمع على ما قد يكون أقل من ثلاثة انزالا له منزلة الجمع ، كقوله - تعالى - : ﴿ أولئك مبرورن مما يقولون ﴾ (٤) وإنما اراد عائشة (٥) .

(ج) واستدل الشافعية على مذهبهم بأنها عشر ليال تنتهي بطلوع فجر يوم النحر ، بأن هذا هو الوقت الذي إن أحرم فيه الحاج أدرك الحج فيخرج يوم النحر من ذلك (٦) .

الترجيح :

إن قوله - تعالى - : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ وعدم توضيحه هذه الأشهر في

(١) أخرجه البخارى معلقا بميغفة الجزم ، ١٥٠/٢ .

(٢) البقرة / ٢٢٨ .

(٣) أخرجه النسائي في كتاب الحج ، باب فيمن لم يدرك صلاة المبح مع الامام ، ٥/ ٢٦٥ ، وأبوداود في كتاب المناسك ، باب من لم يدرك عرفة ، ١٩٦/٢ ، برقم : ١٩٤٩ ، والترمذي في كتاب المناسك ، باب فيمن أدرك الامام بجمع فقد أدرك الحج ، ٢٣٧/٢ ، برقم : ٨٨٩ ، والحاكم وصححه ، ٤٦٤/١٠ .

(٤) النور / ٢٦ .

(٥) المجموع : ١٤٦/٧ ، مغنى المحتاج : ٤٧١/١ ، المغنى : ٢٦٣/٣ ، كشاف القناع : ٢ / ٤٧٢ ،

البنائية : ٦٥١/٣ - ٦٥٢ .

(٦) المجموع : ١٤١/٧ ، ١٤٦ .

الآية ، يدل على أن الله سبحانه وتعالى قد أقر أشهر الحج التي كانت معلومة عند العرب ، وقد أخبرنا العبادلة بأن هذه الأشهر هي شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ، فيجب أن نعتد على خبرهم ، لاسيما وهم الصحابة الذين عاصروا النبي - صلى الله عليه وسلم - ورووا عنه .

وأما كون بعض أعمال الحج تقع بعد يوم النحر فليس يمتنع أن تمتد بعض الأعمال المتعلقة بالحج بعد خروج شهوره ، ومن المعلوم أن الحاج قد يقيم في مكة شهرا بعد فراغه من مناسك الحج ، ثم إذا هم بالانصراف إلى بلده كان عليه أن يطوف طواف الوداع ، وهو من مناسك الحج ، كما أن الحاج إذا أتى ما يوجب عليه دما فإن له أن يذبحه في أي أيام السنة شاء ، كما أن بعض الفقهاء قد أجاز تأخير طواف الإفاضة إلى سنين ، ومن هنا يترجح لدى أن أشهر الحج هي شوال وذو القعدة وعشر أيام من ذي الحجة بما فيها يوم النحر ، لما ثبت من تسميته بالحج الأكبر والله أعلم .

المبحث السادس

المقصود بحاضرى المسجد الحرام

اختلف الفقهاء فى تحديد حاضرى المسجد الحرام ، والذين استثناهم الله - تعالى - من ايجاب دم التمتع ، والذين لا يجب عليهم دم القران أيضا ، أهم أهل مكة ، وما اتصل بها ؟ أم هم وغيرهم ممن كان مسكنه دون مسافة القصر من مكة ؟ أم غيرهم أيضا ممن كانوا دون المواقيت ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف فى تأويل قوله - تعالى - : ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام ﴾ (١) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن حاضرى المسجد الحرام هم : أهل مكة وذى طوى (٢) ، ومن فى حكمهم ممن اتصلت بيوتهم بمكة ، وذى طوى ، وغيرها من البيوت والتى يبدأ المسافر بالقصر عند مجاوزتها (٣) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن حاضرى المسجد الحرام هم من كانت مساكنهم دون المواقيت (٤) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنهم من كانوا من مكة أو من الحرم دون مسافة القصر (٥) .

(١) البقرة / ١٩٦ .

(٢) ذو طوى ، بضم الطاء ، وهو واد بمكة كله معمور اليوم يسيل فى سفوح جبل اداخر والحجون من الغرب ، وتفرض اليه كل من ثنية الحجون ، وثنية ريع الرسام ، ويذهب حتى يصب فى المسفلة عند قوز النكاسة ، وعليه من الأحياء العتيبية ، وجرول ، والتنضباوى ، وحارة البرنو - جنس من السودان - ومعظم شارع المنصور ، والحفاشر داخلية فى نطاق وادى طوى ، وانحسر الاسم اليوم فى بئر بجرول تسمى بئر طوى . أنظر : معجم المعالم الجغرافية فى السيرة النبوية ، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

(٣) الخطاب : ٥٥/٣ - ٥٦ ، الخرشى : ٣١١/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٢٩/٢ ، الاشراف : ٢٢١/١ ، الجامع : ١٧٤/١ أ ، بداية المجتهد : ٢٤٣/١ ، المنتقى : ٢٢٩/٢ ، التمهيد : ٣٤٣/٨ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤٠٤/٢ .

(٤) البناية : ٦٤٧/٣ .

(٥) مغنى المحتاج : ٥١٥/٢ ، المجموع : ١٧٥/٧ ، شرح منتهى الارادات : ١٤/٢ ، المغنى :

٥٠٢/٣ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ ، وحاضر الشيء هو من لا يحتاج الى كلفة ولا الى مشقة في قطع المسافة اليه ، وذلك مقصور على أهل مكة .

٢ - ولأن كل موضع ليس بمكة ، فأهله لا يوصفون بأنهم حاضروا المسجد الحرام ، كالمدينة والعراق (١)

(ب) واستدل الحنفية على أن حاضري المسجد الحرام من هم دون المواقيت ، بأنه يجوز لهم أن يدخلوا مكة بغير احرام ، فدل ذلك على أنهم هم حاضروه (٢) .

(ج) واستدل الشافعية والحنابلة بأن حاضري الشيء ما كان فيه ، أو فى مقاربه أو جاوره وذلك كقوله - تعالى - : ﴿ وآلهم عن القرية التى كانت حاضرة البحر ﴾ (٣) - أى قريبة منه - (٤) .

والذى يترجح لدى أن حاضري المسجد الحرام هم من كانوا فى داخل الحرم ، سواء أكانوا بمكة أو غيرها ، وذلك لأن حاضري الشيء ، هو المستقر فيه ، والمسجد الحرام يطلق على الحرم عموماً ، وذلك كقوله - تعالى - : ﴿ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾ (٥) ، وغير ذلك من الآيات الكريمة التى عبرت بالمسجد الحرام عن الحرم عموماً .

وبهذا يترجح أن حاضري المسجد الحرام هم من كانوا داخل الحرم ، وهذا منقول عن الثوري - رحمه الله - .

(١) الاشراف : ٢٢١/١ ، الجامع : ١٧٤/١ أ .

(٢) البناية : ٦٤٧/٣ .

(٣) الأعراف / ١٦٣ .

(٤) مغنى المحتاج : ١ / ٥١٥ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ١٧٤/٧ ، شرح

منتهى الارادات : ١٤/٢ ، المغنى : ٥٠٢/٣ .

(٥) التوبة / ٢٨ .

المبحث السابع

شرط بطلان التمتع

اختلف الفقهاء فى بطلان التمتع وسقوط الدم عن من أحرم بعمره فى أشهر الحج ، ثم حج من عامه ، فمتى يبطل التمتع ، ويسقط عنه دم التمتع ؟ هل يرجوعه الى مصره أو مصر قريب من مصره ؟ ، أم يرجوعه الى الميقات ؟ أم الى مسافة القصر من مكة ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى السبب الذى من أجله وجب الدم على المتمتع ، أهو الترفه باسقاط أحد السفرين وجمعه النسكين بسفر واحد ؟ أم هو ربح ميقات بجمعه النسكين بالاحرام من الميقات مرة واحدة ؟ أم هو بقاؤه بمكة ، أو عدم المامه بأهله الماماً صحيحاً ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن التمتع يبطل ويسقط عنه الدم اذا رجع الى بلده ، أو الى بلد بعيد عن مكة بنفس المسافة التى يبعد بلده بها عن مكة ، أو أكثر .

أما اذا كان البلد الذى رجع اليه دون بلده فى البعد عن مكة ، فلا يبطل تمتعه ، ولا يسقط عنه الدم ، وهنالك قول فى المذهب عن الموازية ، أنه اذا رجع الى بلد غير بلده فى الحجاز ، فان تمتعه لا يبطل ، ولا يسقط عنه الدم ، ولو كان مثل بلده فى البعد ، فيجب أن يخرج من الحجاز بالكلية حتى يسقط منه الدم ، ولكن المشهور هو الأول (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنه يبطل تمتعه ، ويسقط عنه الدم اذا ألتهم

(١) الخطاب : ٣ / ٥٨ ، الخرشى : ٢ / ٣١٢ ، المدونة : ١ / ٢٨٣ ، الفواكه الدوانى : ١ / ٤٣٤ ، الاشراف : ١ / ٢٢٢ ، الجامع : ١ / ١٧٣ ب ، ١٧٤ ب ، المنتقى : ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

بأهله الماما صحيحا (١) وأما ان لم يلزم بهم الماما صحيحا ، فلا يبطل تمتعه (٢)

(ج) وذهب الشافعية الى أن دم التمتع يسقط عنه بالعود الى ميقات عمرته ،
أو الى أى ميقات آخر ، ولو كان دون مسافة ميقات عمرته (٣) .

(د) وذهب الحنابلة الى أن تمتعه يبطل بخروجه من مكة الى مسافة
القصر (٤) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بأن الدم انما استحق عليه باسقاطه
أحد السفرين وجمعه العمرة والحج بسفر واحد ، فبعوده الى بلده أو الى بلد
مثل بلده فى البعد ، تكون قد انتفت علة ايجاب الدم عليه ، وهى ترفعه باسقاط
أحد السفرين ، وأما ان عاد الى بلد أقرب الى مكة من بلده ، فانه يبقــــــــــــــــى
مترفها ، لأن السفر الذى سافره كان دون السفر الذى وجب عليه (٥) .

(ب) وأما الحنفية فانهم اعتبروا مسألة الالمام ، فقالوا ان رجوعه الى
أهله لا يعتبر كاملا ولا صحيحا ، اذا كان العود الى مكة مستحقا عليه لسوق هدى
أو حلق آخره ، واذا كان المامه بأهله غير صحيح ، لم يسقط عنه دم التمتع (٦) .

(ج) وأما الشافعية فانهم جعلوا علة بطلان التمتع هى ربح ميقات ، فانه
يفعل نكح الحج دون أن يحتاج الى الرجوع الى الميقات مرة أخرى ليحرم منه ،
وبرجوعه الى ميقاته ، أو الى أى ميقات آخر غير ميقاته لم يكن رابحا لميقات
لأن عليه حينئذ ألا يجاوز الميقات الا محرما بالحج فلم يربح - والحالة هذه -

(١) يقصد الحنفية بالالمام الصحيح أن يرجع الى أهله بحيث لا يكون العود الى
مكة مستحقا عليه ، ويكون العود الى مكة مستحقا عليه إما بسوقه الهدى ،
أو بعدم حلقه من عمرته اذ فى هذين الحالىين يستحق العود الى مكة عليه .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٣٧/٢ ، ٥٤١ ، البنائية : ٦٤٨/٣ .

(٣) نهاية المحتاج : ٣١٧/٣ ، مغنى المحتاج : ٥١٦/١ ، المجموع : ١٧٧/٧ ، المهذب
المطبوع مع المجموع : ١٧٣/٧ - ١٧٤ .

(٤) كشف القناع : ٤٨١/٢ ، شرح منتهى الارادات : ١٤/٢ ، المغنى : ٥٠١/٣ .

(٥) الخرشي : ٣١٢/٢ ، الاشراف : ٢٢٢/١ ، الجامع : ١٧٤/١ ب ، المنتقى : ٢٣٢/٢ - ٢٣٣ .

(٦) حاشية ابن عابدين : ٥٣٧/٢ ، ٥٤١ ، البنائية : ٦٤٨/٣ .

ميقاتا (١).

(د) وأما الحنابلة فقد استدلوا بقول عمر : (إذا اعتمر في الحج ثم أقام فهو متمتع ، فإن خرج ورجع فليس بمتمتع ، وعن ابن عمر بنحوه (٢) .

ولعل مذهب الحنابلة في هذه المسألة هو الأرجح ، وذلك لأنه إذا كانت علة إيجاب دم التمتع هي إسقاط أحد السفرين ، فإن الخروج إلى مسافة القصير يطلق عليه اسم السفر لغة وشرعا .

(١) نهاية المحتاج : ٣١٧/٣ ، مغنى المحتاج : ٥١٦/١ .
 (٢) كشف القناع : ٤٨١/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ١٤/٢ ، والأثر أخرجه مالك في الموطأ : في كتاب الحج ، باب ما جاء في التمتع ، ٣٤٤/١ .

المبحث الثامن

حكم التلبية

اختلف الفقهاء في التلبية ، أواجبة هي أم مسنونة ومستحبة ؟ ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف في حمل فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - على الوجوب أو الاستحباب ، فمن حمله على الوجوب قال بوجوبها ، ومن حمله على الاستحباب ، قصر الحكم عليه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن التلبية واجبة ولو مرة ، فان ترك التلبية بالكلية أراق دما ، وأن تركها وطال الفصل بينها وبين الاحرام أراق دما أيضا ، ولا يسقط عنه الدم حتى ولو رجع من جديد فأحرم ولبي ، بخلاف مالو لم يطل الفصل ، فإن الدم يسقط بالتلبية .

ولا يشترط المالكية مقارنة التلبية للنية ، وإن قالوا بسنية ذلك ، كما لم يوجبوا تجديد التلبية ، بل لو لبى مرة واحدة أجزأته ، وسقط عنه الواجب (١) .

(ب) وذهب الجمهور الى أن التلبية مسنونة وليست بواجبة ، الا أن الحنفية اشترطوا أن يقترن الاحرام بأى ذكر فيه تعظيم لله تعالى ، كالتسبيح والتهليل والتكبير ، أما خصوص التلبية فمستحبة ومسنونة (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على وجوب التلبية بحمل أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك على الوجوب ، كما ذكر ذلك ابن رشد ، واستدل الباجي على

(١) الخطاب : ١٠٧/٣ ، الخرشي : ٣٢٤/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٣٩/٢ - ٤٠ ،

المدونة : ٣٦١/١ ، بداية المجتهد : ٢٤٧/١ ، المنتقى : ٢٠٧/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٨٣/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٧٨/١ ، نهاية المحتاج :

٢٦٠/٣ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم الغزى : ٣٣٣/١ ، المجموع :

٢٤٥/٧ ، ٢٤٦ ، كشف القناع : ٤٨٨/٢ ، المغنى : ٢٥٤/٣ .

ايجاب الدم بأنه واجب ، فوجب فيه الدم كسائر الواجبات (١) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بأن التلبية لا تخرج عن كونها ذكراً ، فكانت مستحبة أو مسنونة كسائر الأذكار (٢) .

وهذا هو الذى يترجح لدى ، ذلك أن ايجاب التلبية يحتاج الى دليل أقوى من الاستدلال بفعل النبى - صلى الله عليه وسلم - ، وذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد فعل أفعالا كثيرة فى الحج أكثرها مسنون ، وليس بواجب ، فلو قلنا : ان كل فعل فعله النبى - صلى الله عليه وسلم - فى الحج كان واجبا ، لأدى بنا ذلك الى ايجاب أفعال كثيرة لم يقل المالكية أنفسهم بوجوبها ، كالذهاب الى منى يوم التروية ، والمبيت بها ليلة تسع ، وتقبيل الحجر الأسود وغير ذلك .

(١) بداية المجتهد : ٢٤٧/١ ، المنتقى : ٢١١/٢ .

(٢) كشف القناع : ٤٨٨/٢ ، المفنى : ٢٥٤/٣ .

المبحث التاسع

الوقت الذى يقطع فيه المعتمر التلبية

اختلف الفقهاء فى المعتمر متى يقطع التلبية ؟ ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة تعارض بعض الآثار فى ظاهرها ، ذلك أنه روى بعض الآثار التى تدل على قطعها عند رؤية الحرم ، ووردت آثار أخرى تدل على قطعها عند استلام الحجر . .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - فى المشهور الى التفرقة بين المعتمر يحرم من الميقات ، أو المعتمر يحرم من الحل ، فإذا أحرم المعتمر من الميقات ، فإنه يقطع التلبية إذا دخل الحرم ، وإن أحرم من أدنى الحل كالتنعيم والجعرانة فإنه يقطع التلبية إذا رأى بيوت مكة ، أو إذا رأى المسجد الحرام .

ومثل المعتمر فى ذلك ، من أهل حج ، ولكن فاتته الحج باحصار ، أو تأخر ، فإنه يقطع التلبية فى المكان الذى يقطعها فيه المعتمر (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه يقطعها عند بدء الطواف (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

١ - ماروى عن هشام بن عروة عن أبيه : (أنه كان يقطع التلبية عند

(١) الشايج والاكليل بهامش الخطاب : ١٠٧/٣ ، الخرشى : ٣٢٤/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٠/٢ ، البيان والتحصيل : ٤٠٨/٣ - ٤٠٩ ، المدونة : ١ / ٣٦٥ ، الفواكه الدوانى : ٤١٤/١ ، الجامع : ١٧٢/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٦٤/٢ ، المنتقى : ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥١٣/٢ ، ٥٣٧ ، البناية : ٦٣٣/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٠١/١ ، كشف القناع : ٥٦٩/٢ ، المغنى : ٤١٨/٣ .

الحرم (١).

٢ - وروى مالك بلاغا عن ابن عمر : أنه كان يفعل ذلك أيضا (٢).

٣ - ولأن المعتمر غايته الحرم ، فناسب ذلك أن يقطع التلبية عنده ، بخلاف الحاج ، فإن غايته عرفة ، فسن أن يقطع التلبية عندها (٣).

ولا يخفى تكلف هذا الاستدلال وضعفه ، إذ أن المعتمر غايته المسجد

لا الحرم .

٤ - واستدلوا على التفرقة بين المهل من المواقيت ، والمهل من أدنى

الحل ، بأن الأول يقطع مسافة طويلة تكون فيها التلبية ، بخلاف الثانى ، فلمن قلنا : انه يقطع التلبية عند الحرم لما لبى الا مرات قليلة (٤).

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم فى قطع التلبية عند بدء الطواف ،

واستلام الحجر الأسود بما يلى :

١ - حديث ابن عباس مرفوعا أنه - صلى الله عليه وسلم - : (كان يمسك عن

التلبية فى العمرة اذا استلم الحجر) (٥).

٢ - ولأن التلبية اجابة للعبادة ، واشعار بالاقامة عليها ، فلا يقطعها

الا اذا شرع فيما يتحلل به منها ، والطواف والسعى هما اللذان يتحلل بهما من العمرة ، فناسب أن يقطع التلبية عنده ، ولم يشرع أن يقطعها قبل الطواف (٦).

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى قطع التلبية عند الطواف ، وذلك لورود

بعض الأحاديث فى ذلك ، وفعل صحابى أو تابعى واجتهادهما لو ثبتا لايمكن أن

يعارضوا الأحاديث الصحيحة .

(١) أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الحج ، باب قطع التلبية : ٣٣٨/١ ، وذكر الأرنؤوط

أن اسناده حسن . أنظر : جامع الأصول : ٢٢٢/٣ .

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الحج ، باب الغسل للاهلال ، ٣٢٢/١ .

(٣) المنتقى : ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ ، الجامع : ١٧٢/١ آ .

(٤) الجامع : ١٧٢/١ آ .

(٥) أخرجه الترمذى فى كتاب الحج ، باب ما جاء متى تقطع التلبية فى العمرة ، وقال

حسن صحيح ٢٦١/٣ ، برقم : ٩١٩ ، وأبو داود فى كتاب المناسك ، باب متى يقطع

المعتمر التلبية ، ١٦٣/٢ ، برقم : ١٨١٧ .

(٦) حاشية ابن عابدين : ٥٣٧/٢ ، البناية : ٦٣٣/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٠١/١ ، كشف

القناع : ٥٦٩/٢ ، المغنى : ٥١٨/٣ .

المبحث العاشر

حكم طواف القدوم

اختلف الفقهاء فى طواف القدوم للآفاقى (١) ، أو واجب هو أم مستحب ؟ ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف فى حمل فعل النبى - صلى الله عليه وسلم - فى ذلك على الوجوب ، أو على الاستحباب .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية وجوب طواف القدوم ، وإيجاب الدم على تاركه ، كما أنه يجب أن يكون قبل الوقوف بعرفة ، ويشترط المالكية لوجوب طواف القدوم ، وإيجاب الدم على تاركه شروط :

١ - أن يحرم بالحج مفردا أو قارنا من الحل .

٢ - أن لا يراهق - أى يزاحم - بحيث يخشى أن طاف طواف القدوم أن يفوته الوقوف بعرفة .

٣ - أن لا يردف الحج على العمرة فى الحرم .

ففى هذه الأحوال كلها لا يجب طواف القدوم ، كما يسقط وجوب القدوم أيضا عن به عذر استمر الى فوات وقته ، - أى بعد الوقوف بعرفة - كالحائض والنفساء والمجنون وغيرهم (٢) .

(ب) وذهب الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن طواف القدوم سنة ، وليس بواجب (٣) .

(١) الآفاقى هو من قدم الى مكة وهو ليس من أهلها ، ولا ممن هم دون المواقيت .

(٢) الخطاب : ٣ / ٨٢ ، الخرشى : ٢ / ٣١٧ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي :

٢ / ٣٣ - ٣٤ ، القواكه الدوانى : ١ / ٤١٥ ، المدونة : ١ / ٣٦٨ ، ٣٧٥ ، الجامع : ١ / ١٧٩ ب .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٤٩٤ ، البناية : ٣ / ٥٠٣ ، مغنى المحتاج : ١ / ٥٠٩ -

٥١٠ ، المجموع : ٨ / ١١ ، ١٢ ، ١٩ ، كشف القناع : ٢ / ٥٥٥ ، شرح منتهى

الارادات : ٢ / ٤٩ ، المغنى : ٣ / ٤٦٩ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد فعل طواف القدوم ، وأمر بفعله ، فدل ذلك على وجوبه ، ولأنه شرط في ركن من أركان الحج ، وهو السعى ، فكان واجبا لذلك (١) .

(ب) وأما الجمهور فاستدلوا على مذهبهم بأن طواف القدوم تحية للبيت ، فلم يكن واجبا كتحية المسجد (٢) .

والذى يترجح لدى سنية طواف القدوم لا وجوبه ، لأن الوجوب يحتاج السعى دليل أدل من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - ، إذ فعله - عليه الصلاة والسلام - قد يحمل على الاستحباب .

(١) الجامع : ١٧٩/١ ب •

(٢) المذهب المطبوع مع المجموع : ١١/٨ •

المبحث الحادى عشر

حكم السجود على الحجر الأسود

اختلف الفقهاء فى السجود على الحجر الأسود عند تقبيله ، أمشروع هو أم غير مشروع ؟ • وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى معارضة العمل لبعض الآثار •

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

- (أ) ذهب المالكية الى أن السجود على الحجر الأسود غير مشروع ، وقد أنكر مالك ذلك فى المدونة والمستخرجة انكارا شديدا ، وقد نقل عن ابن حبيب حمل ذلك على أن مالكا كرهه مخافة اعتقاد وجوبه ، أما الرجل يفعله فى خاصة نفسه ، فله ذلك عند ابن حبيب ، لكن المذهب الأول (١) .
- (ب) وذهب الحنفية - فى الراجح من مذهبهم - والشافعية والحنابلة الى أن ذلك مستحب (٢) .

الأدلة :

- (أ) استدل المالكية على عدم المشروعية باتصال العمل ، وأن مالكا لم يسمع أحدا يفعل ذلك (٣) .
- (ب) وأما الجمهور فقد احتجوا بفعل عمر وابن عباس - رضى الله عنهم - ، وهذا لا يكون الا عن توقيف (٤) .
- وقد اعتذر ابن رشد الجد عن ذلك ، بأن فعلها لم يصح عنده (٥) .
- والذى يترجح لدى استحباب ذلك لفعل الصحابين •

- (١) المدونة : ٣٦٤/١ ، ٣٩٧ ، المستخرجة المطبوعة مع البيان والتحصيل : ٤٢٠/٣ ، البيان والتحصيل : ٤٢٠/٣ ، الفواكه الدواني : ٣٦٧/١ ، الجامع : ١٧٨/١ أ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٧٣/٢ ، والمقصود بالسجود وضع الجبهة عليه •
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩٤/٣ ، مغنى المحتاج : ٤٨٨/١ ، المجموع : ٥٧/٨ - ٥٨ كشف القناع : ٥٥٧/٢ •
- (٣) البيان والتحصيل : ٤٢٠/٣ ، الجامع : ١٧٨/١ أ •
- (٤) كشف القناع : ٥٥٧/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٨٨/١ •
- (٥) البيان والتحصيل : ٤٢٠/٣ •

المبحث الثاني عشر

حكم تقبيل اليد عند استلام الحجر الأسود

اتفق الفقهاء على أن من عجز عن تقبيل الحجر الأسود ، فإنه يشرع لــــه استلامه بيده ، لكنهم اختلفوا فى تقبيل اليد التى استلمت الحجر ، أمشروع هو أم غير مشروع ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن من استلم الحجر الأسود ، فإنه يشرع لــــه أن يضع يده على فيه من غير تقبيل (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أن من استلم الحجر الأسود ، فإنه يقبل يده التى استلمته (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على عدم مشروعية تقبيل اليد بأن الفرض هو أن يمس الفم مامس الحجر كى يكون عوضا عن التقبيل ، وأما التقبيل فإنه سنة فى الحجر دون غيره (٣) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بما ثبت من فعله - صلى الله عليه وسلم - وذلك فى حديث ابن عمر وفيه : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يفعل ذلك) (٤) .
كما استدلوا بفعل الصحابة كعبدالله بن عباس وأبى هريرة وغيرهما (٥) .

(١) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ١٠٧/٣ - ١٠٨ ، الخرشى : ٣٢٥ - ٣٢٦ ، المدونة :

٣٦٣/١ - ٣٦٤ ، الاشراف : ٢٢٨/١ ، الفواكه الدوانى : ٤١٥/١ ، الجامع :

١٧٨/١ ، المنتقى : ٢٨٨/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩٤/٢ ، نهاية المحتاج : ٢٧٦/٣ ، مغنى المحتاج :

٤٨٨/١ ، المجموع : ٥٧٠/٨ ، ٥٧٠/٨ ، كشف القناع : ٥٥٧/٢ ، المغنى : ٣٩٥/٣ .

(٣) الاشراف : ٢٢٨/١ ، المنتقى : ٢٨٨/٢ .

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب الحج ، باب استحباب استلام الركنتين اليمانيين فى

الطواف ، دون الركنتين الآخرين ، ٩٢٤/٢ ، برقم : ١٢٦٨ .

(٥) المغنى : ٣٩٥/٣ ، كشف القناع : ٥٥٧/٢ .

والذى يترجح لدى سنية تقبيل اليد التى استلمت الحجر الأسود ، وذلك لما ثبت من فعل النبى - صلى الله عليه وسلم - ، وهذه الأفعال تصبىء محضة ، لا مدخل ولا مجال للاجتهاد فيها ، فضلا عما يشوب دليل المالكية من تكلف وبعد ، فان القول بأن الاستلام هو عوض عن التقبيل ، فلهذا لا يشرع تقبيل اليد يمكن أن يناقش ويقال : بأنه لما كان الاستلام عوضا عن التقبيل ، كان من المناسب أن تقبل اليد التى استلمت الحجر ، فيكون تقبيل اليد المستلمة عوضاً عن تقبيل الحجر ، وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى سنية تقبيل اليد المستلمة والله أعلم .

المبحث الثالث عشر

حكم الاضطباع فى الطواف

الاضطباع أن يجعل وسط الرداء تحت كتفه اليمنى ، ويرد طرفيه على كتفه اليسرى ، ويبقى كتفه اليمنى مكشوفة ، وقد اختلف الفقهاء فيه ، بين قائل بسنيته ، وقائل بكراهته .

وفيما يلى مذاهبهم فيه :

- (أ) ذهب المالكية الى أن الاضطباع ليس بسنة ، بل هو مكروه (١) .
 (ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى سنيته ، على خلاف بينهم ، أهو سنة فى كل طواف ؟ أم لطواف القدوم فقط ؟ ، وهل هو فى الأشواط كلها ؟ ، أم فى الثلاثة الأولى ؟ (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل مالك على عدم سنية الاضطباع ، بأنه لم يسمع أحدا من أهل العلم قال به (٣) .

(ب) وأما جمهور الفقهاء فقد استدلوا بما يلى :

١ - مارواه يعلى بن أمية - رضى الله عنه - : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طاف بالبيت مضطبعا ببرد) (٤) .

(١) الخرشى : ٣٢٦/٢ ، الجامع : ١٧٨/١ ، الفواكه الدوانى : ٤١٧/١ ، البيان والتحصيل : ٤٤٩/٣ - ٤٥٠ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩٥/٢ ، البناية : ٤٩٤/٣ ، مغنى المحتاج : ١ / ٤٠٩ ، المجموع : ١٩/٨ - ٢٠ ، ٥٨ ، كشف القناع : ٥٥٥/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٩/١ - ٥٠ ، المغنى : ٣٨٥/٣ - ٣٨٦ .

(٣) المستخرجة المطبوعة مع البيان والتحصيل : ٤٤٩/٣ - ٤٥٠ .

(٤) أخرجه أبوداود فى كتاب المناسك ، باب الاضطباع فى الطواف ١٧٧/٢ ، برقم : ١٨٨٣ ، والترمذى فى كتاب الحج ، باب ماجاء أن النبى - صلى الله عليه وسلم - طاف مضطبعا ، وقال : (حديث حسن صحيح) ٢١٤/٣ ، برقم : ٨٥٩ ، وابن ماجه فى كتاب المناسك ، باب الاضطباع ، ٩٨٤/٢ ، برقم : ٢٩٥٤ .

٢ - مارواه ابن عباس قال : (اضطبع النبي - صلى الله عليه وسلم - هو وأصحابه ورملوا ثلاثة أشواط ، ومشوا أربعاً) (١) .

٣ - مارواه ابن عباس أيضا : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه اعتمروا فأمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - فاضطبعوا ، فجعلوا أرديتهم تحت آباطهم ، وقذفوها على مواتقهم) (٢) .

٤ - وعن أسلم مولى عمر ، قال : سمعت عمر يقول : (فيم الرملان اليوم ، والكشف عن المناكب ، وقد وطد الله الاسلام ، ونفى الكفر وأهله ؟ ، ومع ذلك لا نترك شيئا كنا نضعه مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) (٣) .

والذى يترجح لدى سنية الاضطباع لشبوت ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأقل أحوال أفعاله - صلى الله عليه وسلم - الاستحباب ، لاسيما فى أمر تعبدى كهذا ، وعدم علم مالك - رضى الله عنه - بهذا لا يستلزم عدم سنيته .

-
- (١) أخرجه أبوداود فى كتاب المناسك ، باب فى الرمل ، ١٧٩/٢ ، برقم : ١٨٩٠ .
 (٢) أخرجه أبوداود فى كتاب المناسك ، باب الاضطباع فى الطواف ، ١٧٧/٢ ، برقم : ١٨٨٤ ، وذكر الأرنؤوط أن اسناده حسن ، أنظر : جامع الأصول : ١٧٠/٣ .
 (٣) المغنى : ٣٨٦/٣ ، كشاف القناع : ٥٥٥/٢ - ٥٥٦ ، المجموع : ١٩/٨ ، والأثر أخرجه أبوداود فى كتاب المناسك ، باب فى الرمل ، ١٧٩/٢ ، برقم : ١٨٨٧ ، وابن ماجه فى كتاب المناسك ، باب الرمل حول البيت ، ٩٨٤/٢ ، برقم : ٢٩٥٢ ، وذكر الأرنؤوط أن اسناده حسن ، أنظر : جامع الأصول : ١٧٢/٣ .

المبحث الرابع عشر حكم قراءة القرآن في الطواف

اختلف الفقهاء في قراءة القرآن في الطواف ، أمشروعة هي أم غير مشروعة ؟

وفيما يلي مذاهبهم في ذلك :

(أ) ذهب المالكية الى أن القراءة في الطواف غير مشروعة ، بسبب
مكروهة (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أنها مشروعة ، لكن الحنفية قالوا : إنها
خلاف الأولى ، كما رجح ذلك ابن عابدين (٢).

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على كراهة قراءة القرآن في الطواف ، بأنه لم يرد
عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، بأنه كان يقرأ القرآن في الطواف ، فسدل
على أنه ليس بسنة (٣).

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بحديث أبي سعيد الخدري - رضي الله
عنه - ، (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : يقول الرب - سبحانه وتعالى :
من شغل القرآن عن ذكرى ومألتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، وفضل
كلام الله - سبحانه وتعالى - على سائر الكلام كفضل الله على خلقه) (٤).

قالوا : ولأن الذكر في الطواف مشروع ، والقرآن هو أفضل الذكر (٥).

(١) الخرشى : ٣٢٦/٢ ، الخطاب : ١٠٩/٣ ، الجامع : ١٧٨/١ ب ، المدونة :
٤٠٦/١ - ٤٠٧ ، الكافي : ٣٢٠/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩٧/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٨٩/١ ، المجموع : ٤٤/٨ ،
٥٩ ، شرح منتهى الإرادات : ٥٢/٢ ، الفروع : ٤٩٨/٣ .

(٣) الخرشى : ٣٢٦/٢ ، الخطاب : ١٠٩/٣ .

(٤) أخرجه الترمذى في كتاب فضائل القرآن ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، ١٦٩/٥ ،
برقم : ٢٩٢٦ . وضعفه الشوكاني في تحفة الناكرين ص ٢٦١ .

(٥) مغنى المحتاج : ٤٨٩/١ ، المجموع : ٤٤/٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٥٢/٢ .

والذى يترجح لدى أن لا كراهة فى قراءة القرآن فى الطواف ، صحيح أن الأذكار المأثورة ربما تكون أفضل من قراءة القرآن فى الطواف ، لأن مبنى ذلك على التعبد ، ولا يلزم من أفضلية ذكر فى حال معين ، أو وقت معين أن يكون ذلك الذكر أفضل من القرآن ، لكن القول بالكراهة بعيد ، خاصة وأن الأذكار المأثورة فى الطواف قليلة ، والتشاغل بالقرآن أفضل بكثير من السكوت .

المبحث الخامس عشر

حكم ركعتي الطواف

اتفق الفقهاء على أن ركعتي الطواف مشروعتان ، لكنهم اختلفوا في درجة هذه المشروعية فمن قائل بأنهما واجبتان ، ومن قائل بأنهما سنتان ، ومن مفرق بين الطواف الواجب ، فقائل بوجوبهما فيه ، أو الطواف المندوب ، فقائسـلـ بـندبـهـما فيه .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى مايلي :

- ١ - الاختلاف في المراد من قوله - تعالى - : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَعْلَى ۖ ﴾ (١) ، هل المراد به ركعتا الطواف ؟ أم اتخاذه للصلاة فيه عموما ؟ .
- ٢ - الاختلاف في حمل فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك على الوجوب أو السنية .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(١) ذكر المالكية في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

- ١ - أشهرها - وهو مآرجحه الحطاب - : أن حكمهما تابع لحكم الطواف الذي سبقهما ، فإن كان الطواف الذي سبقهما واجبا ، فهما واجبتان ، وإن كان مندوبا فهما مندوبتان .
- ٢ - أنهما واجبتان مطلقا .
- ٣ - أنهما سنة مؤكدة .

وقد ذكر سنيتهما ابن يونس ، والقاضي عبدالوهاب ، لكن الذي يفهم من كلامهما الوجوب ، فبالرغم من أن ابن يونس قد عبر عن حكمهما بالسنة المؤكدة ، إلا أنه قال بوجوب الدم على تاركهما ، وهذا هو شأن الواجبات ، كما أن القاضي عبدالوهاب قد صرح بالسنية المؤكدة ، لكن استدلاله يفهم منه أنهما واجبتان (٢) .

(١) البقرة ١٢٥/٠
 (٢) الحطاب والتاج والاكلیل بهامشه ١١٠/٣ - ١١١ ، الخرشى على مختصر خليل وحاشية العدوى ٢٢٧/٢ ، الشرح الكبير للدردير: ٤١/٢ - ٤٢ ، الاشراف ٢٢٨/١ - ٢٢٩ ، الجامع : ١٨١/١ ب ، الفواكه الدواني: ٥١٧/١ ، القوانين الفقهية : ص ٨٩ ، بدايــــــــــــة المجتهد : ٢٧٣/١ ، المنتقى : ٢٢١/٢ .

(ب) وذهب الحنفية الى وجوبهما من طواف كل سبعة أيام (١).

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى سنيتهما (٢).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث جابر بن عبد الله وفيه : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طاف بالبيت سبعا ، رمل ثلاثا ، ومشى أربعا ، ثم قرأ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ، فعلى سجدتين خلف المقام ، بينه وبين الكعبة ، ثم استلم الركن ...) (٣).

فقد حمل المالكية فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - على الوجوب ، لاسيما وقد نبه النبي - صلى الله عليه وسلم - على أنه فعلهما امتثالا لقوله - تعالى - : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ ، ومع ذلك فإن الآية نفسها متضمنة لأمر ، والأمر للوجوب .

٢ - ولأن الطواف ركن من أركان الحج له تابع ، فوجب أن يكون تابعه واجبا كالوقوف بعرفة ، فإنه لما كان ركنا ، كان تابعه - وهو المبيت بمزدلفة - ركنا (٤).

(ب) وأما الحنفية فقد استدلوا بحديث جابر ، وبآية : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ لكنهم حملوهما على الوجوب المطلق ، - أي سواء أكان الطواف واجبا أم غير واجب (٥).

(١) حاشية ابن عابدين : ٤٩٩/٢ ، ٤٧٠ ، البناية : ٥٠١/٣ .

(٢) مفتى المحتاج : ٤٤٩١/١ ، المجموع : ٤٩/٨ ، ٥٢ ، شرح منتهى الإرادات :

٥٣/٢ ، ٥٤ ، كشف القناع : ٥٦٣/٢ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب حجة النبي - صلى الله عليه وسلم -

٨٨٦/٢ ، برقم : ١٢١٨ .

(٤) الجامع : ١٨١/١ ب ، الاشراف : ٢٢٩/١ ، المنتقى : ٢٨٨/٢ .

(٥) البناية : ٥٠١/٣ - ٥٠٢ .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

- ١ - حديث جابر المتقدم ، وقد حملوه على الاستحباب .
- ٢ - ولأنهما صلاة زائدة عن الصلوات الخمس ، فلم تكونا واجبتين على الأعيان بأصل الشرع كغيرهما من النوافل (١) .

والذى يترجح لدى أنهما مندوبتان ، وأما الاستدلال بحديث جابر وبآية الكريمة فغير متجه ، ذلك أن الآية الكريمة لم يكن المراد منها بيان حكم ركعتى الطواف ، وإنما المراد منها الحث على اتخاذ مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم - ليبين أن من المراد من الآية ركعتا الطواف ، فيكون المعنى أن من أراد أن يركع ركعتى الطواف ، فليركعهما عند مقام إبراهيم ، فليس فى الآية ولا الحديث دليل على وجوبهما .

وأما قياس المالكية ركعتى الطواف على المبيت بمزدلفة فغريب ، وذلك لأن المبيت بالمزدلفة واجب مستقل وليس تابعا للوقوف بعرفة ، وكونه بعده فعلا وزمانا لا يلزم منه أن يكون تابعا له ، والا لساغ لقائل أن يقول : إن الوقوف بعرفة مندوب وليس بركن ، لأنه تابع للمبيت بمنى ليلة التروية ، وهى سنة ، ومن هنا يتضح أن هذا القياس بعيد ، وأن الأحكام الشرعية التعبدية لا يمكن أن تثبت بهذه الاستنتاجات البعيدة .

(١) المذهب المطبوع مع المجموع : ٤٩/٨ ، كشف القناع : ٥٦٣/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٥٦٣/٢ .

المبحث السادس عشر

حكم طواف الوداع

اختلف الفقهاء فى طواف الوداع أواجب هو أم غير واجب ؟ • وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى تعارض الآثار - فى ظاهرها - فمن ذلك حديث ابن عباس الذى فهم منه بعض الفقهاء وجوب طواف الوداع ، وحديث صفيية الذى فهم منه بعض الفقهاء عدم الوجوب وسيأتيان •

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

- (أ) ذهب المالكية الى أن طواف الوداع مندوب ، وليس بواجب (١).
 (ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه واجب (٢).

الأدلة :

- (أ) استدل المالكية على استحباب طواف الوداع وعدم وجوبه بما يلى :
- ١ - ماروى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : (حججت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأفطنا يوم النحر ، فحاضت صغية ، فأراد النبى - صلى الله عليه وسلم - منها ما يريد الرجل من امرأته ، فقالت : يارسول الله انها حائض ، قال : أحابستنا هي ؟ ، قالوا : يارسول الله ، أفاضت يوم النحر ، قال : اخرجوا) (٢).

- (١) الخرشى : ٣٤٢/٢ ، المدونة : ٤٠٢/١ ، الفواكه الدواني : ٤٢٦/١ ، الجامع : ١٨١/١ ، بداية المجتهد : ٢٥١/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٣٠٩/٢ - ٣١٠ المنتقى : ٢٩٣/٢ •
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٦٨/٢ ، ٥٢٣ ، البناية : ٥٠٣/٣ ، ٥٨٣ ، مغنى المحتاج : ٥١٠/١ ، المجموع : ٢٥٤/٨ ، ٢٥٧ ، كشف القناع : ٥٩٥/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٦٨/٢ ، المغنى : ٤٦٩/٣ •
- (٣) أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، باب الزيارة يوم النحر ، ١٨٩/٢ ، ومسلم فى كتاب الحج ، باب وجوب طواف الوداع ، وسقوطه عن الحائض ، ٢ / ٩٦٣ ، برقم : ١٣٢٧ •

قال الساجي :

(٠٠٠ فوجه الدليل من الحديث أنه خاف أن لا تكون طافت للأفاضة ، وأن يحبسهم ذلك بمكة ، فلما أخبر أنها قد أفاضت ، قال : أخرجوا ، ولم يحبسهم لعذر طواف الوداع على صفة ، كما خاف أن يحبسهم لعذر طواف الأفاضة) (١) .

٢ - وعن عائشة قالت : (ولو كان الذى يقولون ، لأصبح بمنى أكثر من ستة آلاف امرأة حاض كلهن قد أفاضت) (٢) .

فدل ذلك على أن طواف الوداع ليس بواجب ، إذ لو كان واجبا لكان بمنى هذا العدد من النساء ينتظرن الطهر ، كى يطفن طواف الوداع ، فلما لم يكن شئ من ذلك ، دل على أن طواف الوداع ليس بواجب .

٣ - ولأنه معنى لم يجب الدم بسببه على الحائض ، فلم يجب على غيرها (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبيهم فى وجوب طواف الوداع بحديث ابن عباس ، وفيه : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف ، إلا أنه قد خفف عن المرأة الحائض) (٤) .

الترجيح :

والذى يترجح لدى وجوب طواف الوداع ، فحديث ابن عباس ظاهر فى ذلك ، وأما حديث عائشة فى قصة حيضة صفة ، فهو خاص بالنساء ذوات الحيض ، كما هو وارد فى حديث ابن عباس نفسه والذى فيه : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد خفف عن الحائض) ، وهذا يقودنا الى القول ببطلان القياس الذى استند اليه

(١) المنتقى : ٢٩٣/٢ .

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الحج ، باب افاضة الحائض ، ٤١٣/١ .

(٣) المنتقى : ٢٩٣/٢ ، الزرقاني على الموطأ : ٣٨٠/٢ .

(٤) مغنى المحتاج : ٥١٠/١ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٢٥٣/٨ ، البناية :

٥٨٣/٣ ، كشف القناع : ٥٩٥/٢ . والحديث أخرجه البخارى فى كتاب الحج ،

باب اذا حاض المرأة بعدما أفاضت ١٩٥/٢ ، ومسلم فى كتاب الحج ، بسباب

وجوب طواف الوداع ، وسقوته عن الحائض ، ٩٦٣/٢ ، برقم : ١٣٢٨ .

المالكية في قياس غير الحائض على الحائض ، وذلك لأن عدم إيجاب طواف الوداع على الحائض إنما كان رخصة وتخفيفاً عن النساء الحيض ، وذلك لما يلحقهن ويلحق رفقتهم من المشقة البالغة في انتظار الطهر ، ومعلوم أن الرخص لا يقاس عليها ، فليس غير الحائض في ذلك كالحائض .

ومن هنا فإن مذهب الجمهور في وجوب طواف الوداع على غير الحائض هو الأقرب والأوفق ، ففيه جمع بين الأدلة ، وأعمال للنصوص كلها ، وهو أولى من أعمال بعضها ، وإهمال بعض .

المبحث السابع عشر

الوقت الذى يقطع فيه الحاج التلبية

اختلف الفقهاء فى الوقت الذى يقطع فيه الحاج التلبية ، أيقطعها ———
إذا راح الى عرفة ؟ أو إذا رمى جمرة العقبة ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى تعارض بعض الآثار مع الحديث ، كما يرجع الى تعارض العمل مع الحديث أيضا على ماسياتى تفصيله .
وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن الحاج يقطع التلبية إذا دخل مكة ، ثم ———
يعاودها بعد طواف القدوم والسعى مستمرا بها الى الرواح الى عرفة ، وهنالك
قول مشهور آخر ، وهو أنه يقطعها عند شروعه فى طواف القدوم ، ثم لايعاودها ———
بعد ذلك ، لكن أكثر المالكية على القول الأول (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه ———
يقطعها عند رمى جمرة العقبة ، على خلاف بينهم أيكون ذلك عند بدئه الرمى ،
أم بعد انتهائه منه ؟ (٢).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

١ - بعض الآثار عن بعض الصحابة كعلي وغيره من أنهم كانوا يقطعون التلبية

- (١) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ١٠٦/٣ ، الخرشى : ٣٢٤/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٧٢/٢ - ٢٧٣ ، الشرح الكبير للدردير : ٣٩/٢ - ٤٠ ، الاشراف : ٢٣٠/١ ، المدونة : ٣٦٤/١ - ٣٦٥ ، الجامع : ١٧١/١ ب ، الفواكه الدوانى : ٤١٣/١ - ٤١٤ ، ٤٢٠ ، بداية المجتهد : ٢٤٧/١ - ٢٤٨ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٥٧/٢ ، المنتقى : ٢١٦/٢ - ٢١٧ ، عارضة الأحودى : ١٥٠/٤ - ١٥١
(٢) حاشية ابن عايدى : ٥١٣/٢ ، البناية : ٥٣٢/٣ - ٥٣٣ ، مغنى المحتاج : ٥٠١/١ ، المجموع والمهذب المطبوع معه : ١٥٤/٨ ، ١٨١ - ١٨٢ ، كشاف القناع : ٥٧٩/٢ - ٥٨٠ .

عند الرواح الى عرفة (١).

٢ - عمل أهل المدينة : اذ قال مالك : إن أهل العلم ببلده لم يزالوا على ذلك .

٣ - ولأن التلبية إنما هي اجابة لما دعى اليه من الحج ، فاذا شرع فى أعماله يكون قد أجاب لما دعى اليه ، فلم يبق معنى للاستمرار فيها .

٤ - واستدلوا على قطع التلبية فى الطواف والسعى ، بأن الطواف يشترط له الطهارة ، فكان فى الصلاة ، وهو لا يلبي فى الصلاة (٢).

ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال وتكلفه ، اذ ليست الصلاة محلا للتلبية ، ثم إن الطواف قد أبيح فيه الكلام العادى ، فاذا كان الكلام العادى فى الطواف مباحا ، أفلا تكون التلبية كذلك ؟

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلى :

١ - حديث الفضل بن عباس (٣) وفيه : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - مازال يلبي حتى رمى جمرة العقبة) (٤) ، قالوا : وقد كان الفضل بن عباس رديف النبى - صلى الله عليه وسلم - ، فهو أعلم بحاله .

٢ - ولأن رمى جمرة العقبة من أسباب التحلل فى الحج ، فشرع قطع التلبية عنده ، كقطعها عند الطواف بالنسبة للعمرة .

٣ - ولأن التلبية فى الحج كالتكبير بالنسبة للصلاة ، فوجب أن تستمر الى آخر الاحرام (٥).

(١) أخرجه مالك فى الموطأ : فى كتاب الحج ، باب قطع التلبية : ٣٣٨/١ .

(٢) المنتقى : ٢١٦/٢ - ٢١٧ .

(٣) هو أبو العباس ، الفضل بن العباس بن عبد المطلب ، ابن عم النبى - صلى الله عليه وسلم - ، حضر غسل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، استشهد باليرموك وعليه درع النبى - صلى الله عليه وسلم - ، أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٨٠/٨ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، باب التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمى الجمرة ، ١٧٩/٢ ، ومسلم فى كتاب الحج ، باب استحباب استدامة الحاج التلبية ٠٠٠ ، ٩٣١/٢ ، برقم : ١٢٨١ .

(٥) البناية : ٥٣٣/٣ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ١٥٤/٨ ، كشاف القناع : ٥٧٩/٢ ، المفنى : ٤٥٢/٣ - ٤٥٣ .

ولا يخفى ما فى هذين الدليلين من تكلف وضعف ، فأما الأول : وهو قياس الحج على العمرة فى قطع التلبية فغير متجه ، لأن كلا من الحج والعمرة عبادة مستقلة ، وتشابههما فى بعض الوجوه لا يستلزم التشابه فى الكل ، لاسيما وأن بين الحج والعمرة فروقا كثيرة معروفة .

ثم ان الجمهور كانوا قد قاسوا قطع التلبية فى العمرة على قطعها فى الحج ، فأصبحنا لاندري أى الأمرين فرع ، وأيهما أصل ؟ .

وأما قياس التلبية فى الحج على التكبير فى الصلاة فغير متجه ، لأن كلا منهما عبادة مستقلة .

والذى يترجح لدى استمرار التلبية حتى رمى الجمار ، وذلك للحديث الصحيح فى فعله - صلى الله عليه وسلم - كما روى ذلك الفضل بن عباس .

المبحث الثامن عشر

حكم من دفع من عرفات قبل غروب الشمس

اختلف الفقهاء في حكم من دفع من عرفات قبل غروب الشمس ، ولم يرجع اليها بعده حتى طلع فجر يوم النحر ، أيمح حجه أم لا يصح ، ويكون ركن الوقوف بعرفة قد فاته ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى مايلي :

١ - تعارض بعض الأحاديث - في ظاهرها - ، فمن ذلك ماورد في حديث عروة بن مضر الطائي ^(١) ، وفيه : قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من شهد صلاتنا هذه ، وكان قبل ذلك قد وقف بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه) ، فهو متعارض - في ظاهره - مع ماورد من فعله - صلى الله عليه وسلم - فقد ثبت في حديث جابر وغيره أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد دفع من عرفة بعد الغروب ، كما أنه متعارض مع ماورد في حديث ابن عباس وابن عمر ، واللذين يفهم منهما اشتراط الوقوف بالليل ، وتأتى في الأدلة .

٢ - هل المعتمد في الوقوف هو جزء من الليل أم جزء من النهار ؟ ، فمن قال : إن المعتمد هو جزء من الليل ، قال بفوات حج من لم يقف بعرفة ليلا ، بأن دفع قبل الغروب ولم يعد ، ومن قال : إن المعتمد هو جزء من النهار ، قال بصحة حج من دفع من عرفة قبل الغروب .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن من دفع من عرفة قبل غروب يوم عرفة ، ولم يرجع ليلة النحر ، فيقف بها ، فإن الحج قد فاته لفوات ركن الوقوف بعرفة ، لأن المعتمد عندهم أن الوقوف الركن هو جزء من الليل ، يجب أن يضاف اليه جزء من النهار ، فإن لم يقف نهارا جبر هذا الواجب بدم ^(٢) .

- (١) عروة بن مضر ، بمعجمة ثم راء مشددة مكسورة ثم مهملة والطائي صاحبى ، له حديث واحد في الحج ، أنظر : تقريب التهذيب : ١٩/٢ .
- (٢) الخطاب : ٩٤/٣ ، الخرشى : ٣٢١/٢ ، المدونة : ٤١٣/١ ، الفواكه الدواني : ٤٢١/١ ، الاشراف : ٢٣١/١ ، الجامع : ١٨٤/١ ، بداية المجتهد : ٢٥٤/١ - ٢٥٥ ، عارضة الأحوذى : ١١٦/٤ - ١١٧ ، الزرقانى على الموطأ : ٣٤٠/٢ ، المنتقى : ٢٠/٣ ، التمهيد : ٢٧٥/٩ - ٢٧٦ ، ٢٠/١٠ - ٢١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤١٦/٢ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن من دفع من عرفة قبل الغروب ، فإن حجه صحيح ، ويريق دما ، على خلاف بينهم فليس اراقة الدم هل هي على سبيل الوجوب ، كما هو مذهب الحنفية والحنابلة ؟ ، أم على سبيل الاستحباب ، كما هو راجح مذهب الشافعية (١) .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - فعله - صلى الله عليه وسلم - ، والذي ورد في حديث جابر الطويل في صفة حج النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دفع من عرفة بعد الغروب) (٢) .

قالوا : وأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - محمولة على الوجوب ، لاسيما وقد قال : (خذوا عني مناسككم) (٣) .

٢ - حديث عطاء عن ابن عباس وفيه : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : من أفاض من عرفات قبل الصبح ، فقد تم حجه ، ومن فاتته فقد فاتته الحج) (٣) .

٣ - ما روى مسور بن مخزومة (٥) قال : (خطبنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عشية عرفة فقال : وإن أهل الشرك والأوثان كانوا يدفعون في هذا اليوم

(١) حاشية ابن عابدين : ٤٦٨/٢ ، البناية : ٥٣٥/٣ ، ٥٨٨ ، مغنى المحتاج :

٤٩٨/١ ، المجموع : ١٠٢/٨ ، ١١٩ ، كشاف القناع : ٥٧٦/٢ ، ٦٠٥ ، شرح

منتهاى الارادات : ٥٩/٢ ، المغنى : ٤٣٢/٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ٦٤١ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب استحباب رمى جمرة العقبة يوم النحر

راكبا ، ٩٤٣/٢ ، برقم : ١٢٩٧ .

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط ١١٩/١ ، وهو ضعيف ، وذكر الشيخ الألباني له

بعض المتابعات وضعفها ، أنظر : ارواء الغليل : ٢٥٧/٤ - ٢٥٨ .

(٥) هو أبو عبد الرحمن ، مسور بن مخزومة بن نوفل بن أهيب الزهري القرشي ،

ولد بعد الهجرة بسنتين ، وكان من أهل الفضل والدين ، توفي في حصار

الحجاج لابن الزبير ، أنظر : تهذيب التهذيب : ١٥١/١٠ .

قبل غروب الشمس وانا ندفع بعد غروبها فلا تعجلونا (١).

٤ - ماروى عن نافع عن ابن عمر : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : من وقف بعرفة بليل ، فقد أدرك الحج ، ومن فاته عرفة بليل فقد فاتته الحج ، فليهل بعمره ، وعليه حج قابل) (٢).

٥ - القياس على الوقت الذى قبل الزوال : فإن من دفع من عرفة قبيل الغروب لم يدرك جزءاً من الليل ، فكان كالذى دفع منها قبل الزوال (٣).

وقد أجيب على هذه الأدلة بأجوبة :

١ - أما فعله - صلى الله عليه وسلم - فقد أجاب عنه النووي فقال :
(... والجواب عن حديثهم أنه محمول على الاستحباب ، أو أن الجمع بين الليل والنهار يجب لكن يجبر بدم ، ولا بد من الجمع بين الحديثين (٤) ، وهذا الذى ذكرناه طريق الجمع) (٥).

٢ - وأما حديث ابن عمر فقد أجاب عنه ابن قدامة فقال :
(... وأما خبره فإنما خص الليل لأن الفوات يتعلق به ، إذ كان يوجد بهمسد النهار فهو آخر وقت الوقوف ، كما قال - عليه السلام - : " من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، فقد أدركها ، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس ، فقد أدركها ") (٦).

(ب) واستدل الجمهور بما يلى :

١ - حديث عروة بن مضر الطائى قال : (أتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالمزدلفة حين خرج الى الصلاة فقلت : يا رسول الله ، انى جئت من

(١) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه فى كتاب الحج ، باب فى وقت الإفاضة من عرفة

٨/٤ ، قال الهيثمى : (رجاله رجال الصحيح) ، أنظر مجمع الزوائد : ٢٥٥/٣ .

(٢) ذكره الألبانى متابعاً لحديث عطاء المتقدم أنظر : إرواء الغليل : ٢٥٧/٤ .

(٣) الإشراف : ٢٣١/١ ، الجامع : ١٨٤/١ أ ، المنتقى : ٢٠/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤١٦/٢ .

(٤) يعنى بالحديث الآخر حديث عروة بن مضر الطائى الذى استدل به الجمهور .

(٥) المجموع : ١١٩/٨ - ١٢٠ .

(٦) المغنى : ٤٣٣/٣ .

جبل طى ، أكللت راحلتى ، وأتعبت نفسى ، والله ما تركت من جبل الا وقفت عليه ، فهل لى من حج ؟ ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه ، وقضى تفضله (١) .

ووجه الدلالة منه ، أنه - صلى الله عليه وسلم - قال : (وقد وقف بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه) فهو ظاهر الدلالة على أن الوقوف نهارا يجزى *
٢ - ولأنه وقف فى جزء من زمان الوقوف ، فأجزأه ذلك كمن وقف ليلا (٢) .

والذى يترجح لدى أن من دفع من عرفة قبل الغروب يكون مدركا للحج ، ولا يفوته لظاهر حديث عروة ، وهو نص فى الموضوع ، وأما الأحاديث التى استدل بها المالكية فهى قابلة للتأويل - كما مر - وأدلتها على مذهبهم حديث مسرور ، وهو حديث ضعيف كما رأينا ، ومع ذلك فهو محمول على أن عدم النفر من عرفة قبل الغروب واجب وليس بركن ، والواجب يجبر بدم وأما القياس فغير متجه ، وذلك لأن الدفع قبل الزوال متفق على أنه يفوت الحج ، لأن الوقوف بعد الزوال هو الذى تتحقق به الركنية ، وأما قبله فمستحب فلا يمكن القياس عليه .

-
- (١) أخرجه الترمذى فى كتاب الحج ، باب ما جاء من أدرك الامام بجمع فقام أدرك الحج وقال : حديث حسن صحيح ، ٢٣٨/٣ ، برقم : ٨٨١ ، وأبو داود فى كتاب الحج ، باب من لم يدرك عرفة ١٩٦/٢ ، برقم : ١٩٥٠ ، والنسائى فى كتاب الحج ، باب من لم يدرك صلاة الصبح مع الامام بالمزدلفة ، ٢٦٣/٥ ، وابن ماجه فى كتاب الحج ، باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ١٠٠٤/٢ ، برقم : ٣٠١٦ ، وأحمد فى مسنده ، ٢٦١/٤ - ٢٦٢ ، وذكر ابن حجر تصحيح بعض علماء الحديث له ، أنظر : تلخيص الحبير : ٢٥٦/٢ .
- (٢) البشاية : ٥٨٨/٣ - ٥٨٩ ، المجموع : ٩٧/٨ - ٩٨ ، ١١٩ ، المغنى : ٤٣٣/٣ .

المبحث التاسع عشر

حكم الأذان لصلاة العصر المجموعة مع الظهر يوم عرفة

اختلف الفقهاء في جمع الظهرين بعرفة ، أيكون بأذان واقامتيتين ؟ أم بأذنين واقامتيتين ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أنه يؤذن للظهر ، ويقام لها ، ثم يؤذن للعصر ويقام لها فيمليهما بأذنين واقامتيتين ، وقد روى عن الامام مالك أنه يمليهما بأذان واقامتيتين ، وهو قول ابن الماجشون ، لكن المذهب الأول (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن المشروع أن يمليهما بأذان واحد واقامتيتين (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبه في أنه يمليهما بأذنين واقامتيتين بقول لابن مسعود في ذلك ، وبأن الأصل أن يؤذن لكل صلاة ويقام ، فكذا في عرفة ، وبأن الأذان من شعائر الصلاة ، فلا يترك مع امكانه ، وقياسا أيضا على الاقامة (٣) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بحديث جابر الطويل وفيه : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد جمع بعرفة بين الظهر والعصر بأذان واقامتيتين) ، وقياسا على المجموعتين في غير عرفة (٤) .

(١) التاج والأكليل بهامش الخطاب : ٣ / ١١٨ ، الخرشى : ٢ / ٣٣١ ، الجامع :

١ / ١٨٣ ، المدونة : ٤١٢/١ ، الذخيرة : ٤٥٣/١ ، بداية المجتهد :

٢٥٣/١ - ٢٥٤ ، التمهيد : ٢٦٠/٩ - ٢٦٢ .

(٢) الدر المختار : ٥٠٤/٢ ، البناية : ٥٢١/٣ ، المجموع : ٩٢/٨ ، كشاف

القناع : ٥٧٢/٢ ، المغنى : ٤٢٥/٣ .

(٣) الذخيرة : ٤٥٣/١ ، بداية المجتهد : ٢٥٤/١ .

(٤) البناية : ٣ / ٥٢٢ ، المجموع : ٩٢/٨ ، المهذب المطبوع مع المجموع :

٨٦/٣ ، كشاف القناع : ٥٧٢/٢ ، المغنى : ٤٣١/١ ، ٤٢٥/٣ .

الترجيح : —————

والذى يترجح لدى هو أنه يعليهما بأذان واقامتين لفعل النبى - صلى الله عليه وسلم - واتباعه أولى ، ثم إن الأذان إنما شرع للاعلام بدخول الوقت ، ولا حاجة له فى عرفة ، ذلك أن الاعلام تحقق بأذان الظهر ، ولأنه إن أذن للعمرة يكون قد أذن لها فى غير وقتها ، لأن العصر تملأ فى وقت الظهر ، فلا حاجة للاعلام بدخول وقتها ، لأن وقتها لم يدخل بعد .

المبحث العشرون

حكم الأذان عند جمع العشائين بالمزدلفة

اختلف الفقهاء فى جمع الامام العشائين بالمزدلفة ، وذلك فى كيفية الأذان والاقامة لهما .

وسبب انفراد المالكية تعارض بعض الآثار - فى ظاهرها - كحديث ابن مسعود وروايات حديث جابر وستأتى فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن الامام يجمع بين العشائين بأذانين واقامتين فى المزدلفة ، وأما إن صلاهما الرجل وحده ، فيمليهما بإقامتين دون أذان (١).

(ب) وذهب الحنفية - فى الراجح - الى أنه يمليهما بأذان وإقامة واحدة (٢)

(ج) وذهب الشافعية الى أنه يمليهما بأذان واقامتين (٣).

(د) وذهب الحنابلة الى أنه يمليهما بإقامتين دون أذان ، وإن أذن وأقام للأولى فحسن ، وكذا إن اقام للثانية (٤).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى الأذانين والاقامتتين بما يلى :

١ - ماروى عن عبدالله بن مسعود : (أنه أتى المزدلفة فأمر رجلا فـأذن

(١) المدونة : ١ / ٦١ ، ٤١٢ ، الكافى : ١ / ٣٢٤ ، الذخيرة : ١ / ٤٥٣ ، التهيد :

٩ / ٢٦٠ - ٢٦٢ ، عارضة الأحوى : ٤ / ١٢٣ - ١٢٤ ، الزرقانى على الموطأ :

٣٦٠/٢ - ٣٦١ .

(٢) البناية : ٣ / ٥٣٧ .

(٣) المجموع : ٨ / ١٤٨ ، ٣ / ٨٦ .

(٤) كشف القناع : ١ / ٥٧٧ ، المغنى : ٣ / ٤٣٩ .

وأقام ، ثم صلى المغرب ، ثم أمر فأذن وأقام، ثم صلى العشاء ركعتين ، فذكر الحديث وقال في آخره : رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - يفعل (١).

٢ - ولأن الوقت الذي تفعّلان به هو وقت لهما جميعا ، وليست أى واحدة منهما أولى بالأذان من أختها ، فكان لابد أن يؤذن لكل واحدة منهما (٢).

(ب) واستدل الحنفية على مذهبهم بما يلي :

١ - رواية لحديث جابر وفيها : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جمع بينهما بأذان واقامة واحدة) (٣) ، ولكن العيني قال ان هذه الرواية غريبة (٤).

٢ - ولأن العشاء فى وقتها ، فلا يغرد باقامة للاعلام بخلاف العصر بعرفه ، فانها لما كانت مفعولة فى غير وقتها احتيج الى افرادها لمزيد اعلام (٥).

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا برواية مسلم لحديث جابر وفيه : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاهما بأذان واقامتين) (٦).

(د) وأما الحنابلة فقد استدلوا برواية أسامة بن زيد وفيه : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاهما باقامتين ودون أذان) (٧).

قالوا والأخذ بهذه الرواية أولى ، لأن أسامة - رضى الله عنه - أعلم بحال النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وذلك لأنه كان رديفه ، قالوا : وإنما لم يؤذن للأولى هنا ، لأنها مفعولة فى غير وقتها بخلاف الظهر بعرفة فإنها مفعولة فى وقتها (٨).

والذى يترجح لدى التخيير الذى قال به الحنابلة ، ففيه جمع بين الأحاديث، وإعمال للنصوص جميعا ، وإعمال النصوص أولى من إهمال بعضها .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الحج، باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما، ١٧٧/٢.

(٢) الزرقانى على الموطأ : ٣٦٠/٢ - ٣٦١ .

(٣) ذكر الزيلعى فى نصب الراية إخراج ابن أبى شيبه له ، أنظر: نصب الراية : ٦٨/٣، لكن الذى فى مصنف ابن أبى شيبه أنه - صلى الله عليه وسلم - صلى المغرب والعشاء بأذان واحد واقامتين ، ولم يسبح بينهما ، ٢٩٣/٤/٤.

(٤) البناية : ٥٣٨/٣.

(٥) البناية : ٥٣١/٣.

(٦) المجموع : ٨٦/٣.

(٧) أخرجه البخارى فى كتاب الحج، باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة، ١٧٧/٢.

(٨) كشف القناع : ٥٧٧/١، المغنى : ٤٣٩/٣ - ٤٤٠ .

المبحث الحادى والعشرون

مقدار المقام فى المزدلفة

اختلف الفقهاء فى مقدار المقام فى مزدلفة ليلة النحر .

وفيما يلى مذاهبهم فى ذلك :

(أ) ذهب المالكية الى أن الواجب النزول فى المزدلفة ، والمقام فيها قدر ما يسمى لبثا سواء أحظ فيها الرحال ، أم لا (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن المبيت بالمزدلفة سنة وليس بواجب ، وأما الواجب عندهم فهو الكينونة بالمشعر الحرام من طلوع الفجر الى طلوع الشمس يوم النحر ، ولا يشترط أن يمكث هذه المدة كلها بل يكفى أن يكون فى جزء منها - ولو مارا - (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن المعتبر أن يكون فيها فى جزء - ولو صغير - من النصف الثانى من الليل (٣) .

(د) وذهب الحنابلة الى أن الواجب البقاء فيها الى نصف الليل ، فإن دفع بعده فلا شئ عليه (٤) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية ، اختلفت فيها أنظار الفقهاء تبعاً لاختلاف اجتهاداتهم فقد ورد أن النبى - صلى الله عليه وسلم - مكث بالمزدلفة ليلة عشر ، وصلى الفجر فيها ثم وقف بالمشعر الحرام يدعو ويذكر الله - تعالى - ،

-
- (١) الخرشى : ٣٣٢/٢ ، الخطاب : ١١٩/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٤/٢ ، الفواكه الدوانى : ٤٢٢/١ ، الجامع : ١٨٥/١ ، التمهيد : ٢٧١/٩ - ٢٧٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٥١١/٢ .
- (٣) مغنى المحتاج : ٤٩٩/١ .
- (٤) كشف القناع : ٥٧٨/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٥٩/٢ - ٦٠ ، المغنى : ٤٤٢/٣ .

وذلك كما ورد في صفة حجه - صلى الله عليه وسلم - في حديث جابر ، وثبت في حديث عائشة ، وحديث ابن عباس أيضا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قسّد رخص للضعفة الدفع من مزدلفة بعد نصف الليل ^(١) ، ومن هنا اختلفت أنظار الفقهاء ، حيث ثبت أن بقاء الليل كله ليس بواجب ، فقصر كل مذهب الوجوب على ما ظن أنه يحقق مسمى المقام .

والذى يترجح لدى مذهب الحنابلة الذين قالوا بجواز الدفع بعد نصف الليل ، لأنه هو الموافق لظاهر الحديث ، ولو كان الدفع قبله جائزا لرخص فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - لضعفة أهله كما رخص لهم فيه بعد نصف الليل .

(١) أخرجهما البخارى في كتاب الحج ، باب من قدم ضعفة أهله بليلا، ١٧٨/٢.

المبحث الثانى والعشرون

حكم قصر المكيين فى المشاعر

اختلف الفقهاء فى المكيين ، هل لهم أن يقصروا الصلاة فى عرفة أو المزدلفة ، أو منى فى يوم عرفة ، وليلة جمع ، وأيام منى ؟ ، فمن قائل بأن لهم القصر ، ومن قائل بأن ليس لهم ذلك .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة إنما يرجع الى الاختلاف فى علة قصر الصلاة فى المشاعر ، أهى السفر ، أم النسك ؟ ، فمن قال : إن علة قصر الصلاة فى المشاعر هى السفر ، لم يجوز للمكى أن يقصر بالمشاعر ، ومن قال : إنها النسك ، أجاز للمكى أن يقصر فيها .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن للمكى أن يقصر بعرفة والمزدلفة ومنى ، لكن ليس لمن هو مقيم بعرفة أن يقصر بها ، ولا من هو مقيم بالمزدلفة ومنى أن يقصر بهما ، فعند المالكية أن المقيم بكل مشعر يتم فيه ، ويقصر فيما عداه ، فالمقيم بعرفة يتم فيها ، ويقصر بالمزدلفة ومنى وهكذا المقيم بالمزدلفة يتم بها ويقصر بمنى وعرفة ، وهكذا ، والمكى أيضا يتم بمكة ويقصر بالمشاعر^(١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه ليس للمكى أن يقصر بالمشاعر ، بل يتم (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى جواز قصر المكيين بالمشاعر بما يلى :

-
- (١) الخطاب : ١٢٠/٣ ، الخرش : ٣٦٦/٢ ، الفواكه الدوانى : ٤٢٢/١ ، بدايسة المجتهد : ٢٥٤/١ ، الزرقاشى على الموطأ : ٣٦٣/٢ - ٣٦٤ ، التمهيد : ١٠ - ١٣ - ١٤ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٥٠٥/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٩٦/١ ، كشف القناع : ٥٧٢/٢ - ٥٧٧ ، المغنى : ٤٢٧/٣ .

١ - ماروى عن هشام بن عروة عن أبيه : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - صلى العلاة الرباعية بمنى ركعتين ، وأن أبا بكر ملاحا بمنى ركعتين ، وأن عمر - ملاحا بمنى ركعتين ، وأن عثمان ملاحا ركعتين شطر امارته ثم أتمها بعد) (١).

فالنبى - صلى الله عليه وسلم - ملاحا ركعتين ، ولم ينقل عنه أنه أمر أهل مكة بالاتمام فلو لم يكن لأهل مكة أن يقصروا ، لأمرهم بالاتمام ، ولو أمرهم لنقل إلينا .

٢ - ماروى عن سعيد بن المسيب : (أن عمر بن الخطاب لما قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم انصرف ، وقال : يا أهل مكة ، أتموا صلاتكم ، فإننا قوم سفر ، ثم صلى ركعتين بمنى ولم يبلغنا أنه قال لهم شيئا) (٢).

٣ - وعن زيد بن أسلم عن أبيه (أن عمر بن الخطاب صلى بالناس بمكة ركعتين ، فلما انصرف قال : يا أهل مكة ، أتموا صلاتكم ، فإننا قوم سفر ، ثم صلى ركعتين بمنى ، لم ينقل أنه قال لهم شيئا) (٣).

٤ - ولأنه - على التسليم بأن علة قصر العلاة بالمشاعر هي السفر لا النسك - فإن في تكرار مشيهم بين المشاعر ، وتنقلهم فيها مايساوى مسافة القصر (٤).

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بأن هذا ليس سفرا طويلا ، فلم يبح له فيه القصر كالمسافر الى غير عرفة ومنى مما هو دون مسافة القصر (٥).

والذى يترجح لدى مذهب المالكية في جواز قصر المكي في المشاعر وذلك للحديث والآثار الواردة في ذلك .

والقول بأن علة القصر هي السفر بعيد ، وذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد أقام بمكة فوق أربعة أيام ، وهى المدة التى يباح فيها القصر عند الشافعية والحنابلة ، فلو كانت علة القصر هي السفر لآتم النبى - صلى الله عليه وسلم - بعرفة ، وجمع بمنى ، لأن مجموع الايام التى نوى الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يقيمها بالمشاعر خمسة أيام ، يوم عرفة ، ويوم النحر ، وثلاثة أيام بعده .

ولا يقال : إنه أقام في كل مشعر دون المدة ، وذلك لأن المشاعر متصلة والمسافة بينها وبين مكة لاتساوى مسافة القصر ، فلم يبق الا أن يقال : إن القصر إنما هو للنسك ، وهذا يستوى فيه المكي والآفاقي .

(١) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الحج ، باب صلاة منى ٤٠٢/١ ، وفيه انقطاع ، فإن عروة لم يدرك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولكن هذا الأثر قد جاء موصولاً من حديث ابن عمر في البخارى في كتاب تفسير العلاة ، باب العلاة بمنى ٣٥/٢ ، وفي صحيح مسلم فبسي كتاب صلاة المسافرين ، باب قصر العلاة بمنى ٤٨٢/١ ، برقم : ٦٩٤ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الحج ، باب صلاة منى ٤٠٢/١ ، برقم : ٢٠٢ .

(٣) أخرجه مالك في كتاب الحج ، باب صلاة منى ٤٠٢/١ ، برقم : ٢٠٣ .

(٤) الزرقانى على الموطأ : ٣٦٣/٢ - ٣٦٤ ، التمهيد : ١٤/١٠ ، الخطاب : ١٢٠/٣ .

(٥) المغنى : ٤٢٧/٣ ، مغنى المحتاج : ٤٩٦/١ .

المبحث الثالث والعشرون

حكم تأخير رمى الجمار الى الليل

اختلف الفقهاء فى تأخير رمى الجمار سواء جمرة العقبة أو غيرها ممن الجمار حتى تغرب الشمس ، هل رميها بعد الغروب مجزئ ولا شيء عليه ؟ أم يجزئه وعليه دم ؟ أم لا يجزئه أصلاً ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى تعارض بعض النصوص ، فمن ذلك ماورد فى حديث جابر من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رمى جمرة العقبة بعد طلوع الشمس ، وما ورد من أنه - صلى الله عليه وسلم - رخص للرمعاء بأن يرموا ليلاً وسيأتى فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أن من أخر جمرة العقبة وغيرها من الجمار حتى غابت الشمس ، فإنه يرميها ليلاً ويريق دماً على المشهور (١) .
- (ب) وذهب الحنفية والشافعية الى أنه ان رماها ليلاً فلا شيء عليه (٢) .
- (ج) وذهب الحنابلة الى أنه ان رماها ليلاً فإنه لاتجزئه (٣) .

الأدلة :

- (أ) استدل المالكية على مذهبهم فى ايجاب الدم على من رمى ليلاً بما يلى :
- ١ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد وقت وقتاً للرمى متفق عليه ، فمن رماها بعده فقد رماها خارج وقتها ، فلزمه أن يريق دماً .

(١) الخطاب : ٣ / ١٣٠ ، الخرشى : ٢ / ٣٣٦ ، الشرح الكبير للدردير : ٢ / ٤٧ البيان والتحصيل : ٣ / ٤٥٦ ، المدونة : ١ / ٤١٩ ، الفواكه الدواني : ١ / ٤٢٥ ، الجامع : ١ / ١٨٦ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، المنتقى : ٢ / ٥٢ - ٥٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٥١٥ ، البناية : ٣ / ٥٧٨ ، مغنى المحتاج : ١ / ٥٠٤ .

(٣) كشف القناع : ٢ / ٥٨٢ ، ٥٩١ ، شرح منتهى الارادات : ٢ / ٦٢ ، المغنى : ٣ / ٤٠٥ .

٢ - إن الذى أخر رمى الجمار من وقت الأداء الى وقت القضاء يلزمه الدم كالأذى يمرض فلا يستطيع أن يرمى ، ويرمى آخر أيام التشريق ، فإن عليه دما (١) .

(ب) وأما الشافعية والحنفية فقد استدلوا بترخيص النبى - صلى الله عليه وسلم - للرعاة بأن يرموا ليلاً (٢) .

(ج) وأما الحنابلة فقد استدلوا بقول ابن عمر: (ومن فاته الرمى حتى تغيب الشمس فلا يرمى حتى تزول الشمس من الغد) (٣) .

والذى يترجح لدى مذهب الشافعية والحنفية فى اجزاء الرمى ليلاً ، وذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - لم يوقت نهاية لوقت الرمى ، وإنما وقست البداية ، فرمى جمرة العقبة بعد طلوع شمس يوم النحر بعد أن كان رخصاً لضعفة أهله كأم سلمة بالرمى ليلة النحر ، ورمى باقى الجمار ، بعد الزوال ، ولم يرد عنه نهى عن الرمى ليلاً ، أو تحديد لآخر وقت الرمى .

وأما قول المالكية بأنه يرمى ليلاً ، ويرى دماً فغير ظاهر ، وذلك لأنه إما أن يجرئه الرمى فلا محل لاجاب الدم ، وإما ألا يجرئه أصلاً فيؤخر الرمى زوال اليوم الثانى ، ولا يكون عليه دم ، وذلك لأن الرمى هو واجب وليس بركن ، فإن تركه بالكلية يوجب دماً ، فكيف نقول : ان رميه مجزئ ، ونوجب عليه السدم فى الوقت نفسه ؟ ! .

(١) بداية المجتهد : ٢٥٦/١ - ٢٥٧ ، المنتقى : ٥٢/٣ - ٥٣ .

(٢) البناية : ٥٧٨/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٠٤/١ ، والحديث أخرجه الدارقطنى فى كتاب الحج ، باب المواقيت ، وفى اسناده ضعف وجهالة ٢٧٦/٢ ، برقم : ١٨٤ ، والبيهقى مرسل فى كتاب الحج ، باب الرخصة فى أن يدعوا نهاراً ويرموا ليلاً ، ١٥١/٥ .

(٣) كشف القناع : ٥٨٢/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٦٢/٢ ، المغنى : ٣ / ٤٥٠ ، والأثر أخرجه البيهقى فى كتاب الحج ، باب تأخير الرمى عن وقته حتى يمضى ، ١٥٠/٥ .

المبحث الرابع والعشرون

ما يحل بالتحلل الأصغر من المحظورات

اختلف الفقهاء فى القدر الذى يحل من محظورات الاحرام بعد التحلل الأصغر، فمنهم من قال : يحل كل شيء الا الصيد والطيب والنساء ، ومنهم من قال : بل يحل كل شيء الا النساء ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى مايلي :

١ - الاختلاف فى المراد من قوله - تعالى - : ﴿ واذا حللتم فاصطادوا ﴾ (١) هل المراد به التحلل الأصغر ، أم التحلل الأكبر ؟ .

٢ - تعارض بعض الآثار فمن ذلك قول عائشة : (انها كانت تطيب النبي صلى الله عليه وسلم - ثم يذهب للطواف) ، فهو متعارض مع قول عمر - رضى الله عنه - (إذا جئتم منى فمن رمى الجمرة ، فقد حل له ما حرم الله عليه الا النساء والطيب ، لا يمس أحد نساء ولا طيباً حتى يطوف بالبيت) وسيأتيان .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لا يحل بالتحلل الأصغر كل شيء الا الصيد والنساء ، وأما الطيب ، فالمشهور أنه يكره بعد التحلل الأصغر ، وقبل الأكبر ، ولكن لا فدية فيه (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه يحل بالتحلل الأصغر كل شيء الا النساء (٣) .

(١) المائدة ٢/ .

(٢) الحطاب والتاج والاكليلى بهامشه : ١٢٦/٣ ، الخرشى : ٣٣٤/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٥/٢ ، البيان والتحصيل : ٩/٤ ، المدونة : ٤٠٤/١ ، الفواكه الدوانى : ٤٢٣/١ ، الجامع : ١٨٧/١ أ ، بداية المجتهد : ٢٧١/١ ، المنتقى : ٢٠٣/٢ ، ٥٦/٣ ، ٧٥ ، عارضة الأحوذى : ٤ / ١٤٩ - ١٥٠ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٣/٢ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٥١٧/٢ ، البناية : ٥٦٢/٣ ، مغنى المحتاج : ١ / ٥٠٥ ، كشاف القناع : ٥٨٥/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٦٣/٢ ، المغنى : ٤٦٣/٣ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ ﴾ (١) ، وهذا لم يزل حراماً (٢) .

٢ - قوله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا حُلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ، والمتحلل تحللاً أصغر لم يتم تحلله بعد بدليل الاجماع على أنه لم يحل له النساء (٣) .

٣ - قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : (إذا جئتم منى فمن رمس الجمرة فقد حل له ما حرم الله عليه الا النساء والطيب ، لا يمس أحد نسائاً ولا طيباً حتى يطوف بالبيت) (٤) .

٤ - ولأن التطيب انما هو من دواعي الجماع ، فلربما أدى اليه ، وانما لم تجب فيه الغدية لأنه معنى مختلف في وجوب الغدية فيه ، فلم تجب قياساً على التطيب للأحرام (٥) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث عائشة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (إذا رميتم وحلقتم ، فقد حل لكم الطيب والثياب ، وكل شيء الا النساء) ، وفي رواية : (إذا رمى أحدكم جمرة العقبة ، وحلق رأسه ، فقد حل له كل شيء الا النساء) (٦) .

٢ - حديث عائشة قالت : (طيب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأحرامه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت) (٧) .

٣ - حديث ابن عباس قال : (إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء)

(١) المائدة / ٩٥ .

(٢) عارضة الأحوذى : ١٤٩/٤ - ١٥٠ .

(٣) المنتقى : ٢٠٣/٢ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الحج ، باب الافاضة ٤١٠/١ ، برقم : ٢٢٢ .

(٥) البيان والتحصيل : ٩/٤ ، الزرقاني على الموطأ : ٣٧٣/٢ ، المنتقى : ٧٥/٣ .

(٦) أخرجه أبوداود في كتاب الحج ، باب في رمى الجمار ٢٠٢/٢ ، برقم : ١٩٧٨ بنحوه .

(٧) أنظر تخريجه ص ٦٧١ .

الا النساء فقال رجل : والطيب ، قال : أما أنا فقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يضمخ رأسه بالمسك أفطيب ذلك أم لا ؟ (١) .

٤ - حديث أم سلمة وفيه : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال يوم النحر : ان هذا يوم رخص لكم اذا رميتم أن تحلوا) (٢) ، - أى من جميع ما حرمت منه الا النساء (٣) .

والذى يترجح لدى أنه يحل بالتحلل الأصغر كل شيء الا النساء ، وذلك للأحاديث المحيطة الواردة فى ذلك .

وأما قوله - تعالى - : ﴿ ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ﴾ ، فهو منصرف الى الاحرام الذى يمنع سائر المحظورات ، ثم إن الحاج لم يبق محرماً باباحية جل المحظورات له .

وبهذا يترجح لدى مذهب الجمهور فى حل كل شيء بعد التحلل الأول الا النساء .

(١) أخرجه النسائي فى كتاب الحج ، باب ما يحل للمحرم بعد رمى الجمار ٢٧٧/٥ ، وابن ماجه فى كتاب المناسك ، باب ما يحل للرجل اذا رمى جمرة العقبة ، ١٠١١/٢ ، برقم : ٣٠٤١ .

(٢) أخرجه أبوداود فى كتاب الحج ، باب الافاضة فى الحج ، ٢٠٧/٢ ، برقم : ١٩٩٩ .

(٣) البناية : ٥٦٢/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٠٥/١ ، كشف القناع : ٥٨٥/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٦٣/٢ ، المغنى : ٤٦٢/٣ - ٤٦٣ .

المبحث الخامس والعشرون

سقوط الدم بالاستنابة في الرمي

اختلف الفقهاء فيمن عجز عن رمي الجمار لسبب من الأسباب كمرض ، أو هرم ونحو ذلك ، ثم استناب من يرمى عنه الجمار ، أتجزئه هذه الاستنابة ، ويسقط عنه الدم بها أم لا ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أن الاستنابة ليست بمسقطه الدم من المستناب ، وأن فائدة الاستنابة إنما هي في رفع الإثم ، فيأثم أن لم يستناب ، ويسقط عنه الإثم ان استناب ، وعليه الدم (١) .
- (ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنها مجزئة في حق من عجز عن الرمي ، وغير موجبة للدم (٢) .

الأدلة :

- (أ) استدل المالكية على عدم سقوط الدم بالاستنابة ، بأن من ترك الرمي يكون قد ترك واجبا ، فيجب عليه الدم ، ولا يؤثر العذر في إسقاط الدم عنه ، وذلك كمن ترك المبيت يعني أو غير ذلك من الواجبات (٣) .
- (ب) وأما الجمهور فقد قالوا : ان الاستنابة مشروعة ومجزئة في الحج كله ، ففي أبعاضه أولى ، كما أنهم قاسوا الاستنابة في رمي الجمار على الاستنابة في الذبح ، بجامع أن كلا منهما نسك ، فإذا كانت الاستنابة في الذبح مجزئة ، فكذا في الرمي (٤) .

- (١) الحطاب : ١٣٠/٣ ، الخرشى : ٣٣٦/٢ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه : ٤٧/٢ - ٤٨ ، المدونة : ٤٢٤/١ ، الجامع : ١٨٨/١ ب ، الزرقاني على الموطأ : ٣٧٠/٢ ، المنتقى : ٥٠/٣ .
- (٢) المبسوط : ٦٩/٤ ، مغنى المحتاج : ٥٠٨/١ ، المجموع : ٢٤٣/٨ ، ٢٤٥ ، كشف القناع : ٥٩٣/٢ .
- (٣) المنتقى : ٥٠/٣ .
- (٤) المبسوط : ٦٩/٤ ، مغنى المحتاج : ٥٠٨/١ ، كشف القناع : ٥٩٣/٢ .

والذى يترجح لدى سقوط الدم بالاستنابة ، اذ ايجاب الدم مع الاستنابة
يجرد الاستنابة من فائدتها ومعناها ، وأما قول المالكية : ان فائدة الاستنابة
فى رفع الاثم فغير متجه ، وذلك لأن الاثم مرفوع بالعجز بنصوص كثيرة ، ومنه
قوله - تعالى - : ﴿ لا يكلف الله نفسا الا وسعها ﴾^(١) ، وان ايجاب الدم
والاستنابة معا من البعد بمكان ، وبهذا فان مذهب الجمهور فى سقوط الدم
بالاستنابة هو الأقرب والأوفق والله أعلم .

الفصل الثانى

مفردات المذهب فى محظورات الاحرام

يشتمل هذا الفصل على خمسة عشر مبحثا :

- المبحث الأول : حكم التطيب بطيب تبقى رائحته بعد الاحرام
- المبحث الثانى : حكم الطيب اذا طيخ واستهلستك
- المبحث الثالث : حكم اكتحال المحرم بكحل غير مطيب
- المبحث الرابع : مقدار الشعر الذى تجب بازالته الفديسة
- المبحث الخامس : حكم ازالة الشعر النابت فى العينين
- المبحث السادس : حكم الاغتسال لازالة الوسخ ، ودخول الحمام
- المبحث السابع : حكم غمس المحرم رأسه فى الماء
- المبحث الثامن : حكم احتجام المحرم
- المبحث التاسع : حكم الانزال من مقدمات الجماع للمحرم قبل التحلل الأول
- المبحث العاشر : اتمام الحج لمن أفسده بالجماع
- المبحث الحادى عشر : حكم قتل الحشرات
- المبحث الثانى عشر : ضمان ماقتل من الجراد
- المبحث الثالث عشر : تقويم المييد أو المثل اذا اختار الاطعام
- المبحث الرابع عشر : مواصفات جزاء المييد
- المبحث الخامس عشر : حكم ضمان شجر الحرم وحشيشه

المبحث الأول

حكم التطيب بطيب تبقى راحته بعد الاحرام

اختلف الفقهاء في المحرم أيجوز له أن يتطيب قبل احرامه بطيب يبقى أثره وراحته بعد الاحرام أم يكره له ذلك ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة تعارض الآثار في ظاهرها - فمن ذلك قصة الأعرابي الذي جاء النبي - صلى الله عليه وسلم - فأخبره أنه قد لبس جبة فيها خلوق فأمره - صلى الله عليه وسلم - بنزعها وان يفعل لعمرته ما يفعل لحجه ، بينما ورد أن عائشة - رضى الله عنها - كانت تطيب النبي - صلى الله عليه وسلم - لاحرامه وتقول : (واني لانظر الى وبيص الطيب في مفارقة - صلى الله عليه وسلم -) ، فمن الفقهاء من أخذ بالحديث الأول مأولا الحديث الثاني ، ومنهم من أخذ بالحديث الثاني مأولا الحديث الأول ، ومرجحا الثاني عليه - كما سيأتى - .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يكره لمريد الاحرام أن يتطيب بطيب يمكن أن يبقى أثره وراحته بعد احرامه ، لكنه لو فعل فلا فدية عليه ، وقد ذهب بعض القرويين الى ايجاب الفدية قياسا على التطيب بعد الاحرام ، لكن المشهور من المذهب عدم ايجابها ، وذلك لأن الفدية انما تجب باتلاف الطيب بعد الاحرام ، وهذا لم يتلف الطيب بعد الاحرام ، فهو كالذي مر على عطار فشم عطره وهو مار (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أنه يسن لمريد الاحرام أن يتطيب لاحرامه ولو بقى أثر الطيب عليه بعد الاحرام ، لكن الحنفية والحنابلة كرهوا له ذلك في الثوب ، لكن ان فعله فلا شيء عليه وله استدامته (٢) .

(١) الحطاب : ١٦٠/٣ - ١٦١ ، الخرشى : ٣٥٢/٢ ، المدونة : ٣٦١/١ ، الفواكه الدواني : ٤٢٩/١ ، الاشراف : ٢٢٦/١ ، الجامع : ١٧١/١ ، بداية المجتهد : ٢٤٠/١ ، المنتقى : ١٩٨/٢ - ٢٠٣ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٢٩/٢ - ٢٣٦ - ٢٣٧ التمهيد : ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٨١/٢ ، البنائة : ٤٦٣/٣ ، مفنى المحتاج : ٤٧٩/١ ، المجموع : ٢٢١/٧ ، كشاف القناع : ٤٧٣/٢ ، ٥٣٤ ، شرح منتهى الارادات : ١٤/٢ ، ٣٩ ، المفنى : ٢٢٧/٣ .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في كراهة التطيب بطيب يبقى أثره أو راحته بعد الإحرام بما يلي :

١ - عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال: (كنت عند النبي - صلى الله عليه وسلم - بالجعرانة فأتاه رجل عليه مقطعة - يعنى جبة - وهو متضمخ بالخلوق فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - ما كنت صانعا في حرك فاصنع في عمرتك) (١) .

فقد أمره النبي - صلى الله عليه وسلم - بفصل طيبه الذى تطيب به ونزع لباسه المخيط ، فدل على انهما سوا ٦ ، وانه ليس له استدامتهما .

٢ - وعن زبيد بن الصلت عن غير واحد من أهله : (أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب والى جنبه كثير بن الصلت ، فقال عمر : ممن ريح هذا الطيب : فقال كثير : منى يا أمير المؤمنين لبدت رأسى وأردت أن أحرم ، فقال له عمر : فاد لك رأسك حتى تنقيه ففعل كثير بن الصلت) .

وروى مثل هذه القصة وجاء فيها : أن معاوية قد خرج مع عمر محرما فشم ريح طيب ، فسأل عنه ، فقال معاوية : منى ، فأمره عمر بفسله ، فقال : طيبتنى به أم حبيبه ، فقال عمر : عزمت عليك أن تفسله فذهب ففسله (٢) .

٣ - ولأن ما منح المحرم من ابتدائه ، فانه يمنع من استدامته وذلك كاللبس والصيد ، لو أن حاجا أو معتمرا لبس مخيطا ثم أحرم وهو عليه لأمر بنزعه ، ولو أنه أمسك صيدا وهو حلال وبقي في يده حتى أحرم وهو بيده لأمر بتخليته — فهكذا الطيب (٣) .

- (١) أخرجه البخارى فى كتاب العمرة ، باب يفعل بالعمرة مايفعل بالحج ، ٢٠٢/٢ ، ومسلم فى كتاب الحج ، باب مايباح للمحرم بحج أو عمرة ، ٨٢٦/٢ ، برقم : ١١٠٨ .
- (٢) أخرجه مالك فى الموطأ ، فى كتاب الحج ، باب ما جاء فى الطيب فى الحج ، ٢٢٩/١ .
- (٣) الجامع : ١٧١/١ أ ، الإشراف : ٢٢٦/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢ / ٢٣٦ ، المنتقى : ٢ / ٢٠١ ، عارضة الأحوذى : ٤ / ٦٠ - ٦١ ، التمهيد : ٢٥٢/٢ .

وقد أجاب الجمهور عن حديث صفوان بما يلي :

- ١ - أنه قد ورد في بعض روايات حديث صفوان أن الرجل قد كان على جبته زعفران ، والزعفران منهي عنه للرجال من غير احرام ففيه أولى .
- ٢ - ان حديث قصة الأعرابي - صاحب الجبة - قد كانت سنة ثمان وذلك بعد انصراف النبي - صلى الله عليه وسلم - من حنين في عمرة الجعرانة ، وبينما ما وارد في حديث عائشة من تطيبها النبي - صلى الله عليه وسلم - كان في حجة الوداع سنة عشر ، وانما يؤخذ بالآخر من أمره - صلى الله عليه وسلم - .
- ٣ - ان تطيب الاعرابي ربما كان بعد الاحرام ، وهذا جمع بين الأحاديث فوجب المصير اليه .

٤ - كما أجابوا عن القياس على ابتداء الاحرام ، وانه كما منع ابتداءه منع استدامته بالنقض بالنكاح ، فانه يمنع ابتداءه دون استدامته (١).

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في عدم كراهة التطيب بما يلي :

- ١ - حديث عائشة - رض الله عنها - (كنت أطيّب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت قالت : وكأنني أنظر الى وبيص الطيب في مفارق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو محرم ، وفي لفظ لمسلم طيبته بأطيب الطيب ، وقالت : بطيب فيه مسك وفي لفظ آخر كأنني أنظر الى وبيص طيب المسك في مفارق رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) (٢).
- ٢ - حديث عائشة - رض الله عنها - (كنا نخرج مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الى مكة فنضمخ جباهنا بالمسك المطيب عند الاحرام ، فإذا عرفت احداثا سالت على وجهها فيراه النبي - صلى الله عليه وسلم - فلا ينهانا) (٣).

(١) البناية : ٤٦٥/٣ ، المجموع : ٢٢٢/٧ ، المغنى : ٢٢٧/٣ - ٢٢٨ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب الطيب عند الاحرام ١٤٥/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب الطيب للمحرم عند الاحرام ، ٨٤٦/٢ ، برقم : ١١٨٩ والوبيص هو البريق واللمعان .

(٣) أخرجه أبوداود في كتاب المناسك ، باب مايلبس المحرم ، ٢ / ١٦٦ ، برقم : ١٨٣٠ ، قال الشيخ الأرناؤوط : اسناده حسن ، أنظر : جامع الأصول : ٣٦/٣ .

٣ - حديث محمد بن المنتشر^(١) وفيه قول عائشة : (كنت أطيّب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيطوف على نسائه ثم يصبح محرماً ينضح طيباً) (٢) .

فهذه الأحاديث الثلاثة واضحة الدلالة في أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يتطيب لأحرامه ويؤيده قول عائشة : (وانى لانظر الى وبيص الطيب فسسى مفارقه) .

٤ - ولأن الطيب يقصد للاستدامة ، فلم يمنع الاحرام من ابتدائه كالنكاح^(٣) . وقد أجاب المالكية عن أدلة الجمهور هذه بما يلي :

١ - القول بأن هذا خصوصية للنبي - صلى الله عليه وسلم - ، خاصة وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (حبيب الى من دنياكم الطيب والنساء) (٤) ولا يخفى ضعف هذا الجواب ، فان ادعاء الخصوصية للنبي - صلى الله عليه وسلم - يحتاج الى دليل وليس ثمة دليل يدل على الخصوصية ، وأما الاستسداد لبحديث : (حبيب الى من دنياكم) فغير متجه ، ذلك أن لازمه أن يكون اتيناء النساء في الاحرام من خصائصه - صلى الله عليه وسلم - ولم يثبت ذلك ولم يقل به المالكية أنفسهم .

٢ - القول بأن الطيب الذى كانت تطيب عائشة به النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن ذا رائحة ، يؤيده ماورد في بعض الروايات من قول عائشة : (كنت أطيّبه بطيب ليس كطيبكم) ، فاذا لم يكن للطيب رائحة فلا مانع منسبه فلا يكون الحديث حجة (٥) .

-
- (١) هو محمد بن المنتشر بن الأجدع ، همدانى كوفى ، ثقة في الحديث . أنظر : تقريب التهذيب : ٢١٠/٢ .
- (٢) أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب الطيب للمحرم عند الاحرام ، ٨٤٩/٢ ، برقم : ١١٩٢ .
- (٣) البناية : ٤٦٤/٣ ، المجموع : ٢١٥/٧ - ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، كشف القناع : ٤٧٣/٢ ، المغنى : ٢٢٢/٢ .
- (٤) عارضة الأحوذى : ٦٠/٤ ، ٦١ ، المنتقى : ٢٠١/٢ - ٢٠٢ ، والحديث أخرجه النسائي في كتاب عشرة النساء ، باب حب النساء ، ٨/٧ ، وأحمد في مسنده ١٢٨/٢ ، ١٩٩ ، ٢٨٥ ، وحسن اسناده الحافظ ابن حجر . أنظر : تلخيص الحبير ١١٦/٢ .
- (٥) المنتقى : ٢٠١/٢ - ٢٠٢ .

وهذا الجواب ضعيف جدا ، وذلك لأنه قد ورد فى روايات صحيحة قول عائشة :
 (كنت أطيبه - صلى الله عليه وسلم - بأطيب الطيب) وفى أخرى : (بالمسك)
 وهذا له رائحة ، ورائحة تستمر وقتا طويلا ، فدل على أن قول عائشة ليس كطيبكم
 مدح لذلك الطيب ، وأنه ذو رائحة قوية ومستديمة ، وليت شعري ما الفائدة فى
 أن يتطيب الرجل بطيب ليس له رائحة ، ومقصود الطيب إنما هو فى الرائحة فاتضح
 جليا ضعف هذا الجواب وتكلفه .

٣ - وأما حديث عائشة فى قصة تطيبهن وأنهن عندما يعرقن يدوب الطيب
 على وجوههن ، فقد أجاب عنه الزرقانى بأنهن كن يغسلنه وذلك باغتسالهن (١) .

وهذا الجواب ضعيف أيضا وذلك لما يلى :

(١) ان عائشة قد قالت كنا نضمخ وجوهنا بالمسك المطيب وهذا لا تزول
 راحته بسهولة .

(ب) انها قالت : (عند الاحرام) ، فهذا يَحْتَمَلُ أن يكون بعد غسل الاحرام
 أكثر من احتمال أن يكون قبله ، لأن السنة فى التطيب أن تكون بعد الفسل لأقبله .
 (ج) ان عائشة - رضى الله عنها - قد قالت : (فكان النبى - صلى الله
 عليه وسلم - يرانا ولا ينهانا) ، فمقصود عائشة انه لا ينهاهن عن التطيب للاحرام
 ولا يكون لقول عائشة - رضى الله عنها - معنى على حمل الزرقانى ، اذ ———
 أى شيء يتصور أن ينهاهن النبى - صلى الله عليه وسلم - مادام يعلم أنه ———
 سيفتسلن ، وأن الاغتسال سيذهب بريح طيبهن ؟ .

٤ - أما حديث عائشة وفيه أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يطوف
 على نسائه ثم يصبح محرما ينضح طيبا فقد أجيب عنه بجوابين :
 (١) أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يفتسل من جماعهن فيذهب ريح
 الطيب باغتساله خصوصا اذا علمنا أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان ———
 سنته أن يفتسل عن الجماع قبل معاودته ، فمادام يبقى بعد اغتسالات متعددة ؟ .

وهذا الجواب ضعيف لقول عائشة فيصبح ينضح طيبا .

(١) الزرقانى على الموطأ : ٢٣٦/٢ .

(ب) أن في قول عائشة : (ثم يصبح محرماً ينضح طيباً) تقديم وتأخير ، أى فيصبح ينضح طيباً ثم يحرم ، وذلك كقوله - تعالى - : ﴿ الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً قيماً لينذر ٠٠٠ الآية ﴾ (١) أى كتاباً قيماً ولم يجعل له عوجاً (٢) .

وهذا الجواب بالاضافة الى ما فيه من تكلف فانه لا يقدح فى الدليل ، وذلك لأمرين :

(١) أن قصد عائشة من الحديث بيان أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان محرماً وهو ينضح طيباً ، وذلك لأن عائشة كانت ترد بهذا على قول عبد الله بن عمر : (لأن أظلى بالقطران أحب الى من ذلك - يعنى التطيب عند الاحرام - فقالت عائشة : (يرحم الله أبا عبد الرحمن) ، ثم ذكرت تطيبها لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأنه يصبح محرماً ينضح طيباً فأرادت أن تبين أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يجمع بين الطيب والاحرام) .

(ب) على تقدير صحة هذا الجواب رغم تكلفه فانه لا يسقط الدليل ، وذلك لأنه على تقدير أنه يصبح ينضح طيباً ثم يحرم ، فإن من يصبح ينضح طيباً ثم يحرم لا يزول أثر الطيب عنه بهذه السرعة ، فإن قول عائشة : (يصبح محرماً ينضح طيباً) يفيد أن الأمرين كانا مقترنين أو متقاربين .

الترجيح :

والذى يترجح لدى بعد هذا مذهب الجمهور القائلين بسنية التطيب عند الاحرام ولو بقى الطيب بعده ، وذلك لأن الاحاديث فى ذلك صحيحة وصريحة ، وقد رأينا ما فى أجوبة المالكية عليها من ضعف وتكلف ، وأما أدلة المالكية التى اعتمدوا عليها فدليلان :

فقصة الاعرابى صاحب الجبة المعصفرة ، فلم يشبث انه تطيب قبل الاحرام بل يمكن أن يكون قد تطيب بعده ، كما ذكر ذلك النووى ، ويبدو ، أن هذا هو

(١) الكهف : ١ - ٢ .

(٢) الزرقانى على الموطأ : ٢٢٩/٢ .

الظاهر ، وذلك لاحتمال جهل ذلك الاعرابى فانه قد أتى النبى - صلى الله عليه وسلم - وعليه جبة أو قميص كما ورد فى روايات أخرى .

والذى يلبس المخيط لا يبعد أن يتطيب بعد الاحرام ، ثم ان الظاهر مسسـن هذا الحديث التحريم ، لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد أمره بنزع الجبة وغسل الطيب ثلاثا كما ورد فى بعض الروايات ، والمالكية انفسهم لا يقولون بالتحريم بل بالكراهة ، ولا يعقل أن يأمر النبى - صلى الله عليه وسلم - صاحب الجبة بأن يفسل الطيب من بدنه ثلاثا لأجل الكراهة فقط ، خاصة وأن الرجل جاهل .

وأما قصة عمر ومعاوية فهو اجتهاد صحابى فى مسألة ربما لم يكن قد بلغ عمر نص فيها ، ومع ذلك فان قوله معارض لقول معاوية وبفعل أم حبيبة زوج النبى - صلى الله عليه وسلم - .

وبهذا يترجح لدى سنية التطيب عند الاحرام ولو بطيب يبقى أثره بعـسده ، ولا يبدو لى فرق معقول فى ذلك بين البدن والثوب والتفرقة بينهما لاتخلو من تكلف .

المبحث الثانى

حكم الطيب اذا طبخ واستهلك

اختلف الفقهاء فى الطيب اذا طبخ فى طعام واستهلك فيه ، هل تجب الفدية بأكل ذلك الطعام أم لا تجب ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن الطيب اذا أماته الطبخ واستهلك فيه فإنه لافدية فيه ان لم يصبغ الفم ، وكذا ان صبغه على المشهور ، والمراد باماتته بالطبخ عندهم استهلاكه وذهاب عينه ، أما لو ظهر أثره من لون أو طعم أو ريح فلا فدية (١).

(ب) وذهب الحنفية الى أن الطيب اذا خلط بطعام فلا شيء فيه سواء كان الطيب غالباً أو مغلوباً (٢).

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه اذا ظهر ريحه أو طعمه وجببت الفدية ، وان لم يظهر الا لونه فلا (٣).

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية ليس فيها نص ، ومن هنا اختلفت فيها ما أخذت الفقهاء فالمالكية اعتبروا علة استهلاك الطيب ذهاب عينه ، وأما بقاء أثره فلم يكن عندهم دليلاً على وجود الطيب ، وأما الحنفية فقد توسعوا فى ذلك بعض الشيء ، فقالوا : ان اختلاط الطيب بالطعام المطبوخ يخرج عن كونه طيباً ، وأما الشافعية والحنابلة فقد قالوا : ان المقصود من الطيب هو ريحه ، وأن الطعم له حكم الريح من حيث دلالته على وجود الطيب (٤).

(١) الحطاب ١٦٠/٣ ، الخرشى ٣٥٢/٢ ، البيان والتحصيل ٤٢٩/٣ - ٤٣٠ ، الفواكه الدوانى : ٤٢٩/١ ، المنتقى ٢٠٤/٢ - ٢٠٥ ، الزرقانى على الموطأ ٢٣٨/٢ ، عارضة الأحسوذى : ٦١/٤ - ٦٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٤٦/٢ - ٥٤٧ .

(٣) حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم الغزى : ٣٣٩/١ ، المجموع : ٢٨٢/٧ ،

كشاف القناع : ٥٠٠/٢ .

(٤) المجموع : ٢٨٢/٧ ، كشاف القناع : ٥٠٠/٢ .

والذى يترجح لدى أن الطيب اذا خلط بالطعام المطبوخ فانه لاشيء فيه ،
 لأن المنهى عنه هو التطيب المعتاد وأما ان يجعل فى طعام بعض البهارات التى
 لها رائحة زكية أو تشرب القهوة بالبهار ذى الرائحة الزكية فليس من الطيبسب
 فى شيء ، وانما هو من محسنات الطعام ، وحتى لو فرضنا أن البعض يخلط المسك
 أو العنبر بالطعام فليس هذا بالتطيب (١) .

ومن هنا يترجح أن الطيب اذا طبخ بطعام واستهلك فليس فيه شيء ولو ظهرت
 عينه أو أثره .

(١) قال العدوى : قوله : أماته الطبخ ، والظاهر أن المراد باماتته
 استهلاكه فى الطعام وذهاب عينه حتى لا يظهر منه غير ريح كالمسك ، أو أثره
 كزعفران بأرز ، حاشية العدوى على الخرش : ٣٥٢/٢ .

المبحث الثالث

حكم اكتحال المحرم بكحل غير مطيب

اختلف الفقهاء فى اكتحال المحرم بما لاطيب فيه ، فمنهم من أجازة عند
الضرورة ، ومنهم من أجازة مطلقا .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

- (أ) ذهب المالكية الى أن الاكتحال بالكحل غير المطيب جائز عند الضرورة ،
ومثل ابن يونس للضرورة بالحر الذى يجده فى عينيه ، وأما ان لم يكن ثم ضرورة
فقد نقل المالكية فى ذلك ثلاثة أقوال : أشهرها - وهو ما شهره الحطاب وغيره
ونقله عن خليل فى المناسك - وجوب الفدية ، ونقلوا قولاً ثانياً بعدم وجوبها ،
وثالثاً بوجوبها على المرأة دون الرجل لكن المشهور وجوب الفدية عليهما (١) .
- (ب) وذهب الجمهور الى أن الاكتحال بالكحل^{غير} المطيب جائز ولا شيء فيه ،
ولكن كره بعضهم الاثمد لأنه يستعمل للزينة (٢) .

الأدلة :

- (أ) وقد استدل المالكية على مذهبهم بأن الأصل فى الاكتحال أنه للترفه
والارتفاق والحاج منهى عنهما (٣) .
- (ب) وأما الجمهور فقد استدل لهم ابن قدامة بما يلى :
- ١ - عن ابن عمر أنه قال : (يكتحل المحرم بكل كحل ليس فيه طيب) (٤)

- (١) الحطاب : ١٥٩/٣ ، الخرشى : ٣٥٢/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٦١ / ٢ ،
الجامع : ٢٠٢/١ أ ، عارضة الأحوذى : ١٧٦/٤ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩١/٢ ، نهاية المحتاج : ٣٢٧/٣ ، مغنى المحتاج :
٥٢١/١ ، حاشية البيجورى : ٣٣٩/١ ، كشاف القناع : ٥٠٠/٢ ، ٥٢٢ - ٥٢٣ ،
شرح منتهى الإرادات : ٢٠/٢ ، ٢٤ ، المغنى : ٣٠٦/٣ .
- (٣) عارضة الأحوذى : ١٧٦/٤ .
- (٤) أخرجه ابن أبى شعبة فى مصنفه فى كتاب الحج ، باب الكحل للمحرم
والمحرمه ، ٤/٤ / ٤٢٤ .

المبحث الرابع

مقدار الشعر الذى يجب بازالته الفدية

اختلف الفقهاء فى القدر الذى ان أزيل من الشعر وجبت الفدية ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة أنها مسألة اجتهادية لم يرد فيها نص يبين المقدار من الشعر الذى تترتب الفدية على ازالته ، كما أن من أسباب الانفراد أيضا الاختلاف فى علة ايجاب الفدية ، أهى الترفة والارتفاق أم ازالة الأذى ؟

وفىما يلى مذاهب العلماء :

(أ) ذهب المالكية الى أن المحرم اذا أراد بازالة شعره أو نتفه اماطة الأذى ، فإنه تجب عليه الفدية سواء أقل ذلك الشعر أم كثر ، أما ان لم يرد اماطة الأذى فإنه اذا كانت الشعرات قليلة كعشرة وماقاربها فإنه يطعم عنها حفنة من طعام ، وان كانت الشعرات أكثر من ذلك فدى (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن الفدية انما تجب اذا حلق ربع العضو كربع الرأس أو ربع الشارب وهكذا (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه ان حلق ثلاث شعرات فأكثر فدى (٣) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية اختلفت فيها مآخذ الفقهاء ، فمآخذ المالكية أن العلة فى ايجاب الفدية انما هى اماطة الأذى ، وأن الارتفاق والترفيه لا يحصلان بازالة ثلاث شعرات ونحوها ، ولا شك أنهما يحملان بحلق مادون ربع الرأس فقدر المالكية عشر شعرات ونحوها فيما لو لم يرد اماطة الأذى (٤) .

(١) الحطاب : ١٦٣/٣ ، الخرش : ٣٥٥/٢ ، الفواكه الدوانى : ٤٣٠/١ ، الاشراف :

٢٢٦/١ - ٢٢٧ ، الجامع : ٢٠٢/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٦٨/١ ، المنتقى : ٢٤٠/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩١/٢ ، ٥٥٦ ، البنائة : ٦٧٢/٣ - ٦٧٣ .

(٣) مفتى المحتاج : ٥٢١/١ ، المجموع : ٣٦٤/٧ ، ٣٧١ - ٣٧٢ ، كشاف القناع :

٤٩١/٢ - ٤٩٢ ، شرح منتهى الارادات : ٢١/٢ ، المغنى : ٥٢١/٣ .

(٤) الاشراف : ٢٢٦/١ - ٢٢٧ .

وأما الحنفية فقد رأوا أن الارتفاق لا يحصل بحلق مادون ربع الرأس (١).

وأما الشافعية والحنابلة فقالوا أن الله سبحانه وتعالى قد حرم على المحرم حلق الشعر ، والثلاثة هي أقل الجمع فيصدق عليها اسم الشعر (٢).

والذى يترجح لدى وجوب الغدية فيما يحصل به اماطة الأذى من الشعر من غير تقدير ، لأن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، والمرجع فى ذلك العرف .

(١) البناية : ٦٧٣/٣ - ٦٧٤ .

(٢) المجموع : ٣٧١/٧ ، كشف القناع : ٤٩٢/٢ .

المبحث الخامس

حكم ازالة الشعر النابت فى العين

اختلف الفقهاء فى ازالة الشعر النابت فى العين ، أجاز هو للمحرم أو غير جاز ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن ازالة كل شعر موجبة للفدية ، ولو كان مماسا يتأذى به بما فى ذلك الشعر النابت فى العين (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أنه لاشئ على المحرم اذا أزال الشعر النابت فى عينه ، ونص الشافعية والحنابلة على جواز ازالة شعر الحاجب ان غطى العين (٢) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية ، ومأخذ المالكية فيها مبنى على أن العلة فى ايجاب الفدية على المحرم انما هى ازالة الأذى ، بينما يرى الجمهور أن العلة هى الترفه ، واستدل لهم البهوتى بأن ذلك شعر يتأذى به فجاز له ازالته كما جاز له قتل الصيد المائل (٣) .

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور ، لاسيما وأن خروج الشعر فى العين أمر خارج عن العادة ، فلا يمكن أن يرتب عليه الشارع جزاء ، ولأن ذلك الشعر قسداً يؤدى الى ضرر فى عينه أو حجب الرؤية عنه ، والله أعلم .

(١) العدونة : ٤٣٠/١ .

(٢) الدر المختار : ٤٨٩/٢ ، المجموع : ٣٧٥/٧ ، حاشية القليوبى على شرح المحلى : ١٣٤/٢ ، حاشية البيهقورى على شرح ابن القاسم الفزى : ٣٣٩/١ ،

كشاف القناع : ٤٩٣/٣ ، شرح منتهى الارادات : ٣٦/٢ .

(٣) كشاف القناع : ٤٩٣/٣ .

المبحث السادس

حكم الاغتسال لازالة الوسخ ودخول الحمام

اتفق الفقهاء على ان للمحرم أن يغتسل للجناية ، ولكنهم اختلفوا فى حكم الاغتسال بقصد ازالة الوسخ ودخول الحمام .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى تردد الاستحمام بين ازالة الوسخ وبين الترفه والارتفاق .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لايجوز الاستحمام لازالة الوسخ ، وأنه تجب به الفدية ، لكنهم أجازوا ازالة الوسخ عن اليدين بنحو صابون وأشنان ليس له رائحة طيبة ، وأما دخول الحمام فالذى اختاره خليل وتابعه عليه الخرشى والحطاب انه اذا دخل المحرم الحمام وجلس وصب عليه الماء فانه تجب عليه الفدية سواء تدلك أم لم يتدلك ، وسواء أزال الوسخ أم لم يزله ، لكن الدردير فى شرحه على خليل اختار ظاهر المدونة ، وهو أنه يشترط لايجاب الفدية فى دخول الحمام التدلك وازالة الوسخ ، لكن الدسوقي فى حاشيته على الشرح الكبير اختار ما اختاره خليل تبعاً للخمى (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لا بأس بالاغتسال ودخول الحمام (٢).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى عدم جواز الاغتسال ودخول الحمام وايجاب الفدية فى ذلك ، بأن المحرم منهى عن القاء تفثه ، وأن دخول الحمام

(١) الحطاب ٣/١٥٦ ، ١٦٤ ، الخرشى ٢/٣٥٦ ، المدونة ١/٣٨٨ - ٣٨٩ ، ٤٥٩ ، الجامع : ٢٠٠/١ ، بداية المجتهد : ١/٢٤١ ، التمهيد : ٤/٢٧١ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٤٩٠ ، البناية : ٣/٤٨٥ ، مفنى المحتاج : ١/٥٢١ ، شرح ابن القاسم الفزى على متن أبى شجاع : ١/٣٢٨ ، نهاية المحتاج : ٣/٣٢٧ ، كشاف القناع : ٢/٤٩٣ - ٤٩٤ .

هو مظنة للترفه والارتفاق (١)

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

- ١ - ماورد من حديث أبي أيوب الأنصاري من وصفه لاغتسال النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو محرم (٢).
- ٢ - ما روى من أن عمر - رضي الله عنه - قد اغتسل وهو محرم (٣).
- ٣ - ما ثبت عن ابن عباس أنه دخل الحمام بالجحفة (٤).
- ٤ - ولأن الاغتسال يقصد به إزالة الوسخ وليس للترفه والتنعيم (٥).

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى جواز الاغتسال لاسيما وان السفر مظنة لتراكم الوسخ والعرق ، ويندر أن يكون للتنعم فى السفر ثم إن الحاج يكون مقبلا على مواقف زحام فى الطواف ورمى الجمار فلو حرمنا على الحاج الاستحمام لأدى ذلك الى انبعاث الروائح الكريهة من عرقهم وتفتشهم ، وخاصة فى الأماكن التى يكثر الزحام فيها مما يؤدى الى اىذاء المسلمين ، وقيل كل ذلك ويعدّه ما ثبت من اغتساله - صلى الله عليه وسلم - واغتسال عمر وابى - عباس .

-
- (١) بداية المجتهد : ٢٤١/١ .
 - (٢) أخرجه مسلم فى كتاب الحج ، باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه ، ٨٦٤/٢ ، برقم : ١٢٠٥ .
 - (٣) أخرجه مالك فى الموطأ : فى كتاب الحج ، باب غسل المحرم ، ٣٢٣/١ ، برقم : ٥٥ .
 - (٤) البناء : ٤٨٥/٣ ، والأثر أخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف فى كتاب الحج ، باب فى المحرم يدخل الحمام ، ٤١٦ ، ١/٤ .
 - (٥) شرح ابن القاسم الغزى على متن أبى شجاع : ٣٢٨/١ ، مغنى المحتاج : ٥٢١/١ .
- نهاية المحتاج : ٣٢٧/٣ .

المبحث السابع

حكم غمس المحرم رأسه في الماء

اختلف الفقهاء في حكم غمس المحرم رأسه في الماء ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة باختلاف الصحابة فيها ، اذ روى عن بعضهم أنهم لم يكونوا يفعلون ذلك ، وروى عن آخرين أنهم كانوا يفعلون ذلك .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية كراهة أن يغمس المحرم رأسه في الماء وذلك خشية أن يقتل شيئا من هوام رأسه فاذا فعل وغمس رأسه في الماء وقتل شيئا من القمل استحبه له الاطعام اذا كان المقتول قليلا ، ونقل عن أشهب : قوله ان لا بأس بأن يغمس المحرم رأسه في الماء ولكن المشهور هو الأول (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لا بأس بأن يغمس المحرم رأسه في الماء ، أو أن يغسله (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - ماروى عن عبدالله بن عمر : (أنه ماكان يغسل رأسه وهو محرم الا من احتلام) (٣) .

٢ - عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي (٤) أنه رأى قيس بن سعد بن

(١) الحطاب : ١٥٥/٣ ، الخرشى : ٣٥٠/٢ - ٣٥١ ، الشرح الكبير للدرديري : ٦٠/٢ ، المدونة : ٣٦٣/١ ، ٤٦٠ ، الجامع : ٢٠٠/١ ، المنتقى : ١٩٤/٢ ، التمهيد : ٢٦٨/٤ - ٢٦٩ .

(٢) البناية : ٤٨٥/٣ ، شرح ابن القاسم الغزى على متن أبي شجاع : ٣٣٨/١ ، كشف القناع : ٤٩٣/٢ - ٤٩٤ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ : في كتاب الحج ، باب غسل المحرم ٣٢٤/١ .

(٤) هو أبو مالك ، ثعلبة بن أبي مالك القرظي ، حليف الأنصار ، ولد فى عهد النبى - صلى الله عليه وسلم - ، مختلف فى صحبته . أنظر : أسد الغابة ٢٤٥/١ ، تقريب التهذيب : ١١٩/١ .

عبادة^(١)، غسل أحد شقي رأسه ، ثم التفت فإذا هديه قد قلدت ، فقام فأهل قبل أن يغسل شق رأسه الآخر^(٢)

(ب) واستدل الجمهور بما يلي :

١ - مارواه عبدالله بن جبير^(٣) قال : (أرسلنى ابن عباس الى أبى أيوب الأنصارى فأتيته وهو يغتسل ، فسلمت عليه فقال : من هذا ؟ فقلت : أنا عبدالله بن جبير أرسلنى اليك عبدالله بن عباس يسألك كيف كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يغسل رأسه وهو محرم ؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى بدا لى رأسه ، ثم قال لانسان يصب عليه الماء : صب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدبر ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفعل)^(٤) .

٢ - مارواه ابن عباس قال : (ربما قال لى عمر وعنه محرمون بالجففة : تعال أباقيك آينا أطول نفسا فى الماء)^(٥) .

والذى يترجح لدى أن لابس يغمس الرأس فى الماء وقد يحمل فعل ابن عمر وغيره ممن لم يكن يفعل ذلك على مزيد من التورع والاحتياط أو أخذ النفس بالخشونة طلبا لمزيد الاجر والثواب ، وهذا لا ينافى أن الأمر حلال بعد ذاته . وأن الأمر فيه سعة أن شاء الله ، وبخاصة اذا وقع الحج فى موسم الصيف واشتد الحر وتعرض الحجاج للاصابة بضربات الشمس ، وهى مميتة كما نعلم .

(١) هو تيس بن سعد بن عبادة الخزرجى الأنصارى ، كان من فضاء الصحابة ، وأحد دهاة العرب وكرمائمهم ، صاحب عليا وشهد معه حروبه ، توفى سنة ستين . أنظر : أسد الغابة ٢١٥/٤ ، تهذيب التهذيب : ٣٩٥/٨ ، تقريب التهذيب : ١٢٨/٢ .

(٢) التمهيد : ٢٦٨/٤ ، ٢٦٩ ، والأثر أخرجه ابن أبى شيبه فى مصنفه فى كتاب الحج ، باب فى الرجل يقلد ... ، ٨٦/١/٤ ، برقم : ٥٦٤ .

(٣) هو عبدالله بن جبير الخزاعى ، تابعى ، روى عنه سماك بن حرب ، ولم يرو عنه غيره ، ذكره ابن حبان فى ثقات التابعين . أنظر : تهذيب التهذيب : ١٦٨/٥ ، تقريب التهذيب : ٤٠٦/١ .

(٤) سبق تخريجه ص : ٦٨٤ .

(٥) أخرجه البيهقى فى كتاب الحج ، باب الاغتسال بعد الاحرام ، ٦٣/٥ .

المبحث الثامن

حكم احتجام المحرم

اختلف الفقهاء فى احتجام المحرم أجاثر هو أم مكروه ؟ ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى أن الاحتجام مظنه لازالة الشعر وقتل الدواب ، ولهذا كرهه بعض الفقهاء .

وفيما يلى مذاهبهم فى المسألة :

- (أ) ذهب المالكية - فى المشهور - الى كراهة الاحتجام لغير ضرورة (١) .
(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جوازه (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى كراهة الاحتجام ببعض التعليقات ومنها :

- ١ - أن الاحتجام يؤدى الى ازالة الشعر وقتل الدواب .
٢ - ان الاحتجام يؤدى الى شد الزجاج والعقد ، والمحرم منهى عن الشد والعقد على بدنه .
٣ - ان الاحتجام يؤدى الى اضعاف البدن وعدم التنشط للعبادة ، فكـره كما كره للحاج الصوم فى عرفه (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على جواز الاحتجام بما يلى :

- ١ - ماروى عن ابن عباس أن النبى - صلى الله عليه وسلم - احتجم وهو محرم (٤) .

- (١) الخطاب : ١٥٥/٣ ، الخرشى : ٣٥٠/١ ، الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي : ٦٠/٢ ، المدونة : ٤٢٨/١ - ٤٢٩ ، الجامع : ٢٠٢/١ ب ، المنتقى : ٢٤٠/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٥/٢ .
(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩١/٢ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم الفزى : ٣٣٩/١ ، كشاف القناع : ٥٢٣/٢ ، المغنى : ٥٧٨/٣ .
(٣) المنتقى : ٢٤٠/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٥/٢ .
(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الطيب ، فى باب الحجامة على الرأس ، ١٥/٧ ، ومسلم فى كتاب الحج ، باب جواز الحجامة للمحرم ، ٨٦٣/٢ ، برقم : ١٢٠٣ .

٢ - ولأن الاحتجاج يقصد للتداوى وليس للترفه ، فلم يكره كغيره ———
التداوى (١) .

والذى يترجح لدى جواز الاحتجاج للحديث الصحيح الوارد فى ذلك من طريق
ابن عباس وابن بحنه ، والعلل التى ذكرها المالكية لاتسوغ كراهة الاحتجاج
ابتداءً .

(١) كشف القناع : ٥٢٣/٢ ، المغنى : ٢٧٨/٣ ، حاشية البيجورى : ٣٣٩/١ .

المبحث التاسع

حكم الانزال من مقدمات الجماع
للمحرم قبل التحلل الأول

اختلف الفقهاء فى مقدمات الجماع كالقبلة والمباشرة والملاعبة والنظر والتذكر اذا أدت هذه المقدمات الى الانزال ، أهى مفسدة للحج أم لا ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى أمرين :

- ١ - الاختلاف فى تأويل قوله - تعالى - : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج ﴾ ، هل المراد بالرفث الجماع فقط أم كل مايؤدى الى الجماع من المقدمات ؟ .
- ٢ - الاختلاف فى الحاق حكم مقدمات الجماع فى الحج بحكمها فى الصوم أم عدم الحاقها به ، فمن ألحقها قال : ان مقدمات الجماع مفسدة للحج ، كما أنها فى الصوم مفسدة له ، ومن لم يلحقها قال بأنها غير مفسدة للحج ، وفرق ببعض الفروق ستأتى فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن القبلة والمباشرة اذا أديا الى انزال فانهما مفسدان للحج ، سواء تكرر أم لم يتكررا ، وأما النظر والتذكر فانهما مفسدان للحج ، وان تكرر واستداما وحصل بهما الانزال ، فانهما مفسدان للحج ، والا فهما مباحان للهدى (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أن مقدمات الجماع اذا حصل بها الانزال فانهما غير مفسدة للحج وإنما موجبة للدم على خلاف بينهم فى قدره (٢) .

- (١) . الخطاب : ١٦٦/٣ - ١٦٨ ، الخرشى : ٣٥٨/٢ - ٣٥٩ ، الشرح الكبير للدردير : ٦٨/٢ ، الفواكه الدوانى : ٤٢٩/١ ، المدونة : ٤٢٦/١ ، البيان والتحصيل : ٤٧٥/٣ - ٤٧٦ ، الاشراف : ٢٣٤/١ ، الجامع : ١٩٨/١ ب ، ١٩٩ أ ، ٢٠٠ أ ، بداية المجتهد : ٢٧١/١ ، المنتقى : ٦/٣ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٥٥٤/٢ ، البناية : ٦٩١/٣ ، ٦٩٦ ، المجموع : ٢٩١/٧ - ٢٩٢ ، ٤١٠ ، ٤٢١ ، كشاف القناع : ٥٢١/٢ ، المغنى : ٣٢٢/٣ .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم فى افساد الحج بمقدمات الجماع بمايلى:

١ - قوله - تعالى - : ﴿ الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج ﴾ .

والرفث هو اتيان النساء وذلك كقوله - تعالى - : ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ﴾^(١) ، وقد نهى الله - سبحانه وتعالى - عن الرفث فى الحج ، والنهى يقتضى فساد المنهى عنه .

٢ - ولأنه فعل محرم على الحاج ، فوجب أن يؤدى الانزال به الى فساد الحج قياسا على الوطء فى الفرج .

٣ - ولأن المقصود من الجماع انما هو الانزال ، فوجب أن يفسد الحج به ، كما لو أنزل بالايلاج .

٤ - ولأنها عبادة يفسدها الجماع ، فوجب أن تفسد بالانزال من مقدماته كالصوم^(٢) .

وقد أجيب بالفرق بين الصوم والحج فان الصوم يفسده كل واحد من محظوراته بخلاف الحج الذى لا يفسده الا الجماع^(٣) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بأن الانزال لا يوجب الحد وانما الذى يوجب الحد الجماع فكذلك لا يفسد الحج ، ولأن الانزال انما هو من قبيل الاستمتاع والارتفاق بهن فلم يفسد الحج كالتطيب ونحوه ، ولأن افساد الحج بالانزال ليس فيه نص ولا اجماع ولا هو فى معنى النص^(٤)

(١) البقرة / ١٨٧ .

(٢) المنتقى : ٦/٣ ، الاشراف : ٢٣٤/١ ، الجامع : ١٩٩/١ .

(٣) البنائة : ٦٩٣/٣ ، كشاف القناع : ٥٢١/٢ ، المغنى : ٣٢٣/٣ .

(٤) البنائة : ٦٩٢/٣ - ٦٩٣ ، كشاف القناع : ٥٢١/٢ ، المغنى : ٣ / ٣٢٣ ،

المجموع والمهذب المطبوع معه : ٤١٠/٧ - ٤١١ .

الترجيح :

ان الترجيح فى هذه المسألة مبنى على أمرين :

١ - المراد من قوله - تعالى - : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ .

٢ - القياس على الصوم .

أما المراد من قوله - تعالى - : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال ﴾ فإن الظاهر فيه الجماع ، وذلك لأنه استعمل بهذا المعنى فى آية الصوم ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ﴾ ، وذلك لأن القبلة والملاعبة ونحوها ليست محرمة فى النهار بالنسبة للصوم ، فانصرف الرفث فى قوله - تعالى - ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ﴾ الى الجماع ، فإذا كان استعمال القســر آن العزير للرفث فى آية الصوم بمعنى الجماع ، ترجح أن يكون استعماله فى آية الحج بهذا المعنى .

ثم انا لو قلنا بأن الرفث هو مقدمات الجماع ، للزم أن تكون مقدمات الجماع مفسدة للحج ولو لم تؤد الى انزال ، وذلك مالم يقل به المالكية أنفسهم .

وأما القياس على الصوم فلا شك أنه أقرب من قياس الجمهور على مسألة ايجاب الحد ، وذلك لأن الحج عبادة ، والصوم عبادة ، وأما الحد فهو ليس بعبادة بالمعنى المصطلح عليه ، لكن ليس معنى هذا أن القياس صحيح ، وذلك لأن الصوم أصل والحج أصل آخر ، وانما يقاس الفرع على الأصل ، وليس الأصل على الأصل .

والذى يترجح لدى عدم افساد الحج بمقدمات الجماع ولو أدت الى الانزال، صحيح أن الانزال هو المقصود الأعظم من الجماع ، لكن مما لا شك فيه أن الارتفاق والاستمتاع بالجماع أكمل وأكبر بكثير من الانزال بمقدماته ، هذا بالإضافة الى ما يعنيه جماع المحرم من جرأة على حدود الله واستهانة بأوامره ، وليس كذلك مقدماته ، اذ الانزال من المقدمات يكون غالباً نتيجة للمباشرة وغالباً ما يكون مفاجئاً دون أن يقصد الانزال ، بل ان الصباشر والملاعب انما يقصدان الاستمتاع والالتذاد فقط ، فإذا حصل الانزال فانه غالباً ما يكون عن غير قصد منهما اليه بخلاف الجماع ، وأبعد من ذلك افساد الحج بالانزال من النظر والتذكر .

المبحث العاشر

اتمام الحج لمن أفسده بالجماع

اتفق الفقهاء على أن المحرم إذا أفسد حجه بجماع امرأته ، فإن عليه المضي في هذا الحج الفاسد ، والهدى وأن يحج من قابل ، لكنهم اختلفوا في جزئية بسيطة وهي هل يشترط للمضي في الحج الفاسد شروط أم يمضي فيه مطلقاً؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية إلى أن المضي في الحج الفاسد إنما يكون إذا أدرك الوقوف بعرفة في عامه الذي أفسد فيه الحج ، وأما إن فاتته الوقوف بعرفة لسبب من الأسباب فإنه يؤمر بالتحلل من حجه بعمره وجوبا ، ولا يقيم على حجه الفاسد (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يمضي في حجه الفاسد مطلقاً (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على وجوب التحلل بعمره ، وذلك لثلا يمضي في حجه فاسد مع إمكانه الخلوص منه (٣) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بالعمومات كقوله - تعالى - : ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٤) ، كما نقلوا وجوب اتمام الحج الفاسد عن بعض الصحابة

- (١) الخرشى : ٣٥٩/٢ - ٣٦٠ ، الحطاب : ٢٠٣/٣ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٣٠٧/٢ ، شرح الكبير للدردير والدسوقي عليه : ٦٨/٢ ، حاشية العدوى على شرح الخرشى : ٣٥٩/٢ - ٣٦٠ ، منح الجليل : ٥٢١/١ ، الفواكه الدواني : ٤٢٩/١ ، المنتقى : ٤/٣ .
- (٢) البناية : ٦٩٣/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٢٣/١ ، كشاف القناع : ٥١٧/٢ ، المغنى : ٣٧٧/٣ - ٣٧٨ .
- (٣) الخرشى : ٣٥٩/٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٣٠٧/٢ .
- (٤) البقرة / ١٩٦ .

كمبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمرو وغيرهم ..(١).

والذى يترجح لدى أنه يرمى فى حجه الفاسد مطلقا ، ولعل المالكية انما
اشتروا ادراك الوقوف لأن من لم يدرك الوقوفاته الحج أصلا ، ولكن الحج انما
يجب اتمامه بنيته والاحرام به ، فاشتراط ادراك عرفة شرط زائد ليس عليه
دليل .

(١) البناية : ٦٩٤/٣ ، كشف القناع : ٥١٧/٢ - ٥١٨ ، المغنى : ٣٧٨/٣ .

المبحث الحادى عشر

حكم قتل الحشرات

اختلف الفقهاء فى حكم قتل الحشرات كالديدان والنمل والذباب والزنابير وغيرها ، أوجب فيها شيء أم لا شيء فيها ؟ .
وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مذهب المالكية فى قتل الدود والذر والنمل اخراج حفنة من طعام ، سواء كان المقتول منه قليلا أو كثيرا من غير تفصيل (١) .

(ب) وذهب الجمهور الى أن لا شيء فى قتل الحشرات المؤذية وغير المؤذية كالنمل والديدان والزنابير والذباب والصراصير (٢) .

ولا أعلم للمالكية متعلقا فى ايجابهم الحفنة من الطعام فى قتل هذه الحشرات ، الا أن يقال ان ذلك من باب الاحتياط ، أو قياسا على الجراد .
وأما الجمهور فقد استدلوا بما يلى :

- ١ - أن الله - تعالى - انما أوجب الجزاء فى الصيد ، وليس هذا بصيد .
- ٢ - ولأنه لا مثل له ولا قيمة ، والضمان انما يكون بأحد هذين الشيئين .

والذى يترجح لدى أن لا شيء فى هذه الحشرات ، وقد روى مثل هذا عن بعض الصحابة كعمر وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم ، وغيرهم كما ذكر ذلك ابن قدامة (٣) .

(١) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ١٧٣/٣ - ١٧٤ ، الخرشى : ٣٦٧/٢ ، الشرح

الكبير للدردير : ٧٤/٢ ، الزرقاشى على مختصر خليل : ٢ / ٣١٣ - ٣١٤ ،

المدونة : ٤٤٧/١ ، المنتقى : ٢٦٤/٢ ، ٢٦٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٧٠/٢ ، البناية : ٧٥٤/٣ ، حاشيتا قليوبى وعميرة

على شرح المحلى : ١٣٨/٢ ، المجموع : ٣٣٤/٧ ، كشاف القناع : ٢ / ٥١٢ ،

المفتى : ٣٤٨/٣ - ٣٤٩ .

(٣) المفتى : ٣٤٩/٣ - ٣٥١ .

المبحث الثانى عشر

ضمان ماقتل من الجراد

• اختلف الفقهاء فى قدر ضمان الجراد .

وفيما يلى مذاهبهم فيه :

(أ) ذهب المالكية الى أن الجراد يضمن بشرطين :

١ - أن لا يعم الجراد وينتشر بحيث يصعب التحرز منه ، فان عم وانتشر فلا ضمان .

٢ - أن لا يجتهد فى التحرز منه .

فاذا تخلف شرط من هذين الشرطين لم يضمن ، فلا يضمن ان عم الجراد ، ولم يجتهد ولا يضمن ان اجتهد حتى وان لم يعم الجراد .

وأما قدر الضمان ، فان فى الجراد حقة من طعام الى عشر جرادات ، فان زادت على العشرة ففيها الحكومة (١)

(ب) وذهب الحنفية الى أنه اذا كان ثلاث جرادات فأقل ، فانه يتصدق بما شاء ، وان زادت على الثلاث ففيها نصف صاع (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الجراد يضمن بقيمته فى بلده وقدرها متروك للاجتهاد (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى ايجاب قبضة من طعام على ما كان عشر جرادات فدون ، والحكومة فيما زاد عليها بما يلى :

(١) الخرشى : ٣٦٧/٢ ، التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ١٧٣/٣ ، الشرح الكبير

للدردير : ٧٤/٢ ، البيان والتحصيل : ١٤/٤ ، بداية المجتهد : ٢٦٥/١ ،

الزرقانى على الموطأ : ٣٨٤/٢ ، عارضة الأحوذى : ٨٤/٤ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٧٠/٢ .

(٣) نهاية المحتاج : ٣٤٠/٣ ، كشف القناع : ٥١٣/٢ .

١ - ما أخرجه مالك في الموطأ أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب ، فقال
يا أمير المؤمنين : انى أصبت جرادات بسوطى وأنا محرم ، فقال له عمر أظعم
قبضة من طعام (١) .

٢ - قول عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لكعب : (تعال حتى نحكم فى
جرادة ، سأله محرم عن قتلها ، فلم يحكم عمر فيه وحده) (٢) .

(ب) وأما الحنفية فانهم قاسوا مسألة الجراد على القمل كما ذكر ذلك ابن
عابدين ، وهذا فيما زاد عن الثلاث أما التمدق بما شاء فيما كان دونها فاحتجوا
عليه ببعض الآثار كقول عمر : (تمرّة خير من جرادة) (٣) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة ، فانهم أرجعوا ذلك إلى الأصل فــــ
المتقومات اذ يدخلها الاجتهاد لاسيما وأن الجراد لامثل له (٤) .

وهذا هو الذى يترجح لدى ، اذ لم يرد نص صحيح وصريح فى تقويم الجراد ،
وفعل عمر فى التحكيم لا يدل على وجوبه ، وانما هو تورع من عمر لاسيما وأن الجراد
ليس صيدا ، فليس فيه صفة التمتع والنفور ، لاسيما اذا عم وانتشر .

(١) أخرجه مالك فى كتاب الحج ، باب فدية من أصاب شيئا من الجراد وهــــو
محرم ، ٤١٦/١ ، برقم : ٢٣٥ .

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الحج ، باب فدية من أصاب شيئا مــــ
الجراد وهو محرم ، ٤١٦/١ ، برقم : ٢٣٦ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٥٧٠/٢ ، البناية : ٧٥٧/٣ ، والأثر قطعة من الأثر
السابق .

(٤) نهاية المحتاج : ٣٤٠/٣ .

المبحث الثالث عشر

تقويم الصيد أو المثل اذا اختار الاطعام

اختلف الفقهاء فى المحرم يقتل صيدا ثم يعدل عن مثله الى الاطعام ، هل يقوم نفس الصيد أم يقوم المثل ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف فى تأويل قوله - تعالى - : ﴿ ٥٠ ومن قتل منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم - يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين ٥٠٠ الآية ﴾ (١) . فهل قوله - تعالى - أو كفارة طعام مساكين يراد به قيمة الصيد أم قيمة المثل؟ فمن قال : ان المراد به قيمة الصيد ، قال : ان الذى يقوم هو الصيد ، وممن قال : ان المراد به قيمة المثل ، قال : ان الذى يقوم به هو المثل (٢) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

- (أ) مذهب المالكية : تقويم الصيد للاطعام ، وليس تقويم الجزاء ، والأفضل عندهم تقويمه بالطعام ابتداء ، فان قومه بدراهم واشترى بها طعاما جزاءه (٣) .
- (ب) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه اذا اختار الاطعام قوم المثل (٤) .

(١) المائدة ٩٥/٥ .

(٢) ذهب الحنفية الى وجوب تقويم الصيد ابتداء ١٦١ ، فليس عندهم المثل - بآن يذبح مثله ، بل يقوم الصيد ، فاما أن يشتري به هديا ، أو يشتري به طعاما ، واستدلوا على ذلك بأن المثل الوارد فى قوله - تعالى - : ﴿ ٥٠ فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ اما أن يكون المراد به مثلا فى المعنى وهو القيمة ، وأما أن يكون المراد به مثلا فى الصورة ، والمعنى الثانى ممتنع لوجود كثير من الصيد لا مثل له فى الصورة فتعين أن يكون مراد الآية المثل فى المعنى ، وهو القيمة ، أنظر : حاشية ابن عابدين : ٥٦٣/٢ ، البناية : ٧٣٦/٣ - ٧٣٧ .

(٣) الحطاب والتاج والاكليل بهامشه : ١٨٠/٣ ، الخرشى : ٣٧٤/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٨٠/٢ ، الفواكه الدواني : ٤٣٦/١ ، الاشراف : ٢٣٩/١ ، الجامع : ٢٠٨/١ ب ، ٢٠٩ آ ، بداية المجتهد : ١٦١/١ - ١٦٢ ، المنتقى : ٢ / ٢٥٦ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٨٦/٢ .

(٤) المجموع : ٤٣٨/٧ ، كشف القناع : ٥٢٦/٢ ، المغنى : ٥٤٤/٣ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على تقويم الصيد لا المثل بما يلى :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ الى قوله : ﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾ .

فظاهره أن الكفارة مقومة بالصيد لأنه اذا كان لابد من تقويم الصيد أو المثل ، فتقويم الصيد أولى لأنه المتلف .

٢ - القياس على سائر المتلفات : فإنه يجب ضمانها بقيمتها .

٣ - القياس على مالا مثل له ، فإنه يقوم الصيد^(١) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدل لهم ابن قدامة قائلًا :

(...) ولنا أن كل ماتلف وجب فيه المثل اذا قوم لزمت قيمة مثله كالمثل من مال آدمي^(٢) .

والذى يترجح لدى مذهب المالكية فى تقويم الصيد ، وذلك لأن ايجاب المثل انما هو فى حالة اختيار الهدى ، اذ يبعد أن يعدل عن الصيد ليقوم المثل بطعام أو مايشترى به الطعام ، ولأنه قد يكون هناك اختلاف كبير فى القيمة بين الصيد وبين مثيله من النعم فالتقويم بالمثل قد يؤدى الى الاجحاف أما بقاتل الصيد اذا كانت قيمة مثيله أعلى من قيمته ، أو بالفقراء اذا كانت أقل ومن هنا فان مذهب المالكية فى تقويم الصيد هو الأقرب للعدل والانصاف والأليق بروح الشريعة .

(١) الاشراف : ٢٢٩/١ ، المنتقى : ٢٥٦/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٨٦/٢ .

(٢) المغنى : ٥٤٤/٣ .

المبحث الرابع عشر

مواصفات جزاء الصيد

اختلف الفقهاء فى جزاء الصيد ، أوجب أن يكون مماثلاً للصيد المقتول فى
الكبر أو الصغر ، والسمن أو الهزال ، والصحة أو المرض ، وغير ذلك من صفات
الصيد أم لا يجب أن يكون كذلك ؟ بل يكون فى الصغير كبيراً ، وفى المريض صحيحاً ،
وهكذا مما لا بد أن يكون مجزئاً فى الهدى ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة ، انما يرجع الى الاختلاف فى الفهم
من آية جزاء الصيد وهى قوله - تعالى - : ﴿ ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثله ماقتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة ٠٠٠ الآية ﴾ ، فمضى
الفقهاء من قال بالمماثلة فى الصفات الخلقية استنباطاً من قوله - تعالى - :
﴿ مثل ماقتل من النعم ﴾ ، ومنهم من شرط أن يكون جزاء الصيد مما يجزئ فى
الهدى ، استنباطاً من قوله - تعالى - : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لا بد فى المثل من أن يكون مجزئاً فى الهدى ،
فيكون فى الصغير كبيراً ، وفى المعيب صحيحاً ، وهكذا فى كل الصفات الخلقية التى
لا بد أن تكون مجزئة فى الهدى ، وهكذا فى الاطعام والصيام اذا اختارهما ، فلا بد
أن يكون الاطعام أو الصيام بقيمة السليم والكبير أيضاً (١) .

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة (٢) الى الاكتفاء بالمماثلة فى الصفات
الخلقية ، فيجزئ فى الصغير مثله ، وفى المريض مثله وهكذا (٣) .

(١) الخطاب : ١٨٢/٣ ، الخرشى : ٣٧٦/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٨٢/٢ - ٨٣ ،
الاشراف : ٢٤٠/١ ، الجامع : ٢٠٨/١ أ ، المنتقى : ٢٥٥/٢ ، ٦٦/٣ ، الزرقانى
على الموطأ : ٣٨٣/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣١١/٦ .

(٢) ذهب الحنفية الى وجوب الاعتبار بالقيمة أولاً ، ولهذا لا يتأتى الخلاف فى
هذه المسألة عندهم ، أنظر : حاشية ابن عابدين : ٥٦٣/٢ - ٥٦٤ ، البناية :
٧٣٢/٣ - ٧٣٣ .

(٣) المجموع : ٤٣١/٧ ، كشف القناع : ٥٤١/٢ ، المغنى : ٥٣٧/٣ .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على عدم اعتبار المعاشلة في الصفات الخلقية المختلفة بين الصيد والمثل بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ فقيده بما يصح أن يكون هديا دون ما لا يصح أن يكون .

٢ - ولأنه دم أخرج على سبيل الكفارة ، فلم يكن للسن فيه اعتبار ، وذلك كالرقبة في كفارة القتل أو الدية .

٣ - ولأنه دم لا يجوز نحره في غير مكة فلم يجزىء فيه الصغير والمريض كدم المتعة والقرآن .

٤ - ولأن جزاء الصيد لا يخلو أن يكون دية أو كفارة أو جيرانا ، وأيهما كان فلا بد فيه مما يجزىء في الهدى (١) .

وقد أجاب ابن قدامه عن الاستدلال بالآية والاعتبار بالرقبة في الكفارة فقال :

(... والهدى في الآية معتبر بالمثل ، وقد أجمع الصحابة على الضمان بما لا يصح هديا كالجفرة والعناق والجدى ، وكفارة الأدمى ليست بدلا عنه ، ولا تجزى مجزئ الضمان بدليل أنها لا تتبع بعض في أبعاضه) (٢) .

(ب) واستدل الشافعية والحنابلة على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ ، ومثل المغيـر صغير ، ومثل المعيب معيب .

٢ - ولأنه ضمان بسبب جناية ، فاختلف بحسب المتلف كالبهيمة (٣) .

والذى يترجح لدى اعتبار المماثلة في الصفات الخلقية المختلفة بين الصيد

(١) الاشراف : ٢٤٠/١ ، المنتقى : ٢٥٥/٢ ، ٦٦/٣ ، الزرقانى على الموطأ :

٢٨٣/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣١١/٦ .

(٢) المغنى : ٥٣٧/٣ .

(٣) كشف القناع : ٥٤١/٢ ، المغنى : ٥٣٧/٣ .

والجزء . وذلك لظاهر الآية الكريمة فان المماثلة لا تتحقق بالقول بمذهب المالكية .

ثم ان مذهب المالكية فيه تنقيح لمجال الحكمين ، فبم يجتهد الحكمـان اذا قررنا ابتداء أن لا مدخل للصفات الخلقية التى تختلف باختلافها القيمة بين الصيد والجزء ، إذ التشابه فى شكل الخلقه وهيئتها لا يحتاج الى حكمين ، فأى انسان يستطيع معرفته ، خاصة اذا علمنا بأن أكثر أصناف الصيد قد قضى فيه الصحابة ، وفيه آثار صحيحة ومعروفة ، فما مجال اجتهد الحكمين والحالة هذه ؟ .

وأبعد من ذلك أن يقال ان الاطعام أو العدل فى الصيام فى عدم الاكتفاء بالمماثلة كالهدى تماما ، ومما يلاحظ على هذا أن المالكية قد استدلوا على أن الصيد هو الذى يقوم لا المثل بأنه هو المتلف فوجب التقويم به ، فكيف يقال هذا ثم يقال بأن الاطعام أو الصيام يجب أن يكون كما لو كان الصيد صحيحا وسليما من كل عيب ؟ .

وبهذا يترجح أن المماثلة فى الصفات الخلقية التى تختلف باختلافها القيمة معتبرة ، ففى هذا تحقيق للعدل وعدم اجحاف بقاتل الصيد .

المبحث الخامس عشر

حكم ضمان شجر الحرم وحشيشه

اختلف الفقهاء فى ضمان الشجر والحشيش الذى يحرم قطعه (١) ، أيجب ضمانه أم لا ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف فى قياس النبات فى ذلك على الحيوان ، أو عدم قياسه عليه .
وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن النبات الذى يأثم الانسان بقطعة لا يترتب على قطعه الا الاثم والحرمه فقط دون الجزاء ، فمن قطع من النبات الذى من العصاة أن ينبت بنفسه ، فانه لاجزاء عليه وانما التوبة والاستغفار (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى انه يضمن على اختلاف بينهم فى كيفية الضمان فالحنفية أوجبوا فيه القيمة ، والشافعية والحنابلة أوردوا تفصيلات فى الضمان ، فالشجرة الكبيرة تضمن عندهم ببدنة ، والصغيرة بشاة ، وذلك وفق تفصيل ليس هنا مجال ذكره (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على عدم ايجاب الضمان بما يلى :

١ - أن الجزاء حكم زائد على التحريم ، وهذا يحتاج الى دليل ولــــم يوجد (٤) .

(١) بين الفقهاء خلاف فى الشجر والحشيش الذى يحرم قطعه ، أهو ما ينبت بنفسه دون ما استنبت ؟ ، أم ما كان الغالب فيه أن ينبت بنفسه ، وان استنبت ، وغير ذلك مما لا يتمحض فيه انفراد للمالكية .

(٢) الخطاب: ١٧٨/٣ - ١٧٩ ، الخرشى: ٣٧٣/٢ ، الشرح الكبير للدردير: ٧٩/٢ ، المدونة: ٤٥١/١ - ٤٥٢ ، الاشراف: ٢٤٢/١ ، الجامع: ٢٠٤/١ ب ، بداية المجتهد: ٢٦٦/١ ، الزرقانى على الموطأ: ٣٨٩/٢ ، المنتقى: ٧٥/٣ .

(٣) حاشية ابن عابدين: ٥٦٦/٢ ، البناية: ٧٧٨/٣ ، المجموع: ٤٤٧/٧ ، ٤٥١ ، كشف القناع: ٥٤٦/٢ ، شرح منتهى الارادات: ٤٥/٢ - ٤٦ ، المغنى: ٣٦٧/٣ .

(٤) الخرشى: ٣٧٣/٢ .

٢ - القياس على المحرم خارج الحرم ، فكما أن المحرم اذا قطع شجرا خارج الحرم فانه ليس عليه شيء ، فكذا شجر الحرم .

٣ - القياس على صيد المدينة : فانه لا يجب فيه الجزاء^(١) .

والحق أن قياس المالكية قطع شجر الحرم على قطع المحرم له خارج الحرم غير متجه ، وذلك لأن قطع المحرم للحشيش والشجر لا يحرم ، بخلاف قطع شجر الحرم وحشيشه فانه يحرم على المحرم والحلال على السواء ، وأضعف من ذلك القياس على صيد المدينة .

(ب) وأما الحنفية فانهم أوجبوا القيمة واعتبروها ، وذلك بناء على مذهبهم في ضمان الصيد ، فانهم قالوا هناك : ان الصيد يقوم ابتداء^(٢) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بما روى عن ابن عباس أنه قال :

(في الدوحة بقرة وفي الجزلة شاة) ، وعن عمر بن الخطاب (أنه كان يأمر بشجرتان في المسجد يضر بأهل الطواف فقطع وفدا) .

وقالوا : لأنه ممنوع من اتلافه لحرمه الحرم ، فكان مضمونا كالصيد^(٣) .

والذى يترجح لدى أن لا جزاء في قطع شجر الحرم وحشيشه ، ذلك أنه لو كان فيه جزاء بتوقيف عن النبى - صلى الله عليه وسلم - لوصل اليها ، وقول ابن عباس ، وفعل عمر - ان صحا - فهو اجتihad منهما في مسألة لانص فيها ، ومن هنا فان الأقرب للصواب والله أعلم في هذه المسألة هو مذهب المالكية . .

(١) الاشراف : ١ / ٢٤٢ ، الجامع : ١ / ٢٠٤ ب ، المنتقى : ٣ / ٧٥ ، الزرقانى على الموطأ : ٢ / ٣٨٩ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٥٦٧ ، البناية : ٣ / ٧٧٨ .

(٣) المهذب المطبوع مع المجموع : ٧ / ٤٤٧ .

الفصل الثالث

مفردات المذهب فى الهدى وتوابعه

يشتمل هذا الفصل على سبعة مباحث :

المبحث الأول : حكم اشعار البقار

المبحث الثانى : الجمع بين الحل والحرم فى سوق الهدى

المبحث الثالث : موضع نحر الهدى

المبحث الرابع : حكم الاشتراك فى الهدى

المبحث الخامس : موضع الفدية

المبحث السادس : الذبائح التى يؤكل منها

المبحث السابع : حكم ايجاب الدم على المحصر بعدو

المبحث الأول

حكم اشعار البقر

اختلف الفقهاء فى اشعار البقر^(١)، أيمن اشعار البقر كله ؟ أم السدى
يسن اشعاره هو ذو السنام ، وأن الذى لا سنام له من البقر لا يشعر؟^(٢).

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

- (أ) ذهب المالكية الى أن الذى يشعر هو البقر ذو السنام ، وأما الذى
لا سنام له فلا يشعر^(٣).
(ب) وذهب الشافعية والحنابلة الى سنية اشعار البقر كله^(٤).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على عدم اشعار البقر الذى لا سنام له ، بأن الاشعار
متعلق بالسنام بدليل أنه لا يشعر غيره مع وجوده ، فاذا عدم السنام عدم الاشعار
كالغنم ، ولا يقاس الذى لا سنام له على الذى له سنام ، لأن الاشعار متعلق بالسنام
أصلاً^(٥).

(ب) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا ببعض النصوص العامة فى
الاشعار ومنها :

- (١) المراد بالاشعار أن يضرب صفحة سنامها اليمنى بحديدة وهى باردة مستقبلية
القبلة ، فيدميها ثم يلطخها بالدم . أنظر: المجموع : ٣٥٨/٨ .
(٢) كره أبو حنيفة الأشعار عموماً سواء الأبل منه أو البقر ، ومذهب الحنفية
كراهة الاشعار لمن لا يحسنه لما فى ذلك من إيلاام الحيوان وتعذيبه ، وأما
الذى يحسنه فلا بأس به ، أنظر: حاشية ابن عابدين: ٤٨٦/٢ ، ٥٣٨ ، البنائة : ٦٣٨/٣ .
(٣) الخرشى : ٣٨٢/٣ - ٣٨٣ ، الحطاب : ١٨٩/٣ - ١٩٠ ، المدونة : ٤٥١/١ ، الأشراف :
٢٤٥/١ ، البيان والتحصيل : ٤٧٧/٣ ، ١٨/٤ - ١٩ ، بداية المجتهد : ٢٧٥/١ ،
المنتقى : ٣١٣/٢ .
(٤) المجموع : ٣٥٧/٨ - ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، كشف القناع : ١٥/٣ ، شرح منتهى
الارادات : ٨٥/٢ ، المغنى : ٥٧٤/٣ .
(٥) البيان والتحصيل : ١٩/٤ ، المنتقى : ٣١٣/٢ .

١ - حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (فتلت قلائد بدن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيدي ، ثم أشعرها وقلدها ، ثم بعث بها الى البيت ، وأقام بالمدينة ، فما حرم عليه شيء كان له حلالا) (١) .

٢ - حديث ابن عباس : وفيه : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى الظهر في ذي الحليفة (٢) ثم أتى ببدنة فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ثم سلت الدم عنها ثم قلدها نعلين) (٣) .

والذى يترجح لدى أن البقر يشعر كله ، ماله سنام ، وما لاسنام له لعموم النعوص ، ولو كان هنالك تفرقة بينهما لنقل ذلك اليينا والله أعلم .

-
- (١) أخرجه البخارى في كتاب الحج ، باب تقليد الغنم ، ١٨٣/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب استحباب بعث الهدى الى الحرم ، ٩٥٧/٢ ، برقم : ١٢٢١ .
- (٢) ذو الحليفة هو موضع ميقات أهل المدينة وهو المعروف اليوم باسم بيار علي على مسافة ميلين من المدينة .
- (٣) المجموع : ٣٥٧/٨ ، ٣٥٩ ، كشف القناع : ١٥/٣ ، شرح منتهى الارادات : ٨٥/٢ المفنى : ٥٧٤/٣ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب تقليد الهدى وأشعاره عند الاحرام ٩١٢/٢ ، برقم : ١٢٤٣ .

المبحث الثانى

الجمع بين الحل والحرم فى سوق الهدى

اختلف الفقهاء فى الهدى ، أوجب أن يجمع فيه بين الحل والحرم ؟ أم يسن ذلك ولا يجب ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى الاستسدادل بفعله - صلى الله عليه وسلم - فقد ثبت أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد ساق الهدى من الحل الى الحرم ، ووقف به بعرفة ، فمن فهم من فعل النبى - صلى الله عليه وسلم - الوجوب ، شرط أن يجمع فى سوق الهدى بين الحل والحرم ، ومن لم يفهم الوجوب ، لم يشترط الجمع بين الحل والحرم فى سوق الهدى ، وانما قال بالسنية فحسب .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) المشهور من مذهب المالكية أنه اذا ساق الهدى من الحل الى الحرم أجزاءه ذلك ، وان لم يكن معه هدى مسوق من الحل ، وجب عليه الهدى ، أو أراد التطوع به ، فاشتراه من الحرم فان خرج ووقف به بعرفة جاز ، والا فلا ، ونقل الخطاب عن صاحب الطراز رواية عن مالك بأنه ان شراه من الحرم وذبحه بمكة جاز ، لكن المشهور من المذهب ، - وهو نص المدونة - وجوب الجمع بين الحل والحرم فى سوق الهدى (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أن الجمع بين الحل والحرم فى سوق الهدى ليس بواجب ، وانما هو سنة (٢) .

الأدلة :

(١) استدلال المالكية على مذهبهم فى وجوب الجمع بين الحل والحرم فى

(١) الخطاب : ١٨٥/٣ ، المدونة : ٣٨٦/١ ، الفواكه الدواني : ٤٣٦/١ ، الاشراف :

٢٤١/١ - ٢٤٢ ، الجامع : ١٤٨/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٧٥/١ ، المنتقى : ٣١٤/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٦١٨/٢ ، المجموع : ٣٥٨/٨ ، كشف القناع : ٥٨٤ / ٢ ،

١٥/٣ ، شرح منتهى الارادات : ٦٣/٢ .

سوق الهدى بما يلى :

- ١ - فعله - صلى الله عليه وسلم - ، فانه قد ساق الهدى من الحل الى الحرم (١) ، وقال : (خذوا عنى مناسككم) .
- ٢ - ولأنه لو شراه من الحل ، ثم نحره فيه لم يجزئه ، وذلك لانفراده بالحل دون الحرم ، فكذا لو انفرد به فى الحرم دون الحل .
- ٣ - ولأن الهدى مأخوذ من الاهداء ، فوجب أن يكون من خارج الحرم اليه .
- ٤ - ولأن المحرم يجب أن يجمع فى احرامه بين الحل والحرم ، فوجب أن يكون الهدى كذلك ، وذلك لأن للمحرم محلا ، كما أن للهدى محلا (٢) .

(ب) وأما الجمهور القائلون بعدم وجوب الجمع بين الحل والحرم فى سوق الهدى ، فقد استدلوا على مذهبهم بأن المراد بالهدى انما هو نفع المساكين ، والتصدق به عليهم ، وهذا لا يتوقف على الجمع بين الحل والحرم .

قالوا : ولم يرد دليل من النبى - صلى الله عليه وسلم - يوجب ذلك ، اذ لم يأمر النبى - صلى الله عليه وسلم - بهذا (٣) .

والذى يترجح لدى أن الجمع بين الحل والحرم فى سوق الهدى ليس بواجب ، واستدلال المالكية بفعل النبى - صلى الله عليه وسلم - فى سوق الهدى غير متجه ، وذلك لأن كثيرا من أفعال النبى - صلى الله عليه وسلم - فى الحج قد حملت على السنية وليس على الوجوب ، فليس كل فعل أتى به النبى - صلى الله عليه وسلم - فى الحج محمول على الوجوب ، والا فقد بات النبى - صلى الله عليه وسلم - بمعنى ليلة تسع ، ولم يكن ذلك على سبيل الوجوب ، ونظائر ذلك كثيرة .

وأما أقيسة المالكية واستدلالاتهم العقلية ، فهى غير خالية من التكلف والبعد ، لاسيما قياسهم الهدى فى وجوب الجمع بين الحل والحرم على المحرم ذاته ، وهذا من أعجب الأقيسة وأكثرها بعدا .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، باب من ساق البدن معه ، ١٨١/٢ ، ومسلم فى

كتاب الحج ، باب وجوب الدم على المتمتع ٩٠١/٢ ، برقم : ١٢٢٧ .

(٢) الاشراف : ٢٤١/١ - ٢٤٢ ، المنتقى : ٣١٤/٢ .

(٣) كشف القناع : ١٤/٣ - ١٥ ، المغنى : ٤٥٥/٣ .

المبحث الثالث

موضع نحسّر الهدى

اختلف الفقهاء فى موضع نحر الهدى ، أيجزىء نحره فى كل الحرم أم هو مختص بمعنى ؟ ، أو مكة البلد ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى مايلى :

١ - الاختلاف فى تأويل قوله - تعالى - : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ ، وقولسه - تعالى - : ﴿ والهدى معكوكا ﴾ أن يبلغ محله ^(١) ، ذلك أن الاتفاق قائم على أن قوله - تعالى - : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ ، ليس المراد به الكعبة ، لأن الكعبة فى المسجد ، وإنما المراد به المكان الذى فيه الكعبة ، وقد اختلف الفقهاء فى تحديد هذا المكان ، كما اختلفوا فى تحديد المحل الذى لابد للهدى أن يبلغه .

٢ - الاختلاف فى المراد من قوله - صلى الله عليه وسلم - (وفجاج مكة كلها منحر) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن الهدى ينحر بمعنى بشروط :

- ١ - أن يكون الهدى مسوقا فى احرام حج .
- ٢ - أن يقف به صاحبه أو من يقيمه صاحبه مقامه بعرفة - ولو ساعة - ليلة النحر .

٣ - أن ينحره فى أيام منى التى ينحر فيها ، وهى يوم النحر ، ويومان بعده ، فان تخلف شرط من هذه الشروط ، كأن كان الهدى مسوقا فى احرام عمرة ، أو لم يقف به صاحبه بعرفة ، أو لم ينحره فى أيام منى ، فانه ينحره بمكة البلد ، والأفضل أن يكون ذلك عند المروة ^(٢) .

(١) الفتح ٢٥٠ .

(٢) الخطاب ١٨٥/٣ ، الخرشى ٣٧٩/٢ - ٣٨٠ ، الشرح الكبير ٨٦/٢ ، الفواكه الدواني :

٤٢٣/١ ، البيان والتحصيل ١٦/٤ - ١٨ ، الجامع ١٨٩/١ ب ، بداية المجتهد ٢٧٦/١ ،

الزرقانى على الموطأ ٣٤٧/٢ ، المنتقى ٢٤/٣ ، عارضة الأحوذى ١٢٥/٤ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنسسه يجزىء أن ينحره في الحرم كله (١).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ، وقد بين النبي - صلى الله عليه وسلم - محل الهدى حيث نحر في منى ، ولم ينحر في غيرها ، فدل على أنها هي المنحر في الحج ، لاسيما وأن أفعاله - صلى الله عليه وسلم - على الوجوب .

٢ - قوله - تعالى - : ﴿ وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ .

ومحلل للعمرة مكة ، وللحج منى .

٣ - قوله - صلى الله عليه وسلم - (وفجاج مكة وطرقها كلها منحر) (٢) ،

والمراد بمكة هنا مكة البلد .

٤ - قول ابن عمر : (من نذر بدنة ، فإنه يقلدها ويشعرها ، ثم ينحرها

عند البيت ، أو بمعنى يوم النحر ، ليس لها محل دون ذلك) (٣) .

٥ - ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقت لنحر الهدى مكانا وزمانا ،

فكما لا يجزىء نحره في غير زمانه ، فكذا لا يجزىء نحره في غير مكانه (٤) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا ببعض الأدلة التي استدل بها المالكية ،

كقوله - تعالى - : ﴿ هَدِيَا بِالْخِطَابَةِ ﴾ ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - :

(١) البناية : ٨٧٠/٣ - ٨٧١ ، مغنى المحتاج : ٥٣٠/١ - ٥٣١ ، كشاف القناع :

٥٣٦/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٩/٢ - ٤٠ .

(٢) أخرجه أبوداود في كتاب المناسك ، باب الصلاة بجمع ١٩٣/٢ - ١٩٤ ، برقم :

١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب الذبح ، ١٠١٣/٢ ، برقم :

٣٠٤٨ ، ومالك في الموطأ في كتاب الحج ، باب ما جاء في النحر في الحج ،

٣٩٣/١ ، برقم : ١٧٨ ، وأحمد في مسنده ، ٣٣٦/٣ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الحج ، باب العمل في النحر ، ٣٩٤/١ ، برقم :

١٨٢ .

(٤) المنتقى : ٢٤/٣ ، الزرقاني على الموطأ : ٣٤٧/٢ ، بداية المجتهد :

٢٧٦/١ .

(وفجاج مكة كلها منحر) .

قالوا : وان الهدى لابد من مكان يهذى اليه ، وهذا المكان هو الحرم (١).

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى اجزاء النحر بأى مكان من الحرم ، وذلك لأن قوله - صلى الله عليه وسلم - : (وفجاج مكة كلها منحر) يدل على أن الحرم كله مكان للنحر ، وذلك لأن سياق الحديث يفهم منه هذا ، فانه - صلى الله عليه وسلم - قال : (ونحرت هاهنا ، ومنى كلها منحر ، وفجاج مكة كلها منحر) ، ومعلوم أن منى ليست من مكة ، وان كانت من الحرم ، فدل هذا على أن المراد من قوله : (مكة) الحرم كله ، ولربما يستأنس لذلك بأن الأحكام الشرعية فـسـسـى الحج لاتتعلق بمكة البلد وحدها ، بل بالحرم جميعا ، وذلك كعدم جواز دخوله بغير احرام وتحريم العيد فيه ، أو قطع حشيشه ، وايجاب الجزاء على من صاد فيه ، فهذه الأحكام لاتختص بمكة البلد ، بل بالحرم جميعا ، فالذبح كذلك ، وقصر العالكية ذلك على منى ، ومكة البلد غير متجه ، اذ الأدلة لايفهم منها تخصيصهما ، وان فهم منها أفضليتهما .

وأما أثر ابن عمر فان المراد به المحل الزمانى وذلك لقوله:دون ذلك فهذه قرينة مشعرة بأن النفى فى قوله : (لامحل له دون ذلك) المراد به المحل الزمانى لأنه هو الذى يوصف باندون ولو أراد المكانى لقال : (لا محل له غير ذلك) ، ومع هذا فهو اجتهاد صحابى فى مسألة يسوغ فيها الاجتهاد والله أعلم .

(١) البناية : ٨٧١/٣ - ٨٧٢ ، كشف القناع : ٥٣٦/٢ ، شرح منتهى الارادات :

٣٩/٢ - ٤٠ ، مغنى المحتاج : ٥٣٠/١ .

المبحث الرابع

حكم الاشتراك فى الهدى

اختلف الفقهاء فى جواز الاشتراك فى الهدى ، وذلك بدبح بدنة أو بقرة عن سبعة أشخاص .

وفيما يلى مذاهبهم فى ذلك :

(أ) ذهب المالكية الى عدم جواز الاشتراك فى الهدى ، سواء أكان ذلك واجبا أو تطوعا ، وسواء كان المشتركون أهل بيت واحد أو أجنيبين ، وهناك قول بجواز الاشتراك فى هدى التطوع دون الواجب ، لكن المذهب - وهو نص المدونة - الأول .

ويشمل ذلك بالإضافة الى الهدى دم الغدية إذ لايجوز الاشتراك فيه (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى جواز الاشتراك فى الهدى على خلاف يسير بينهم ليس هنا مجال ذكره (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى عدم اجزاء الاشتراك فى الهدى بما يلى:
١ - قول ابن عمر : (لايشترك فى شيء من النسك) (٣) ، ولا يعرف له مخالف .
٢ - ولأن الاشتراك فى الثمن يوجب أن يكون لكل واحد قسط من اللحم ، وذلك يوجب القسمة وهو بيع (٤) .

-
- (١) الخرشى : ٣٨٧/٢ - ٣٨٨ ، التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٢٩٥/٣ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٥٩٢/٢ ، المدونة : ٤٦٨/١ - ٤٦٩ ، الاشراف : ٢٤٦/١ ، الجامع : ١٨٩/١ ، عارضة الأحوذى : ١٤٢/٤ - ١٤٣ ، المنتقى : ١٤/٣ .
(٢) حاشية ابن عابدين : ٦١٥/٢ ، نهاية المحتاج : ٣٤٩/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٣١/١ ، كشف القناع : ٥٣٨/٣ ، المغنى : ٥٧٩/٣ - ٥٨٠ .
(٣) أخرجه ابن أبى شعبة فى كتاب الحج ، باب ما استيسر من الهدى ، ٩٦/١ - ٩٨ .
(٤) الاشراف : ٢٤٦/١ .

(ب) واستدل الجمهور بحديث جابر : قال : (أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نشترك في الأبل والبقر كل سبعة منا في بدنة) (١).

وقد أجاب ابن العربي بحمل هذا الحديث على التطوع ، قال : وترخيــــــــص النبي - صلى الله عليه وسلم - للمحابة في الاشتراك في هدي التطوع لايحمل على الواجب (٢)

وبالرغم من ضعف هذا الكلام الظاهر ، فإنه مخالف للمذهب نفسه ، إذ مشهور مذهب المالكية عدم جواز الاشتراك في الهدى الواجب ، وفي هدي التطوع عــــــــلى السواء .

الترجيــــــــح :

والذي يترجح لدى جواز الاشتراك في الهدى لحديث جابر هذا ، ولغيره ، وهذه المسألة مبنية على التعبد ، ومادام قد ورد فيها نص عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فلا بد من المعير اليه ، والاجتهاد في هذه المسألة غير سائغ ، وقول ابن عمر - رضي الله عنهما - أو غيره لا يمكن أن يعارض الأحاديث المرفوعة التي تدل على جواز الاشتراك .

وبهذا يتضح ضعف مأخذ المالكية في قولهم بعدم جواز الاشتراك في الهدى .

(١) كشف القناع : ٥٣٨/٢ ، المغنى : ٥٨٠/٢ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب

الحج ، باب الاشتراك في الهدى وأجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة ،

٩٥٥/٢ ، برقم : ١٣١٨ .

(٢) عارضة الأحوذى : ١٤٢/٤ - ١٤٣ .

المبحث الخامس

موضع الفدية

فدية الأذى ، وهى التى تترتب على ارتكاب محظور من محظورات الاحرام كحلق الرأس أو تقليم الأظافر ، أو غير ذلك تتكون من ثلاث خصال : وهى على التخيير، وهى الواردة فى قوله - تعالى - : ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ (١) ، وقد اتفق الفقهاء على أن الصيام يجزئ فى أى مكان ، فى الحرم أو فى غير الحرم ، واختلفوا فى الاطعام والذبح ، أهما مختصان بالحرم أم لا ؟

ولما كان انفراد المالكية لا يتمحض الا فى الذبح ، فسوف يقتصر البحث - ان شاء الله عليه - .

وسبب انفراد المالكية فى مسألة الذبح يرجع الى الاختلاف فى قياس فدية الأذى على جزاء الصيد أو عدم قياسه عليه ، ذلك أن جزاء الصيد يشترط أن يذبح فى الحرم لقوله - تعالى - : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ ، فمن قاس فدية الأذى على جزاء الصيد ، شرط ذبح الفدية فى الحرم ، ومن لم يقسها لم يشترط ذلك . وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا اختار الذبح ، فان له أن يذبحه فى أى مكان كان ، سواء فى الحرم ، أو بلده ، أو فى أى مكان آخر ، شأنه فى ذلك شأن الصيام والاطعام ، الا أن ينوى بالذبح الهدى ، فيأخذ حكم الهدى ، فينحصر بمعنى بالشروط التى ذكرها المالكية للنحر بعنى ، والا فبمكة ، ويستثنون من أحكام الهدى جواز الأكل ، اذ ليس له أن يأكل منه ، وان نواه هديا (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الذبح

(١) البقرة / ١٩٦ .

(٢) الخطاب : التاج والاكلیل بهامشه : ١٦٦/٣ ، الخرشى : ٣٥٨/٢ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقى : ٦٧/٢ ، الفواكه الدوانى : ٤٣٠/١ ، الاشراف : ٢٢٨/١ ، المدونة : ٢٨٧/١ ، الجامع : ٢٠٣/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٦٨/١ ، الزرقانى على المعوط : ٢٨٧/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٨٥/٢ - ٣٨٦ .

بالنسبة لفدية الأذى مختص بالحرم ، شأنه في ذلك كشأن جزاء الصيد ، وسائر الهدى (١) .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في عدم اختصاص الذبح في فدية الأذى بالحرم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ فمن كان به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ . والدلالة فيه من وجهين :

أحدهما : أن النص مطلق لم يتعرض لزمان ولا لمكان .

ثانيهما : أنه سماه نسكا ، ولم يسمه هديا ، فلا يأخذ حكمه .

٢ - حديث كعب بن عجرة (٢) ، وفيه : قوله - صلى الله عليه وسلم - :

(أيؤذيكم هوام رأسك ؟ قال : نعم ، قال : احلق وصم ثلاثة أيام ، وأطعم ستة مساكين أو أنسك بشاة) (٣) .

ولم يقيد ذلك بزمان أو مكان .

٣ - ولأنه إحدى خصال الفدية ، فلم يختص بمكان معين كالصيام (٤) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا ببعض العمومات كقوله - تعالى - : ﴿ هديا

بالقصد ﴾ ، وقوله : ﴿ ثم محلها إلى البيت العتيق ﴾ (٥) ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : (نحرنا هنا وفجاج مكة كلها منحر) ، ويقول ابن عباس ،

(١) حاشية ابن عابدين : ٥٥٨/٢ ، البناية : ٦٨٩/٣ ، ٧٤٣ ، مغنى المحتاج :

٥٢٩/١ - ٥٣٠ ، نهاية المحتاج : ٣٤٦/٣ ، كشف القناع : ٥٣٥/٢ ، ٥٣٥/٢ .

(٢) هو أبو محمد ، كعب بن عجرة الأنصاري المدني ، محابي مشهور ، تأخر إسلامه توفي بعد الخمسين للهجرة . أنظر : أسد الغابة : ٢٤٣/٤ ، تقريب التهذيب :

١٣٥/٢ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المحصر ، باب قول الله تعالى : ﴿ فمن كان منكم ﴾ ، ٢٠٨/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب جواز حلق الرأس للمحرم

إذا كان به أذى : ٨٥٩/٢ ، برقم : ١٢٠١ .

(٤) الجامع : ٢٠٣/١ ب ، الزرقاني على الموطأ : ٢٨٧/٢ ، الإشراف : ٢٢٢/١ ، التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ١٦٦/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٥/٢ - ٢٨٦ .

(٥) الحج / ٣٣ .

ماكان من هدى أو اطعام فبمكة) ، ولأن المقصود بها مساكين الحرم (١) .

ولعل مذهب المالكية فى هذه المسألة هو الأرجح والأقرب للصواب ، وذلك لأن الله - سبحانه وتعالى - أطلق فى آية الفدية ، ولو كان الذبح فى الحرم مشروطا لشروطه الله تعالى ، كما شرط ذلك فى آية جزاء العيد ، فانه لما كان فى آية جزاء العيد يخير المكلف بين ثلاث خصال ، وكان يمكن أن يتوهم أن حكم خضلة الذبح كحكم الاطعام والعيام ، نص الله تعالى على دفع ذلك الايهام بقوله : (هديا بالغ الكعبة) .

وأما فى آية الفدية فلم ينص الله - عز وجل - على ذلك مع أن امكانية ظن أن حكم خضلة الذبح كحكم الخملتين الباقيتين قائم ثم انه فى آية جزاء العيد قدم ذكر الهدى على ذكر الاطعام والعيام ، وفى آية الفدية آخر ذكر النسك عن ذكر الاطعام والعيام ، فهذا مشعر بأن حكم النسك فى آية الفدية ، ليس كحكم جزاء العيد فى آية الجزاء .

وبهذا فان الراجع فى هذه المسألة هو مذهب المالكية فى عدم اختصاص الذبح بمكان .

(١) أخرجه ابن أبى شيبه فى مصنفه فى كتاب الحج ، باب فى المحرم تجب عليه

الكفارة ٠٠٠ ، ١٧٤/١/٤ .

(٢) كشف القناع : ٥٣٦/٢ .

المبحث السادس

الذبائح التى يوكل منها

اتفق الفقهاء على جواز الأكل من هدى التطوع اذا بلغ محله ، واتفقوا أيضا على عدم جواز الأكل من جزاء الصيد وفدية الأذى ونذر المساكين الذى عيّن لهم ، واختلفوا فى غير هذه الهدايا اختلافا بينا .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى أن فى الهدى معنيين : معنى العبادة ، ومعنى الكفارة ، واختلف الفقهاء فى تغليب أحد هذين المعنيين على الآخر فى كل نوع من أنواع الهدى ، فمن غلب جانب الكفارة فى نوع معين ، قال : إنه لا يوكل فى ذلك النوع ، ويوكل مما عداه مما جانب العبادة فيه ظاهر ، ومن غلب جانب العبادة فى نوع معين آخر ، قال بجواز الأكل منه ، وبعدم جواز الأكل من سواه مما جانب الكفارة فيه غالب (١) .

ومن أسباب الانفراد أيضا ، ورود بعض الآثار التى أكل فيها النبى - صلى الله عليه وسلم - من بعض الهدايا ، فاختلف الفقهاء فى ادخال بعض الهدايا المختلف فيها فى دلالة الفعل النبوى ، أو عدم ادخالها فيها .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) قسم المالكية الهدايا الى أربعة أقسام : قسم يوكل منه مطلقا بعد المحل وقبله ، وقسم لا يأكل منه مطلقا ، لا قبل المحل ولا بعده ، وقسم يأكل منه قبل المحل ولا يوكل بعده ، وقسم لا يأكل منه قبل المحل ويأكل بعده .

والمقصود بالأكل قبل المحل الأكل منه اذا عطب ، أو تعيب ، وحاصل مذهبيهم فى ذلك ، أنه لا يأكل من جزاء الصيد وفدية الأذى ونذر المساكين المعين ، ويأكل فيما عدا ذلك كدم المتعة والقران ودم ترك لواجب من واجبات الحج كتعدي الميقات ، وترك المبيت بمنى ، أو بالمزدلفة أو غير ذلك من الواجبات ، كما

(١) بداية المجتهد : ٢٧٧/١ .

له أن يأكل من هدى التطوع بعد المحل لاقبله لثلا ييتهم بأنه أعطيه كي يأكل منه (١).

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى جواز الأكل من هدى التطوع ، ودم المتعة والقران (٢).

(ج) وذهب الشافعية الى أنه لايجوز له أن يأكل الا من هدى التطوع فقط ، فلا يأكل من الدماء الواجبة كلها ، سواء أكان دم متعة أو قران ، جبرانات فى الحج أو فدية الأذى وجزاء الصيد فكل دم واجب لايجوز الأكل منه عندهم (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

١ - بعض النصوص العامة كقوله - تعالى - : ﴿ فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتز ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ﴾ (٥) ، فهذه النصوص عامة فى الهدايا كلها لا يخرج منها الا المجمع عليه كفدية الأذى وجزاء الصيد .

٢ - ولأن كل هدى فيه مدخل للاطعام فهو كفارة يُطعم للمساكين ، وكذا ما يختص بهم من نذر ، وماليس فيه اطعام للمساكين يجوز الأكل منه كهدى التطوع (٦) .

(ب) واستدل الحنفية والحنابلة بما يلى :

١ - ما صح من حديث جابر الطويل وفيه : (أنه - صلى الله عليه وسلم -

(١) الحطاب والتاج والاكليلى بهامشه : ١٩٠/٣ - ١٩١ ، الخرشى : ٣٨٤/٢ ، الشرح

الكبير وحاشية الدسوقى : ٨٩/٢ - ٩٠ ، الاشراف : ٢٤٧/١ ، الجامع : ١١٩٠/١

القوانين الفقهية ، ص ٩٤ ، بداية المجتهد : ٢٧٧/١ ، التمهيد : ١١٣/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٣٢/٢ ، ٦١٥ - ٦١٧ ، البناية : ٨٨٧/٣ ، كشاف القناع :

١٦/٣ - ١٧ ، المغنى : ٥٦٥/٣ .

(٣) المجموع : ٤١٧/٨ - ٤١٨ .

(٤) الحج / ٣٦ .

(٥) الحج / ٢٨ .

(٦) الاشراف : ٢٤٧/١ ، التمهيد : ١١٣/٢ .

أمر من كل بدنة بيضة فجعلت فى قدر فأكل هو وعلي من لحمها وشربا من مرقها) .

٢ - ما روى أن أزواج النبى - صلى الله عليه وسلم - تمتعن معه فى حجة الوداع ، وأدخلت عائشة الحج على العمرة ، فصارت قارئة ، ثم ذبح عنهن النبى - صلى الله عليه وسلم - البقر فأكلن من لحومها (١) وهذا يدل على جواز الأكل من دم المتعة والقران (٢) .

(ج) وأما الشافعية فإنهم أجازوا للحاج الأكل من هدى التطوع ، بسبب استحبابه له حاملين الأحاديث الواردة فى أكل النبى - صلى الله عليه وسلم - كحديث جابر وغيره على هدى التطوع (٣) .

والذى يترجح لدى مذهب الحنفية والحنابلة فى جواز الأكل من هدى التطوع والمتعة والقران ، وذلك لظاهر النصوص ومنها قوله - تعالى - : ﴿ فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ﴾ ، ولا يعقل أن يكون العراد بهذه الآية وغيرها هدى التطوع فقط ، وذلك لأن هدى التطوع إذا قيس بغيره قليل ، فلا يعقل أن يحتمل النص القرآنى على ذلك القليل .

كما أن قول المالكية بجواز الأكل من الدماء التى وجبت بترك واجب من واجبات الحج ، غير ظاهر ، وذلك لأنها ان لم تكن فدية ، فهى بمعنى الفدية ، لأنها جبر لنقص قد طرأ على الحج ، ومعلوم أن الفدية لا يجوز الأكل منها عند المالكية أنفسهم ، ودم الجبران بمعناها ، وبهذا يتضح رجحان مذهب الحنفية والحنابلة .

-
- (١) أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، باب قوله تعالى : (الحج أشهر معلومات) ١٥٠/٢ ، وفى كتاب الأضاحى ، باب الضحية للمسافر والنساء ، ٢٣٥/٦ ، وفى باب من ذبح ضحية غيره ٢٣٧/٦ ، ومسلم فى كتاب الحج ، باب بيان وجوب الاحرام ٨٧٠/٢ ، برقم : ١٢١١ .
- (٢) البناية : ٨٦٧/٣ ، كشاف القناع : ١٦/٣ - ١٧ ، المغنى : ٥٦٥/٣ .
- (٣) المهذب المطبوع مع المجموع : ٤١٣/٨ .

المبحث السابع

حكم ايجاب الدم على المحصر بعدو

اختلف الفقهاء فى الذى حصره عدو عن الوصول الى مناسك الحج ، أيلزمه دم لتحليله أم لا ؟ .

وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف فى تأويل قوله - تعالى - :
 ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (١) ، فهل المراد بهذا الاحصار ، الاحصار الذى يكون من مرض ، أم الذى يكون من مرض وعدو أيضا ؟ .

وفيما يلى مذاهبهم فى ذلك :

(١) ذهب المالكية الى أنه لا يجب على المحصر بعدو دم - فى المشهور - بل يحل ولا دم عليه ، وقال أشهب بل عليه دم ، لكن المذهب الأول (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى ايجاب الدم على المحصر مطلقا سواء أكان الاحصار بعدو أم بمرض (٣) .

الأدلة :

(آ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلى :

١ - أنه تحليل من عبادة لم يدخل عليها منه تفريط فلم يلزمه الدم بتحليله منها ، كما لو أكمل الحج .

(٢) ولأنه لما شرع للحاج المحصر التحلل ، والخروج من الحج تخفيفا عليه ، ناسب ذلك أن يخفف عنه بعدم ايجاب الدم عليه .

-
- (١) البقرة / ١٩٦ .
 (٢) الخطاب : ١٩٥/٣ - ١٩٦ ، الخرشى : ٣٨٨/٢ - ٣٨٩ ، المدونة : ٤٢٩/١ ، الاشراف : ٢٤٤/١ - ٢٤٥ ، الجامع : ١٩٣/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٤٩/١ ، المنتقى : ٢٧٣/٢ - ٢٧٤ .
 (٣) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٥٩١ ، البناية : ٣ / ٨٣٠ - ٨٣١ ، مغنى المحتاج : ١ / ٥٣٢ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٨ / ٢٩٨ ، كشف القناع : ٦١٠/٢ المغنى : ٣٧١/٣ .

٣ - ولأن هذا الحج لما لم يكن من الواجب عليه المضي فيه ، وأجيز لـه التحلل منه فلم يلزمه الهدى كاحرام المرأة بغير إذن زوجها ، والعبد بغير إذن سيده (١) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في إيجاب الدم على المحصر مطلقا بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَنْكُورٌ ﴾ (استيسر من الهدى) .
 ووجه الدلالة من الآية أنها عامة تتناول المحصر بعرض أو بعدو (٢) .

وقد أجاب المالكية عن هذا الاستدلال بما يلي :
 أ - حمله على المحصر بعرض ناقلين ذلك عن بعض أهل اللغة ، فانهم قد قالوا : إنه يقال للمحصر بعدو : حصر فهو محصور كقبر فهو مقبور ، بينما يقال للمحصر بعرض : أحصره المرض .

ب - قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ، والمحصر بعدو يحلق رأسه ولو لم يبلغ الهدى محله .

ج - قوله - تعالى - : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ فلكي يتسق الكلام والسياق بعضه مع بعض فلا بد من حمل الإحصار في الآية الكريمة على الإحصار بالعرض (٣)

د - فعله - عليه الصلاة والسلام - لما صد عن المسجد الحرام في الحديبية ، فانه - صلى الله عليه وسلم - حلق ونحر وحلق الناس بعده ونحروا (٤) .

وقد أجاب المالكية عن هذا الدليل بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم ينحر هديا من التحلل من الإحصار ، وانما الهدى الذي نحره كان قد ساقه معه ابتداءً بدليل قوله - تعالى - : ﴿ وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ (٥)

(١) الاشراف : ٢٤٥/١ ، المنتقى : ٢٧٣/٢ .

(٢) البناية : ٨٣٣/٣ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ٢٩٨/٨ ، مغنى المحتاج : ٥٣٢/١ ،

كشاف القناع : ٦١٠/٢ ، المغنى : ٣٧١/٣ .

(٣) الجامع : ١٩٣/١ ب ، المنتقى : ٢٧٣/٢ - ٢٧٤ ، الخرشى : ٣٨٩/١ .

(٤) مغنى المحتاج : ٥٣٢/١ ، كشاف القناع : ٦١٠/٢ .

(٥) الجامع : ١٩٣/١ ب .

والذى يترجح لدى ايجاب الدم على المحصر بعدو والمحصر بمسـرض ، اذ لا فرق يعقل بينهما ، وادعاء المالكية أن الاحصار لا يستخدم الا للمرض غير متجه ، ذلك أنه قد ورد فى اللفـة أن الاحصار يستخدم لكليهما كما نقل ذلك صاحب اللسان عن كثير من أئمة اللفـة وقال كلاما كثيرا حاصله : أن الحصر والاحصار يطلقان على الحبس والمنع ، وأن الحصر يستخدم بمعنى الحبس فى موضع ، وأما الاحصار فيستعمل بمعنى المنع من السفر سواء أكان ذلك بمرض أو خوف أو عدو أو غير ذلك (١) .

ومن هنا يترجح لدى وجوب الدم على المحصر مطلقا .

(١) لسان العرب : ١٩٥/٤ .

الباب الخامس

مفردات المذهب فى الذكاة والأضحية والعقيقة

يشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول

الفصل الأول : مفردات المذهب فى الذكاة

الفصل الثانى : مفردات المذهب فى الأضحية

الفصل الثالث : مفردات المذهب فى العقيقة

الفصل الأول

مفردات المذهب فى الذكاة

يشتمل هذا الفصل على عشرة مباحث :

المبحث الأول : ما يجب قطعه من الذبيحة عند الذبح

المبحث الثانى : حكم نحر ما يذبح وذبح ما ينحر

المبحث الثالث : حكم تذكىة الجراد

المبحث الرابع : حكم عقر الحيوان اذا لم يقدر على نحره أو ذبحه

المبحث الخامس : ذكاة البعير النسياد

المبحث السادس : حكم أكل الكلب من الصيد

المبحث السابع : حكم الصيد اذا ماله الجرح ثم وجد بعد يوم صيده ميتا

المبحث الثامن : حكم من رمى طائرا فسقط ميتا

المبحث التاسع : حكم من صاد صيدا فأفلت منه ثم ماله آخر

المبحث العاشر : حكم من أرسل جارحا أو رمى سهما على صيد فأصاب غيره

المبحث الأول

ما يجب قطعه من الذبيحة عند الذبح

اختلف الفقهاء فيما يجب قطعه من الذبيحة عند الذبح ، وسبب انفسراد المالكية فى هذه المسألة هو الاختلاف فى الفهم من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ما فرى الأوداج وذكر اسم الله عليه فكل) ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : (ما أنهر الدم فكل) ، فالأوداج لفظ عام يصدق على الحلقوم والمرى والودجين ، كما أن إنهار الدم يكون بقطع أى واحد من هذه الأربعة ، ومن هنا اختلفت أنظار الفقهاء فى ما يجب قطعه من هذه الأربعة .

وفىما يلى مذاهبهم فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أنه يشترط قطع جميع الحلقوم مع جميع الودجين ^(١) ، وهو ظاهر المدونة ، وهناك رواية أخرى عن الامام باسشراط قطع أكثر الحلقوم مع تمام الودجين ، كما أن المشهور من المذهب أيضا عدم اششراط قطع المرى ^(٢) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن الواجب هو قطع أى ثلاثة من هذه الأربعة ^(٣) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى اششراط قطع الحلقوم والمرى ، واستحباب قطع الودجين ^(٤) .

(١) الحلقوم هو مخرج النفس ، والودجان هما عرقان فى صفشش العنق محيطان بالحلقوم .

(٢) الخطاب : ٣ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، ٢١١ ، الخرشى : ٣/٣ - ٤ ، الزرقانى على مششمر خليل : ٣/٣ ، ٤ ، الاشراف : ٢/٢٥١ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ١ / ٤٢٩ ، البيان والشصيل : ٣/٣٠٩ ، الجامع : ١/٢١٧ ، أ ٢١٨ ، المرى هو مجرى الطعام .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٢٩٤/٦ - ٢٩٥ .

(٤) نهاية المحتاج : ١١٠/٨ - ١١١ ، مفنى المحتاج : ٢٦٥/٤ - ٢٧٠ ، ٢٧١ ، كشاف القناع : ٢٠١/٦ - ٢٠٤ ، شرح منتهى الارادات : ٤٠٤/٣ ، ٤٠٦ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في اشتراط قطع الحلقوم والودجين بمايلي
١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ما فرى الأوداج وذكر اسم الله
عليه فكل) (١).

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ما أنهر الدم فكل) (٢).

٣ - ولأنه اذا لم يكمل الذكاة في هذه المواضع ، جاز أن يعيش الحيوان
بعد ذلك شيئاً من الوقت ، وهذا مناف لقوله - صلى الله عليه وسلم - : (اذا ذبح
أحدكم فليجهز) (٣).

(ب) وأما الحنفية فقد استدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (ما فرى
الأوداج ٠٠٠) قالوا وهذا جمع وأقل الجمع ثلاثة (٤).

(ج) وأما الحنابلة والشافعية فقد استدلوا على وجوب قطع الحلقوم والمرئ
بأن الحيوان يعيش بوجودهما ويموت بقطعهما .

وأما الودجان فليسا كذلك ، وقد استحب الشافعية قطع الودجين للاسراع
في موت الحيوان ، كما استحب الحنابلة قطعهما أيضا خروجاً من خلاف من أوجه (٥).

(١) أخرجه مالك في الموطأ : بلاغا عن ابن عباس ، في كتاب الذبائح ، باب
مايجوز من الذكاة في حال الضرورة ٤٨٩/٢ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والصيد ، باب ما أنهر الدم ٠٠٠٠ ٢٢٦/٦ ،
ومسلم في كتاب الأضاحي ، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم ١٥٥٨/٣ ، ٠٠٠٠
برقم : ١٩٦٩ .

(٣) الجامع : ٢١٧/١ أ ، الاشراف : ٢٥١/٢ ، البيان والتحصيل : ٣٠٩/٣ ، والحديث
أخرجه ابن ماجه في كتاب الذبائح ، باب اذا ذبحتم فأحسنوا الذبيح
١٠٥٩/٢ ، برقم : ٣١٧٢ قال في الزوائد : مدار الاسناد على ابن لهيعة وهو
ضعيف ، وشيخه قره أيضا ضعيف ، وأخرجه أحمد في مسنده ١٠٨/٢ .

(٤) حاشية ابن عابدين : ٢٩٥/٦ .

(٥) نهاية المحتاج : ١١٠/٨ - ١١١ ، مغنى المحتاج : ٢٧٠/٤ ، كشف القناع :
٢٠٤/٦ ، شرح منتهى الارادات : ٤٠٦/٣ .

والذى يظهر لى رجحانه هو مذهب الشافعية والحنابلة ، وذلك لأن الحلقوم والمرىء هما غالب الحلق وأهم شئ فيه ، كما أن قطعهما يحقق اراحة الذبيحة لاسيما مع القول باستحباب قطع الودجين أيضا .

واستدلال المالكية بالنعين غير ظاهر الدلالة على ما يرون ، إذ فرى الأوداج وإنهار الدم يتحقق بقطع الحلقوم والمرىء وأما أن يعيش الحيوان بعضا مسـن الوقت فهذا البعض الذى يعيشه لا يعدو أن يكون حركة مذبوح ، ولو قطعت الرقبـة بأكملها فإن هذه الحركة قائمة عادة .

المبحث الثاني

حكم نحر ما يذبح وذبح ما ينحر

اختلف الفقهاء فيما أحله الذبح كالغنم ونحوها ، أيجزى فيه النحر .
أم لا ؟ وكذا ما أحله النحر كالابل أيجزى فيه الذبح أم لا ؟

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف في الفهم من فعله - عليه الصلاة والسلام - ، فإنه أثر عنه نحر الابل وذبح الغنم ، فمسن الفقهاء من فهم من هذا الفعل الوجوب ، فقال : بأنه لو عكس فذبح ما أحله النحر أو نحر ما أحله الذبح لم يوكل ، ومن الفقهاء من فهم من فعله - صلى الله عليه وسلم - الاستحباب فأباح أكل ما أحله الذبح لو نحر كما أباح أكل ما أحله النحر لو ذبح .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أنه اذا ذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح ، فإنه لا يوكل، سواء أكان الذابح أو الناحر متعمدا أو ناسيا ، وذهب أشهب الى جواز أكله مطلقا ، وروى عن ابن بكير التفرقة بين ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح ، فأجاز ذبح ما ينحر ولم يجز نحر ما يذبح .

وعلى مشهور المذهب فإنه يجوز أكل ما أحله النحر لو ذبح، وما أحله الذبح لو نحر لضرورة ، ويضربون لذلك مثالا ، وهو ما اذا تردى الحيوان في مهواة فعجز عن نحره أو ذبحه ، ففي هذه الحالة يجوز نحر ما يذبح وذبح ما ينحر، كما أن الخلاف قائم في المذهب في اعتبار فقد الآلة ، أو الجهل من الأعذار المسوقة لذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح (١) .

(١) الحطاب : ٣ / ٢٢٠ ، الخرشى : ٣ / ١٥ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٣ / ١٥ ، الجامع : ١ / ٢١٨ ب ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامي : ١ / ٤٢٩ ، البيان والتحصيل : ٣ / ٣٠٨ ، ٣٢١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١ / ٤٤٥ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جـواز ذبح ماأمله النحر ، ونحر ماأمله الذبح ، لكن الحنفية كرهوه كراهة تنزيه (١).

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدل لهم ابن يونس فى الجامع فقال :
(٠٠٠) وانما ذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - ذبحها ، ولم يرو عنه أحد أنه نحر شاة ، وقيل إن الفرق بين الابل والغنم أن عنق البعير طويل فيبعضه خروج روحه وفى ذلك تعذيبه ، وزيادة ألم ، والنحر أسهل وأخف عليه ، لأنه فى آخر العنق وأقرب لخروج روحه ، وأما الشاة فعنقها قصير ولا لبة لها ، فلا يتمكن من نحرها الا بما يقرب من جوفها فكان الوجه فيها الذبح ، فاذا ذبح أحد بغيره أو نحر شاة فقد أتى بالذكاة على غير الوجه المأمور به فى الشرع ، فأشبهه ممن ذبح من القفا ، أو أبقي شيئا من الودجين ٠٠٠) (٢)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بما يلى :-

- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - (أنهر الدم بما شئت) (٣) .
- ٢ - قول أسماء : (نحرنا فرسا على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأكلناه ونحن بالمدينة) (٤) .
- ٣ - قول عائشة : (نحر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى حجة الوداع بقرة واحدة) (٥) .
- ٤ - قالوا ولأنه ذكاة فى محل الذكاة ، فجاز أكله كالحيوان الآخر (٦) .

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور ، وذلك لأن نحر النبى - صلى الله عليه

(١) حاشية ابن عابدين : ٣٠٣/٦ ، نهاية المحتاج : ١١١/٨ ، مغنى المحتاج : ٢٧١/٤ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٠٦/٣ ، المغنى : ٤٧/١١ .

(٢) الجامع : ٢١٨/١ ب .

(٣) أخرجه أحمد فى مسنده ، ٤٥٨/٤٠ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الذبائح والعيد ، باب النحر والذبح ٢٢٧/٦ .

(٥) أخرجه الامام أحمد فى مسنده ، ٣٧٨/٣ ، وأخرجه مسلم بمعناه فى حديث جابر الطويل .

(٦) المغنى : ٤٨/١١ ، شرح منتهى الارادات : ٤٠٦/٣ .

وسلم - الابل ، وذبحه الغنم وان دل على الأفضلية ، لكنه لا يدل على عدم جواز
العكس ، لاسيما مع عدم ورود النهي عن ذلك ، وورود أحاديث فيها ما يدل
على جواز نحر ما يستحب فيه الذبح ، كما في حديث عائشة ، وأسعاء والله أعلم .

المبحث الثالث

حكم تذكية الجراد

اختلف الفقهاء في الجراد ، أيفتقر الى ذكاة حتى يجوز أكله أم لايفتقر اليها ؟ بل يجوز أكله وان مات حتف أنفه .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى معارضة القياس للأثر ، ذلك أن القياس يقضى بافتقار الجراد الى التذكية لأنه حيوان بري ، بينما ورد الأثر بعدم افتقاره اليها وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - : (أحلت لنا ميتتان ودمان ... الحديث) وسيأتى .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية في المشهور عن الامام الى أن الجراد يفتقر الى التذكية ، وأنه لايجوز أكله اذا وجد ميتا أو مات بعد أخذه حتف أنفه ، والتذكية تشمل عندهم كل عمل أو سبب يمنع بالجراد سواء كان في ذلك السبب تعجيل موته كقطع رأسه أو حرقه أو اغرقه ، أو لم يكن فيه تعجيل موته كقطع جناحه ، ونحو ذلك كما أن التذكية هذه عندهم تفتقر الى تسمية ونية أيضا (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الجراد لايفتقر الى تذكية ، بل يجوز أكله وإن مات حتف أنفه (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في افتقار الجراد الى تذكية بمايلي :

- (١) الخطاب : ٢٢٨/٣ ، الخرش : ٢٥/٣ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢٦/٣ ، الاشراف : ٢٥٧/٢ ، الجامع : ٢١٣/١ ب ، المنتقى : ١١٠/٣ ، ١٢٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٦٩/٧ .
- (٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٦ / ٢٩٤ ، ٣٠٧ ، مغنى المحتساج : ٤ / ٢٦٧ ، كشاف القناع : ٦ / ٢٠٢ ، شرح منتهى الارادات : ٤٠٤/٣ ، المغنى : ٤١/١١ .

- ١ - انه حيوان برى فافتقر الى التذكية كسائر الحيوانات البرية .
 ٢ - ولأنه لو قتله المحرم لفداه ، فدل ذلك على افتقاره الى تذكيسة
 كسائر صيد البر (١) .

(ب) وأما جمهور الفقهاء فقد استدلوا بقوله - ملى الله عليه وسلم :
 (أحلت لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالسمك والجراد ...) (٢) .
 فقد أباح أكل الجراد مع أنه سماه ميتا (٣) .

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى جواز أكل الجراد من غير تذكية ولو
 مات حتف أنفه ، فان ذلك هو الموافق للحديث ، فقد قرن الحديث السمك والجراد
 فى اباحة ميتتهما ، فوجب أن يتساويا فى الحكم ، ومع ذلك فإن المالكية
 أباحوا أكل السمك وإن مات حتف أنفه ، بينما لم يباحوا أكل الجراد إن مات
 حتف أنفه ، مع أن الحديث قد سوى بينهما فى الحكم وأما قياسهم فلا محل لسه ،
 وذلك لأنه قياس فى مقابلة النص .

ثم إن فدية الجراد التى أوجبها المالكية هى قيمته ، فلم يعتبروه هم
 أنفسهم ميدا كسائر الصيد ، ولا يخفى أن قتل الجراد لا يمكن أن يسمى ميدا لا لفة
 ولا شرعا .

-
- (١) الجامع : ٢١٣/١ ب ، الاشراف : ٢٥٧/٢ .
 (٢) أخرجه أحمد فى مسنده ٩٨/٢ ، وابن ماجه فى كتاب الأطعمة ، باب الكبش
 والطحال ١١٠٢/٢ وهو صحيح موقوف بحكم المرفوع ، أنظر: تلخيص الحبير :
 ٢٥/١ - ٢٦ .
 (٣) مغنى المحتاج : ٢٦٧/٤ ، كشف القناع : ٢٠٢/٦ ، شرح منتهى الارادات : ٤٠٤/٣ ،
 المغنى : ٤١/١١ .

المبحث الرابع

حكم عقر الحيوان اذا لم يقدر على نحره أو ذبحه

اختلف الفقهاء فى الحيوان اذا تردى فى مهواة ، فلم يمكن الوصول الى مكان ذبحه ان كان معاً يذبح أو مكان نحره إن كان معاً ينحر ، أيجزى طعنسه أو جرحه فى أى مكان ظهر من جسمه أم لايجزى ذلك ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة إنما يرجع الى تعارض بعض الآثار فى ظاهرها فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إنما الذكاة فى الحلق واللبة ، فهذا الأثر متعارض فى ظاهره مع حديث رافع بن خديج ^(١) فى قعة البعير الذى ند وياتى فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) المشهور من مذهب المالكية انه اذا تردى الحيوان فى حفرة أو هوة فلم يقدر على الوصول الى مكان نحره أو ذبحه ، فطعن فيما قدر عليه من جسمه فإن ذلك لا يكون ذكاة له ، ولايجوز أكله بذلك ^(٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن ذللك الطعن يكون ذكاة له ويصح أكله به ^(٣) .

(١) هو أبو عبد الله رافع بن خديج بن رافع بن عدى الأنصارى الخزرجى ، شهد أحداً والخندق وروى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - وعن عمه (ظهير بن رافع) ، توفى سنة تسع وخمسين وقيل غير ذلك . أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٢٩/٣ .

(٢) الخرشى : ٩/٣ - ١٠ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٠/٣ ، الاشراف : ٢٥٢/٢ ، المنتقى : ١١٠/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٥٥/٦ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٣٠٣ ، مغنى المحتاج : ٤ / ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، كشف القناع : ٦ / ٢٠١ ، شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، المغنى : ٣٤/١١ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى عدم اجزاء العقر فى هذه الحالة بما

يلى :

- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إنما الذكاة فى الحلق واللبة) (١).
- ٢ - ولأن تعذر الوصول الى ذكاة المقدور عليه فى المحل الذى فيه ذكاته ، لا يبيح تذكيته فى غيره قياسا على تعذر الحصول على الآلة التى يذكى بها ، فإن ذلك لا يستلزم إباحة التذكية بغيرها (٢).

٣ - ولأن هذا الحيوان من بهيمة الأنعام ، فلم يستبح بغير الذكاة المعهودة فى بهيمة الأنعام ، وذلك قياسا على المقدور عليه (٣).

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلى :

- ١ - حديث رافع بن خديج قال : (كنا مع النبى - صلى الله عليه وسلم - فند بعير وكان فى القوم خيل يسير ، فطلبوه فأعياهم فأهوى اليه رجل بسهم فحبسه الله ، فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - : ان لهذه البهائم أبوابا كأبواب الوحش ، فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا ، وفى لفظ : فما ند عليكم فاصنعوا به هكذا) (٤) ، وهو صريح فى اجزاء العقر .

٢ - إن الذكاة إنما تعتبر بحال الحيوان لا بأمله ، بدليل أن المتوحش من الحيوان يجوز تذكيته فى أى مكان ، والمتردى فى هوة يشبه المتوحش بجامع عدم القدرة عليه (٥).

-
- (١) أخرجه أبوداود فى كتاب الأضاحى ، باب ما جاء فى ذبيحة المتردية ، ١٠٣/٣ ، والنسائى فى كتاب الضحايا ، باب ذكر المتردية فى البئر ٢٢٨/٧ ، وابن ماجه فى كتاب الذبائح ، باب ذكاة الناد من البهائم ١٠٦٣/٢ ، برقم : ٣١٨٣ .
 - (٢) الاشراف : ٢٥٢/٢ .
 - (٣) المنتقى : ١١٠/٣ .
 - (٤) أخرجه البخارى فى كتاب الذبائح والعيد ، باب ما ند من البهائم فهو بمنزلة الوحش ، ٢٢٧/٦ ، ومسلم فى كتاب الأضاحى ، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم الا السن ٥٥٨/٣ ، برقم : ١٩٦٨ .
 - (٥) شرح منتهى الارادات : ٤٠٦/٣ ، المغنى : ٣٤/١١ .

والذى يترجح لدى مذهب المالكية فى عدم ابحاثه بالعقر، فإن تردى الحيوان فى هوة لا ينقله من التأنس الى التوحش ، وأما أدلة الجمهور فإن حديث رافع بن خديج ليس فى محل النزاع ، لأن البعير الذى ند اكتسب بهذا الند صفات المتوحش من الحيوان ، بدليل قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ان لهذه الابل أو اباسد كأوابد الوحش) .

وأما القياس على المتوحش من الحيوان فغير متجه ، وليس عدم القسـدرة على الوصول الى محل الزكاة الشرعية مسوغا يجيز العدول عن الزكاة الشرعية الى غيرها ، ويظهر لى أن هناك فرقا بين أن يند الحيوان الانسى ، وبين أن يتردى بهوة ، لأنه بالنـد يكتسب صفة التوحش من التمنع والنفور ، بينما المتردى فى هوة ليس كذلك ومع هذا فان النبى - صلى الله عليه وسلم - قد نبه على العلة فى انتقال الزكاة من زكاة الحيوان الانسى الى زكاة الحيوان الوحش وهو التوحش والنفور ثم ان هذا الانتقال هو خلاف الأصل فى زكاة الحيوان الانسى فيقتصر فيه على موضع النص .

المبحث الخامس

زكاة البعير النساد

اختلف الفقهاء فى البعير أو غيره من الحيوانات الانسية اذا ند فرمى بسهم فقتل ، أيكون رميه بهذا السهم ولو بنية الزكاة تذكية له فيحل أكله بهذا أم لا يكون كذلك ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى أمرين :

١ - تعارض بعض الآثار فى ظاهرها فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : (لا ذكاة الا فى الحلق واللبة) فهو متعارض - فى الظاهر - مع حديث رافع بن خديج فى قعة البعير الذى ند فرمى بسهم فحبسه .

٢ - مراعاة الغالب أو النادر فى الحيوانات الانسية ، فان الغالب فى هذه الحيوانات أنها حيوانات مقدور عليها غالبا ، وان التوحش فيها نادر ، فمن الفقهاء من أعمل فيها حكم المعتوحش حين توحشها ، ومنهم من أبقاها على الغالب من احوالها فاشتراط لحلها الذكاة التى تذكى بها حين تأنسها وقبل توحشها .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا ند الحيوان المتأنس فرمى بسهم فأصاب منه مقتلا ، فان ذلك لا يعتبر ذكاة له حتى لو نوى الذكاة ، وانما يجوز أن يرمى بسهم لحبسه ، ثم ادراك ذكاته بعد ذلك بما يذكى به من ذبح أو نحر (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أن ذلك يعتبر ذكاة فيحل أكله بعد ذلك (٢) .

-
- (١) الحطاب : ٣ / ٢١٤ ، الخرشي : ٣ / ٩ - ١٠ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٩ / ١٠ ، الجامع : ١ / ٢١٥ ب ، ٢١٦ أ ، المنتقى : ٣ / ١٠٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٥٥ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٣٠٣/٦ ، مفنى المحتاج : ٢٦٨/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٤٠٦/٣ ، ٤١٦ ، المفنى : ٣٤/١١ .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم فى عدم اجزاء القتل بالسهم للحيوان النادر

بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (لا ذكاة الا فى الحلق واللبة) .

٢ - القياس على المقدور عليه (١) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلى :

١ - حديث رافع بن خديج فى قصة البعير الذى نذر وقد تقدم فى المسألة

التي قبل هذه .

٢ - ولأن الاعتبار فى ذكاة الحيوان انما هو فى حاله عند ذكاته ، وليس فى أهله بدليل أن الحيوان المتوحش اذا قدر عليه فان ذكاته لا تكون الا فى الحلق واللبة ، فكذا الحيوان المتأنس اذا لم يقدر عليه ، فان ذكاته تنتقل من الحلق واللبة الى أى ذكاة مقدور عليها عند توحشه (٢) .

وقد أجاب القرطبي عن الاستدلال بحديث رافع بن خديج ، بأن المراد هو حبسه ليتمكن من ذكاته بدليل قول الراوى : (فحبسه) ولم يقل فقتله .

والذى يترجح لدى فى هذه المسألة مذهب الجمهور ، وذلك لأن حديث رافع بن خديج صحيح وصريح فى ذلك ، ولا يدفعه جواب القرطبي ، وذلك لأمرين :

١ - لما ورد فى بعض روايات الحديث من قوله - صلى الله عليه وسلم - : فاذا غلبكم منها شيء فاصنعوا به هكذا ، وفى رواية فكلوه ، فقوله - صلى الله عليه وسلم - : (فكلوه) يعنى أنه يؤكل بعد قتله بالسهم ، وذلك لأن أكله بعد التمكن من ادراك ذكاته بالنحر أمر معلوم لدى الصحابة - رضوان الله عليهم - لأنه الأمل ، فيكون قوله - صلى الله عليه وسلم - : (فكلوه) عاريا من الفائدة وفق تأويل المالكية .

(١) المنتقى : ١٠٩/٣ ، الجامع : ٢١٥/١ ب .

(٢) المغنى : ٣٤/١١ .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (فما غلبكم منها فاستعوا به هكذا ،
 إذ يبعد أن يكون المراد منه أنه إذا ند بعير فارموه بسهم حتى تحبســــــــــــــــوه
 فتدركوا ذكاته ، لأن هذا الفعل لا يحتاج الى تعليم ، فكل انسان عاقل يعرف هذه
 الطريقة في حبس البعير الناد ، والنبى - صلى الله عليه وسلم - إنما بعــــــــــــــــث
 لبيان الأحكام الشرعية الجديدة ، لا ليعلم الناس ما هو معلوم لديهم ، فان ذلك
 تحصيل حاصل ، ويؤيد ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ان لهذه الأبــــــــــــــــل
 أوابد كأوابد الوحش) فانه تشبيه للابل في حالتها هذه بالوحش ، وذكره الحكم
 بعد هذا التشبيه مشعر بأن التشبيه يستلزم انتقال ذكاتها مما يدكى به الانسى
 الى ما يدكى به الوحش .

وبهذا يترجح مذهب الجمهور في أن توحش الانسى ينقل ذكاته من ذكاة الانسى
 الى ذكاة الوحش ، والله أعلم .

المبحث السادس

حكم أكل الكلب من العييد

اختلف الفقهاء فى الكلب اذا صاد ميذا فأكل منه ، هل يعتبر ذلك الكلب معلما فيحل أكل العييد الذى صاده وان أكل منه ، أم إن عدم الأكل من العييد هو من شروط كون الكلب معلما ، ومن ثم لا يحل أكل العييد الذى صاده الكلب إن أكل منه ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى مايلى :

١ - الاختلاف فى تأويل قوله تعالى : ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ ^(١) ، فهل معنى الامساك فى الآية هو مجرد العييد ؟ أم يدخل فى الامساك أيضا عدم الأكل ؟ فمن فهم من لفظ الامساك فى الآية مجرد العييد ، أباح الأكل من العييد الذى صاده الكلب ، وان أكل منه الكلب ، ومن فهم من لفظ الامساك العييد وعدم الأكل أيضا ، لم يجز الأكل من العييد ولم يعتبر الكلب الذى أكل من العييد معلما .

٢ - تعارض بعض الأحاديث فى ظاهرها ، فمن ذلك حديث عدى بن حاتم ^(٢) الذى يفهم منه عدم جواز الأكل ، وحديث أبى ثعلبة الخشنى الذى يفهم منه جواز الأكل وسيأتى الحديثان فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(١) ذهب المالكية الى أن عدم الأكل من العييد ليس شرطا فى تعلم الكلب بل ان الكلب المعلم عندهم هو ذلك الكلب الذى يستجيب لأوامر صاحبه فى ارساله على العييد واستدعائه فقط ، وان أكل من العييد أقله أو جلّه ، بل وروى عن مالك

(١) المائدة / ٤ .

(٢) هو أبوطريف ، عدى بن حاتم بن عبد الله الطائى ، قدم على النبى - صلى الله عليه وسلم - فى شعبان سنة سبع ، وحدث عنه وعن عمر ، توفى سنة ثمان وستين ، أنظر : تهذيب التهذيب : ١٦٦/٧ .

أنه لو أكله كله الا بضعة جاز أكلها (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن عدم أكل الكلب من الصيد الذى ماله هو من شروط كون الكلب معلما ، ومن ثم فهو من شروط أكل الصيد الذى ماله الكلب أيضا ، - على خلاف بينهم فى اشتراط تكرار ذلك من الكلب أو عدم اشتراطه - (٢).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى عدم اشتراط ترك الأكل بما يلى :

- ١ - قوله - تعالى - : ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ أى مدن لكم .
- ٢ - حديث أبى ثعلبة الخشنى وفيه : (اذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله عليه فكل ، وان أكل منه ، وكل ما ردت عليك يدك) (٣).
- ٣ - اقوال بعض الصحابة كعبد الله بن عمر وسلمان الفارسى وغيرهما (٤).

وقد أجيب عن حديث أبى ثعلبة الخشنى بأجوبة :-

- ١ - ان حديث عدى لآتى أولى من ذلك لأن حديث عدى الذى اشترط عدم الأكل متفق عليه فهو أصح من حديث أبى ثعلبة .
- ٢ - ان حديث عدى أولى من حديث أبى ثعلبة ، لأن الحكم فيه معلل ، فقد قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : (فإنى أخاف أن يكون انما أمسك على نفسه) .
- ٣ - ولأن حديث أبى ثعلبة قد يحمل على الجارحة التى تم تعليمها ، بدليل قوله - صلى الله عليه وسلم - فيه : (فاذا أرسلت كلبك المعلم) ، ولا يكون

(١) المدونة : ٥٣/٢ ، الجامع : ٢١١/١ ب ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى

٤١٩/١ ، المنتقى : ١٢٤/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٦٩/١ - ٧٠ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٦٤/٦ ، ٤٦٧ ، نهاية المحتاج : ١١٤/٨ - ١١٥ ، شرح

منتهى الارادات : ٤١٥/٣ ، المغنى : ٧/١١ .

(٣) أخرجه الترمذى فى كتاب الصيد ، باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب ، ،

وقال : (حسن صحيح) ٥٣/٤ ، برقم : ١٤٦٤ ، وأبوداود فى كتاب الصيد ،

باب فى الصيد ١٠٩/٣ ، برقم : ٢٨٥٢ .

(٤) المنتقى : ١٢٤/٣ ، الجامع : ٢١١/١ ب ، الجامع لأحكام القرآن : ٦٩/٦ .

الكلب معلما حتى يترك الأكل (١) .

(ب) واستدل جمهور الفقهاء بما يلي :

- ١ - حديث عدى بن حاتم وفيه : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : فان أكل فلا تاكل فاني أخاف أن يكون انما أمسك على نفسه) (٢) .
- ٢ - ولأن عادة الكلب المعلم أن ينتظر صاحبه ليطعمه (٣) .

وقد أجاب الباجي عن حديث عدى فقال :

(... وهذا الحديث صحيح ، فالأخذ به واجب غير أنه عام فنحمله على الذى أدرك ميتا من الجرى أو المدم فأكل منه ، فانه قد صار على صفة لايتعلق بها الارسال ولا الامساك علينا ، يبين هذا التأويل أنه قد قال - صلى الله عليه وسلم - : " ما أمسك عليك فكل " فان أخذ الكلب ذكاة ... (٤) .

وقد حاول القرطبي الجمع بين حديث عدى وحديث أبى ثعلبة الخشنى فقال بعد أن أورد الحديثين محاولا دفع التعارض بينهما ومجيبا عن قول ابن عبد البر بالنسخ :

(... ولما تعارضت الروايتان رام بعض أصحابنا وغيرهم الجمع بينهما فحملوا حديث النهى على التنزيه والسورع ، وحديث الإباحة على الجواز ، وقالوا : ان عديا كان موسعا عليه فأفتاه النبي - صلى الله عليه وسلم - بالكف ورعيا ، وأبا ثعلبة كان محتاجا فأفتاه بالجواز والله أعلم ، وقد دل على صحة هذا التأويل قوله - عليه الصلاة والسلام - فى حديث عدى : " فاني أخاف أن يكون انما أمسك على نفسه " هذا تأويل علمائنا ، وقال أبو عمر فى كتاب الاستذكار : وقد عارض حديث عدى هذا ، حديث أبى ثعلبة ، والظاهر أن حديث أبى ثعلبة ناسخ له ، فقوله : وان أكل يارسول الله ؟ قال : وان أكل ؛ قلت : هذا فيه نظر ، لأن التاريخ مجهول ، والجمع بين الحديثين أولى ماسلم

(١) المغنى : ٧/١١ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الذبائح والعيد ، باب اذا أكل الكلب ، ٢٢٠/٦ ، ومسلم فى كتاب العيد والذبائح ، باب العيد بالكلاب المعلمة : ١٥٢٩/٣ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٤١٥/٣ ، المغنى : ٧/١١ .

(٤) المنتقى : ١٢٤/٣ .

يعلم التاريخ والله أعلم (١)

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى اشتراط ترك الأكل من العيد ، وذلك
لورود النهى فى حديث عدى ، والنهى انما يحمل على التحريم اذا لم تعرفه
عنه قرينة ، وليس شمة قرينة فى هذا الحديث تعرف النهى فيه من التحريم السى
غيره ، بل شمة قرينة تؤكد التحريم وهى قوله - صلى الله عليه وسلم - فسـ
احدى روايات الحديث : فلا تأكل منه شيئا .

وأما حديث أبى ثعلبة الخشنى ، فان جواب ابن قدامة عنه بأن قول النبى
- صلى الله عليه وسلم - انما هو فى الكلب المعلم جواب سائغ ، وبه يجمع بين
الحديثين ، وهذه الطريقة فى الجمع أقرب وأصح من الطريقة التى ذكرها القرطبي،
فليس اختلاف احوال الناس فى العيش سعة وضيقا ، مما يسوغ أن يباح الحرام
أو يحرم المباح ، ومن هنا فان مذهب الجمهور هو الأقرب للعواب والله أعلم .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٧٠/٦ .

المبحث السابع

حكم العيد اذا صاده الجارح ثم وجد بعد يوم سيده ميتا

اختلف الفقهاء في العيد يصيبه الجارح أو السهم ثم يتوارى عن الانظار،

فيجده العائد من الغد ميتا .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في القدر الذي

يعمل فيه الشك بأن يكون ذلك العيد المقتول لم يقتل بسبب جارح العائد أو سهمه

وانما لسبب آخر أدى الى موته .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية انه يجوز أكله ان وجد فيه أثر سهمه أو أثر

جارحه مالم يبت ، فان بات متواريا عن الانظار ثم وجد من الغد لم يجز أكله (١).

(ب) وذهب الحنفية الى أنه يشترط أن يجد العائد في طلبه ، والا يتشاغل

عن طلبه ، فان جد في طلبه ثم وجده بعد ذلك ميتا جاز أكله ، وان كان العيد قد

توارى عن نظره (٢).

(ج) وذهب الشافعية الى أنه لا يؤكل (٣). اذا لم يعلم أن سهمه قتله .

(د) وذهب الحنابلة الى أنه يجوز أكله (٤). اذا علم أن سهمه قتله .

فالخلافا بين الحنفية والمالكية يسير جدا .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - ماروى (أن رجلا أهدى الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ظبيا

فقال : اني رميته يارسول الله ثم اتبعته من الغد فوجدت سهمي فيه اعرفه ،

فقال - صلى الله عليه وسلم - : (لاأكله لا أدري لعل هوام الارض قتلتة) (٥).

(١) المدونة : ٥١/٢ ، الاشراف : ٢٥٤/٢ ، البيان والتحصيل : ٣١٩/٣ ، الجامع : ٢١١/١

المنتقى : ١٢٢/٣ - ١٢٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٦٨/٦ - ٤٦٩ .

(٣) نهاية المحتاج : ١١٧/٨ .

(٤) شرح منتهى الارادات : ٤١٣/٣ .

(٥) لم أجده بهذا اللفظ ، ولكن أخرج أبوداود في كتاب العيد ، باب في العيد

١٠٩/٣ ، برقم : ٢٨٤٩ بنحوه .

٢ - ولأنه في الليل يكثر انتشار السباع ، فيحتمل أن يكون قد قتله سبع ، بخلاف النهار فإن انتشار السباع فيها نادر ، والحكم إنما هو للغالب (١).

(ب) واستدل الحنفية بقوله - صلى الله عليه وسلم - لأبي ثعلبة: (إذا رميت سهمك فغاب ثلاثة أيام وأدركته فكله مالم ينتن) (٢). وروى أنه عليه الصلاة والسلام كره أكل الصيد إذا غاب عن الرامي وقال: لعل هوام الأرض قتلتة .

فقد جمع الحنفية بين الحديثين بأن حملوا الحديث الأول على مالم يلقح بقعد عن طلبه ، وحملوا الحديث الثاني على مالم يقعد عن طلبه ، قالوا : ولا يضر توارى الصيد عن النظر ، وذلك لأن تواريه لا يمكن التحرز عنه فعار عفوا (٣).

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا بنفس الدليل على مذهبيهما المعتناقذين وهو حديث عدى بن حاتم قال : (سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أرضنا أرض صيد فيرمى أحدنا الصيد فيغيب عنه ليلة أو ليلتين فيجسد فيه سهمه ، فقال : إذا وجدت سهمك ولم تجد فيه أثر غيره ، وعلمت أن سهمك قتله فكله) (٤) .

فقد فهم منه الشافعية التحريم ، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - علمت أن سهمك قتله ، فدل على أنه إذا لم يعلم أن سهمه هو الذي قتله ، فإن الصيد يحرم أكله .

وأما الحنابلة فإن طريق العلم عندهم إلى أن سهمه هو الذي قتله يكون بعدم وجود أثر سبع أو أثر شيء آخر، وهكذا فإن الشافعية والحنابلة قد استدلوا بنفس الدليل على مذهبيهما ، وذلك حسب فهم كل منهما للحديث (٥).

(١) الأشراف : ٢٥٤/٢ ، المنتقى : ١٢٣/٣ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الذبائح ، باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجده ، ١٥٣٢/٣ برقم : ١٩٣١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٤٦٨/٦ - ٤٦٩ .

(٤) أخرجه الترمذي بهذا اللفظ في كتاب الصيد ، باب ما جاء في الرجل يرمى الصيد فيغيب عنه ، وقال : حديث حسن صحيح ، ٥٥/٤ ، برقم : ١٤٦٨ .

(٥) نهاية المحتاج ١١٧/٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٤١٣/٣ .

والذى يترجح لدى فى هذه المسألة مذهب الحنابلة وذلك لأن عدم وجود أثر آخر غير أثر سهم العائد أو جارحته ينفيد غلبة الظن بأن الميـد صيده خاصة إذا وجد قريبا من المكان الذى صاده العائد فيه ، أو بنفس الاتجاه الذى هرب اليه بعد اصابة السهم أو الجارحة له والله أعلم .

المبحث الثامن

حكم من رمى طائرا فسقط ميتا

اختلف الفقهاء فيمن رمى طائرا في الجو أو على شجرة فسقط ذلك الطائر ميتا ، أيحل أكله أم لا يحل ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى اجتماع مايوجب الحظر ، وهو أن يكون الطائر قد مات نتيجة للسقطة ، ومايوجب الاباحة وهو أن يكون الطائر قد مات نتيجة الرمي .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لا يحل أكله (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى اباحته (٢) .

الأدلة :

وهذه المسألة اجتهادية ليس فيها نص توفى عن الشارع الحكيم ، وقد اختلف الفقهاء في الحاقها بالمرتدية أو عدم الحاقها بها ، فالمالكية الحقوها بالمرتدية ، وذلك لأنه يمكن أن يكون الطائر قد مات نتيجة سقوطه على الأرض وليس نتيجة رميه بالسهم (٣) ، بينما قال الجمهور بأن الغالب موته بالسهم ، وسقوطه على الأرض لابد منه ، والا لما حل طائر أصيد أبدا ، لأنه لابد له من السقوط على الأرض بعد اصابته (٤) .

ولعل هذا هو الأرجح الا أن تكون الإصابة غير مؤدية الى الموت استقلا ، كأن يكون رماه بسهم فقط جناحه ، فان هذا غير مؤد الى الموت استقلا كما ذكر ذلك الشافعية .

(١) المدونة : ٥٩/٢ ، الجامع : ٢١٤/١ أ .

(٢) الدر المختار : ٤٧٢/٦ ، نهاية المحتاج : ١١٤/٨ ، شرح منتهى الارادات :

٤١٣/٣ ، المغنى : ٢٢/١١ .

(٣) الجامع : ٢١٤/١ أ ، المدونة : ٥٩/٢ .

(٤) نهاية المحتاج : ١١٤ / ٨ ، شرح منتهى الارادات : ٤١٣ / ٣ ، المغنى :

٢٢/١١ .

المبحث التاسع

حكم من صاد صيدا فأفلت منه ثم صاده آخر

اختلف الفقهاء في ذلك ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة هو
تعارض الملكيتين : ملكية المصاد الأول ، وملكية المصاد الثاني .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أن ذلك الصيد يكون للمصاد الثاني بشرط أن يتوحش ثانية ، فيتطبع بطباع الوحش وينقطع عن صاعده الأول بطول التوحش (١) .
(ب) وذهب الحنفية الى أنه لمصاده الثاني (٢) .
(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه لمصاده الأول حتى لو توحش (٣) .

الأدلة :

وهذه مسألة اجتهادية ، وماخذ المالكية فيها أن الصيد بتوحشه وتطبعه بطباع الوحش يخرج عن ملكية المصاد الأول ، ويكون المصاد الثاني قد صاده حال توحشه وامتناعه ، ولأن ماكان أصله مباحا يخرج عن ملكية من أحزره بخروج يده عنه ، كما أن النهر إذا أخذ منه إنسان ثم عاد وانسكب في النهر ، فإنه يرجع الى أصله (٤) .

وأما الحنفية فإنهم لم يعتبروا التوحش ، وإنما اعتبروا مجرد الافلات (٥) .

وأما الشافعية والحنابلة فإنهم الحقوا الوحش من الحيوان في هذه

-
- (١) الخطاب : ٢١٣/٣ ، الخرشي : ١٩/٣ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٨ / ٣ ،
الإشراف : ٢٥٥/٢ .
(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٧٣/٦ .
(٣) نهاية المحتاج : ١١٩/٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٤١٧/٣ .
(٤) الإشراف : ٢٥٥/٢ .
(٥) حاشية ابن عابدين : ٤٧٣/٦ .

المسألة بالانسي منه ، فشيءوا الصيد المتوحش بالدابة اذا شردت من صاحبه سـا ، فكما أن الدابة لاتخرج بشرودها عن ملك صاحبهـا ، فكذا الصيد لا يخرج بتوحشه عن ملك صاحبه (١) .

ويظهر أن مذهب المالكية فى هذه المسألة هو الأرجح ، ولا يخفى أن تشبيهه الصيد بالحيوان الانسى فى هذه المسألة غير متجه ، وذلك لاختلاف سبب الملكيتين من جهة ، ولأن الأصل فى الحيوان الانسى التأنس ، والشروء طارىء ، فيرجع بـه الى الأصل وهو التأنس وكونه فى ملك صاحبه ، وأما الصيد فان الأصل فيه التوحش وعدم الملكية ، فيرجع به الى أصله وهو كونه غير مملوك ومتوحشا .

وأما القول بأن مجرد الافلات ينتقل الملكية من الصائد الأول الى الصائد الثانى فبعيد ، وبهذا فان الراجع فى هذه المسألة هو مذهب المالكية .

(١) نهاية المحتاج : ١١٩/٨ ، شرح منتهى الارادات : ٤١٧/٣ .

المبحث العاشر

حكم من أرسل جارحا أو رمى سهما على سيد

فأصاب غيره

اختلف الفقهاء في هذه المسألة ، وسبب انفراد المالكية فيها الاختلاف
في توسيع أو تضيق عمل النية التي هي شرط لحل العيد .
وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أنه اذا أرسل جارحه أو رمى سهما على سيد فأصاب
غيره ، فان ذلك العيد لا يوكل الا أن ينوى ذلك ، فينوى أن العيد سيده وان لسم
بعبه وأصاب غيره فان هذا العيد منوى له أيضا (١) .
(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن العيد
يحل أكله وان كان المنوى غيره (٢) .

الأدلة :

وهذه المسألة اجتهادية أيضا ، وماخذ المالكية فيها أن النية شرط لحل
العيد ، ولأن العيد بالسهم والجرح ذكاة ضرورة فاعتبرت فيها نية سيد المصيد
دون غيره (٣) .

وأما جمهور الفقهاء فان مأخذهم الاعتماد على النصوص العامة في العيد ،
وهي لم تفرق بين أن ينوى سيده أو سيودا (٤) .

ولعل مذهب الجمهور في هذه المسألة أرجح ، وذلك لأنه لا يمكن تعمير أن
يكون لعين العيد تأثير في نية المائد وذلك لعدم الفرق المعقول بين سيد وسيد ،
والله أعلم .

-
- (١) الزرقاني على مختصر خليل ١٢/٣ ، الخرشى : ١١/٣ - ١٢ ، الجامع : ١/٢١٣ ،
البيان والتحصيل : ٣/٣١٤ .
(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٦٦/٦ ، نهاية المحتاج : ١١٦/٨ ، شرح منتهى الارادات :
٤١٦/٣ ، المغنى : ١٧/١١ - ١٨ .
(٣) الخرشى : ١٢/٣ ، الجامع : ١/٢١٣ آ .
(٤) المغنى : ١٨/١١ ، شرح منتهى الارادات : ٤١٦/٣ .

الفصل الثانى

مفردات المذهب فى الأَطعمة

يشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : حكم أكل كل ذى ناب من السباع ، وذى مخلب من الطير

المبحث الثانى : حكم أكل الحية

المبحث الثالث : حكم أكل حشرات الأرض

المبحث الرابع : حكم أكل لحوم الخيل

المبحث الأول

حكم أكل كل ذى ناب من السباع

وذى مخلب من الطيور

اختلف الفقهاء فى أكل كل ذى ناب من السباع وذى مخلب من الطير^(١)، أمباح هو أم غير مباح ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى ما يلى :

١ - الاختلاف فى المراد من قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ... ﴾ الآية^(٢)، فهل هذه الآية منسوخة أم محكمة ؟ وهل جاءت لحصر المحرمات أم حواجا لسؤال ؟ وغير ذلك من الأقوال التى قيلت فى هذه الآية ليس هنا مجال بسطها .

٢ - معارضة هذه الآية الكريمة - فى ظاهرها - لما ورد من نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن كل ذى ناب من السباع ، وعن كل ذى مخلب من الطير .

وفى ما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية - وهو ظاهر المدونة وبه جزم خليل وتابعه عليه أكثر شراح مختصره - أن سباع البهائم كالأسد والنمر مكروهة فقط ، وأن أكلها جائز مع الكراهة ، كما روى عنه التفرقة بين السباع العادية فتكره ، وغير العادية فلا تكره .

ويفهم أيضا من ترجمته فى الموطأ القول بتحريم سباع البهائم ، لكن المشهور عنه كراهتها .

(١) المقصود بها ما كان لها أنياب تضرب الشئ وتفترسه ، مثل الأسد والنمر والفهد والذئب والكلب والخنزير ، أما ذوات المخلب من الطير ، فهى التى تعلق الشئ بمخالبها ، وتميد بها ، مثل العقاب والبازى والعقور ، والشاهين والباشق وأشباهها .

(٢) الانعام / ١٤٥ .

وأما سباع الطير كالعقر والبازي وغيرها ، فإن المشهور ابحاثها (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى تحريم سباع البهائم والطير على السواء عدا بعض المستثنيات اليسيرة ليس هنا مجال ذكرها (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في عدم تحريم سباع البهائم والطير بما يلي : -

١ - قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَىٰ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ۖ وَاللَّيْظُ ۖ ﴾ . قالوا فالآية الكريمة حصرت المحرمات في هذه الأشياء ، فدل على أن ما عداها غير محرم .

٢ - القياس على الضبع والثعلب وهو مباح عند الشافعية .

٣ - ولأنه حيوان يظهر جلده بالدبغ ، فحل تناوله كسائر الصيد (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

١ - ما رواه أبو ثعلبة الخشني قال : (نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أكل كل ذي ناب من السباع) (٤)

- (١) الحطاب والتاج والاكلیل بهامشه : ٣ / ٢٢٩ ، ٢٣٥ - ٢٣٦ ، الخرشني : ٣ / ٢٦ ، ٣٠ - ٣١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٣ / ٣٠ ، ٢٦ - ٣١ ، الاشراف : ٢٥٦/٢ ، الجامع : ١ / ٢١٦ أ ، المنتقى : ٣ / ١٣٠ - ١٣١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٧ / ١١٥ - ١١٨ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٣٠٤ ، مغني المحتاج : ٤ / ٣٠٠ ، شرح منتهى الارادات : ٣ / ٣٩٦ ، المغني : ١١ / ٦٦ ، ٦٨ .
- (٣) الاشراف : ٢٥٦/٢ ، الجامع : ١ / ٢١٦ أ ، المنتقى : ٣ / ١٣١ .
- (٤) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والصيد ، باب أكل كل ذي ناب من السباع : ٣٢/٦ ، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير ، ٣ / ١٥٣٣ ، برقم : ١٩٣٢ .

٢ - حديث أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (أكل كل ذي ناب من السباع حرام) (١) .

٣ - حديث ابن عباس : (نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير) (٢) .

٤ - حديث خالد بن الوليد مرفوعا : (حرام عليكم الحمر الأهلية ، وكل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير) (٣) .
فهذه الأحاديث تخص عموم الآية الكريمة (٤) .

والذى يترجح لدى أن لحم سباع البهائم والطيور محرم وغير جائز أكله لهذه الأحاديث الصحيحة المريحة .

وأما الاستدلال بالآية الكريمة فغير متجه ، وذلك لوجود بعض المحرمات المتفق على تحريمها مما لم يذكر فى هذه الآية . وذلك كالخمر ، وماذبح على النسب وذبائح المشركين وغير ذلك .

كما أن ما حرمه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يجب تحريمه ، كالذى حرمه الله - تعالى - ، وذلك بنص القرآن العزيز ، كما فى قوله - تعالى - ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ (٥) .

وأما القول بأن الآية الكريمة منسوخة فبعيد أيضا ، إذ لا حاجة الى هذا القول ، وقد أحسن القرطبي حين حقق المسألة بالنسبة للقول بنسخ الآية ، وبالجمع بين ما دللت عليه ، وبين المحرمات الأخرى التى لم تذكر فيها سواء ما حرمت بالأحاديث النبوية ، أو تلك التى حرمت بنص القرآن العزيز فقال :

-
- (١) أخرجه مسلم فى كتاب العيد والذبائح ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ، ٠٠٠ ، ١٥٣٤/٣ ، برقم : ١٩٣٣ .
 - (٢) أخرجه مسلم فى كتاب العيد والذبائح ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ، ٠٠٠ ، ١٥٣٤/٣ ، برقم : ١٩٣٤ .
 - (٣) أخرجه أحمد فى مسنده ، ٨٩/٤ .
 - (٤) مغنى المحتاج : ٣٠٠/٤ ، المغنى : ٦٦/١١ - ٦٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٩٦/٣ ، حاشية ابن عابدين : ٣٠٤/٦ .
 - (٥) الحشر / ٧ .

(... والمعنى قل يا محمد لا أجد فيهما أوحى إلى محرما إلا هذه الأشياء ، لا ما تحرمونه بشهوتكم، والآية مكية ، ولم يكن في الشريعة في ذلك الوقت محرم غير هذه الأشياء ، ثم نزلت سورة المائدة بالمدينة ، وزيد في المحرمات كالمنخنة والموقوذة والمتردية والنطيحة والخمر وغير ذلك ، وحرم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالمدينة أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير .

وقد اختلف العلماء في حكم هذه الآية وتأويلها على أقوال : الأول ما أشرنا إليه من أن هذه الآية مكية ، وكل محرم حرمه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو جاء في الكتاب مضموم اليها فهو زيادة حكم من الله عز وجل على لسان نبيه - عليه السلام - ، على هذا أكثر أهل العلم من أهل النظر والفقه والأثر ، ونظيره نكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها ، مع قوله : ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ وكحكمه باليمين مع الشاهد مع قوله : ﴿ فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ (١)

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١١٥/٧ - ١١٦ .

المبحث الثانى

حكم أكل الحية

اختلف الفقهاء فى أكل لحم الحية ، أمباح هو أم غير مباح ؟ ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة تعارض بعض العمومات القرآنية - فى ظاهرها - فمن ذلك قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحَىٰ إِلَىٰ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَبْعَمُهُ . . . الآية ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ ﴾ (١) .

فمن أخذ بالآية الأولى ، أباح لحم الحية لأنها لم تذكر من بين المحرمات ، ومن أخذ بالثانية حرم لحمها لأنه من الخبائث .

وفى ما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(١) مشهور مذهب المالكية وهو ما جزم به خليل اباحة لحم الحية بشرطين

١ - أن يؤمن سمها .

٢ - أن تذكى ذكاة شرعية .

ويورد المالكية صفة للذكاة التى تحقق الشرطين - أى شرعية الذكاة ،

وأمن السم - وهو ان يقطع رأس الحية وبعض ذنبها ، وذلك بثنى ذنبها على رأسها وقطعها معا .

وهناك أقوال فى المذهب بكراهتها ، وابطاحتها للحاجة ، لكن المشهور فى

المذهب الأول (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أن لحمها محرم (٣) .

(١) الأعراف / ١٥٧ .

(٢) الحطاب : ٢٣٠/٣ ، الخرشى : ٢٦/٣ - ٢٧ ، الزرقانى على مختصر خليل :

٢٧/٣ ، المنتقى : ١٣٢/٣ ، الجامع : ٢١٧/١ أ ، الجامع لأحكام القرآن :

١٢٠/٧ - ١٢١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٣٠٤/٦ ، مغنى المحتاج : ٣٠١/٤ ، شرح منتهى الإرادات :

٣٩٧/٣ ، المغنى : ٦٤/١١ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على إباحتها وفق التفصيل الذى عرفنا بقولـــــــــــــــــه
 - تعالى - : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَىٰ مَحْرَمٍ عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ ۚ وَالْآيَةُ ۚ ﴾ كما استدل بعض المالكية على كراهتها
 فقط بما فيها من سم (١).

(ب) أما الجمهور فقد استدلوا على تحريمها بما يلى :

- ١ - قوله - تعالى - : ﴿ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ ۚ ﴾ .
- ٢ - قول النبى - صلى الله عليه وسلم - : (خمس فواسق يقتلن فى الحل والحرم ، العقرب والغارة والغراب والحدأة والكلب العقور) ، وفى رواية (الحية) مكان الغارة (٢) .

وجه الدلالة من الآية الكريمة أن الحية من الخبائث ، بل هى من أخبث الخبائث ، فدخلت فى عموم تحريم الخبائث .

وأما الدلالة من الحديث الشريف فلأننا أمرنا بقتلها فى الحل والحرم ، وما كان شأنه هكذا لا يمكن أن يكون حلالا ، فإن الأمر بقتلها فى الحرم مع ورود النهى عن قتل الصيد فيه ، يدل على أنها لأحرمة لها ، كما أن عدها من الفواسق يدل على تحريمها ، مع ما فيها من إيذاء ليس من معهود الشارع ، إباحة ما كان فيه هذا الإيذاء (٣) .

ويظهر لى رجحان مذهب الجمهور ، فلأن كانت الآية التى استدل بها الجمهور عامة تشمل جميع الخبائث ، فإن الحديث الشريف قد نص عليها بالاسم ، وهو حديث صحيح خرجه مسلم .

وأما اتكاء المالكية على وجه الدلالة من الآية الكريمة فبعيد لما سبق فى المسألة التى قبلها من وجود محرمات بنص القرآن الكريم لم تذكر فى هذه الآية .

-
- (١) الجامع : ٢١٧/١ أ ، المنتقى : ١٣٢/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٢٠/٧ .
 - (٢) أخرجه مسلم فى كتاب الحج ، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب فى الحل والحرم : ٨٥٦/٢ ، برقم : ١١٩٨ .
 - (٣) مغنى المحتاج : ٣٠١/٤ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٩٧/٣ ، المغنى : ٦٤/١١ .

المبحث الثالث

حكم أكل حشرات الأرض

حشرات الأرض كثيرة كالنمل والنحل والزنابير والديدان وغير ذلك ، وقد اختلف فيها الفقهاء ، أيجوز أكلها أم لايجوز .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى تأويل قوله تعالى - : ﴿ ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ ، فهل المراد بالطيبات والخبائث فى هذه الآية استطابة أو استخبث الطبع لها ؟ أم المراد بالطيبات فى هذه الآية الاشياء التى أحلها الله ، وبالخبائث الاشياء التى حرمها الله ؟ ، وبعبارة أخرى : هل المراد بالخبائث فى هذه الآية المحرمات ، أم ما يستخبثه الطبع ؟ (١) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن حشرات الارض مباحة بالجملة ، وهنالك رواية عن الامام بكرهتها ، وقد نقل الحطاب بعض أقوال علماء المذهب بالتحريم (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى تحريمها (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

١ - قوله تعالى - : ﴿ قل لا أجد فيما أوحى الى محرما ... الآية ﴾

ولم يذكر من بينها الحشرات (٤) .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٣٠٠/٧ .

(٢) الحطاب : ٢٣١/٣ ، الخرشى : ٢٨/٣ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٧ / ٣ ،

الأشراف : ٢٥٧/٢ ، المنتقى : ١٣٢/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٠٠/٧ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٣٠٤/٦ ، مغنى المحتاج : ٣٠٣/٤ ، شرح منتهى الإرادات :

٣٨٧/٣ ، المغنى : ٦٤/١١ .

(٤) المنتقى : ١٣٢/٣ .

٢ - واستدلوا على كراهتها بأنها من هوام الأرض ، فكرهت لغير ضرورة كالحيات (١) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بقوله - تعالى - : ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ وهذه الحشرات من الخبائث طبعاً .

كما استدلوا ببعض النصوص التي فهم منها تحريم بعض هذه الحشرات كقوله - صلى الله عليه وسلم - : (خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم ، العقور والغارة والغراب والحدأة والكلب العقور) (٢) .

والذي يترجح لدى تحريمها وذلك لاستخباشها واستفذارها، والاحتجاج بظاهر قوله - تعالى - : ﴿ قل لا أجد ... الآية ﴾ غير متجه ، وذلك لما سبق وأن عرفنا أن الآية لم يقصد بها حصر المحرمات بما ذكر فيها .

(١) المنتقى : ١٣٢/٣ .

(٢) مغنى المحتاج : ٣٠٣/٤ ، المغنى : ٦٤/١١ - ٦٥ .

المبحث الرابع

حكم أكل لحم الخيل

اختلف الفقهاء فى حكم أكل لحم الخيل ، أمحرّم هو أم غير محرّم ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى المراد من قوله - تعالى - ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ ^(١) فهل المراد بهذه الآية - تحريم ماسوى الركوب ؟ أم أن المراد منها مجرد التمثيل لمنافع الخيل أو بيان المقصود الأعظم منها وهو الركوب ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

- (أ) مشهور مذهب المالكية أن لحم الخيل محرّم ، وهذا ما رجحه الزرقانى والخرشى ، وهنالك قول للامام بالكراهة ، لكن الذى استقر عليه المذهب الأول ^(٢) .
- (ب) وذهب الحنفية والشافعية والحنابلة الى جواز أكلها ، لكن الحنفية كرهوه كراهة تنزيهية ^(٣) .

الأدلة :

- (أ) استدلل المالكية على مذهبهم فى تحريم لحم الخيل بما يلى :
- ١ - قوله - تعالى - : ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ ووجه الدلالة فى هذه الآية من أمرين :
- أحدهما : أن الآية قد ذكرت الركوب والزينة ، ولم تذكر الأكل فى حين أن الآية التى قبلها والتى جاءت للحديث عن الانعام بين فيها الأكل وغيره ، فدل ذلك على أن الخيل ليست الا للركوب والزينة ، ولو كان الأكل مقصودا منها - لبينه كما بين ذلك فى الانعام .

(١) النحل / ٨ .

(٢) الخرشي : ٣٠/٣ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٣٠/٣ ، الاشراف : ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ،

الجامع : ١/٣١٦ ب ، المنتقى : ٣/١٣٢ - ١٣٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٠/٧٦ - ٧٧ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٦/٣٠٤ - ٣٠٥ ، مغنى المحتاج : ٤/٢٩٨ ، شرح منتهى

الارادات : ٣/٣٩٨ ، المغنى : ١١/٦٩ .

ثانيهما : أن الآية قد شُركت في الحكم بين الخيل والبغال والحمير ،
فدل على استواءها في الحكم ، مع أن البغال والحمير يحرم أكل لحمها (١) .

وقد أجيب عن الاستدلال بهذه الآية فقال الشرييني في شرحه على المنهاج :
(... والاستدلال على التحريم ، بقوله تعالى : ﴿ لتركبوها وزينة ﴾ ولم يذكر
الأكل مع أنه في سياق الامتنان مردود كما ذكره البيهقي وغيره ، فان الآية مكية
بالاتفاق ، ولحوم الحمير انما حرمت يوم خيبر سنة سبع بالاتفاق ، فدل على أنه
لم يفهم النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا الصحابة في الآية تحريعا لا للحمير
ولا لغيرها ، فانها لو دلت على تحريم الخيل دلت على تحريم الحمير ، وهم لم
يمنعوا منها ، بل امتدت الحال الى يوم خيبر فحرمت ، وأيضا الاقتصاص على من
ركوبها والتزين بها لا يدل على نفى الزائد عليهما ، وانما خصهما بالذكر لأنهما
معظم المقصود من الخيل كقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم
الخنزير ﴾ ، لأنه معظم مقصوده وقد أجمعوا على تحريم شحمه ودمه وسائر
أجزائه (٢) .

٢ - حديث خالد بن الوليد : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
نهى يوم خيبر عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير ، وكل ذي ناب من السباع
أو مخلب من الطير) (٣) .

وقد أجاب عن هذا الحديث ابن قدامة فقال :
(... وحديث خالد ليس له اسناد جيد قتاله أحمد ، قال : وفيه رجلان لا يعرفان ،
يرويه شور عن رجل ليس بمعروف ، وقال : لاندع أحاديثنا لمثل هذا الحديث
المنكر) (٤) .

٣ - ولأن الخيل آلة الجهاد فباحة أكلها تؤدي الى الاضرار به (٥) .

(١) الاشراف : ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، الجامع : ١ / ٢١٦ ب ، 'الجامع لأحكام القرآن':
٧٦/١٠ .

(٢) مغنى المحتاج : ٢٩٩/٤ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٧٦/١٠ ، والحديث سبق تخريجه ص ٧٥٣ .

(٤) المغنى : ٧٠/١١ ، وانظر : مغنى المحتاج : ٩٩/٤ .

(٥) الاشراف : ٢٥٧/٢ ، الجامع : ٢١٦/١ ب .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بما يلي :

١ - حديث جابر : (نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية ، وأذن في لحوم الخيل) (١) .

٢ - حديث أسماء - رضی الله عنها - قالت : (نحرنا فرسا على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأكلناه ونحن بالمدينة) (٢) .

٣ - ولأنه حيوان غير مستخبث ، وليس ذا ناب ولا مخلب ، فكان حلالا كبهيمة الأنعام (٣) .

الترجيح :

ان أدلة الجمهور كانت أمس بالمسألة موضوع البحث من أدلة المالكية ، فدليلهم الأول ، وهو الآية الكريمة لم يجز لبيان الحكم الشرعي من حل أو حرمة ، وإنما جاء في معرض عد آلاء الله سبحانه وتعالى ونعمه على عباده ، فلا يمكن والحالة هذه أن يثبت به حكم شرعي معارض لمنطوق أحاديث صحيحة وصريحة .

وأما حديث خالد فإنه نص في المسألة لولا ما عرفنا من ضعفه ، وبهذا فإن الذي يترجح إباحة لحوم الخيل ، لاسيما وقد ورد التصريح بإباحتها في حديث جابر في غزوة خيبر ، وهو متأخر ، والله أعلم .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصيد والذبائح ، باب لحوم الخيل ، ٢٢٩/٦ ، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب في أكل لحوم الخيل ، ١٥٤١/٣ ، برقم : ١٩٤١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٧٢٩ .

(٣) مغنى المحتاج : ٢٩٩/٤ ، المغنى : ٧٠/١١ .

الفصل الثالث

مفردات المذهب فى العقيدة والأضحية

يشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : حكم ذبح الأضحية قبل الامســــــــــــــــام

المبحث الثانى : حكم ذبح الأضحية لىالى أيام التشــــــــــــــــريق

المبحث الثالث : أفضلية الضأن على غيره فى الأضحيةــــــــــــــــة

المبحث الرابع : مقدار العقيلة عن الفلام والجاريةــــــــــــــــة

المبحث الأول

حكم ذبح الاضحية قبل الامام

اختلف الفقهاء في هذه المسألة ، وسبب انفراد المالكية فيها وجـود بعض الآثار التي وردت في أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر من ذبح قبله بالاعادة ، بينما وردت آثار أخرى فيها أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر من ذبح قبل العلة بالاعادة .

ومن هنا اختلفت المذاهب ، فمن أخذ بالآثار الأولى ، قال : إنه لا يجوز التضحية قبل الامام ، ومن أخذ بالثانية ، قال بجوازه .
وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن الذي ذبح قبل الامام لاتجزئه أضحيته ، وعليه أن يعيدها ، هذا اذا كان يعلم بذبح الامام ، وأما اذا لم يكن يعلم بذبحه فعليه أن يتحرى ، فينتظر بعد العلة والخطبة قدرا يتأكد فيه من أن الامام قد ذبح (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أنه لو ذبح بعد العلة أجزاءه ولو قبل ذبح الامام (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية بما يلي :

-
- (١) الحطاب : ٣ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ - ٢٤٤ ، الخرش : ٣ / ٣٦ - ٣٧ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٣ / ٣٥ - ٣٦ ، الجامع : ١ / ٢٢٣ أ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامي : ١ / ٤٣٧ ، الاشراف : ٢ / ٢٤٩ ، المنتقى : ٣ / ٨٦ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤٢ / ١٢ .
(٢) حاشية ابن عابدين : ٣١٨ / ٦ ، البناية : ١٢٧ / ٩ - ١٢٨ ، نهاية المحتاج : ١٢٩ / ٨ ، شرح منتهى الارادات : ٨٠ / ٢ ، كشاف القناع : ٦ / ٢ - ٧ ، الفروع : ٥٤٥ / ٣ .

١ - ماروى : (أن أبا بردة بن نيار ^(١) ذبح أضحيته قبل أن يذبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فأمره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يعيد بأضحية أخرى) ^(٢) .

٢ - حديث جابر بن عبد الله : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى بهم يوم النحر بالمدينة ، فسبقتهم رجال فنحروا وظنوا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد نحر ، فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - من كان نحر قبله أن يعيد بنحر آخر ولا ينحر حتى ينحر النبي - صلى الله عليه وسلم -) ^(٣) .

٣ - قياس الذبح قبل الامام على الذبح قبل الصلاة ^(٤) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من ذبح قبل الصلاة فانما يذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين) ^(٥) .

٢ - وبقره - صلى الله عليه وسلم - : (من ذبح قبل أن يعلى فليس بمضح وليذبح مكانها أخرى) ^(٦) .

٣ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن ذبح قبل أن نعلى فليعد مكانها أخرى) ^(٧) .

(١) هو أبو بردة هانىء بن نيار بن عمرو البلوى ، حليف الأنصار وخال البراء بن عازب ، شهد بدرًا ومابعدا ، توفى سنة احدى وأربعين - على الراجح - أنظر : تهذيب التهذيب : ١٩/١٢ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الأضاحى ، باب الذبح بعد الصلاة ، ٢٣٧/٦ ، ومسلم فى كتاب الأضاحى ، باب وقتها ، ١٥٥٢/٣ ، برقم : ١٩٦١ .

(٣) أخرجه أحمد فى مسنده من رواية جابر ، ٣٤٩/٣ ، قال الشيخ الفهمارى هو حديث شاذ ، أنظر : كتاب الهداية ١٩٨/٦ .

(٤) الاشراف : ٢٤٩/٢ ، الجامع : ٢٢٣ ، أ ، المنتقى : ٨٦/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤٢/١٢ .

(٥) أخرجه البخارى فى كتاب الأضاحى ، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - لأبي بردة ضح بالجذع من المعز ، ٢٣٦/٦ ، ومسلم فى كتاب الأضاحى ، باب وقتها ، ١٥٥٢/٣ ، برقم : ١٩٦١ .

(٦) أخرجه البخارى فى كتاب الأضاحى ، باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، ٢٣٨/٦ ، ومسلم فى كتاب الأضاحى ، باب وقتها ، ١٥٥٤/٣ ، برقم : ١٩٦٢ .

(٧) أخرجه البخارى فى كتاب الأضاحى ، باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، ٢٣٨/٦ ، ومسلم فى كتاب الأضاحى ، باب وقتها ، بلفظ قريب من هذا ، ١٥٥٣/٣ ، برقم : ١٩٦١ .

فهذه الأحاديث تدل على أن المشتراط هو الذبح بعد الصلاة ، وليس فيها ذكر للذبح قبل الإمام ، ولو كان ذلك مشترطا لذكر (١) .

الترجيح :

لقد ورد في هذه المسألة آثار ذكر فيها الراوى أن النبى - صلى الله عليه وسلم - أمر من ذبح قبله بأن يعيد الذبح ، ووردت آثار أخرى أمر فيها النبى - صلى الله عليه وسلم - من ذبح قبل الصلاة أن يعيد الذبح ، والجمع بين هذه الأحاديث ممكن ، وذلك لأن الذى يذبح قبل الصلاة يكون بطبيعة الحال قد ذبح قبل النبى - صلى الله عليه وسلم - ، ولعل هذا هو مراد الرواة الذين رووا الآثار التى مرحت بالذبح قبل النبى - صلى الله عليه وسلم - ، ولعل من المفيد فى هذا الباب أن ننقل كلام ابن رشد فى جمعه بين الآثار حيث يقول :

(٥٥٠) وقد اختلفت الرواية فى حديث أبى بردة بن نيار ، وذلك أن فى بعضها رواياته أنه ذبح قبل الصلاة فأمره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يعيد الذبح ، وفى بعضها أنه ذبح قبل ذبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأمره بالاعادة ، وإذا كان ذلك كذلك فحمل قول الراوى أنه ذبح قبل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقول الآخر ذبح قبل الصلاة على موطن واحد أولى ، وذلك أن من ذبح قبل الصلاة فقد ذبح قبل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فيجب أن يكون المؤثر فى عدم الاجزاء إنما هو الذبح قبل الصلاة كما جاء فى الآثار الثابتة فى ذلك من حديث أنس وغيره : أن من ذبح قبل الصلاة فليعد ، وذلك أن تأصيل هذا الحكم منه - صلى الله عليه وسلم - ، يدل بمفهوم الخطاب دلالة قوية أن الذبح بعد الصلاة يجرى ، لأنه لو كان هنالك شرط آخر مما يتعلق به اجزاء الذبح لم يسكت عنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، مع أن فرضه التبيين ، ونسب حديث أنس هذا " قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم النحر ، من كان ذبح قبل الصلاة فليعد " (٢) .

(١) نهاية المحتاج : ١٢٩/٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٨٠/٢ .

(٢) بداية المجتهد : ٢١٩/١ .

المبحث الثانى

حكم ذبح الأضحية ليالى أيام التشريق

اختلف الفقهاء فى حكم ذبح الأضحية ليالى أيام التشريق ، أتجزئ عنه

أم لاتجزئ ؟ •

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن من ضحى ليلا ، فإن أضحيته لاتجزئ عنه — ويعيدها ، لأن النهار عندهم شرط فى ذبح الأضحية ، وروى عن مالك وأشهب أنه لو فعل ذلك فإن أضحيته تجزئ عنه ولا يؤمر بالاعادة ، لكن الذى استقر عليه المذهب عدم الاجزاء (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الأضحية مجزئة، لكن الحنفية والشافعية قد كرهوا ذبحها ليلا (٢) .

الأدلة :

استدل المالكية على مذهبهم فى عدم اجزاء أضحيته ليلا بما يلى :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ ويذكروا اسم الله فى أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ﴾ (٣) قالوا فتخصيص الأيام يدل بمفهوم الخطاب على عدم اجزاء الذبح فى الليالى ، قال الباجي بعد أن نقل هذا الاستدلال :
(... قال القاضى أبوالوليد - رحمه الله - ومضى أن التعلق بهذه الآية ليس من باب دليل الخطاب ، وذلك أن الشرع ورد بالذبح فى زمن مخصوص وطريق تعلق

(١) الخطاب : ٢٤٤/٣ ، الخرشى : ٣ / ٣٧ - ٣٨ ، الزرقانى على مختصر خليل :

٢ / ٣٧ ، الاشراف : ٢ / ٢٤٩ ، الجامع : ١ / ٢٢٢ ب ، بداية المجتهد : ٣٢٠/١ ، المنتقى : ٩٩/٢ •

(٢) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٣١٦ ، ٣٢٠ ، البناية : ٣ / ١٣٥ ، المبسوط : ١٢ / ١٩ ، مغنى المحتاج : ٤ / ٢٨٧ ، نهاية المحتاج : ٨ / ١٢٩ ، شرح

منتهى الارادات : ٢ / ٨١ •

(٣) الحج / ٢٨ •

النحر والذبح بالأوقات بالشرع لا طريق له غير ذلك، فإذا ورد الشرع بتعلقه بوقت مخصوص لقوله - تعالى - : ﴿ في أيام معلومات ﴾ وينحر النبي - صلى الله عليه وسلم - وذبحه أضحيته نهارا ، علمنا جواز ذلك في النهار ولم يجز أن نعديسه إلى الليل إلا بدليل ، وقد طلبنا في الشرع فلم نجد دليلا ، ولو كان لوجدناه مع البحث والطلب ، فهذا من باب الاستدلال بعدم الدليل (١) .

٢ - ولأنها قرينة تتعلق بالعيد لا يجوز تقديمها عنه ، فلم يجز فعلها في الليل كالعلة (٢) .

(ب) وأما الجمهور فقد قالوا : إن الليالي تدخل في الأيام في قوله - تعالى - : ﴿ ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ﴾ .

واحتج من كره الذبح على الكراهة بمخافة الخطأ في الذبح (٣) .

والذي يترجح لدى جواز الذبح ليالي أيام التشريق ، وذبح النبي - صلى الله عليه وسلم - بالنهار لا يدل البتة على أنه لا يجوز الذبح بالليل ، وذلك لأن الغالب أن يذبح بالنهار ، وكون ذلك هو الغالب لا يستلزم بحال نفى الجواز عن الذبح بالليل ، واستدلال المالكية بقوله - تعالى - : ﴿ ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ﴾ لا يدل على عدم جواز الذبح ليلا ، إذ لا تعرض في الآية للذبح أملا ، فالآية نصت على الذكر ، وهو عام ، وقصر الذكر الوارد في الآية على التسمية على الذبيحة بعيد ، وحتى على التسليم بذلك ، فإنه لا يدل على النفي أيضا ، قال الله - تعالى - : ﴿ واذكروا الله في أيام معدودات ﴾ ، وقال - صلى الله عليه وسلم - : (أيام منى أيام أكل وشرب وذكر لله تعالى) ، ولم يقل أحد بقصر الذكر على أيام منى دون لياليها .

ثم انه من السائغ اطلاق اليوم على الليل والنهار معا .

(١) المنتقى : ٩٩/٣ - ١٠٠ .

(٢) الاشراف : ٢٤٩/٢ .

(٣) نهاية المحتاج : ٨ / ١٢٩ ، مغنى المحتاج : ٤ / ٢٨٧ ، شرح منتهى

الارادات : ٨١/٢ .

المبحث الثالث

أفضلية الضأن على غيره فى الأضحية

اختلف الفقهاء فى أفضلية الضأن أو الابل أو البقر فى الأضحية ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى ورود بعض الآثار التى يفهم منها أفضلية الابل ، مع آثار أخرى يفهم منها أفضلية الضأن ، وستأتى فى الأدلة .

وفىما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن الأفضل فى الأضحية هو الضأن مطلقا ، ثم المعز ، وفى أفضلية الابل على البقر أو البقر على الابل خلاف (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الأفضل الابل ثم البقر ثم الغنم (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ وفديناه بذبح عظيم ﴾ (٣) وقد روى عن غير واحد من أئمة التفسير أن هذا الذبح العظيم هو كبش من الضأن ، قالوا : ولاشك أن الله - سبحانه - لو علم أن غير الضأن أفضل منه لأنزله ليتناسب مع فدائه نبي من أنبياء الله .

٢ - ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضحى بكبشين أقرنين أملحين ،

(١) الخطاب : ٣ / ٢٤٤ ، الخرشى : ٣ / ٢٨ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٣ / ٣٧

الجامع : ١ / ٢٢١ أ ، الاشراف : ٢ / ٢٤٨ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى : ١ / ٤٣٦ ، البيان والتحصيل : ٣ / ٣٤٦ ، بداية المجتهد :

١ / ٢١٥ ، المنتقى : ٣ / ٨٨ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٠٧ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، نهاية المحتسب : ٨ / ١٢٦ ،

مغنى المحتاج : ٤ / ٢٨٥ ، شرح منتهى الارادات : ٢ / ٧٧ ، المغنى : ١١ / ٩٨ .

(٣) المافات / ١٠٧ .

فعدوله - صلى الله عليه وسلم - الى الضأن عن غيره لا يمكن الا أن يدل على -
أفضليته (١).

٣ - ولأن المقصود من الأضحية طيب لحمها ورطوبته ، بخلاف الهدى الذى يقعد
منه كثرة اللحم ، فان الأضحية هي لأهل البيت بخلاف الهدى فانه للفقراء (٢).

ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال ، لأن كلا من الهدى والأضحية يجوز الأكل منهما
واطعام الفقراء .

(ب) واستدل الجمهور بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (من راح فى
الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح فى الساعة الثانية فكأنما قسرب
بقرة ، ومن راح فى الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً ، ... الحديث) (٣).

وقد أجاب المالكية عن الاستدلال بهذا الحديث بأن المراد تشبيه المفاضلة
فيه بالمفاضلة الواردة فى الهدى بدليل ورود بعض الروايات بلفظ فكأنما أهدى
بدلاً من لفظ فكأنما قرب (٤).

٢ - ولأن الابل والبقر أكثر لحماً وأنفع للفقراء (٥).

والذى يترجح لدى أفضلية الضأن ، وذلك لأن التأسى بالنبي - صلى الله عليه
وسلم - أولى من أعمال الرأى ، كما أن دليل المالكية كان أمس بعلب المسألة
من دليل الجمهور ، فان الحديث الذى استدل به الجمهور ماسيق لبيان أفضلية
الأضحية ، بخلاف ما استدل به المالكية ، ومن هنا فان مذهبهم هو الراجح .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الاضاحى ، باب وضع القدم على صفحة الذبيحة ،

٢٣٨/٦ ، ومسلم فى كتاب الاضاحى ، باب استحباب الاضحية وذبحها مباشرة بلا

توكيل ، ١٥٥٦/٣ ، برقم : ١٩٦٦ .

(٢) الاشراف : ٢٤٨/٢ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ٤٣٦/١ ، البيان

والتحصيل : ٣٤٦/٣ ، الجامع : ٢٢١/١ أ ، المنتقى : ٨٨/٣ ، الجامع

لأحكام القرآن : ١٠٧/١٥ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٧٧/٢ ، المغنى : ٩٨/١١ ، والحديث سبق تخريجه ص ٤٠٣

(٤) المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ١ / ٤٣٦ - ٤٣٧ ، البيان والتحصيل :

٣٤٦/٣ .

(٥) نهاية المحتاج : ١٢٦/٨ ، المغنى : ٩٨/١١ .

المبحث الرابع

مقدار العقيقة عن الفلام والجارية

اختلف الفقهاء فى مقدار العقيقة عن الفلام والجارية ، أهى متساوية وذلك بشاة عن كليهما ؟ أم يفضل فيها الذكر الأنثى فيعق عن الذكر بشاتين وعنهما بشاة ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى التعارض الظاهرى بين قول النبى - صلى الله عليه وسلم - وفعله مما سيأتى فى الادلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى التسوية فى العقيقة بين الذكر والأنثى ، وذلك بأن يعق عن كل واحد منهما بشاة (١)

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة (٢) الى أنه يعق عن الذكر بشاتين ، وعن الأنثى بشاة (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى التسوية بين الفلام والجارية فى العقيقة بما يلى :

١ - حديث ابن عباس : (ان النبى - صلى الله عليه وسلم - عق عن الحسن والحسين كشاً كشاً) (٤) .

(١) الخرشى : ٤٧/٣ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٤٥/٣ - ٤٦ ، الاشراف : ٢٦٢/٢ ،

المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ٤٥٠/١ ، الجامع : ٢٢٦/١ ب ، المنتقى : ١٠٢/٣ .

(٢) مذهب الحنفية عدم سنية العقيقة أصلاً .

(٣) نهاية المحتاج : ١٣٨/٨ ، مغنى المحتاج : ٢٩٣/٤ ، شرح منتهى الارادات :

٨٩/٢ ، كشاف القناع : ٢١/٢ ، الفروع : ٥٥٦/٣ ، المغنى : ١٢٠/١١ - ١٢١ .

(٤) أخرجه أبوداود فى كتاب الأضاحى ، باب فى العقيقة ، ١٠٧/٣ ، برقم :

٢٨٤١ ، والبيهقى فى كتاب الضحايا ، باب العقيقة سنة ، ٢٩٩/٩ ، قسالى

الألبانى : الاسناد صحيح على شرط البخارى ، وقد صححه عبدالحق الاشبيلى فى

الأحكام الكبرى ، أنظر : ارواء الغليل : ٣٧٩/٤ .

والنبي - صلى الله عليه وسلم - لا يفعل الا الافضل ، فدل على أن ذبــــــــح الشاة عن كل واحد منهما هو الأفضل .

٢ - ولأنها ذبيحة يراد بها التقرب الى الله تعالى فاستوى فيها الذكر والأنثى ، كالأضحية والهدى (١) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بحديث أم كرز الكعبية (٢) : (سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : عن الغلام شاتان متكافئتان ، وعن الجارية شاة (٣)) .
وروى عن عائشة - رضي الله عنها - بنحوه (٤) .

والذى بترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة ، وذلك بأن يعق عن الغلام شاتين ، وعن الجارية بشاة واحدة .

وأما حديث ابن عباس فلربما حمل على أنه لم يكن يجد فى ذلك الوقت الا ذلك الكبش ، وهذا غير مستبعد ، فانه - عليه الصلاة والسلام - كان فى كثير من الاحيان لا يجد الطعام ، بل كان يخرج الجوع من بيته فى بعض الأيام ،

(١) الاشراف : ٢٦٢/٢ ، الجامع : ٢٢٦/١ ب ، المنتقى : ١٠٢/٣ .

(٢) هى أم كرز الكعبية الخزاعية المكية ، لها صحبة ، روت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعنها عطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم ، أنظر : تهذيب التهذيب : ٤٧٧/١٢ .

(٣) أخرجه أبو داود فى كتاب الأضاحى ، باب فى العقيقة ، ١٠٥/٣ ، برقم : ٢٨٣٥ ، والترمذى فى كتاب الأضاحى ، باب الأذان فى أذن المولود ، وقال : حديث حسن صحيح ٨١/٤ ، برقم : ١٥١٦ ، وأحمد فى مسنده ، ٣٨١/٦ ، ٤٢٢ ، والحاكم فى كتاب الذبائح باب الغلام مرتين بعقيقته ، وقال : حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى ، أنظر : المستدرک : ٢٣٧/٤ .

(٤) نهاية المحتاج : ١٣٨/٨ ، شرح منتهى الارادات : ٨٩/٢ ، المغنى : ١٢١/١١ ، والحديث أخرجه الترمذى فى كتاب الأضاحى ، باب ما جاء فى العقيقة ، وقال : حديث حسن صحيح ٨١/٤ - ٨٢ برقم : ١٥١٣ ، وأحمد فى مسنده ، ٣١/٦ ، ١٥٨ ، وابن ماجه فى كتاب الذبائح ، باب العقيقة ، ١٠٥٦/٢ ، برقم : ٣١٦٣ ، قال الألبانى اسناده صحيح على شرط مسلم ، أنظر ارواء الغليل : ٣٩٠/٤ .

ومع ذلك فان العقيقة عن الغلام بالشاتين قد وردت من قوله - صلى الله عليه وسلم - وهو أقوى في الدلالة على الأحكام من أفعاله - عليه الصلاة والسلام - ولذا فان مذهب الشافعية والحنابلة في هذه المسألة هو الأرجح والله أعلم .

الباب السادس

مفردات المذهب في الإيمان والنذور والجهاد

الباب السادس

مفردات المذهب فى الايمان والنذور والجهاد

يشتمل هذا الباب على فـعـلـيـن :

الفصل الأول : مفردات المذهب فى الايمان والنذور

الفصل الثانى : مفردات المذهب فى الجهاد

الفصل الأول

مفردات المذهب فى الايمان والنذور

يشتمل هذا الفصل على ستة مباحث :

•

المبحث الأول : الوقت الذى يحث ببقائه من حلف ألا يسكن دارا

المبحث الثانى : القدر الذى يحث به من حلف أن يفعل شيئا ما حينما

المبحث الثالث : حكم تداخل الكفارات عند تكرار اليمين

المبحث الرابع : حكم نذر اللجساج والغضيب

المبحث الخامس : حكم من نذر الحج ماشيا فعجز

المبحث السادس : حكم من نذر ذبح ابنه

المبحث الأول

الوقت الذي يحث ببقائه من حلف الا يسكن دارا

اختلف الفقهاء فيمن حلف ألا يسكن دارا ، فما هو القدر الذي يحث

ببقائه في الدار ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية - في المشهور - الى أنه لا يحث ان يبقى ينقل متاعه يومين أو ثلاثة ، ونقل عن اشهب يوم وليلة فقط (١).

(ب) وذهب الشافعية والحنفية الى أنه لا يحث ان يبقى ينقل متاعه ، أو يبحث عن بيت آخر يسكن فيه ، ولو طال الوقت (٢).

(ج) وذهب الحنابلة الى أنه يلزمه الانتقال من فوره بنفسه وأهله والمقصود من متاعه (٣).

وهذه المسألة اجتهادية والخلاف فيها - كما رأينا - يسير ، وقد اختلفت انظار الفقهاء في تقدير العذر الذي يسوغ للحالف البقاء ، والا فالأصل الانتقال في الحال .

والحق أن العذر يختلف باختلاف الناس والأحوال ، ولعل الراجح في هذه المسألة أن يقال : انه لاتحديد في ذلك وأن الشخص الحالف يبر بيمينه اذا اجتهد في نقل متاعه وفي تحميل بيت آخر ، شرط أن لايقصر أو يفرط والله أعلم .

(١) الخطاب : ٣٠٣/٣ ، الخرش : ٧٩/٣ ، الزرقاني وحاشية البناني : ٧٩/٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٧٥٢ ، مغنى المحتاج : ٣٢٩/٤ - ٣٣٠ ، نهاية المحتاج : ١٧٧/٨ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٤٤٥/٣ ، المغنى : ٢٨٦/١١ .

المبحث الثانى

القدر الذى يحث به من حلف أن

لايفعل شيئاً ما حيناً

اختلف الفقهاء فيمن حلف أن لايفعل شيئاً حيناً ، كمن حلف ألا يكلم انساناً حيناً فمتى يحث ان كلمه ؟ وبعبارة أخرى ماهو الوقت الذى يلزمه الامتناع عن كلامه حتى يكون باراً بيمينه ؟ .

وخلاف الفقهاء هذا انما هو فيما اذا لم يقيد الحالف الحين الذى يريده بلفظه أو نيته لأنه اذا قيده بقيد انصرف اليه .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يحث ان فعل الشيء المحلوف عليه من كلام ونحوه قبل مضي سنة من حلفه ، فان حلف لا يكلم شخصاً ، وجب عليه الامتناع عن كلامه سنة كاملة حتى يكون باراً بيمينه (١) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أنه يكون باراً بيمينه اذا فعل المحلوف عليه بعد مضي ستة أشهر (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أنه يبر بامتناعه عن فعل المحلوف عليه أقل ما ينطلق عليه لفظ حين ولو ساعة (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى تحديد السنة بقول الله - تعالى -

(١) الزرقانى على مختصر خليل : ٨٦/٣ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي :

١٥٥/٢ ، الخرشى : ٨٦/٣ ، الاشراف : ٢٣٧/٢ ، الجامع لأحكام القرآن: ١/٢٢١-٢٢٢ ، ٢٦١/٩ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٧٩٩ ، شرح منتهى الارادات : ٣ / ٤٤٣ ، المغنى :

٣٠٢/١١ .

(٣) المذهب المطبوع مع المجموع : ١٠٠/١٨ .

﴿ تَوَتَّى أَكْلُهَا كُلَّ حِينٍ بَادِنَ رَبِّهَا ﴾ (١).

قالوا والمراد به هنا السنة لأن ما بين قطف شمر النخلة وإشارتها مرة ثانية سنة (٢).

(ب) وأما الحنفية والحنابلة فقد استدلوا بالآية الكريمة عينها ، قالوا : والمراد بها هنا ستة أشهر ، كما ورد ذلك عن ابن عباس وعكرمة (٣).

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا بأن لفظة حين اسم للوقت ، وهو ينطلق على القليل والكثير ، فيببر بأدنى مسماه (٤).

وهذا هو الذى يترجح لدى ، وذلك لأن هذه اللفظة قد وردت فى القرآن الكريم باطلاقات كثيرة ، فدل على أنه لا يقعد بها معنى من المعانى دون غيره .

وقوله - تعالى - : ﴿ تَوَتَّى أَكْلُهَا كُلَّ حِينٍ ﴾ لا يستلزم بالضرورة أن يكون الحين المراد بالآية الكريمة يطلق على كل حين .

ومن هنا فإن المراد من لفظة "حين" هو الوقت ، وذلك كقوله - تعالى - : ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ فسبحان الله حين تمسون وحين تمبحون ﴾ (٦) ، والوقت ينطلق على أقل أجزاءه ، والله أعلم .

(١) إبراهيم ٢٥/ .

(٢) الاشراف : ٢٢٧/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٢١/١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٧٩٩/٣ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٤٣/٣ .

(٤) المذهب المطبوع مع المجموع : ١٨ / ١٠٠ .

(٥) الانسان / ١ .

(٦) الروم / ١٧ .

المبحث الثالث

حكم تتداخل الكفارات عند تكرار اليمين

اختلف الفقهاء فيما لو حلف أيماناً متعددة ، أتلتزمه بهذه الأيمان كفارة واحدة أم كفارات متعددة ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) يفرق المالكية في هذه المسألة بين حالين :

أحدهما : أن ينوي بالأيمان المتكرره التأكيد ، فهذا لا تتعدد الكفارات في حقه ، بل تتداخل فتلتزمه كفارة واحدة .
ثانيهما : أن ينوي بالحلف بأيماناه المتعددة التكرار ، فهذا لا تتداخل الكفارات في حقه ، بل تتعدد فتلتزمه عن كل يمين كفارة (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن الأيمان المتكررة توجب كفارات متعددة ، الا اذا كثرت فتتداخل (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الأيمان المتعددة تتداخل ، فتلتزم الحالف كفارة واحدة (٣) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية ، ومأخذ المالكية فيها أن هذه أيمان مستقلة منفصلة ، فتوجب كفارات متعددة ، الا اذا نوى التأكيد فانها تكون يميناً واحداً ، تلزم الحانث فيه كفارة واحدة (٤) .

(١) الخطاب والتاج والاكلیل بهامشه : ٢٧٧/٣ - ٢٧٨ ، الخرشى : ٦٤/٣ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٦٣/٣ ، الاشراف : ٢٣٠/٢ ، بداية المجتهد : ٣٠٨/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٧١٤/٣ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٢٤/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٤٢٩/٣ .

(٤) الاشراف : ٢٣٠/٢ .

وأما الحنفية فانهم جعلوا كل يمين مستقلا بذاته ، الا اذا كثرت فانها
تتحد من قبيل التخفيف .

وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على تداخل كفارات اليمين بالقياس
على الحدود فانها تتداخل ، وان اختلفت محالها، كما لو زنى بنساء ، أو سرق
من جماعة (١) .

ولعل مذهب المالكية في هذه المسألة أقرب للصواب والله أعلم .

(١) شرح منتهى الارادات : ٤٢٩/٣ .

المبحث الرابع

حكم نذر اللجاج والغضب

المقصود بهذا النذر أن يلزم نفسه بشيء يقصد منه منع نفسه من فعل شيء أو حثها على فعله ، كقوله : ان كلمت فلانا فله على كذا ، أو قوله : ان لم أزر فلانا فله عليّ كذا ، وقد اختلف الفقهاء في حكم هذا النذر ، بين قائل بوجوب الوفاء به ، وقائل بأن نادره يخير بين الوفاء وبين كفارة يمين .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة تردد هذا النذر بين اليمينيين والنذر ، فهو يشبه اليمين من حيث المنع من فعل الشيء ، وهو يشبه النذر من حيث الزام النفس بشيء معين .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أن من نذر هذا النذر فانه يجب عليه الوفاء به (١)
 (ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أن نادره يخير بين الوفاء به ، أو كفارة يمين (٢) .

الأدلة :

- (١) استدل المالكية على مذهبهم في وجوب الوفاء بالنذر بما يلي :
 ١ - العمومات التي تحض على الوفاء بالنذر ، ولم تفرق هذه العمومات بين نذر ونذر .
 (٢) ولأن النذر قرينة ، فاذا تحقق موجبها لم يجز العدول عنه واسقاطه بالاثبات بغيرها (٣) .

- (١) الخرش : ٩٤/٣ ، الزرقاشي على مختصر خليل : ٩٥/٣ ، البيان والتحصيل : ١٥٠/٣ - ١٥١ ، الإشراف : ٢٤٦/٢ ، المنتقى : ٢٦٠/٣ .
 (٢) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٧٣٨ ، مغنى المحتاج : ٤ / ٣٥٥ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم الفزى : ٢ / ٣٢٤ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٤٩/٣ - ٤٥٠ .
 (٣) الإشراف : ٢٤٦/٢ - ٢٤٧ ، البيان والتحصيل : ١٥١/٣ .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - ما روى عن عمران بن حصين رضى الله عنه من قوله - صلى الله عليه وسلم - قال : (لا نذر فى غضب وكفارته كفارة يمين) (١).

وقد أجاب عنه ابن رشد بتضعيفه من حيث السند والمتن حيث قال :

(وما روى من أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (لا نذر فى غضب وكفارته كفارة يمين) ليس بصحيح من جهة الاسناد ولا من جهة المتن أيضا ، لأنه ان كان فى حكم المجنون ، فلا ينبغى أن تلزمه كفارة ، وان كان فى حكم الصحيح فينبغى أن يلزمه النذر الذى سماه بعينه ان لم تكن معصية) (٢).

ولأن هذا النذر متردد بين اليمين والنذر ، فهو من جهة يشبه اليمين ، لأنه منع ، وهو من جهة أخرى يشبه النذر من حيث التزام الناذر قربة معينة ، فليس من سبيل الى تحقيق المعنيين معا الا بالقول بالتخيير بين الوفاء وكفارة اليمين (٣).

ويظهر لى أن هذا هو الأرجح والأقرب للعواب فان شذر اللجاج والغضب فيه شائبة من اليمين ، كما أن قعد القربة فيه ليس بمتحمض .

ومن هنا فان القول بوجوب الوفاء غير متجه ، وذلك للفرق الواضح بينه وبين النذر المطلق ، أو النذر المعلق على شرط يطلب حصوله والله أعلم .

(١) شرح منتهى الارادات : ٤٤٩/٣ ، مغنى المحتاج : ٣٥٥/٤ ، والحديث أخرجه أحمد فى مسنده ، ٤٣٣/٤ ، والنسائى فى كتاب الايمان والنذور ، بـ كـ كـ كفارة النذر ، ٧ / ٢٨ ، وضعفه الألبانى . أنظر ارواء الغليل : ٢١١/٤ .

(٢) البيان والتحصيل : ١٥١/٣ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٤٤٩/٣ ، مغنى المحتاج : ٣٥٥/٤ .

المبحث الخامس

حكم من نذر الحج ماشيا فعجز

اختلف الفقهاء فيمن نذر أن يحج ماشيا ، لكنه في بعض الطريق عجز عن
اتمام الحج ماشيا فركب ، ماذا يلزمه ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا نذر الحج ماشيا وعجز في بعض الطريق ،
فانه يركب ، ثم يأتى من العام القابل فيمضى المواضع التى ركبها ، وان شاء
ركب المواضع التى مشاها في حجة النذر ، ويلزمه الهدى .

وهذا الحكم في الرجوع من العام القابل هو فيما اذا كانت المسافة التى
مشاها كثيرة ، وأما ان كانت قليلة فيلزمه الهدى فقط ، وقلة المسافة أوكثرتها
يرجع فيه الى العادة ، كما أن المراد بالقلة والكثرة هنا ليس بالنسبة الى
المسافة التى لزمته بالنذر - أى من موضع بيته الى المسجد الحرام - ، وانما
المراد بقلة المسافة أو كثرتها هو بالنسبة للمسافة عينها التى مشاها كـ
بلغت ؟ ، كما هو أيضا بالنسبة لطبيعتها من السهولة والصعوبة .

ويستحب المالكية أن يؤخر الهدى ليذبحه في العام القابل - أى العمام
الذى مشى فيه ماركب - ، وذلك ليجتمع الجابر النسكى مع الجابر المالى كما
يستحبون أن يكون الهدى بدنة ، والا فبقرة فان لم يجد فشاة (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنه ان ركب في كل المسافة أو جها ذبح شاة ،
والا تعدق بقدر ماركب (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أنه ليس عليه الا الهدى (٣) .

(١) الخرشي : ٩٩/٣ - ١٠٠ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٩٨/٣ - ٩٩ ، حاشية

الدسوقي على الشرح الكبير : ١٦٧/٢ ، المدونة : ٨٠/٢ - ٨١ ، البيان
والتحصيل : ١٤٣/٣ ، بداية المجتهد : ٣١١/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٨٢٦/٣ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٦٤/٤ .

(د) وذهب الحنابلة الى أن عليه كفارة يعين (١).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في الرجوع والاهداء بما أخرجه مالك عن عروة بن أذينة الليثي أنه قال : خرجت مع جدة لي عليها مشى الى بيت الله ، حتى اذا كنا ببعض الطريق عجزت ، فأرسلت مولى لها يسأل عبدالله بن عمر ، فخرجت معه فسأل عبدالله بن عمر ، فقال له عبدالله : مرها فليركب ثم لتمشى من حيث عجزت ، قال مالك : ونرى عليها مع ذلك الهدى (٢) .

قالوا : وقد وجب الهدى عليها مع ذلك لتبعض المشى (٣) .

(ب) وأما الحنفية فقد قالوا بوجوب الهدى ان ركب في الأكثر أو الكل ، وذلك لادخاله النقص فيما التزمه (٤) .

(ج) وأما الشافعية فانهم أوجبوا عليه دما لأنه ترك واجبا ، وهو المشى (٥)

(د) وأما الحنابلة فقد احتجوا بما يلي :

١ - حديث عقبة بن عامر حين سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن نذر اخته في المشى الى بيت الله وفيه : (لتمشى ولتركب ولتكفر عن يعينها) وفي رواية (ولتعم ثلاثة أيام) (٦) .

-
- (١) شرح منتهى الإرادات : ٤٥٥/٣ ، المغنى : ٣٤٦/١١ .
 - (٢) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب النذور والأيمان ، باب من نذر مشيا الى بيت الله فعجز ، ٤٧٣/٢ .
 - (٣) المنتقى : ٢٣٣/٣ .
 - (٤) حاشية ابن عابدين : ٨٢٦/٣ .
 - (٥) مغنى المحتاج : ٣٦٤/٤ .
 - (٦) أخرجه أسوداود في كتاب الأيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفارة ... ، ٢٣٣/٣ ، برقم : ٣٢٩٣ ، والنسائي في كتاب الأيمان والنذور ، باب من نذر أن يمشى الى بيت الله تعالى ، ١٩/٧ ، والترمذي في كتاب النذور والأيمان باب ١٦ ، وقال : (هذا حديث حسن) ٩٨/٤ - ٩٩ ، برقم : ١٥٤٤ ، وابن ماجه في كتاب الكفارات ، باب من نذر أن يحج ماشيا ، ٦٨٩/١ ، برقم : ٢١٣٤ .

٢ - قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (كفارة النذر كفارة اليمين) (١) .

٣ - ولأن المشى مما لا يوجب الاحرام فلم يجب الدم بتركه ، كما لو نذر صلاة ركعتين فتركهما (٢) .

والذى يترجح لدى فى هذه المسألة ألا رجوع ولا هدى عليه ، وان مبنيى ايجاب الهدى فى المذاهب الثلاثة سوى الحنابلة هو القول بأنه ترك واجبا .

والحق أن القول بأن ما أوجبه الانسان على نفسه بالنذر فى الحج يساوى ما أوجبه عليه الشرع فيه غير متجه ، وذلك لأن ايجاب المشى بالنذر أمر خارج عن أعمال الحج تماما ، فلا يمكن أن يقال : ان تارك المشى فى هذه الحالة كتارك العبث بمعنى ، أو المزدلفة ، أو الرمي ، وذلك لأن هذه أعمال وجبت بايجاب الشارع الحكيم ، والمشى انما وجب عليه بايجابه على نفسه بالنذر ، فكيف تسوغ التسوية بينهما ؟ .

ومن هنا فان الذى يترجح لدى مذهب الحنابلة وذلك بالزامه ما يلبسزم أى نادر اذا عجز عن نذره ، وهو كفارة اليمين ، والله أعلم .

(١) أخرجه مسلم فى كتاب النذر ، باب كفارة النذر ، ١٢٦٥/٣ ، برقم : ١٦٥٤ .

(٢) المغنى : ٣٤٦/١١ .

المبحث السادس

حكم مالو نذر ذبح ابنه

اختلف الفقهاء فيمن نذر ذبح ابنه مايلزمه ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة تعارض ما يستفاد من قصة ابراهيم - عليه الصلاة والسلام - في ذبح ابنه ، مع ماورد من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه) ، فإن نذر ذبح الابن نذر معصية .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) يفرق المالكية في هذه المسألة بين صورتين :

أحدهما : أن ينذر ذبح ابنه ، ويتلفظه بالهدى ، كأن يقول سأذبحك هديا ، أو نذرت ذبحك عند الكعبة ، ففي هذه الحالة يلزمه أن يذبح هديا بالغ الكعبة في مكة .

ثانيتها : أن لا يتلفظ بالهدى ، كأن يقول نذرت ذبحك ، ففي هذه الحالة لايلزمه شيء في أشهر الروايتين عن الامام وهي التي استقر عليها المذهب (١) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أنه يذبح كبشا ، اذا كان قد نذر ذلك تقربا لله تعالى (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أنه لاينعقد نذره أصلا (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على وجوب ذبح الهدى بقصة ابراهيم - عليه السلام -

-
- (١) الخرشى : ٣ / ١٠٥ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٣ / ١٠٣ - ١٠٤ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٢ / ١٧١ ، المدونة : ٩٩/٢ - ١٠٠ ، الاشراف : ٢٤٧/٢ ، بداية المجتهد : ٣١٢/١ ، المنتقى : ٢٤١/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ١١٢/١٥ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٧٣٩/٣ ، الفروع : ٤٠٢/٦ - ٤٠٣ .
- (٣) مغنى المحتاج : ٣٧١/٤ .

فان الله تعالى قد افتدى ابنه بكبش قالوا : وانما لم يجب الهدى فى الصورة الثانية وهى مالم يتلفظ به ، فذلك لأنه فى هذه الصورة نذر معصية ولم توجد قرينة تعرفه عن نذر المعصية الى غيره كما وجد فى الصورة الاولى (١) .

(ب) وأما الحنفية والحنابلة فقد استدلوا بقصة ابراهيم - عليه الصلاة والسلام - التى فهموا منها وجوب الهدى بصفة عامة اذا كان نذره بقصد التقرب الى الله تعالى (٢) .

(ج) وأما الشافعية فانهم قالوا بعدم انعقاد النذر أصلا وذلك لأن هذا النذر هو نذر معصية فلا ينعقد أصلا (٣) .

وهذا هو الذى يترجح لدى ، وأما الاستدلال بقصة ابراهيم - عليه الصلاة والسلام - انما يصح لسبب أن ابراهيم نذر ذلك ، وابراهيم لم ينذر ذلك ، وانما هى رؤيا منام ، ورؤيا الأنبياء حق ، فهى ابتلاء واختبار من الله تعالى لابراهيم بدليل قوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا إِنَّكَ كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، ان هذا لهو البلاء المبين (٤) .

ومن هنا يتضح عدم صحة الاحتجاج بقصة ابراهيم وذلك لأنها ليست نذرا ابتداء ، وحتى لو كانت كذلك فلا يصح الاحتجاج بها لأنها شرع من قبلنا ، وهو لا يصح الاحتجاج به اذا ورد فى شرعنا ما يخالفه ، وقد ورد المخالف من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه) (٥) ، وأية معصية أكبر من ذبح النفس التى حرم الله ، وحتى لو قصد بالنذر التقرب الى الله تعالى كما يقول الحنفية والحنابلة ، فانه لا ينعقد أصلا ، لأن التقرب الى الله تعالى لا يكون الا بما شرع ، وليس فى شرعنا أن من التقرب الى الله تعالى ذبح الاولاد والله أعلم .

(١) الاشراف : ٢٤٧/٢ ، المنتقى : ٢٤١/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ١١٢/١٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٧٣٩/٣ .

(٣) مفتى المحتاج : ٣٧١/٤ .

(٤) المافات / ١٠٤ - ١٠٦ .

(٥) أخرجه البخارى فى كتاب الايمان والنذور ، باب النذر فى الطاعة ، ٢٣٣/٧ .

المبحث الأول

حكم خروج المدين المعسر الى الجهاد

اختلف الفقهاء فيمن عليه دين ، وهو عاجز عن الوفاء به ، هل يجوز له الخروج الى الجهاد بغير اذن غريمه أم لايجوز ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن المدين المعسر غير القادر على الوفاء بدينه ، يجوز له الخروج الى الجهاد وبدون اذن غريمه ، بل ولا يسقط عنه فرض الكفاية فيه من أجل هذا الدين (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لايجوز له الخروج الا باذن غريمه اذا كان الدين حالا أو مؤجلا يحل أجله في فترة غيبته ، مع بعض التفعيلات اليسيرة ، والخلافات ليس هنا مجال ذكرها (٢) .

الأدلة :

(أ) مأخذ المالكية في هذه المسألة أنه لاجدوى من حبس المدين عن الجهاد ، وذلك لأن الدائن غير قادر على تحصيل الدين حال اعسار المدين ، فيكون قد فسوت على المدين أجر الجهاد دون أن يستفيد الدائن من ذلك شيئا .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - ماروى (أن رجلا جاء الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ان قتلت في سبيل الله صابرا محتسبا تكفر عن خطيائي ؟ قال : نعم الا الدين ، فان جبريل قال لي ذلك) (٣) .

-
- (١) الزرقاني على مختصر خليل : ١١٠/٣ ، الخرشى : ١١١/٣ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٧٥/٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ١٢٦/٤ ، مغنى المحتاج : ٢١٧/٤ ، ٢١٩ ، شرح منتهى الارادات : ٩٤/٢ ، المغنى : ٣٨٤/١٠ .
- (٣) أخرجه مسلم في كتاب الامارة ، باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياها الا الدين ، ١٥٠١/٣ ، برقم : ١٨٨٥ .

٢ - قالوا : ولأن الجهاد قد يؤدي الى موت المدين في المعركة فيؤدي ذلك الى سقوط حق الدائن بفوات محله (١) .

والذي يترجح لدى مذهب الجمهور ، وذلك لأن النص عام يشمل المدين المعسر ، وغير المعسر ، ثم أنه لا مضرة من حبس المدين المعسر عن الجهاد لأن الخلاف بين المالكية والجمهور إنما هو عند عدم تعيين الجهاد عليه ، وأما عند تعيينه فلا يشترط إذن الدائن ، سواء كان قادرا على وفاء الدين ، أو لم يكن قادرا .

(١) معنى المحتاج : ٢١٧/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٩٤/٢ ، المعنى : ٣٨٤/١٠ .

المبحث الثانى

حكم الاستئجار للجهاد

اختلف الفقهاء فى حكم الاستئجار للجهاد اذا كان الجهاد غير متعين على

الأجير .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يجوز استئجار المسلم للجهاد ، وأخذة الجعل عنه ، وذلك وفق شروط :

- ١ - أن يكون كل من المستأجر والأجير فى ديوان واحد ، والمقصد أن يكونا من أهل عطاء واحد ، فأهل مصر بديوان ، وأهل الشام بديوان ، وهكذا .
- ٢ - أن يكون الجعل عند حفور الخرجة ، أى صرفها لأهل الديوان .
- ٣ - أن تكون الخرجة واحدة .
- ٤ - ألا يعين الامام الخارج لأن الجهاد عندئذ يقع عن نفسه (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى عدم جواز الاستئجار للمسلم ، وأما الذمى ففيه تفصيل ليس هنا مجال ذكره (٢) .

الأدلة :

- (أ) أما المالكية فلا أعرف لهم دليلاً يعتمد عليه .
- (ب) وأما الجمهور فقد قالوا إن الجهاد قرية وعبادة فلا يجوز الاستئجار عليه لأنه فى هذه الحالة يكون قد أخذ ثمننا للقرية والعبادة (٣) .

(١) الخرشى وحاشية العدوى : ١١٩/٣ ، الخطاب : ٣٥٦/٣ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١١٨/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ١٨٢/٢ ، بداية المجتهد : ٢٨٧/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤ / ١٢٨ ، مفتى المحتاج : ٤ / ٢٢٢ ، شرح منتهى الارادات : ١١٧/٢ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ١١٧/٢ .

وهذا هو الراجح - والله أعلم - فان الجهاد للمسلم هو ذروة سنام دينه ،
وأما قول المالكية بجواز الاستفجار ، فهو متناقض مع مذهبهم في مسألة الحج
عن المعصوب فانهم هناك لم يجزوا الحج عنه ، مع أن هذه المسألة أولى بعدم
الجواز .

المبحث الثالث

حكم وعد الامام بعض المجاهدين

بمكافأة على عمل متميز يقوم به

اختلف الفقهاء في وعد الامام بعض المجاهدين بمكافأة على عمل يقومون به ، كأن يقول الامام من قتل فلانا فله سلبه ، أو من فتح حصن كذا فله كذا ، الى غير ذلك .

وسبب انفراد المالكية هو الاختلاف في تأثير ذلك القول في نية المجاهد واخلاصه ، وهل يراعى ذلك أو تقدم مصلحة المسلمين .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى عدم جواز ذلك قبل ابتداء القتال وأثناءه ، وأما بعد انقضاء القتال فلا بأس بذلك ، غير أن سحنونا قال : ان الامام مالكا كان لا يجوز ذلك ابتداءً ، ولكن اذا وقع ذلك أمضى (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جواز ذلك (٢) .

الأدلة :

(١) أما المالكية فانهم قالوا بعدم جواز ذلك لثلاث نية المجاهدين شائبة ، فيكون قتالهم من أجل الفنيمة فيفسد عليهم نيتهم (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

-
- (١) الزرقاني على مختصر خليل : ١٢٨/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ١٩٠ / ٢ ، الخرشى : ١٢٩/٣ - ١٣٠ ، البيان والتحصيل : ٣ / ٧٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٦٣/٧ - ٣٦٤ .
 - (٢) حاشية ابن عابدين : ١٥٢/٤ - ١٥٣ ، نهاية المحتاج : ١٤٥/٦ ، مغنى المحتاج : ١٠٢/٣ ، شرح منتهى الارادات : ١٠٥/٢ ، المغنى : ٤١٢/١٠ .
 - (٣) البيان والتحصيل : ٧٨/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٦٣/٧ .

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم : (من قتل قتيلا فله سلبه) (١) .

٢ - ما روى عن عمر بن الخطاب أنه قال لجريير بن عبد الله البجلي لما قدم عليه في قومه وهو يريد الشام : هل لك أن تأتي الكوفة ولك الثلث بعد الخمس من كل أرض وسلب ؟ (٢) .

والذي يترجح لدى جواز ذلك لفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في نفل السرايا ، وحديث من قتل قتيلا فله سلبه ، وأما خشية المالكية من عدم اخلاص النية فبعيد ، وذلك لأن هذا لا يكون الا عند الحاجة اليه .

ثم ان النية أمر قلبي لا يطلع عليه الا الله - تعالى - ، ولا يخلو أن يكون في الجيش من ليس بخالص النية حتى لو قلنا بعدم جواز وعد الامام بعض المجاهدين .

(١) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس ، باب من لم يخمس ، الاسلاب ٤٠٠٠ / ٥٨ ،
ومسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب استحقاق القاتل سلب القتيل ، ١٣٧٤ / ٣ ،
برقم : ١٧٥١ .

(٢) المغنى : ٤١٢ / ١٠ - ٤١٣ ، والأثر أخرجه البيهقي في كتاب السير ، باب
السواد ، وقال : منقطع ، ١٣٥ / ٩٠ .

المبحث الرابع

كيفية تقسيم خمس الرسول - على الله

عليه وسلم - في الغنيمة

اتفق الفقهاء على أن الغنيمة تقسم خمسة أخماس بعد النفل، فأربعة أخماس تقسم بين الفانمين فيبقى خمس لله ورسوله ، وهو الذي جاء ذكره في قوله - تعالى - : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ (١) ، وقد اختلف الفقهاء في تقسيم هذا الخمس بعد موت النبي - صلى الله عليه وسلم - أيقسم في معارف الفء ؟ أم يوكل لاجتهاد الامام ؟ أم يقسم أثلاثا ويكون في المذكورين مع الرسول وذى القربى وهم اليتامى والمساكين وابن السبيل ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة هو الاختلاف في قياس خمس الغنيمة على الفء أو عدم قياسه عليه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن هذا السهم موكل الى اجتهاد الامام ، يقسمه في معالح المسلمين ، وحسب ما يؤديه اليه اجتهاده ، لكنهم يستحبون البداة بآله - صلى الله عليه وسلم - (٢) .

(ب) وذهب الحنفية الى انه يقسم أثلاثا ، ويجعل لليتامى والمساكين وابن السبيل (٣) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى تقسيمه الى خمسة أخماس ، يعرف في معارف الفء المذكورة في قوله - تعالى - : ﴿ ما أفاء الله على رسوله من

(١) الأنفال / ٤١ .

(٢) الزرقاني على مختصر خليل : ١٢٧/٣ ، الخرشى : ١٢٩/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ١٩٠/٢ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ٣٥٧/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٠/٨ - ١١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ١٤٩/٤ - ١٥٠ ، أحكام القرآن للجصاص : ٦٢/٣ - ٦٣ .

أهل القرى الآية (١).

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلت لهم القرطبي فقال :

(... وعليه يدل قوله - صلى الله عليه وسلم - : " مالى مما آفأ الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم " (٢) ، فانه لم يقسمه أخماسا ولا أثلاثا ، وانما ذكر فى الآية من ذكر على وجه التنبيه عليهم ، لأنهم من أهم من يدفع اليه ، قال الزجاج محتجا لمالك : " قال الله عز وجل : ﴿ يسئلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ (٣) ، وللرجل جائز باجماع أن ينفق فى غير هذه الأصناف اذا رأى ذلك ، وذكر النساءى عن عطاء قال : " خمس الله وخمس رسوله واحد ، كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحمل منه ويعطى منه ويضعه حيث شاء ويصنع به ما شاء " (٤) . (٥) .

(ب) وأما الحنفية فعندهم أن سهم النبى - صلى الله عليه وسلم - يقسم على الثلاثة المتبقية بعد موته - صلى الله عليه وسلم - ، وهم اليتامى والمساكين وابن السبيل ، وأما ذوو القربى المذكورين فى الآية فانه لا يعطى الا للفقراء منهم ، فيكون سهمهم داخلا فى سهم المساكين واليتامى (٦) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد قاسوا هذا السهم على الفىء ، فكما أن الفىء يقسم فى الأصناف المذكورة فى آيته ، فكذلك الخمس يعرف فى مصارف الفىء (٧) .

(١) الحشر ٧/ ، نهاية المحتاج : ١٤٤/٦ ، مغنى المحتاج : ١٠١/٣ ، شرح منتهى الإرادات :

١١٣/٢ .

(٢) أخرجه أبوداود فى كتاب الجهاد ، باب فى الامام يستأثر بشئ من الفىء

لنفسه ، ٨٢/٣ ، برقم : ٢٧٥٥ ، والبيهقى فى كتاب قسم الفىء والغنيمة ،

باب سهم الله وسهم رسوله - صلى الله عليه وسلم - ، ٣٣٩/٦ ، وأحمد فى

مسنده ، ١٢٧/٤ - ١٢٨ ، وصححه الألبانى ، أنظر ارواء الغليل : ٧٣/٦ .

(٣) البقرة ٢١٥/ .

(٤) أخرجه النساءى فى كتاب قسم الفىء ، ١٣٢/٧ - ١٣٣ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن : ١١/٨ .

(٦) أحكام القرآن للجصاص : ٦٢/٣ - ٦٣ .

(٧) مغنى المحتاج : ١٠١/٣ ، شرح منتهى الإرادات : ١١٣/٢ .

والذى يترجح لدى مذهب المالكية فى تفويضه الى رأى الامام واجتهاده ،
وذلك لأن الحاجة تختلف من عصر الى عصر ، وتفويضه الى رأى الامام يحقق مصلحة
القسمة ، وذلك وفق اختلاف العصور والامكنة .

المبحث الخامس

حكم رد الفاضل اليسير من الطعام الى المغنم

اختلف الفقهاء فيمن فضل معه طعام يسير من دار الحرب ، أيجب رده الى الغنيمة ان لم تقسم ، أو الى الامام ان قسمت ؟ أم لا يجب ذلك .
وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة ورود بعض الأحاديث التي تأمر برد كل شيء كقوله - صلى الله عليه وسلم - : (أدوا الخيط والمعيط)^(١) ، وورود آثار أخرى يفهم منها عدم رد اليسير من الطعام الفاضل عن الحاجة ، كما روى عن بعض أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (كنا نأكل الجزور في الغنائم ولا نقسمه ، حتى ان كنا لنرجع الى رحالنا وأخرجتنا مملأة)^(٢) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(١) ذهب المالكية الى أنه انما يجب رد الطعام الفاضل اذا كان كثيراً ، وأما ان كان يسيراً فلا يجب رده^(٣) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى وجوب الرد مطلقاً^(٤) .

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم بأن اليسير مما يجرى به التسامح بخلاف الكثير^(٥) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (أدوا الخيط والمعيط) ، ولأنه من الغنيمة ولم يقسم فلم يجب أخذه^(٦) .

ولعل هذا هو الأرجح والاحوط للدين والأبعد عن الشبهة .

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١٢٧/٤ ، ٣١٨/٥ ، ١٢٨ ، وابن ماجه في كتاب الجهاد ، باب

الغلول ٩٥٠/٢ ، برقم : ٢٨٥٠ ، قال الهيثمي : (فيه أم حبيبة بنت العرياض ، ولم أجد

من وثقها ولا من جرحها وبقية رجاله ثقات) أنظر : مجمع الزوائد ، ٣٣٧/ ٥ ،

وصححه الألباني بمجموع طرقه ، أنظر : ارواء الغليل ٥٣/٥ .

(٢) أخرجه أبوداود في كتاب الجهاد ، باب في حمل الطعام من أرض العدو ، ٦٦/٣ ، برقم :

٢٧٠٦ ، قال الشوكاني : (حديث القاسم مولى عبدالرحمن ، سكت عنه أبوداود ، وقال

المندري أنه تكلم في القاسم غير واحد ، وفي أسناده ابن حريش وهو مجهول)

أنظر : نيل الأوطار : ٣٣٥/٧ .

(٣) الزرقاني على مختصر خليل : ١١٦/٣ ، الخرش : ١١٦/٣ ، المدونة : ٣٨/٢ ، المنتقى :

١٨٣/٣ - ١٨٤

(٤) حاشية ابن عابدين : ١٤٤/٤ ، مغنى المحتاج : ٢٣٢/٤ ، شرح منتهى الإرادات : ١٠٩ / ٢

المغنى : ٤٩٥/١٠ .

(٥) المنتقى : ١٨٣/٣ .

(٦) المغنى : ٤٩٤/١٠ .

المبحث السادس

حكم الحربى يسلم ثم يظهر المسلمون على حصنه

اختلف الفقهاء فى الحربى يسلم ، ثم يظهر المسلمون على بلده أو حصنه ، فهل الاسلام يعمم ماله وولده ؟ وما القدر الذى يعصمه الاسلام من ماله وذريته ؟ وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

- (أ) ذهب المالكية الى أن اسلامه لايعمم الا نفسه وولده الذى حملت به أمه بعد اسلامه ، أما أولاده الآخرون وزوجته وماله ، فانهم غنيمة للمسلمين (١).
- (ب) وذهب الحنفية الى أن اسلامه يعمم دمه ، ويعمم اولاده الصغار الذين لم يبلغوا ، أما ولده الكبير وزوجته وحملها وماله فهى غنيمة (٢).
- (ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه يحرز بالاسلام بالاضافة الى دمه . ماله وأولاده الصغار وحمل امرأته ، دون امرأته وولده الكبير (٣).

الأدلة :

هذه المسألة مسألة اجتهادية اختلفت فيها انظار الفقهاء ، وذلك تبعاً لاختلافهم فى تبعية الولد لأبيه ، أو لاختلافهم فى المراد من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (فإذا قالوها فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم) (٤) . هل المراد من ذلك انهم اذا اسلموا بشكل جماعى ؟ أم أن هذا النص مطلق يشمل الأفراد الذين يفرون من دار الحرب فيسلمون ، وتبقى أموالهم وذرايرهم فى دار الحرب ؟ .

ومذهب الشافعية والحنابلة فى هذه المسألة هو أقرب للصواب ، وذلك

- (١) الزرقانى على مختصر خليل : ١٤٠/٣ ، الخرشى : ١٤٢/٣ ، الاشراف : ٢٦٥/٢ .
- بداية المجتهد : ٢٩٢/١ - ٢٩٣ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ١٤٥/٤ .
- (٣) نهاية المحتاج : ٦٧/٨ ، شرح منتهى الارادات : ١٠١/٢ .
- (٤) أخرجه البخارى فى كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، ١٠٩/٢ - ١١٠ ، ومسلم فى كتاب الايمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، ٥٢/١ ، برقم : ٢١ .

· لاطلاق النص ، كما أن الشارع متشوف الى اسلام الناس ، وليس متشوقا الى أموالهم
وذرايرهم .

كما أن في عدم مصادرة الأموال ، وعدم استرقاق الذراير الصغار تشجيع
للحريين على الاسلام ، وحث لهم عليه ، وترغيب لهم فيه ، وهذا تماما هو مقصود
الشارع الحكيم والله أعلم .

المبحث السابع

حكم ولد الحربى يسبى مع أحد أبويه

اختلف الفقهاء فى حكم ولد الحربى اذا سبى مع أحد أبويه ، أيحكم ———
باسلامه أو بقاءه على دين أحد أبويه ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى الفهم من
قوله - صلى الله عليه وسلم : (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه
أو ينصرانه أو يمجسانه) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى هذه المسألة :

(١) مشهور مذهب المالكية انه اذا سبى مع أبيه فانه على دين أبيه ———
وان سبى مع أمه فهو مسلم (١) .

(ب) وذهب الحنفية والشافعية الى أنه اذا سبى مع أحد أبويه ، فانه على
دينه ، كما لو سبى معهما (٢) .

(ج) وذهب الحنابلة الى أنه اذا سبى مع أحد أبويه فهو مسلم ، ولا يكون
على دين أبويه الا اذا سبى معهما (٣) .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم بأن الابن انما يتبع أباه فى النسب ،
فكذا فى الدين (٤) .

(ب) وأما الحنفية والشافعية والحنابلة فقد استدلوا بقوله - صلى الله

(١) الخطاب : ٣٥٨/٣ - ٣٥٩ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٢٠/٣ ، الخرشي :

١٢١/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ١٨٤/٢ .

(٢) المبسوط : ٦٢/١٠ ، تكملة المجموع : ٣٢٦/١٩ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٩٩/٢ ، المغنى : ٤٧٢/١٠ .

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٨٤/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل :

١٢٠/٣ ، الخرشي : ١٢١/٣ .

عليه وسلم - : (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه ..) (١)، لكن الحنفية والشافعية قالوا إن أحد الأبوين يقوم فـسـس ذلك مقامهما ، بدليل أن الكتابية لو ولدت من سفاح فإن الولد يتبعها فـسـس الدين ولا أب له (٢).

وأما الحنابلة فقالوا إن مفهوم الحديث أنه لا يتبعهما إلا إذا اجتمعا ، لأن الحديث ذكر شيئين فلا يثبت بأحدهما (٣).

والذى يترجح لدى مذهب الحنابلة ، وذلك لتشوف الشارع الحكيم لاسلام الناس .

(١) أخرجه مسلم فى كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ،

٢٠٤٧/٤ ، برقم : ٢٦٥٨ .

(٢) المبسوط : ٦٢/١٠ ، تكملة المجموع : ٣٢٦/١٩ .

(٣) المعنى : ٤٧٣/١٠ .

المبحث الثامن

حكم الأراضي المفتوحة عنوة

اختلف الفقهاء فى الأراضي المفتوحة عنوة - أى قهرا - أتقسم على منى
المقاتلين بعد تخميسها شأنها فى ذلك شأن سائر الفنائم ؟ أم يوقفها الامام على
مصالح المسلمين ؟ أم يكون مخيرا بين قسمتها ووقفها ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى أمرين :

١ - الاختلاف فى الفهم من آيتى الانفال والحشر ، فقد قال الله - تعالى -
فى آية الانفال : ﴿ واعلموا أن ماغنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذى
القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ ، فظاهر هذه الآية يفيد أن الأرض
تقسم بين المقاتلة بعد تخميسها ، بينما ورد قوله - تعالى - فى سورة الحشر :
﴿ ماأفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين
وابن السبيل ، كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ٠٠٠٠ الخ ﴾ وهذه الآية تفيد
وجوب ايقافه على مصالح المسلمين .

أو عدم وجوبه

٢ - ورود بعض الآثار التى يفهم منها وجوب القسمة^(١) ، كفعله - صلى الله
عليه وسلم - فى قسمة أراضى خيبر ، وفعل عمر - رضى الله عنه - فى وقف سواد
العراق^(١) ، وسيأتى .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(١) مشهور مذهب المالكية ان الأرض المفتوحة بلدها عنوة لاتقسم بى
المقاتلة ، ولكنها شوقف على مصالح المسلمين ، وهذا فى أرض الزراعة وأرض الدور
وأما الموات فيجوز للامام اقطاعها (٢) .

(١) البيان والتحصيل : ٥٣٩/٢ ، ٥٩٢ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ،
٣٥٨/١ - ٣٥٩ .

(٢) الخرشى : ١٢٨/٣ ، الزرقانى : ١٢٦/٣ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي :
١٨٩/٢ ، البيان والتحصيل : ٥٣٩/٢ ، ٥٧٩ ، ٥٩٢ ، الاشراف : ٢٦٨/٢ ، المقدمات
طبعة دار الغرب الاسلامى ، ٣٥٨/١ - ٣٥٩ ، بداية المجتهد : ٢٩٣/١ ، المنتقى
٢١٩/٣ ، ٢٢٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤/٨ - ٥ ، ١٨ / ٢٢ .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أن الامام مخير بين قسمتها على المقاتلة ، ووقفها على مصالح المسلمين (١) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن على الامام أن يقسمها كسائر الغنائم (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَنْهَُاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا ۚ وَالْآيَاتُ الَّتِي يَقُولُ اللَّهُ عَلَىٰ رُسُلِهِ الْقَوْلُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۚ ﴾ (٣) .

قالوا : فهذه الآية قد ذكرت فقراء المهاجرين والأنصار والذين جاءوا من بعدهم ، فدل على أن على الامام وقفها على مصالح المسلمين .

٢ - فعل عمر بن الخطاب أنه قدم الجابية ، فأراد قسم الأرضين بين المسلمين ، فقال له معاذ : والله اذن ليكونن ماتكره ، انك ان قسمتها اليوم صار الريح العظيم في أيدي القوم ، ثم يبيدون فيصير ذلك الى الرجل الواحد والمرأة ، ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الاسلام مسدا ، وهم لا يجدون شيئا ، فانظر أمرا يسع أولهم وآخرهم ، فعار عمر الى قول معاذ (٤)

(ب) وأما الحنفية والحنابلة فانهم قالوا بتخيير الامام ، وذلك جمعا بين الأدلة ، فآية الأنفال واضحة في القسمة ، وآيات الحشر واضحة في الوقف ، مع فعل عمر رضي الله عنه (٥) .

(١) حاشية ابن عابدين: ١٣٨/٤ ، ١٧٧ - ١٧٨ ، المغنى: ٥٨٢/٢ ، كشف القناع: ٨٧/٣ .

(٢) مغنى المحتاج : ٢٣٥/٤ .

(٣) الحشر / ٧ - ١٠ .

(٤) الاشراف: ٢٦٨/٢ ، المنتقى : ٢٢٣/٣ ، والأثر أخرجه البيهقي في كتاب السير ،

باب السواد ١٣٥/٩ .

(٥) المغنى : ٥٨٢/٢ .

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا بآية الأنفال ، وبفعل النبى - صلى الله عليه وسلم - فى خيبر (١) .

ولعل مذهب الحنفية والحنابلة أرجح وأقرب للصواب ، وذلك لجمعه بين الأدلة ، وأما الاستدلال بآيات الحشر فغير متجه ، ذلك أن آيات الحشر جاءت فى سياق الحديث عن الفىء ، وهو الذى لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، بينما المسألة التى نحن بصددها هى الأرض المفتوحة عنوة وقهرا ، ولهذا فلا حاجة الى ادعاء النسخ ، والقول بأن آيات الحشر ناسخة لآية الأنفال ، أو القول بأنها مخصصة لها ، كما نقل ذلك ابن رشد فى المقدمات وفى البيان والتحصيل أيضا (٢) ، وذلك لاختلاف الموضوع بين آيات الحشر وآية الأنفال .

والحق أن هنالك حكمة فى وقف الفىء وتوزيع الفنائم ، ذلك أن الفىء لم يتعب العائلات فى تحصيله ، ولم يعرضوا أنفسهم للخطر ، بخلاف الفنائم .

وعلى أية حال فإن مذهب الحنفية والحنابلة يجمع بين الأدلة ، ويعطى للامام مجالا للاختيار ، وهو اختيار يجب أن تحكمه مصلحة المسلمين ، وليست التشهى والهوى .

(١) مغنى المحتاج : ٢٣٥/٤ ، والحديث أخرجه أبوداود فى كتاب الخراج والامارة باب ما جاء فى حكم أرض خيبر ، ١٥٩/٣ ، برقم : ٣٠١٠ ، قال الشيخ الأرنؤوط اسناده قوى . أنظر : جامع الأصول : ٦٧١/٢ .

(٢) البيان والتحصيل : ٥٣٩/٢ ، المقدمات : طبعة دار الغرب الاسلامى ، ٣٥٨/١ - ٣٥٩ .

المبحث التاسع

مقدار الجزية

اختلف الفقهاء فى مقدار الجزية التى يجب فرضها على الذميين التى

فتحت بلادهم عنوة .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة ورود آثار مختلفة عن النبى - صلى

الله عليه وسلم - وعمر من قدر هذه الجزية .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية فى أشهر الروايات عن الامام ، ونقل بعض المالكية

رجوع الامام اليه أنه يفرض على الفنى أربعة دنانير ، أو أربعين درهما ، وأما

الفقير فيؤخذ منه قدر استطاعته ، ولو درهما واحدا .

وهناك رواية عن الامام بعدم التفرقة بين الفنى والفقير ، بل يفرض

على كلٍّ أربعة دنانير ، أو أربعين درهما (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى تقسيم أهل الجزية الى ثلاث طبقات : فيؤخذ من

اغنياءهم أربعة دنانير ، أو ثمانية وأربعون درهما ، ومن أوساطهم ديناران ، أو

أربعة وعشرون درهما ، ومن فقراءهم دينار ، أو اثنا عشر درهما (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن أقلها دينار ، لكن يستحبون للامام المماكة (٣)

حتى يأخذ من غنيهم أربعة دنانير ومن متوسطهم دينارين (٤) .

(د) وذهب الحنابلة - فى الراجح - من المذهب الى أن مرجع ذلك لاجتهاد

الامام (٥) .

(١) الزرقانى على مختصر خليل : ١٤٢/٣ ، الخرشى : ١٤٥/٣ ، الشرح الكبير

للدردير : ٢٠١/٢ - ٢٠٢ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ١/٣٧٠ - ٣٧١ .

بداية المجتهد : ٢٩٥/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١١١/٨ - ١١٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ١٩٦/٤ .

(٣) المماكة هى المساومة .

(٤) مفنى المحتاج : ٢٤٨/٤ .

(٥) كشف القناع : ٨٩/٣ ، ١١٢ ، المفنى : ٥٧٥/١٠ - ٥٧٧ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية بما روى عن عمر أنه فرض على أهل الذهب أربعة — دنانير ، وعلى أهل الورق أربعين درهما (١) .

(ب) وأما الحنفية فاستدل لهم بما روى عن عمر من هذه التقديرات أيضا (٢) .

(ج) وأما الشافعية فاستدلوا بما روى عن معاذ : (أنه — صلى الله عليه وسلم — لما وجهه الى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم دينارا أو عدله — من المعافر) (٣) .

وقد أجاب ابن قدامة عن ذلك بقوله :

(وأما حديث معاذ فلا يخلو من وجهين (أحدهما) : أنه فعل ذلك لقلبة الغنم عليهم بدليل قول مجاهد لأن ذلك من أجل اليسار .

(والوجه الثانى) : أن يكون التقدير غير واجب ، بل هو موكول الى اجتهاد الامام ، ولأن الجزية وجبت صفارا ، أو عقوبة فتختلف باختلاف أحوالهم ، كالعقوبة فى البدن ، منهم من يقتل ، ومنهم من يسترى ، ولا يصح كونها عوضا عن سكتين الدار ، لأنها لو كانت كذلك لوجب على النساء والصبيان والزمنى — والمكافيف) (٤) .

(د) وأما الحنابلة فقالوا : بأن مصرف الجزية هو فى المصالح فوجب

(١) المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ٣٧٠/١ ، والأثر أخرجه البيهقى فى

كتاب الجزية ، باب الضيافة فى الملع ١٩٦/٩ .

(٢) المغنى : ٥٧٦/١٠ .

(٣) مغنى المحتاج : ٢٤٨/٤ ، أخرجه بهذا اللفظ الترمذى فى كتاب الزكاة ،

باب ما جاء فى زكاة البقر ، وقال : حديث حسن ، ١١/٣ ، برقم : ٦٢٣ ،

وأبوداود فى كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة ، ١٠١/٢ ، برقم : ١٥٧٦ ،

والنسائى فى كتاب الزكاة ، باب زكاة البقر ، ٢٥/٥ - ٢٦ ، قال الشيخ

الأرنؤوط : وقد روى متعلا ومرسلا ، وهو حديث حسن بشواهد ، حسنه الترمذى

وغيره ، أنظر : جامع الأصول : ٥٩٦/٤ .

(٤) المغنى : ١٠ / ٥٧٦ - ٥٧٧ .

ارجاعه الى اجتهاد الامام (١).

وهذا هو الذي يظهر لى رجحانه ، ولعل اختلاف الآشار فى ذلك ، واختلاف الروايات عن عمر مرده الى هذا - أى لأن الأمر اجتهادى - .

ثم ان أهل الذمة مختلفون فى الأمكنة والأزمنة ، فالتقدير عليهم بقدر لايزاد عليه ، ولا ينقص منه ربما كان اجحافا بهم ، أو اضرارا ببيت المال ، لأن بعض أهل الذمة أغنياء جدا ، فيمكن أن يضرب عليهم أكثر مما ضرب عليهم عمر، وبعبارة أخرى فان لأهل الذمة من اليسار والاعسار ، واختلاف امكنتهم وازمنتهم تأثيرا يجب أن يراعى عند التقدير .

(١) كشف القناع : ٨٩/٣ .

اختلف الفقهاء فى هذه المسألة ، وسبب انفراد المالكية فيها الاختلاف
فى تأويل الآيتين الكريمتين الوارديتين فى سورة التوبة ، وهما قوله تعالى :
﴿ فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ
بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَلَا يُحَرِّمُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الدِّيْنِ —
أَوْتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ مُسَاهِدُونَ ﴾ ^(٢) ، فأى الآيتين مخمسة
للأخرى ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية فى المشهور عن الامام الى أن الجزية تؤخذ من المشركين عموما بما فيهم مشركوا قريش ، وقد نقل البنائى تشهير هذا القول عن ابيه — الحاجب والمازرى (٣) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنها تؤخذ من الوثنيين الأعاجم ، وأما الوثنيون العرب فلا يقبل منهم الا الاسلام (٤).

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الجزية لا تؤخذ من المشركين كافة ، وإنما من أهل الكتاب فقط (هـ) .

(١) التوبة / ٥٠

(٢) التوبة / ٢٩ •

(٣) الزرقاني على مختصر خليل ، وحاشية البناني عليه : ١٤٠/٣ ، الخرشي : ١٤٣/٣ - ١٤٤ ، الشرح الكبير للدردير : ٢٠٠/٣ - ٢٠١ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامي ، ٣٧٦/١ ، بداية المجتهد : ٢٨٤/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١١١ - ١١٠/٨ .

(٤) حاشية ابن عابدين والدر المختار : ١٢٨/٤ ، ١٩٨ .

(٥) نهاية المحتاج : ٨٢/٨ ، شرح ابن القاسم على متن أبي شجاع ، وحاشية البيجوري عليه : ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ ، شرح منتهى الإرادات : ١٢٩/٢ ، المفنى : ٣٨٨/١٠ ، ٥٧٣ .

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلت لهم ابن رشد الحفيد بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يرسل بسراياه ، فيأمر الأمير أن يخيرهم بين ثلاث خصال ، وفيه : (فان هم أبوا فادعهم الى اعطاء الجزية) (١) .

(ب) وأما الحنفية فانهم قالوا : ان الوثني العربي لا يقبل منه الجزية ، لأن اعجاز القرآن في حقه أظهر ، فيكون نكوصه عن الهداية أشد وأبعد من نكوص الأعجمي (٢) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلتوا :

١ - بقوله تعالى : ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (أمرت أن أقاتل الناس ، حتى -

يقولوا لا اله الا الله ، فاذا قالوها عمموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها) .

وهذه أدلة عامة قالوا وقد خرج أهل الكتاب من هذا العموم بآية الجزية ،

وخرج المجوس بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (سنوا بهم سنة أهل الكتاب) ، فيبقى ما عداهم على مقتضى العموم (٣) .

وهذا الذي يظهر لي رجحانه لأن فيه اعمالا للنصوص جميعا ، ولأنه لم يؤثر عن

النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قبل من مشرك جزية ، ولم يؤثر عنه تفرقة بين مشركي العرب وغيرهم والله أعلم .

(١) بداية المجتهد : ٢٨٤/١ .

(٢) الدر المختار : ١٩٨/٤ .

(٣) المفنى : ٥٧٤/١٠ .

المبحث الحادى عشر

حكم الجزية على العبد المعتق

اختلف الفقهاء فى وضع الجزية على العبد المعتق ، ذلك أن الحرية هى شرط لوجوب الجزية ابتداءً ، فهل اذا عتق العبد تعود عليه الجزية ؟ ، وهذا خلاف انما هو فى الذى يعتق فى دار الاسلام .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى تردد العبد المعتق بين صفات الحرية والرق .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن العبد اذا أعتقه مسلم فى دار الاسلام ، فإنه لاتجب عليه الجزية ، بخلاف مالو أعتقه مسلم فى دار الحرب ، أو ذمى فى دار الاسلام (١) .

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة (٢) الى وجوب الجزية على العبد المعتق فى دار الاسلام ، أيضا وان أعتقه مسلم (٣) .

هذه المسألة اجتهادية ، وماخذ المالكية فيها أن ولاء ذلك المعتق هو للمسلم ، والولاء شعبة من شعب الرق .

أما ماخذ الشافعية والحنابلة ، فيتمثل فى أن ذلك العتيق هو الآن حر منطلق جائر القتل ، فوجب عليه الجزية كسائر الأحرار (٤) .

والذى يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة ، وذلك لعموم آية الجزية ، وكون المسلم يستفيد من ولاء عتيقه الكافر بالارث لايسوغ اسقاط الجزية عنه ، والله أعلم وأحكم .

(١) الزرقانى على مختصر خليل : ١٤١/٣ ، الخرشى : ١٤٤/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ٢٠١/٢ .

(٢) المعتبر عند الحنفية فى وجوب الجزية وقت الوضع ، فلو عتق العبد بعد وضعها ، لم تلزمه ، فلا وجه هنا للتفرقة بين عتيق المسلم وعتيق غيره عند الحنفية . أنظر : الدر المختار : ١٩٩/٤ .

(٣) حاشية الشبرملىس على نهاية المحتاج : ٨٤/٨ ، شرح منتهى الارادات : ١٢٩/٢ ، المغنى : ٥٩٠/١٠ .

(٤) المغنى : ٥٩٠/١٠ .

المبحث الثانى عشر

انتقاض عهد الذمى بالزنا بمسلمة

اختلف الفقهاء فى عهد الذمة هل ينتقض عهد الذمى ان زنا بمسلمة ، أم لا ينتقض ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية انتقاض عهد الذمى باغتصابها ، وأما ان زنا بها مطاوعة فلا ينتقض (١)

(ب) وذهب الحنفية الى أنه لاينتقض مطلقا (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى انتقاضه مطلقا (٣) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية اختلفت فيها مآخذ الفقهاء ، فالمالكية قد اعتبروا الاكراه لأن فيه تعديا واجبارا ، ولم يعتبروا الزنا المحض الذى ليس فيه اكراه مسوغا لانتقاض عهد الذمة .

وأما الحنفية فان مأخذهم أن الذمى بدخوله فى عقد الذمة تطبق عليه أحكام المسلمين فيقام عليه موجب الزنا وهو الحد .

وأما الشافعية والحنابلة فقد اعتبروا الزنا بحد ذاته مناقضا لروح عقد الذمة ومقتضاه ، وهو ذلة الكفار ومغارهم .

والحق أن هذه المسألة مبنية على نظرة كل مذهب الى عقد الذمة ، وماهى الشروط التى ينبغى أن تشترط عليهم ؟ والحق أن مذهب الشافعية والحنابلة فى هذه المسألة أرجح ، وذلك لأن تناول الذمى على المسلمين موجب لنقض عهد الذمة ، وأى تناول أكبر وأعظم من انتهاك عرض المسلمين .

-
- (١) الزرقانى على مختصر خليل : ١٤٦/٣ - ١٤٧ ، الخرشى : ١٤٩/٣ ، التسيحاج والاكليل بهامش الخطاب : ٣٨٥/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ٢٠٥/٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٢١٣/٤ .
- (٣) مغنى المحتاج : ٢٥٨/٤ ، شرح منتهى الارادات : ١٣٨/٢ .

خاتمة البحث

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، الحمد لله الذى هدانى الى هذا البحث ، وأعاننى عليه ، وبعد :

فلقد توصلت من خلال هذا البحث الى بعض النتائج ، والتي سأجعل أهمها بما يلى :

١ - ان انفراد أى مذهب من المذاهب بقول يخالف فيه الراجح من المذاهب الأخرى ليس أمرا عشوائيا ، وليس من قبيل الاتفاق والمعادفة ، وانما له أسبابه التى تبرره ، وقد أوردت طرفا من هذه الأسباب فى مطلع هذه الدراسة .

٢ - ان انفراد المذهب المالكى فى المسائل التى بحثتها كان فى كثير من المسائل يرجع الى انفراد المذهب عن المذاهب الثلاثة الأخرى فى الأصول ، فان تقديم عمل أهل المدينة على خبر الواحد اذا تعارضا ، ومراعاة الخلاف كـ... وراة انفراد المذهب فى كثير من المسائل التى بحثتها فى هذه الدراسة .

٣ - ان المذهب المالكى مذهب مستقل متميز بمنهجه فى الاستنباط عن المذاهب الأخرى ، وهذه الاستقلالية الواضحة ظاهرة سواء فى أصوله التى بنى عليها استنباطه ، أو فى الفروع الفقهية .

٤ - أن مذهب الحنابلة هو أغنى المذاهب الأربعة بكتب المفردات ، حتى أن المذهب لم يقتصر التأليف فى المفردات فيه على التأليف المنشور ، وانما تعداه الى التأليف المنظوم ، وهى مرحلة تدل على نضج هذا الفن عندهم وتقدمه .

٥ - ان كتب المفردات قليلة جدا ، وقد فقد معظمها ، فاذا استثنينا مذهب الحنابلة ، فانك لاتكاد تجد كتابا مستقلا فى المفردات لمذهب من المذاهب الثلاثة الأخرى .

٦ - ان الكتب التى ألفت فى المفردات لم تكن مبالغة فى مجملها السـ المقارنة ، أو الاستدلال ، بل كانت تميل الى أسلوب العد - أى عد المفردات - ، ونادرا ماتجد فيها ذكرا لغير المذهب المراد ذكر مفرداته .

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

(١)

- احكام الأحكام شرح عمدة الأحكام .

أبو الفتح ، تقى الدين ، الشهير بابن دقيق العيد .

دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .

- الاحكام فى أصول الأحكام .

أبو محمد ، على بن حزم الأندلسى الظاهرى .

مطبعة العاصمة : القاهرة .

- أحكام القرآن .

أبو بكر ، أحمد بن على الرازى الجماسى الحنفى .

دار الكتاب العربى : بيروت ، لبنان ، معور عن الطبعة الأولى - مطبعة

الأوقاف الإسلامية بدار الخلافة العثمانية ، ١٣٣٥ هـ .

- أحكام القرآن .

عماد الدين بن محمد الطبرى ، المعروف بالكنى الهراس .

تحقيق : موسى محمد على ، دكتور عزت على عيد عطية .

مطبعة حسان : شارع الجيش ، القاهرة .

- أحكام القرآن .

أبو بكر ، محمد بن عبد الله ، المعروف بابن العربى .

تحقيق : على محمد البجاوى .

دار الفكر : الطبعة الثالثة ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- الاختيار فى تعليل المختار .

عبد الله محمود الموملى .

تعليق : محمود أبودقيق .

شركة مكتبة ومطبعة معطفى البابى الحلبي وأولاده ، مصر .

- ارواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل .
محمد ناصر الدين الألبانى .
المكتب الإسلامى : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ م .
- الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معانى الرأى والآثار .
أبو عمر ، يوسف بن عبد الله بن عبد البر .
تحقيق : على النجدي ناصف .
بدون .
- أسد الغابة فى معرفة الصحابة .
أبو الحسن ، على بن أبى الكرم الشيبانى ، المعروف بابن الأثير .
دار احياء التراث العربى : بيروت ، لبنان .
- أسنى المطالب ، شرح روض الطالب .
أبويحيى ، زكريا الأنصارى .
المكتبة الإسلامية لمصاحبها الحاج رياض الشيخ .
- أسهل المدارك ، شرح ارشاد السالك ، فى فقه امام الأئمة مالك .
أبوبكر ، بن حسن الكشناوى .
مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه : الطبعة الثانية .
- الاشراف على مسائل الخلاف .
القاضى عبد الوهاب بن على بن نصر البغدادى .
مطبعة الإرادة .
- الإصابة فى تعيين الصحابة .
الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى .
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .
دار صادر : بيروت لبنان .
- أضواء البيان فى ايضاح القرآن بالقرآن .
محمد الأمين بن محمد المختار الجكنى الشنقيطى .
المطابع الأهلية بالأوفست : الرياض ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- أعذب العقال ، فى دليل الارسال .
 الشيخ محمد العابد .
 مخطوط برقم : ٤٩ ، مكتبة مكة المكرمة ، وزارة الأوقاف .
- الأعلام .
 خير الدين الزركلى .
 دار العلم للملايين : بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠ م .
- أعلام النساء . فى عالمى العرب والاسلام .
 عمر رضا كحالة .
 مؤسسة الرسالة : بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .
- الافصاح عن معانى الصحاح .
 يحيى بن محمد بن هبيرة .
 المكتبة الحلبية : حلب ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .
- الأم .
 الامام أبو عبد الله ، محمد بن أدريس الشافعى .
 دار المعرفة للطباعة والنشر : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ هـ /
 ١٩٧٣ م .
 دار الشعب : مصر ، ١٣٨٨ هـ .
- انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب مالك .
 شمس الدين ، محمد بن محمد الراعى الأندلسى .
 تحقيق : محمد أبوالأجفان .
 دار الغرب الاسلامى : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ م .
- الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء .
 أبو عمر يوسف بن عبد البر .
 دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .
- الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد بن حنبل .
 علاء الدين ، أبو الحسن ، على بن سليمان المرداوى .
 تحقيق : محمد حامد الفقى .
 الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .

- ايضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون .
اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم .
دار العلوم الحديثة : بيروت ، لبنان .

(ب)

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق .
زين الدين بن نجيم الحنفى .
دار المعرفة : بيروت ، لبنان .
- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع .
علاء الدين ، أبوبكر ، بن مسعود الكاسانى الحنفى .
دار الكتاب العربى : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- بدائع المعنى فى جمع وترتيب مسند الشافعى والسنن .
عبدالرحمن أحمد الساعاتى .
مكتبة الفرقان : مصر .
- بداية المجتهد ، ونهاية المقتصد .
أبوالوليد ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبى ، المعروف بابن رشد الحفيد .
دار الفكر : بيروت ، لبنان .
- البداية والنهاية :
الحافظ اسماعيل بن كثير الدمشقى .
مكتبة المعارف : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ م .
- بلغة السالك لأقرب المسالك الى مذهب الامام مالك .
احمد بن محمد الماوى المالكى .
شركة معطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .
- البناية شرح الهداية .
أبومحمد بن أحمد العينى .
تمحيص : محمد عمر ، الشهير بناصر الاسلام الرامفورى .
دار الفكر للطباعة والنشر : الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- البيان والتحصيل ، والشرح والتوجيه والتعليل ، فى مسائل المستخرجة .
أبوالوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، المعروف بالجد .
تحقيق : الدكتور محمد حجي .
دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

(ت)

- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول .
أبو الطيب ، هديق حسن خان .
تصحيح وتعليق : عبد الحميد شرف الدين .
المطبعة الهندية العربية ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .
- التاج والأكليل لمختصر خليل .
أبو عبد الله ، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري ، الشهير بالمواق .
دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- تاريخ أسماء الشقائق ممن نقل عنهم العلم .
عمر بن أحمد بن عثمان ، المعروف بابن شاهين .
تحقيق : عبد المعطي قلعجي .
دار الكتب العلمية : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- تاريخ بغداد .
أبو بكر ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي .
المكتبة السلفية : المدينة المنورة .
- تاريخ الشقائق .
الحافظ أحمد بن عبد الله العجلي .
تحقيق : الدكتور عبد المعطي قلعجي .
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .
- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالاندلس .
الحافظ أبوالوليد ، عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي ، المعروف بابن الفرضي .
مطبعة المدني ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

- التاريخ الكبير .
محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي البخاري .
دار الفكر . بيروت .
- تبیین الحقائق ، شرح كنز الدقائق .
فخر الدين ، عثمان بن علي الزيلعي .
دار المعرفة للطباعة والنشر : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية .
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذی .
الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري .
دار الفكر للطباعة والنشر : الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- تحفة المحتاج بشرح المنهاج .
ابن حجر الهيتمي .
دار صادر : بيروت ، لبنان .
- تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الامام مالك بن أنس .
الدكتور طاهر محمد الدرديري .
مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .
- تذكرة الحفاظ .
شمس الدين ، محمد بن أحمد الذهبي .
دار احياء التراث العربي .
- ترتيب المدارك ، وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك .
القاضي عياض اليعصبی .
تحقيق : أحمد باكير محمود .
منشورات مكتبة دار الحياة ، بيروت ، لبنان ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- التعليق المفني على سنن الدارقطني .
أبو الطيب ، محمد شمس الحق العظيم أبادی .
دار نشر السنة : ملتان ، باكستان .

- تفليق التعليق .
الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .
المعكثب الاسلامي : دار عمار ، عمان ، الأردن ، سوق البتراء .
- التفريع .
أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري .
تحقيق : د. حسين بن سالم الدهماني .
دار الغرب الاسلامي : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
- تقريب التهذيب .
الحافظ ابن حجر العسقلاني .
تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف .
دار المعرفة : بيروت ، لبنان .
- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد .
أبوبكر محمد بن عبد الغنى ، الشهير بابن نقطة .
دار الحديث : بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير .
الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .
بدون .
- تلخيص المستدرک للحافظ الذهبي ، أنظر : (المستدرک) .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .
أبو عمر ، يوسف بن عبد البر النمري .
طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية : المغرب .
- تهذيب التهذيب .
الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .
دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٦ م .

- تهذيب السنن بهامش مختصر سنن أبي داود .
- الامام ابن قيم الجوزية .
- مكتبة السنة المحمدية .

(ج)

- الجامع لأحكام القرآن .
- أبو عبدالله ، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي .
- طبع بالأوفست عن دار احياء التراث العربي : بيروت .
- جامع الأصول في أحاديث الرسول .
- مجد الدين ، المبارك بن محمد بن الأشير الجزري .
- تحقيق : عبدالقادر الأناؤوط .
- دار الفكر : بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- الكتاب الجامع لمسائل المدونة ، وشرحها وذكر نظائرها وأمثالها .
- محمد بن عبدالله بن يونس التميمي المقلبي .
- يوجد منه نسخة مصورة على الميكروفلم بمركز البحث العلمي وأحياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى برقم : ١٥٧ فقه مالكي ، عن نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية ، تحت رقم : ٣١٤٨ مفاربة .
- جذوة المقتبر في تاريخ علماء الأندلس .
- أبو عبدالله ، محمد بن أبي نمر الحميدي .
- تحقيق : ابراهيم الأبياري .
- دار الكتب الاسلامية ، دار الكتاب المعري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- جواهر الاكليل بشرح مختصر خليل .
- مالك عبدالسميع الآبي الأزهرى .
- دار الفكر : بيروت .

- الجوهر المنفرد فى متأخرى أصحاب الامام أحمد .
يوسف بن الحسن بن عبدالهادى .
تحقيق : الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين .
مكتبة الخانجي ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- الجوهر النقى على سنن البيهقى .
علاء الدين بن على بن عثمان الماردينى .
دار الفكر : بيروت .

(ج)

- حاشية البنانى على شرح الرزقانى (أنظر الفتح الربانى)
- حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم الغزى على متن أبى شجاع ، أنظر :
(شرح ابن قاسم الغزى) .
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (أنظر : الشرح الكبير) .
- حاشية سعدى جلبى على العناية ، (أنظر : العناية) .
- حاشية الشبرملسى على نهاية المحتاج ، (أنظر : نهاية المحتاج) .
- حواشى الشروانى والعبادى على تحفة المحتاج ، (أنظر : تحفة المحتاج) .
- حاشية العاوى على الشرح المفير ، (أنظر : الشرح المفير) .
- حاشية ابن عابدين على البحر الرائق ، (أنظر : منحة الخالق) .
- حاشية ابن عابدين على الدر المختار ، (أنظر : رد المختار) .
- حاشية العدوى على شرح الخرئى على مختصر خليل ، (أنظر : شرح الخرئى) .
- حاشية القليوبى وعميرة على شرح المحلى على منهاج الطالبين ، (أنظر : شرح المحلى) .

(خ)

- خبر الواحد اذا خالف عمل أهل المدينة .
رسالة ماجستير اعداد الطالب حسان فلمبان ، بإشراف الدكتور عبدالوهاب أبوسليمان

- الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية .
محمد العربي القروى .
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .

(د)

- الدر المختار شرح تنوير الأبصار .
علاء الدين الحسكى .
دار الفكر ..
- الدرارى المضية ، شرح الدرر البهية .
محمد بن على الشوكانى .
دار المعرفة للطباعة والنشر : بيروت ، لبنان ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- الدرر الكامنة فى أعيان المثلة الثامنة .
الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى .
تحقيق : محمد سيد جاد الحق .
مطبعة المدنى ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .
- دورة الأرحام .
الدكتور محمد على البار .
الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب .
برهان الدين ابراهيم بن على اليعمرى ، المعروف بابن فرحون .
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .

(د)

- الذخيرة .
شهاب الدين ، أحمد بن ادريس القرافى .
مطبعة كلية الشريعة ، الأزهر ، ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .
والنسخة المخطوطة معصورة على المايكروفللم بمركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى ، تحت رقم : ١٦٣ فقه مالكى ، عن نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٤ ، فقه مالكى .

- ذيل طبقات الحنابلة .
- زين الدين ، أبو الفرج ، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب .
- دار المعرفة : بيروت ، لبنان .

(ر)

- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة .
- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي .
- مطابع قطر الوطنية : الدوحة ، قطر .
- رد المحتار على الدر المختار .
- محمد أمين المعروف بابن عابدين .
- دار الفكر .
- رفع الملام عن الأئمة الأعلام .
- شيخ الاسلام ، تقى الدين ، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني .
- تحقيق : محمد حامد الفقى .
- مطبعة السنة المحمدية : القاهرة .
- روضة الطالبين .
- محيى الدين ، أبوزكريا ، يحيى بن شرف النووي .
- المكتب الاسلامى للطباعة والنشر .
- الروضة الندية شرح الدرر البهية .
- أبو الطيب ، هديق حسن خان .
- دار التراث : القاهرة ، مصر .

(ر)

- زاد المحتاج شرح المنهاج .
- عبد الله بن الشيخ حسن الكوهجى .
- تحقيق ومراجعة : عبد الله بن ابراهيم الأنصارى .
- طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر ، الطبعة الأولى .

- زاد المعاد فى هدى خير العباد .
- أبو عبد الله محمد بن أبى بكر ، الشهير بابن قيم الجوزية .
- تحقيق : محمد حامد الفقى .
- مطبعة السنة المحمدية .

- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام .
- محمد بن اسماعيل الكحلانى ثم الصنعانى المعروف بالأمير .
- طبعة دار الكتب .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة .
- محمد ناصر الدين الألبانى .
- المكتب الاسلامى : بيروت ، لبنان .
- سنن الترمذى .
- أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى .
- تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
- دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
- مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- سنن الدارمى .
- أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمى .
- دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .
- سنن أبى داود .
- أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدي .
- مراجعة : محمد محيى الدين عبد الحميد .
- دار الفكر .
- دار الحديث للطباعة والنشر .
- السنن الكبرى .
- أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقى .
- دار الفكر : بيروت ، لبنان .

- سنن ابن ماجه .
أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني .
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
دار الفكر : بيروت ، لبنان .
- السنن المجتبى .
أبو عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب النسائي .
دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- سير أعلام النبلاء .
شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي .
تحقيق : نذير حمدان .
بإشراف شعيب أرنؤوط .
مؤسسة الرسالة : الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار .
محمد بن علي الشوكاني .
طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- (ش)
 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية .
محمد بن محمد مخلوف .
دار الفكر : بيروت ، لبنان .
 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب .
أبو الفلاح ، عبد الحى بن عماد الحنبلي .
دار السيرة : بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .
 - شرح الخرشي على مختصر خليل .
محمد الخرشي .
دار مادر : بيروت ، لبنان .

- شرح الزرقانى على مختصر خليل .
عبدالباقي الزرقانى .
دار الفكر : بيروت .
- شرح الزرقانى على موطأ مالك .
عبدالله محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقانى .
شركة مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، الطبعة الأولى ، ١٣٨١هـ / ١٩٦١م .
مطبعة الاستقامة .
- شرح صحيح مسلم .
محيى الدين ، أبوزكريا ، يحيى بن شرف النووى .
دار التراث العربى : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م .
- الشرح الصغير على أقرب المسالك .
أبوالبركات ، أحمد بن محمد الدردير .
دار المعارف بمصر .
- شرح ابن قاسم الغزى على متن أبى شجاع .
ابن قاسم الغزى .
مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٤٣ هـ .
- الشرح الكبير على مختصر خليل .
أبوالبركات أحمد بن محمد الدردير .
دار الفكر : بيروت ، لبنان .
- شرح معانى الآثار .
أبوجعفر ، أحمد بن محمد بن سلامة الأسدى الطحاوى .
تحقيق : محمد زهرى النجار .
دار الكتب العلمية : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- شرح المحلى على منهاج الطالبين .
جلال الدين المحلى .
دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابى الحلبي وشركاه .

- شرح منتهى الإرادات :

- منهور بن يونس بن أدریس البهوتی .
- دار الفكر : بيروت ، لبنان .

(ص)

- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية .

• اسماعيل بن حماد الجوهري .

تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار .

• الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- صحيح البخاري .

• أبو عبد الله ، محمد بن اسماعيل البخاري .

• المكتبة الإسلامية : استنبول ، تركيا ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

- صحيح الترغيب والترهيب للمندري .

• اختيار وتحقيق : محمد ناصر الدين الألباني .

• المكتب الإسلامي : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ م .

- صحيح الجامع الصغير وزياداته .

• محمد ناصر الدين الألباني .

• المكتب الإسلامي : الطبعة الثانية ، ١٩٨٩ م .

- صحيح ابن خزيمة .

• أبوبكر ، محمد بن اسحق النيسابوري .

• تحقيق : الدكتور محمد معطفى الأعظمي .

• شركة الطباعة العربية السعودية : الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

- صحيح الامام مسلم .

• أبو الحسين ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري .

• تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

• دار احياء التراث العربي : بيروت ، لبنان .

- ضعيف الجامع الصغير وزياداته
محمد ناصر الدين الألبانى .
المكتب الاسلامى : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع .
محمد بن عبدالرحمن السخاوى .
مكتبة الحياة : بيروت / لبنان .
مكتبة القدس : القاهرة .

- طبقات الحفاظ .
جلال الدين السيوطى .
تحقيق : خليل الميس ولجنة من العلماء .
دار الكتب العلمية : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .
- طبقات خليفة بن خياط .
الامام خليفة بن خياط .
تحقيق : الدكتور أكرم ضياء العمرى .
مؤسسة الرسالة : بيروت ، لبنان .
- طبقات الشافعية الكبرى
أبونصر ، تاج الدين ، عبدالوهاب السبكى .
تحقيق : محمود محمد الطناحى ، وعبدالفتاح الحلو .
دار احياء الكتب العربية .
دار المعرفة للطباعة والنشر : بيروت ، لبنان .
- طبقات الفقهاء الشافعية .
أبوعاصم محمد بن أحمد العبادى .
بدون .

- الطبقات الكبرى .
محمد بن سعد .
دار صادر للطباعة والنشر : بيروت ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- طرح التثريب في شرح التقریب .
أبوزرعة أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين العراقي .
دار احياء التراث العربي : بيروت ، لبنان .
- الطليحة .
حضرة الفاضل النابغة القلاوي الشنقيطي .
الطبعة الأولى : ١٣٣٩ هـ .

- عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذی .
أبوبكر محمد بن عبدالله الاشبيلي ، المعروف بابن العربي .
دار العلم للجميع .
- العبر .
شمس الدين محمد الذهبي .
تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني زغلول .
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- العدة ، حاشية الأمير المنعاني على أحكام الأحكام .
محمد بن اسماعيل الكحلاني ثم المنعاني .
المكتبة السلفية ومطبعتها .
- العدة شرح العمدة .
عبدالله بن قدامة .
المطبعة السلفية .
- عمل أهل المدينة بين معطلحات مالك ، وآراء الأصوليين .
الدكتور أحمد محمد نور سيف .
دار الاعتماد : الطبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

- العناية شرح الهداية المطبوع مع فتح القدير .
- أكمل الدين ، محمد بن محمود البابرتي .
- دار احياء التراث العربى : بيروت ، لبنان .

(ف)

- الفتاوى الكبرى ، وبهامشه فتاوى العلامة شمس الدين محمد بن شهاب الدين الرملى .
- ابن حجر المكي الهيتمى .
- المكتبة الاسلامية : محمد أزدمير ، ديار بكر تركيا .
- فتاوى الامام النووى ، المسمى المسائل المشنورة .
- محيى الدين ، أبو زكريا ، يحيى بن شرف النووى .
- دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- فتح البارى بشرح صحيح البخارى .
- شهاب الدين ، أحمد بن على بن حجر العسقلانى .
- المكتبة السلفية : معصرة عن دار الفكر .
- الفتح الربانى لما ذهل عنه الزرقانى .
- محمد البنائى .
- دار الفكر : بيروت ، لبنان .
- فتح العزيز شرح الوجيز المطبوع مع المجموع .
- عبدالكريم بن محمد الرافعى .
- المكتبة السلفية : المدينة المنورة .
- فتح العلى المالک فى الفتوى على مذهب مالک .
- أبو عبد الله ، محمد بن أحمد عlish .
- شركة معطفى البابى الطبى وأولاده : ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .
- فتح القدير شرح الهداية .
- كمال الدين ، محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام .
- دار احياء التراث العربى : بيروت ، لبنان .

- الفتح المبين في طبقات الأصوليين .
عبدالله معطفي المراغي .
محمد أمين الدمج وشركاه : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية .
- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب .
أبويحيى ، زكريا الأنماري .
دار احياء الكتب العربية : مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥ م .
- الفروع ، وبهامشه تصحيح الفروع للمرداوي .
شمس الدين ، أبوعبدالله ، محمد بن مفلح المقدسي .
عالم الكتب : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .
- الفقه على المذاهب الأربعة .
عبدالرحمن الجزيري .
دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع : مصر .
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي .
محمد الحسن الحجوي الشعالبي الفاسي .
طبع على نفقة المكتبة العلمية : المدينة المنورة .
- الفهرست .
أبوالفرج محمد بن اسحق النديم .
دار المعرفة : بيروت ، لبنان .
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية .
أبوالحسنات ، محمد عبدالحى اللكنوى الهندي .
دار المعرفة للطباعة والنشر : بيروت ، لبنان .
- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني .
أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنى النفراوى .
دار الفكر : بيروت ، لبنان .

(ق)

- قرة العين بفتاوى علماء الحرمين .
- حسين ابراهيم المغربي ، محمد صالح الرئيس الزبيري .
- مطبعة مصطفى البابي الحلبي : الطبعة الأولى ، ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .
- القواعد .
- أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن أحمد المقرئ .
- تحقيق : الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد .
- مركز احياء التراث الاسلامي : مكة المكرمة .
- القوانين الفقهية .
- أبو القاسم ، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي .
- بدون .
- القول الفصل في تأييد سنة السدل .
- محمد العابد .
- طبعة لجنة التراث والتاريخ : أبوظبي .
- (ك) .
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي .
- أبو عمر يوسف بن عبد البر .
- تحقيق : محمد بن محمد الموريتاني .
- دار الهدى للطباعة والنشر : شارع النوادي ، السيدة زينب .
- كشف القناع عن متن الاقناع .
- منصور بن يونس بن ادريس البهوتي .
- المطبعة الحكومية بمكة المكرمة : ١٣٩٤ هـ .
- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة .
- الحافظ نور الدين ، علي بن أبي بكر الهيثمي .
- تحقيق الشيخ : حبيب الرحمن الأعظمي .
- مؤسسة الرسالة : بيروت ، لبنان : ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .
معطى بن عبدالله ، الشهير بحاجى خليفة .
دار العلوم الحديثة .
- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار .
تقى الدين ، أبوبكر ، محمد الحسينى الحصى .
دار المعرفة : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية .

(ل)

- لسان العرب .
أبوالفضل ، جمال الدين ، محمد بن مكرم بن منظور .
دار صادر : بيروت ، لبنان .

(م)

- مالك بن أنس .
أمين الخولى .
دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
- مالك بن أنس ، امام دار الهجرة .
عبدالحليم الجندى .
دار المعارف ، ١٩٦٩ م .
- مالك بن أنس امام دار الهجرة .
عبدالغنى الدقر .
دار القلم : الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- مالك : حياته ، وعصره ، آراؤه وفقهه .
محمد أبوزهرة .
دار الفكر العربى : القاهرة ، ١٩٥٢ م .
- المبسوط .
شمس الدين ، السرخسى .
دار المعرفة : بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

- مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد .
- نور الدين ، على بن أبي بكر الهيثمي .
- دار الكتاب العربي : بيروت ، لبنان .
- مجموع فتاوى ابن تيمية :
شيخ الاسلام ، تقي الدين ، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني .
تصوير عن الطبعة الأولى .
- المجموع شرح المذهب .
- محيى الدين ، أبوزكريا يحيى بن شرف النووي .
- مطبعة المكتبة السلفية : المدينة المنورة .
- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الاسلامي .
- عمر الجيدى .
- منشورات مؤسسة عكاظ .
- المحلى .
- أبومحمد على بن سعيد بن حزم الأندلسي .
- تحقيق : احمد محمد شاكر .
- دار الفكر : بيروت ، لبنان .
- مختصر ابن الحاجب الأملى المعروف بالمنتهى ، وعليه شرح العبد .
- أبو عمرو ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب .
- مكتبة الكليات الأزهرية : ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- مختصر خليل في فقه الامام مالك .
- خليل بن اسحق بن موسى الجندي المالكي .
- مطبعة مصطفى البابي الحلبي : ١٣٤١ هـ / ١٩٢٢ م .
- مختصر سنن أبي داود .
- الحافظ عبدالعظيم بن عبد القوي المنذرى .
- تحقيق : احمد محمد شاكر ، ومحمد حامد الفقى .
- دار المعرفة : بيروت ، ١٩٨٠ م .

- مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي .
اختصار أحمد بن علي المقرئ .
حديث أكادمي فيعمل آباد ، باكستان .
- المدونة الكبرى .
رواية سحنون بن سعيد التنوخي .
مصورة دار صادر عن مطبعة السعادة .
- المسائل الفقهية التي انفرد بها الامام الشافعي من دون اخوانه من الأئمة .
الحافظ أبو الفداء اسماعيل بن كثير .
تحقيق : الدكتور ابراهيم بن علي صندوق .
دار المدني للطباعة : جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعتبية والمطبوعة مع البيان والتحصيل .
محمد العتبي القرطبي .
دار الغرب الاسلامي : بيروت ، لبنان ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- المستدرك على الصحيحين .
أبو عبد الله ، الحاكم النيسابوري .
دار المعرفة : بيروت ، لبنان .
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد .
أبو عبد الله ، محمد بن محمود بن النجار .
تحقيق : الدكتور قيصر ابوفرج .
دار الكتب العلمية : بيروت .
- مسند الامام أحمد .
الامام أحمد بن حنبل الشيباني .
المكتب الاسلامي : بيروت لبنان .
- مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه .
أحمد بن أبي بكر بن اسماعيل الكنائس البوهيري .
تحقيق وتعليق : محمد الكشناوي .
الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .

- المصنف .
- أبوبكر ، عبدالرزاق بن همام المنعاني .
- تحقيق وتعليق : الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .
- المكتب الاسلامي : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار .
- أبوبكر ، عبدالله بن محمد بن ابراهيم بن أبي شبة .
- مطبعة العلوم الشرقية : حيدر آباد الدكن ، الهند ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨ هـ .
- معالم السنن ، وبهامشه تهذيب السنن لابن القيم .
- أبوسليمان ، حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي .
- تحقيق : محمد حامد الفقي .
- مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة .
- معجم الشيوخ .
- أبوالحسين ، محمد بن أحمد بن جميع العيداوي .
- دائرة وتحقيق : الدكتور عمر بن عبدالسلام .
- مؤسسة الرسالة : الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية .
- عاتق بن غيث البلادي .
- دار مكة للنشر والتوزيع : مكة المكرمة .
- معجم معالم مكة التاريخية والأثرية .
- عاتق بن غيث البلادي .
- دار مكة للنشر والتوزيع : مكة المكرمة .
- معجم مفردات ألفاظ القرآن .
- الراغب الأصفهاني .
- تحقيق : نديم مرعشلي .
- دار الكتاب العربي ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي .
- ترتيب لغيف من المستشرقين .
- مكتبة بريل : في مدينة ليدن ، ١٩٦٦ م .

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .
محمد فؤاد عبد الباقي .
طبعة المكتبة الإسلامية : استنبول ، تركيا .
- مع الطب في القرآن :
الدكتور عبد الحميد دياب ، الدكتور أحمد قرقوز .
مؤسسة علوم القرآن : دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- معلمة الفقه المالكي .
عبد العزيز بن عبد الله .
دار الغرب الإسلامي : الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- المعونة على مذهب عالم المدينة .
القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي .
مخطوط في مكتبة رباط سيدنا عثمان : ملحقة بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة ، تحت رقم : ١٥٨ .
- المعيار المعرب ، والجامع المعرب عن فتاوى أفريقية والأندلس والمغرب .
أحمد بن يحيى الوشريس .
باشراف الدكتور محمد حجي .
دار الغرب الإسلامي : بيروت ، لبنان .
- المغنى مع الشرح الكبير .
أبو محمد موفق الدين ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي .
المطبعة السلفية ومكتبتها .
- مفنى المحتاج الى معرفة ألفاظ المنهاج .
الشيخ محمد الشرييني الخطيب .
دار احياء التراث العربى : بيروت ، لبنان .
- مفاتيح الفقه الحنبلى .
الدكتور سالم بن على الشقفي .
مطابع الأهرام التجارية : الطبعة الأولى ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

- مقدمة ابن خلدون .
- عبدالرحمن بن خلدون المغربي .
- دار احياء التراث العربى : بيروت ، لبنان .
- المقدمات المعهديات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية،
والتحصيلات المحكمات لأهميات مسائلها المشكلات .
- أبوالوليد ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، المعروف بالجد .
- تحقيق : محمد حجي . دارصادر: بيروت، دار الغرب الاسلامي ، بيروت .
- المعقنح في فقه امام السنة أحمد بن حنبل .
- موفق الدين ، عبدالله بن قدامة المقدس .
- المطبعة السلفية ومكتبتها .
- منار السبيل في شرح الدليل .
- ابراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان .
- تحقيق : زهير الشاويش .
- المكتب الاسلامي : الطبعة الخامسة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- المنتقى شرح الموطأ .
- أبوالوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي .
- طبعة دار الكتاب العربى .
- منح الجليل على مختصر خليل .
- محمد عليش .
- مكتبة النجاح : طرابلس ، ليبيا .
- المنح الشافيات بشرح مفردات الامام أحمد .
- منصور بن يونس البهوتى .
- تحقيق : الدكتور عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن المطلق .
- دار الثقافة : الدوحة ، قطر .
- منحة الخالق على البحر الرائق .
- محمد أمين المعروف بابن عابدين .
- دار المعرفة : بيروت ، لبنان .

- منهاج الطالبين .
- محيي الدين يحيى بن شرف النووي (أنظر : نهاية المحتاج) .
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد .
- أبو اليمسّن ، مجير الدين ، عبد الرحمن بن محمد العليمي .
- تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .
- عالم الكتب : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- المذهب المطبوع مع المجموع .
- أبواسحق ، إبراهيم بن علي الفيروز آبادي الشيرازي .
- المكتبة السلفية : المدينة المنورة .
- موارد الظعان الى زوائد ابن حبان .
- نور الدين ، علي بن أبي بكر الهيثمي .
- تحقيق : محمد عبدالرزاق حمزة .
- دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .
- مواهب الجليل بشرح مختصر خليل .
- أبو عبد الله محمد بن محمد الطرابلسي ، المعروف بالحطاب .
- مكتبة النجاح : سوق الترك ، طرابلس ، ليبيا .
- مواهب الجليل من أدلة خليل .
- أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي .
- مطبوعات ادارة احياء التراث الاسلامي : بدولة قطر .
- الموطأ .
- الامام مالك بن أنس الأموي .
- تحقيق : الدكتور محمد فؤاد عبد الباقي .
- دار احياء التراث العربي : بيروت ، لبنان ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٤١ م .

- نسب الراية لأحاديث الهداية .
- جمال الدين ، أبو محمد ، عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي .
- المكتبة الاسلامية : الطبعة الثالثة ، ١٩٧٣ م .

- النظم المفيد الأحمد فى مفردات الامام أحمد .
عز الدين ، محمد بن بهاء الدين ، على بن محمد التقي المقدسى .
دار الثقافة : دوحة ، قطر .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب .
أبو العباس أحمد التلمسانى المعقري .
تحقيق : الدكتور احسان عباس .
دار صادر : بيروت ، لبنان . ١٩٦٨ م .
- نهاية العدل فى أدلة السدل .
محمد التنبكتى الشنقيطى .
ترتيب الشيخ محمد العابد المالكى .
مخطوط برقم : ٤٧ ، مكة المكرمة ، وزارة الأوقاف .
- نهاية المحتاج شرح المنهاج .
شمس الدين ، محمد بن حمزة الرملى .
المكتبة الاسلامية .
- نور البهر شرح المختصر ، المعروف باتحاف المقنع القليل فى شرح مختصر خليل .
أحمد بن عبدالعزيز الهلالى .
مصور عن طبعة حجرية قديمة بفاس .
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج .
أبو العباس ، أحمد بن أحمد بن عمر ، المعروف ببابا التنبكتى .
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ، شرح منتقى الأخبار .
محمد بن على الشوكانى .
طبعة دار الجيل : بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ م .

- الهداية شرح المبتدى .
على ابن أبى بكر المرغنانى .
مكتبة مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .

- هدية العارفين ، أسماء المؤلفين ، وآثار المصنفين .
اسماعيل باشا البغدادي .
دار العلوم الحديثة : بيروت ، لبنان .

(و)

- واقعات المفتين .
عبدالقادر بن يونس ، الشهير بقدرى أفندى .
المطبعة الأميرية ببولاق . مصر ، ١٣٠٠ هـ .
- وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان .
أبو العباس ، شمس الدين ، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان .
تحقيق : الدكتور احسان عباس .
طبعة دار الثقافة : بيروت ، لبنان .

محتويات الرسالة

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
منهجى فى البحث	٥
التمهيد	
وفيه خمسة مباحث	١
المبحث الأول : نبذة مختصرة عن الامام مالك ومكانته العلمية	٢
المبحث الثانى : نشأة المذهب المالكى وتطوره وانتشاره	٧
المبحث الثالث : أهم مصادر الفقه المالكى وأشهر المصنفات فيه	١٤
المبحث الرابع : نبذة عن أشهر المعطولات المتداولة فى الفقه المالكى	٣٤
المبحث الخامس : وفيه ثلاثة مطالب :	
المطلب الأول : تعريف المفردة لغة واصطلاحاً	٣٨
المطلب الثانى : أسباب الانفراد	٣٩
المطلب الثالث : أشهر المصنفات فى المفردات	٤٦
الكتاب الأول	
مفردات المذهب فى الطهارة وفيه ستة فصول	٥٢
الفصل الأول : مفردات المذهب فى المياه وفيه مبحثان	٥٣
المبحث الأول : حكم الماء المستعمل فى رفع الحدث	٥٤
المبحث الثانى : حكم الماء اليسير تخالطه النجاسة	٦٧
الفصل الثانى : مفردات المذهب فى الوضوء والغسل وفيه ثمانية مباحث	٨٧
المبحث الأول : حكم من تيقن الطهارة وشك فى الحدث	٨٨
المبحث الثانى : حكم الخارج غير المعتاد من السبيلين	٩٣
المبحث الثالث : نقض الوضوء بلمس المرأة	٩٨
المبحث الرابع : حكم لمس المرأة من وراء حائل	١٠٢
المبحث الخامس : حكم نقض الوضوء بمس الفرج	١٠٤
المبحث السادس : حكم الدلك فى الوضوء والغسل	١٠٧
المبحث السابع : حكم الموالاة فى الوضوء	١١٢
المبحث الثامن : حكم قراءة القرآن للجنب	١١٦

- ١٢٠ الفصل الثالث : مفردات المذهب فى المسح على الخفين وفيه خمسة مباحث
- ١٢١ المبحث الأول : الخف الذى يعلح للمسح عليه
- ١٢٣ المبحث الثانى : حكم المسح على الخف المخرق
- ١٢٧ المبحث الثالث : مقدار ما يجب مسحه من الخف
- ١٣٠ المبحث الرابع : مدة المسح على الخفين
- ١٣٦ المبحث الخامس : حكم غسل الرجلين بعد نزع الخفين
- ١٣٨ الفصل الرابع : مفردات المذهب فى التيمم وفيه ستة مباحث
- ١٣٩ المبحث الأول : ما يستباح بالتيمم للفرض
- ١٤٢ المبحث الثانى : حكم تيمم الحاضر لعلة الجنابة
- ١٤٤ المبحث الثالث : حكم التيمم مع وجود الماء خوف فوات الوقت
- ١٤٦ المبحث الرابع : حكم من نسي الماء فى رحله ، ثم تيمم وصلى
- ١٤٨ المبحث الخامس : حكم فاقد الطهورين
- ١٥٤ المبحث السادس : حكم المتييم لحدث أكبر اذا أحدث حدثاً أصغر
- ١٥٦ الفصل الخامس : مفردات المذهب فى الحيض والاستحاضة وفيه سبعة مباحث
- ١٥٧ المبحث الأول : أقل مدة الحيض
- ١٦٤ المبحث الثانى : حكم قراءة القرآن للحائض
- ١٦٧ المبحث الثالث : حكم دماء الحائض بعد النقاء بالتيمم
- ١٧١ المبحث الرابع : حكم المعتادة التى جاوز حيضها عادتتها ..
- ١٧٥ المبحث الخامس : حكم وضوء المستحاضة لكل صلاة
- ١٨٠ المبحث السادس : حكم من عاودها الدم أثناء مدة النفاس ..
- ١٨٣ المبحث السابع : حكم الدم الخارج قبيل الولادة
- ١٨٦ الفصل السادس : مفردات المذهب فى النجاسات وازالتها وفيه سبعة مباحث
- ١٨٧ المبحث الأول : حكم الكلب وسوره
- ١٩٤ المبحث الثانى : حكم الخنزير
- ١٩٨ المبحث الثالث : حكم الثياب التى يشك فى اصابه النجاسة لها

- ٢٠٣ المبحث الرابع : التطهير من ولوغ الكلب
- ٢٠٨ المبحث الخامس : غسل المني
- ٢١١ المبحث السادس : حكم تخليل الخمر
- ٢١٤ المبحث السابع : حكم الانتفاع بجلود الميتة

الباب الثانى

مفردات المذهب فى الصلاة والجنائز

- ٢١٦ ويشتمل على أحد عشر فصلا
- ٢١٧ الفصل الأول : مفردات المذهب فى مواقيت الصلاة وفيه خمسة مباحث
- ٢١٨ المبحث الأول : الاشتراك بين وقت الظهر ، وقت العصر ...
- ٢٢٤ المبحث الثانى : وقت صلاة العصر الاختيارى
- المبحث الثالث : مقدار ما يجب من العلوات على من صار أهلا
- ٢٢٧ لوجوب الصلاة قبل خروج الوقت
- ٢٣١ المبحث الرابع : القدر الذى تدرك فيه الصلاة فى آخر وقتها
- ٢٣٤ المبحث الخامس : حكم الصلاة عند استواء الشمس
- ٢٣٨ الفصل الثانى : مفردات المذهب فى الأذان والاقامة وفيه ستة مباحث
- ٢٣٩ المبحث الأول : حكم الأذان للفرد والجماعة فى الحضر
- ٢٤١ المبحث الثانى : حكم أذان العبيد المميز
- ٢٤٣ المبحث الثالث : تشنية التكبير أول الأذان
- ٢٤٦ المبحث الرابع : صفة اجابة المؤذن
- ٢٥١ المبحث الخامس : صفة الاقامة
- ٢٥٣ المبحث السادس : حكم الأذان للفواشيت
- الفصل الثالث : مفردات المذهب فى صفة الصلاة وقضاء الفوائض
- ٢٥٧ وفيه خمسة عشر مبحثا
- ٢٥٨ المبحث الأول : حكم دعاء الاستفتاح

- المبحث الثاني : حكم الاستعاذة في الصلاة ٢٦١
- المبحث الثالث : حكم قراءة البسمة ٢٦٤
- المبحث الرابع : حكم قبض اليدين أو إرسالهما ٢٧١
- المبحث الخامس : حكم القيام لمن عجز عن قراءة الفاتحة ٢٨١
- المبحث السادس : المكان المستحب للمعلى أن يوجه بصره إليه ٢٨٣
- المبحث السابع : حكم رفع اليدين إلى الصدر عند القنوت .. ٢٨٦
- المبحث الثامن : حكم تقديم اليدين على الركبتين في السجود ٢٨٨
- المبحث التاسع : حكم السجود على الجبهة والأنف ٢٩١
- المبحث العاشر : حد التسبيح في الركوع والسجود ٢٩٣
- المبحث الحادي عشر: هيئة الجلوس للشهدين ٢٩٧
- المبحث الثاني عشر: ألفاظ التشهد ٣٠٢
- المبحث الثالث عشر: حكم التشهد الأخير ٣٠٧
- المبحث الرابع عشر: حكم عقص الشعر ٣١٠
- المبحث الخامس عشر: حكم ترتيب قضاء الفوائت ٣١٢
- الفصل الرابع : مفردات المذهب في سجود السهو والتلاوة والشكر
- وفيه سبعة مباحث ٣١٧
- المبحث الأول : موضع سجود السهو في الصلاة ٣١٨
- المبحث الثاني : حكم سجود السهو لمن سها عنه ٣٢٥
- المبحث الثالث : حكم من نسى التشهد الأول ونهض للقيام للثالثة ٣٢٧
- المبحث الرابع : حكم التسبيح أو التعفيق عند سهو الإمام ٣٢٩
- المبحث الخامس : عدد سجدة التلاوة وموضعها ٣٣١
- المبحث السادس : موضع السجود في سورة فعلت ٣٣٧
- المبحث السابع : حكم سجدة الشكر ٣٣٩
- الفصل الخامس : مفردات المذهب في النوافل
- وفيه خمسة مباحث ٣٤٢
- المبحث الأول : حكم تحية المسجد للمار فيه ٣٤٣

- المبحث الثانى : حكم ركعتى راتبة الفجر لمن أتى المسجد
 ٣٤٥ وقد أقيمت الصلاة
- المبحث الثالث : القراءة فى راتبة الفجر
 ٣٤٧
- المبحث الرابع : عدد الركعات فى صلاة التراويح
 ٣٤٩
- المبحث الخامس : حكم الجماعة فى صلاة التراويح
 ٣٥٤
- الفصل السادس : مفردات المذهب فى الإمامة
 ٣٥٧ وفيه تسعة مباحث
- المبحث الأول : حكم إمامة المرأة للنساء
 ٣٥٨
- المبحث الثانى : حكم اقتداء القائم بالقاعد
 ٣٦٢
- المبحث الثالث : حكم اقتداء الأئمة بمثله
 ٣٦٨
- المبحث الرابع : حكم إمامة الأئمة
 ٣٦٩
- المبحث الخامس : حكم تأمين الإمام
 ٣٧١
- المبحث السادس : حكم كلام المأمومين لإصلاح الصلاة
 ٣٧٦
- المبحث السابع : حكم الصلاة أمام الإمام
 ٣٨١
- المبحث الثامن : اقتداء المأمومين على سطح المسجد بإمام فيه
 ٣٨٢
- المبحث التاسع : عدد التسليمات المشروعة للمأموم
 ٣٨٤
- الفصل السابع : مفردات المذهب فى صلاة المسافرين
 ٣٨٧ وفيه مبحثان
- المبحث الأول : القدر الذى يلزم المسافر فيه الاتمام
 ٣٨٨ إذا أتم بمقيم
- المبحث الثانى : حكم التنفل على الراحة بالسفر القصير ..
 ٣٩٠
- الفصل الثامن : مفردات المذهب فى أحكام الجمعة وصلاة الخوف
 ٣٩٣ وفيه سبعة مباحث
- المبحث الأول : آخر وقت صلاة الجمعة
 ٣٩٤
- المبحث الثانى : شرطية المسجد لانعقاد الجمعة
 ٣٩٦

- المبحث الثالث : العدد الذى تنعقد به صلاة الجمعة ٣٩٨
- المبحث الرابع : حكم التكبير الى الجمعة ٤٠٢
- المبحث الخامس : حكم اتصال الفصل بالرواح الى الجمعة ٤١١
- المبحث السادس : حكم سجود المرحوم فى الجمعة على ظهر غيره ٤١٤
- المبحث السابع : صفة صلاة الخوف ٤١٦
- الفصل التاسع : مفردات المذهب فى احكام وصلاة العيدين
- وفيه خمسة مباحث ٤٢٠
- المبحث الأول : حكم التكبير لغير الامام فى صلاة العيدين .. ٤٢١
- المبحث الثانى : متى يبدأ التكبير فى عيد الفطر ٤٢٣
- المبحث الثالث : حكم التكبير العقيد فى أيام التشريق ... ٤٢٥
- المبحث الرابع : حكم استخلاف الامام من يعلى بالضعفاء عند خروجه لصلاة العيد ٤٢٧
- المبحث الخامس : حكم التنفل قبل صلاة العيد وبعدها ٤٢٨
- الفصل العاشر : مفردات المذهب فى صلاة الكسوف والاستسقاء
- وفيه ثلاثة مباحث ٤٣٣
- المبحث الأول : وقت صلاة الكسوف ٤٣٤
- المبحث الثانى : حكم من أدرك الامام فى الركوع الثانى من صلاة الكسوف ٤٣٦
- المبحث الثالث : وقت صلاة الاستسقاء ٤٣٨
- الفصل الحادى عشر : مفردات المذهب فى الجنائز
- وفيه أحد عشر مبحثا ٤٤٠
- المبحث الأول : حكم قراءة (يسن) على المحتضر ٤٤١
- المبحث الثانى : حكم الصلاة على المسقط ٤٤٢
- المبحث الثالث : حكم التفسير والصلاة على بعض الميت ٤٤٥

٤٤٧	المبحث الرابع : كيفية حمل الجنازة
٤٤٩	المبحث الخامس : حكم الجلوس على القبر
٤٥٣	المبحث السادس : عدد الأثواب التي يكفن بها الميت
٤٥٥	المبحث السابع : حكم الصلاة على من قتله الامام حدا
	المبحث الثامن : حكم تقديم الابن على الأب والأخ على الجد
٤٥٨	في الصلاة على الميت
٤٦١	المبحث التاسع : مكان وقوف الامام والمنفرد من الجنازة .
	المبحث العاشر : حكم الصلاة على القبر لمن فاته شهود
٤٦٤	الجنازة
٤٦٨	المبحث الحادى عشر: حكم دفن الشهيد بثيابه

الباب الثالث

مفردات المذهب فى الزكاة والعقبات

- ٤٧٠ وفيه ثلاثة فصول
- الفصل الأول : مفردات المذهب فى الزكاة
- ٤٧١ وفيه تسعة عشر مبحثا
- ٤٧٢ المبحث الأول : الدين الذى يسقط وجوب الزكاة
- ٤٧٦ المبحث الثانى : حكم زكاة الدين
- ٤٨٠ المبحث الثالث : زكاة المال المغصوب
- ٤٨٣ المبحث الرابع : زكاة ربح المال
- ٤٨٥ المبحث الخامس : حكم زكاة المعلوفات من بهيمة الأنعام
- المبحث السادس : حكم الزكاة عند ضم نوعى جنس واحد من
- ٤٨٩ المواشى
- ٤٩٢ المبحث السابع : ضم النتاج الى الأمهات فى اعتبار الحول
- ٤٩٤ المبحث الثامن : حكم مالو كان النصاب كله نتاجا
- ٤٩٧ المبحث التاسع : تعريف التبعية والسنة
- المبحث العاشر : حكم زكاة الابل اذا زادت عن مائة وعشرين،
- ٤٩٩ ولم تعمل الى مائة وثلاثين
- ٥٠٤ المبحث الحادى عشر : حكم الاختلاط فى الماشية
- المبحث الثانى عشر : الأمور التى يشترط اجتماعها فى الماشية
- ٥٠٨ حتى تؤثر الخلطة
- ٥١٠ المبحث الثالث عشر : حكم زكاة عروض التجارة
- ٥١٢ المبحث الرابع عشر : المقصود بالرقاب فى آية مصارف الزكاة

	المبحث الخامس عشر : كيفية تقسيم مال الزكاة على الثمانية
٥١٧	الأصناف
٥٢١	المبحث السادس عشر : حكم تعجيل الزكاة
	المبحث السابع عشر : حكم صدقة الفطر عن العبد المكاتب
٥٢٨	المبحث الثامن عشر : حكم صدقة الفطر عن العبد الآبق
٥٣٠	المبحث التاسع عشر : حكم صدقة الفطر عن العبد المبعوض
	الفصل الثانى : مفردات المذهب فى العيــــــــــــــــام
٥٣٢	وفيه ستة عشر مبحثا
٥٣٣	المبحث الأول : العدد الذى يثبت به دخول رمضان
٥٣٨	المبحث الثانى : حكم من رأى هلال شوال وحده
٥٤٠	المبحث الثالث : حكم صوم رمضان كله بنية واحدة
٥٤٣	المبحث الرابع : حكم النية فى صيام التطوع
٥٤٦	المبحث الخامس : حكم من أكل أو شرب فى نهار رمضان ناسيا
٥٥١	المبحث السادس : حكم من أكل أو شرب شاكيا فى طلوع الفجر
٥٥٤	المبحث السابع : حكم من جامع فى نهار رمضان ناسيا
٥٥٨	المبحث الثامن : حكم المكروهة على الجماع فى نهار رمضان
٥٦٠	المبحث التاسع : حكم مقدماع الجماع
٥٦٣	المبحث العاشر : حكم التخيير فى خصال الكفارة
٥٦٨	المبحث الحادى عشر: حكم الاطعام للشيخ الهرم
	المبحث الثانى عشر: حكم الاطعام على الحامل والمرضى ان
٥٧٤	خافتا على ولديهما
	المبحث الثالث عشر: حكم المسافرين الذى نوى الصوم ثم بدا له
٥٧٦	أن يفطر
٥٧٩	المبحث الرابع عشر: حكم قضاء الصوم على المجنون
٥٨٢	المبحث الخامس عشر: حكم صيام الستة من شوال
٥٨٦	المبحث السادس عشر: حكم صيام أيام البيض

الفصل الثالث : مفردات المذهب فى الاعتكاف

- ٥٩٠ وفيه ثلاثة مباحث
- ٥٩١ المبحث الأول : أقل مدة الاعتكاف
- ٥٩٤ المبحث الثانى : متى يدخل من نذراعتكاف يوم معتكفه
- ٥٩٦ المبحث الثالث : حكم المعتكفة تجب عليها العدة

الباب الرابع

مفردات المذهب فى الحج والعمرة

- ٥٩٨ وفيه ثلاثة فصول
- الفصل الأول : مفردات المذهب فى أحكام الحج والعمرة وصفتهما
- ٥٩٩ وفيه خمسة وعشرون مبحثا
- ٦٠٠ المبحث الأول : حكم تكرار العمرة فى السنة
- ٦٠٤ المبحث الثانى : تفسير الاستطاعة فى الحج
- ٦٠٩ المبحث الثالث : حكم الحج عن المعضوب
- ٦١٥ المبحث الرابع : اشتراط المحرم لحج المرأة
- ٦١٨ المبحث الخامس : أشهر الحج
- ٦٢٢ المبحث السادس : المقصود بحاضرى المسجد الحرام
- ٦٢٤ المبحث السابع : شرط بطلان التمتع
- ٦٢٧ المبحث الثامن : حكم التلبية
- ٦٢٩ المبحث التاسع : الوقت الذى يقطع فيه المعتمر التلبية
- ٦٣١ المبحث العاشر : حكم طواف القدوم
- ٦٣٣ المبحث الحادى عشر : حكم السجود على الحجر الأسود
- ٦٣٤ المبحث الثانى عشر : تقبيل اليد عند استلام الحجر الأسود
- ٦٣٦ المبحث الثالث عشر : حكم الاضطباع فى الطواف
- ٦٣٨ المبحث الرابع عشر : حكم قراءة القرآن فى الطواف

- ٦٤٠ المبحث الخامس عشر : حكم ركعتى الطواف
- ٦٤٣ المبحث السادس عشر : حكم طواف الوداع
- ٦٤٦ المبحث السابع عشر : الوقت الذى يقطع فيه الحاج التلبية
- ٦٤٩ المبحث الثامن عشر : حكم من دفع من عرفة قبل غروب الشمس
- المبحث التاسع عشر : حكم الأذان لعلاة العصر المجموعة مسج
- ٦٥٣ الظهر يوم عرفة
- ٦٥٥ المبحث العشرون : حكم الأذان عند جمع العشاءين بالمزدلفة
- ٦٥٧ المبحث الحادى والعشرون : مقدار المقام فى المزدلفة
- ٦٥٩ المبحث الثانى والعشرون : حكم قصر المكيين فى المشاعر
- ٦٦١ المبحث الثالث والعشرون : حكم تأخير رمى الجمار الى الليل
- ٦٦٣ المبحث الرابع والعشرون : ما يحع بالتحلل الأصغر من المحظورات
- ٦٦٦ المبحث الخامس والعشرون : سقوط الدم فى الاستنابة فى الرمس
- الفصل الثانى : مفردات المذهب فى محظورات الاحرام
- ٦٦٨ وفيه خمسة عشر مبحثا
- ٦٦٩ المبحث الأول : حكم التطيب بطيب تبقى راعته بعد الاحرام
- ٦٧٦ المبحث الثانى : حكم الطيب اذا طبخ واستهلك
- ٦٧٨ المبحث الثالث : حكم اكتحال المحرم بكحل غير مطيب
- ٦٨٠ المبحث الرابع : مقدار الشعر الذى تجب بازالته الفدية
- ٦٨٢ المبحث الخامس : حكم ازالة الشعر الثابت فى العين
- ٦٨٣ المبحث السادس : حكم الاغتسال لازالة الوسخ، ودخول الحمام
- ٦٨٥ المبحث السابع : حكم غمس المحرم رأسه فى الماء
- ٦٨٧ المبحث الثامن : حكم احتجام المحرم
- المبحث التاسع : حكم الانزال من مقدمات الجماع للمحرم
- ٦٨٩ قبل التحلل الأول
- ٦٩٢ المبحث العاشر : اتمام الحج لمن أفسده بالجماع
- ٦٩٤ المبحث الحادى عشر : حكم قتل الحشرات

- ٦٩٥ المبحث الثاني عشر : ضمان ماقتل من الجراد
- ٦٩٧ المبحث الثالث عشر : تقويم العيد أو المثل إذا اختار الأكل
- ٦٩٩ المبحث الرابع عشر : مواصفات جزاء العيد
- ٧٠٢ المبحث الخامس عشر : حكم ضمان شجر الحرم وحشيشه

الفصل الثالث : مفردات المذهب في الهدي وتوابعه

- ٧٠٤ وفيه سبعة مباحث
- ٧٠٥ المبحث الأول : حكم اشعار البقر
- ٧٠٧ المبحث الثاني : الجمع بين الحل والحرم في سوق الهدى
- ٧٠٩ المبحث الثالث : موضع شحر الهدى
- ٧١٢ المبحث الرابع : حكم الاشتراك في الهدى
- ٧١٤ المبحث الخامس : موضع الفدية
- ٧١٧ المبحث السادس : الذبائح التي يوكل منها
- ٧٢٠ المبحث السابع : حكم إيجاب الدم على المحصر بعدو

الباب الخامس

مفردات المذهب في الذكاة والأطعمة والأضحية والعقيقة

- ٧٢٣ وفيه ثلاثة فصول
- ٧٢٤ المبحث الأول : مفردات المذهب في الذكاة وفيه عشرة مباحث
- ٧٢٥ المبحث الأول : ما يجب قطعه من الذبيحة عند الذبح
- ٧٢٨ المبحث الثاني : حكم نحر ما يذبح وذبح ما ينحر
- ٧٣١ المبحث الثالث : حكم تذكية الجراد
- المبحث الرابع : حكم عقر الحيوان إذا لم يقدر على نحره
- ٧٣٣ أو ذبحه
- ٧٣٦ المبحث الخامس : ذكاة البعير النادر
- ٧٣٩ المبحث السادس : حكم أكل الكلب من العيد

- المبحث السابع : حكم العيد اذا صاده الجارح ثم وجد بعد
 ٧٤٣ يوم صيده ميتا
- المبحث الثامن : حكم من رمى طائرا فسقط ميتا
 ٧٤٦
- المبحث التاسع : حكم من صاد صيدا فأقלט منه ثم صاده آخره
 ٧٤٧
- المبحث العاشر : حكم من أرسل جارحا أو رمى سهمًا على صيد
 ٧٤٩ فأصاب غيره
- الفصل الثاني : مفردات المذهب فى الأطعمة
 ٧٥٠ وفيه أربعة مباحث
- المبحث الأول : حكم أكل كل ذى ناب من السباع ، وذى مخلب
 ٧٥١ من الطير
- المبحث الثانى : حكم أكل الحية
 ٧٥٥
- المبحث الثالث : حكم أكل حشرات الأرض
 ٧٥٧
- المبحث الرابع : حكم أكل لحم الخيل
 ٧٥٩
- الفصل الثالث : مفردات المذهب فى العقيدة والأضحية
 ٧٦٢ وفيه أربعة مباحث
- المبحث الأول : حكم ذبح الأضحية قبل الاصام
 ٧٦٣
- المبحث الثانى : حكم ذبح الأضحية لىالى أيام التشريق
 ٧٦٦
- المبحث الثالث : أفضلية الضأن على غيره فى الأضحية
 ٧٦٨
- المبحث الرابع : مقدار العقيدة عن الغلام والجارية
 ٧٧٠

الباب السادس

مفردات المذهب فى الايمان والتذور والجهاد

- ٧٧٣ وفيه فصلان
- الفصل الأول : مفردات المذهب فى الايمان والتذور
 ٧٧٤ وفيه ستة مباحث

	المبحث الأول : الوقت الذى يحنث ببقائه من حلف ألا يسكن دارا	٧٧٥
	المبحث الثانى : القدر الذى يحنث به من حلف أن يفعل شيئاً ما حيناً	٧٧٦
	المبحث الثالث : حكم تداخل الكفارات عند تكرار اليمين ..	٧٧٨
	المبحث الرابع : حكم نذر اللجاج والغضب	٧٨٠
	المبحث الخامس : حكم من نذر الحج ماشياً فعجز	٧٨٢
	المبحث السادس : حكم من نذر ذبح ابنه	٧٨٥
	الفصل الثانى : مفردات العذوب فـ من الجهـاد	
	وفيه اثنا عشر مبحثاً	٧٨٧
	المبحث الأول : حكم خروج المدين المعسر الى الجهاد	٧٨٨
	المبحث الثانى : حكم الاستئجار للجهاد	٧٩٠
	المبحث الثالث : حكم وعد الامام بعض المجاهدين بمكافأة على عمل متميز يقوم به	٧٩٢
	المبحث الرابع : كيفية تقسم خمس الرسول - على الله عليه وسلم - فى الغنيمة	٧٩٤
	المبحث الخامس : حكم رد الفاضل اليسير مع الطعام الى المقنم	٧٩٧
	المبحث السادس : حكم الحربى يسلم ، ثم يظهر المسلمون على حصنه	٧٩٨
	المبحث السابع : حكم ولد الحربى يسبى مع أحد أبويه ...	٨٠٠
	المبحث الثامن : حكم الأراضى المفتوحة عنوه	٨٠٢
	المبحث التاسع : مقدار الجزية	٨٠٥
	المبحث العاشر : حكم الجزية على المشركين غير الكتابيين	٨٠٨
	المبحث الحادى عشر : حكم الجزية على العبد المعتقد	٨١٠
	المبحث الثانى عشر : انتفاض عهد الذمى بالزنا بمسلمة	٨١١
	خاتمة البحث	٨١٢
	قائمة المصادر والمراجع	٨١٤
	محتويات الرسالة	٨٤٣